

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العنوان

التحديات الأمنية الجديدة في دول شمال افريقيا (الهجرة غير الشرعية نموذجا) من (2001-الى 2020)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية
تخصص: تعاون دولي وبناء السلام

إشراف الأستاذ:

❖ كشوط عبد الرفيق

من إعداد الطالبة:

❖ مريمش وداد

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	أ.د/ تحتوت نور الدين *أستاذ التعليم العالي* جامعة بسكرة
مشرفا ومقررا	د/ عبد الرفيق كشوط أستاذ محاضر *أ* جامعة جيجل
ممتحنا	د/ ريموش سفيان أستاذ محاضر *أ* جامعة جيجل
ممتحنا	د/ بويبية نبيل أستاذ محاضر *أ* جامعة جيجل
ممتحنا	د/ بوستي توفيق أستاذ محاضر *أ* جامعة قالمة
ممتحنا	د/ دمدموم رضا أستاذ محاضر *أ* جامعة قسنطينة

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸ هـ

قال تعالى: قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي
أَمْرِي (٢٦) وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا
قَوْلِي (٢٨) وَأَجْعَلْ لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَارُونَ
أَخِي (٣٠) أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي (٣١) وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي (٣٢) كَيْ
نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا (٣٣) وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا (٣٤) إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا
بَصِيرًا (٣٥) (سورة طه).

شكر وعرفان

قال تعالى: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ
لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" الآية

(07) سورة إبراهيم

«، وعملا بقوله ﷺ "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"»

وانطلاقاً من هذا أتقدم أولاً بجزيل الشكر ومحيط الامتنان إلى
أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الرزاق كحوط على تكريمه على
بقبول الإشراف على هذا البحث، وعلى صبره وتخله وتشجيعه وإرشاداته
سواء في الأمور الشكلية للبحث أو مضمونه والذي لم يبخل بتوجيهاته
ونصائحه القيمة والسديدة وآرائه المنطقية، والشكر موصول للجنة
المناقشة الموقرة، كما أشكر في هذا المقام كل أساتذتي وزملائي في
كلية الحقوق والعلوم السياسية وفي قسم العلوم السياسية حيث كونا
من اعتبرهم مثلي الأعلى في البذل والإخلاص والتواضع، وأشكر كل من
ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

وداد مريمش

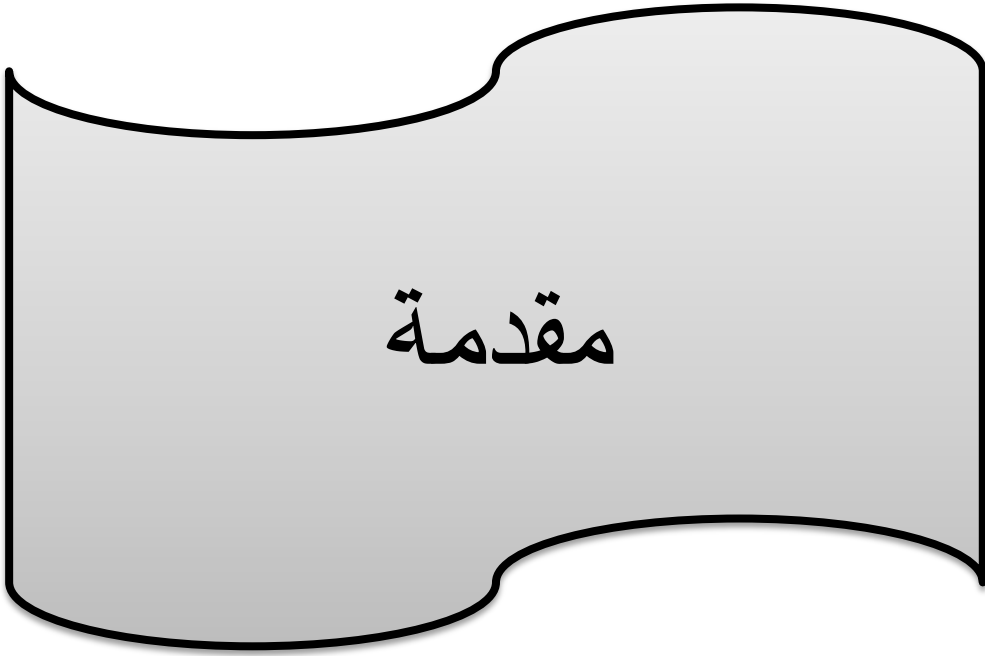
إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا حتى يبلغ الحمد
منتهاه.

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل
عليه والأجل أن يتذكر من كان السبب في ذلك
أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

روح والدي الطاهرة رحمة الله عليه.....طيبه الله
مثواه

إلى بناتي سندي في الحياة.....أمنية ورحيل



مقدمة

مقدمة:

اتفق العديد من الاكاديميين حول توصيف منطقة شمال افريقيا بكونها اقليما اندماجيا من عدمه ،فان الإقليم يتكون من مجموعة من الدول ترتبط فيما بينها جغرافيا و تجمعها درجة معينة من الاعتماد المتبادل ،و حيث الكيان الجغرافي للمنطقة يمتد من شواطئ المغرب الأطلسية في الغرب الى قناة السويس و التي اطلق على هذا التصنيف شمال افريقيا ،و حصرها البعض في بلدان المغرب، الجزائر ،تونس ،بالإضافة الى ليبيا ،و ساد الاعتقاد ان الإقليم مجموعة وحدات إدارية قد تكون وظيفية تركز فيما بينها على الوحدات المتجانسة بسبب تشابهها في الطبيعة الجغرافية و الثقافية و ما زاد اطلالتها على حوض البحر الأبيض المتوسط مشكلة الدول الخمسة الواقعة شمال القارة الافريقية ممثلة في المغرب ،تونس، الجزائر ،ليبيا ،و مصر .

وقد واجهت دول شمال افريقيا بموقعها الاستراتيجي الهام والحيوي الذي يعتبر نقطة وصل بين القارات الثلاث اسيا، اوربا، وافريقيا جملة من التحديات الأمنية المترابطة والمستمرة بصورة معقدة خاصة بعد الانتفاضات الشعبية لسنة 2010، والتي اثرت بشكل كبير على الطبيعة الجيوالأمنية للمنطقة على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، والأمنية وأدت بدورها الى تعميق الفجوة الأمنية ، مما نتج عنها بروز تحديات عديدة ذو طبيعة انتشارية، كالجريمة المنظمة، الإرهاب، تهريب المخدرات والسلاح، والهجرة غير الشرعية.

فالأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شمال افريقيا تتبع من دورها امتداد للبيئة الأمنية الأوروبية والتي طبعت المنطقة كمركز من المخاطر الإقليمية والدولية، وقد أظهرت في السنوات الأخيرة نقاشات كبيرة في الاجندات الأمنية والسياسية حول تحدي الهجرة غير الشرعية من شمال افريقيا الى أوروبا ثم انشاء مناطق حدودية جديدة لإدارتها عبر وكالات متخصصة.

من هذا المنطلق احتلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة شمال إفريقيا صدارة الاهتمامات الدولية الإقليمية والوطنية ،كما تعتبر هذه الظاهرة أحد أهم الأسباب التي دفعت الأطراف المعنية إلى تعزيز مقاربة "الأمن التعاوني" بينها تحقيقا للاستقرار في المنطقة وكمحفز ممارساتي لوضع حد للتهديدات المشتركة التي تواجه هذه الدول مما أنتج العديد من المبادرات التعاونية تحقيقا لضمان هذه الأهداف، فهي ظاهرة اجتماعية معقدة وسريعة الانتشار متغيرة ويصعب البحث فيها بوتيرة تتناسب مع الأحداث الجارية بالنظر إلى تطور تداعياتها لا سيما مع التغيرات والتحولت السياسية البنوية التي شهدتها دول المنطقة وغيرها من دول العالم، كهجمات 11 سبتمبر 2001، وتأثيراتها على مسار الهجرة غير الشرعية وثورات الربيع العربي وما شهدته الأقاليم العربية من انتقال ديمقراطي سنة 2010، بما فيها الأزمة الليبية، الاحتجاجات في تونس ، النزاع المالي 2012، وأزمة كورونا 19 كلها أدت إلى التغير في مسار الهجرة غير الشرعية حيث أصبحت خلال السنوات الأخيرة من المسائل الهامة التي تدعو إلى القلق في العديد من الدول نتيجة أثارها وتسارع وتيرتها.

كما تباينت مضامين المقاربات الأمنية المفسرة لمفهوم الأمن، حيث ركزت الواقعية على الدولة كمرجعية تحليلية للأمن تضمن بقائها محددات القوة العسكرية، في حين أدركت الليبرالية تجاوز مسألة الفوضى في النظام الدولي ويتحدد مفهوم الأمن لديها اعتمادا على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسسية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط وفواعل ومؤسسات ضمن وعبر الدول مما يجعل الأمن معطى مشترك فيما بينها، وقد أسهمت مدرسة كوبنهاغن في توسعة المفهوم عبر قطاعات مختلفة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وبيئية، تزامن ظهور مستوياتها مع نهاية الحرب الباردة والممثلة في أمانة قطاعات غير الدولانية وجهازها العسكري أي منذ تسعينيات القرن الماضي تغير مفهوم الأمن وشهد توسعا كبيرا في مضمونه وآليات تحقيقه وذلك نتيجة تغيير مصادر التهديدات الأمنية، فانقل بذلك هذا المفهوم من أمن الدولة كوحدة إلى أمن الأفراد والمجتمعات جراء التحول في طبيعة وبنية التهديدات الأمنية التي لم تعد تقتصر على البعد العسكري بل تعدته لتشمل تحديات أخرى كتلك الناجمة على الهجرة غير الشرعية على صعيدين الأمن الإقليمي والدولي.

وبالموازاة مع هذا كله نجد أن ارتباط الهجرة غير الشرعية بالظواهر الأخرى كالإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة، والمخدرات وغيرها جعلها تشكل تهديدا خاصة بالنسبة للدول المستقبلية خاصة الاتحاد الأوروبي الذي بني إدراكه على أن دول منطقة شمال إفريقيا ودول الجنوب المتوسط مصدرا لمثل هاته التهديدات وخاصة مع أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي غيرت النظرة الأمنية الأوروبية بشأن الهجرة غير الشرعية.

مما جعله يتبنى سياسة أمنية متشددة اعتمدها دول الاتحاد كمقاربة أساسية ممنهجة في التحدي للهجرة منذ مطلع التسعينيات حيث عملت على وضع خطط واستراتيجيات وعقد اتفاقيات مع دول المنشأ بخصوص الحد من هاته الظاهرة، حيث تشير أغلب الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى الاهتمام المتزايد للحد من الهجرة غير الشرعية من طرف الدول المرسل والمستقبل، في حين بدلت دول شمال إفريقيا كل جهودها للتقليل من حدتها وتغيير مسارها عبر شراكات تعاونية تنموية من كلا الجانبين للحد من انتشار الظاهرة، وقد عززت الدول المستقبلية من تكثيف العمل الخارجي حول مراقبة الحدود الخارجية وذلك من قبل وكالاتها المتخصصة كوكالة فرونتكس وغيرها لحماية الحدود وخاصة طريق البحر الأبيض المتوسط.

كما اعتبرت الهجرة غير الشرعية من القضايا الراهنة والحساسة المعاصرة التي يجب التركيز على أهم مسباتها ودوافعها، وخاصة وأن منطقة شمال إفريقيا أضحت الوجهة الرئيسية والطريق المؤدي إلى الضفة الشمالية ووضحت منطقة استقرار العديد من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقية وإفريقيا جنوب الصحراء، فالهجرة غير الشرعية يمكن النظر إليها من خلال منظور التحولات الراهنة المساعدة على استمرارية هاته الظاهرة، في هذا السياق تعتبر (الجزائر، تونس، المغرب) إحدى الدول المعنية بهذه الظاهرة خاصة في فترة 2011 إلى يومنا هذا، نظرا لأهميتها الجغرافية وموقعها في القارة الإفريقية من

جهة ومن جهة أخرى بالنظر إلى المزيج الاجتماعي والعرقى مما جعلها بوابة مفتوحة لتيارات الهجرة غير الشرعية عبرها ونحوها، بتراكم هذه الأسباب كلها جعلت دول شمال إفريقيا أمام معادلة صعبة رغم محوريتها الاستراتيجية في القارة الإفريقية، فهيمنت ضغوط خارجية تعمل على مواجهة هاته الظاهرة على جميع الأصعدة نتيجة للتدفقات الهائلة للمهاجرين غير الشرعيين مما جعلها تشكل تهديدا أمنيا وهاجسا تبنى عليها سياسات الدول الخارجية، مما يدفعها إلى رؤى استراتيجية وذلك بالعمل على إنشاء وتجسيد آليات أمنية على نطاق واسع، ومشارك، كما تحتاج دول المنطقة إلى سياسات شاملة وطويلة الأمد لإدارة هاته القضية بشكل فعال بما أنها مرتبطة بمناطق مختلفة من إفريقيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، والذي يتطلب استراتيجية شاملة تشارك فيها جميع الأطراف المعنية حاضرا ومستقبلا .

أهمية الدراسة:

تعد دراسة موضوع التحديات الأمنية الجديدة مسألة مهمة في الدراسات البحثية الأكاديمية التي تعنى بالتخصص في معالجة العديد منها، وتبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين هاته التحديات خاصة في منطقة شمال إفريقيا والتي دفعت بدورها إلى انتهاج سياسات شمولية، وعقد اتفاقيات دولية بشأن الحد منها وتغيير مسارها إلا أنها بقيت مستمرة إلى يومنا هذا وتثير قلق مخيف بشأنها.

فتكمن القيمة العلمية لهاته الدراسة على المستوى النظري في عرض أهم الدراسات والبحوث العلمية التي عنيت بموضوع الهجرة غير الشرعية باعتبارها قضية من أخطر القضايا الاجتماعية التي تترك كاهل الدول، لكونها مرتبطة بالعديد من التهديدات الأمنية الأخرى التي تصاعدت واثرت على دول شمال إفريقيا كالجريمة المنظمة، والإرهاب والإتجار بالبشر ، نظرا لطبيعتها الأمنية وخصائصها المختلفة عن التهديدات التقليدية والتي تمس بأمن الدولة وسيادتها وحقوق الإنسان بالدرجة الأولى، كما تتمحور أهميتها أيضا في كونها تهدف إلى بناء رصيد علمي دال ودقيق يختص في معالجة أهم التحديات الأمنية الجديدة التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا في ظل التحولات الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى اليوم.

اظهار أيضا الآليات والميكانيزمات الأمنية التي تتبناها دول شمال إفريقيا قصد التصدي لهذا التهديد الجديد والذي يعتبر قديم في نفس الوقت من خلال انشائها لبنية أمنية تضمن أمنها واستقرارها في ظل وجود تهديدات أمنية أخرى تحيط بها على الحدود المجاورة والتي تزيد من وتيرة التهديد.

وبغرض التعمق أكثر حول موضوع دراستنا البحثية سوف نتطرق إلى ارتباط الأمن بالأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا من منظور المقاربات الأمنية ودراسة نموذج الهجرة غير الشرعية في فترة ما بعد التحولات السياسية في المنطقة العربية ومدى قدرة دول المنطقة على التصدي للظاهرة بالتنسيق والتعاون مع الدول المستقبلية لهاو أيضا معرفة مدى فاعلية حلقة الآليات الدولية والإقليمية لمعالجتها، وذلك من أجل العمل المشترك لإفشال مخططاتها والنظر في مسبباتها الجذرية للقضاء عليها حاضرا وفي المستقبل القريب.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع الدراسة: التحديات الأمنية الجديدة في منطقة شمال إفريقيا الهجرة غير الشرعية نموذجا من (2001-2020) يعود إلى أسباب ودوافع عدة منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي.

بالنسبة للمبررات الذاتية:

- كوننا ننتمي جغرافيا إلى منطقة شمال إفريقيا فقد ساعد ذلك على بلورة اهتمامنا وانشغالنا بما تسوقه مجريات البيئة الدولية في هذه المنطقة مع بروز سياقات إقليمية جديدة وتأثيراتها.

- رغبتنا في إنجاز دراسة نظرية وتطبيقية تستند إلى مقاييس علمية دقيقة وتحظى بمصداقية أكبر بالإضافة إلى اهتمامنا بالمواضيع ذات الطبيعة الأمنية ومنها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- نظرا لقلّة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الفترة المحددة من 2001 إلى 2020، ناهيك عن عدم توفر المعطيات الإحصائية الدقيقة حول تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من وإلى منطقة شمال إفريقيا نحو دول الاتحاد الأوروبي، فقد حاولنا بما توفر لدينا من معطيات دراسية وبحثية مستمرة إحاطة بجوانب الموضوع قصد الإضافة إلى ما لم يتم التطرق إليه في الدراسات السابقة بالقدر الكافي.

- ينصب اهتمامنا في إطار تخصصنا التعاون الدولي وبناء السلام، خاصة في إفريقيا وكون منطقة شمال إفريقيا جزء من القارة حفزنا أكثر على اختيار هذا الموضوع لأن الهجرة غير الشرعية أضحت من أهم التحديات الأمنية وأصبحت قضية حساسة مطروحة على الأجندات الأمنية وجداول الأعمال الدولية خاصة الاتحاد الأوروبي الذي يراها تهديدات لأمنه الداخلي خاصة بعد تغيير المدركات الدولية بشأن هذه الظاهرة والعمل على امتنتتها والتي تزامن مع أحداث 11 سبتمبر 2001 مما خلق سياسات تقييدية مشددة وضوابط حدودية صارمة دفعت بالعديد من الاشخاص إلى اختيار طرق الهجرة غير الشرعية.

أما بالنسبة للمبررات الموضوعية:

- عنوان موضوعنا حول الهجرة غير الشرعية أيضا قصد التوسع أكثر في هذا الموضوع خاصة في منطقة شمال إفريقيا واكتساب معارف علمية أكثر توسعا من الناحية المنهجية او من ناحية المعطيات الجديدة وباعتبارنا باحثين جزائريين والاهتمام بما يتعلق بالمنطقة كوننا ننتمي الى شمال افريقيا وتحليل مختلف الظواهر التي من شأنها تؤثر على الامن منها التهديدات الأمنية الجديدة.

- يشكل هذا الموضوع في الآونة الأخيرة لدى الكثير من الدول مسألة أمنية واجتماعية معقدة وتندر بتفاقم أثارها نتيجة لتسارع وتيرتها بشكل كبير سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي وأوضحت إشكالية وتحديا أمنيا في منطقة شمال إفريقيا بالنظر إلى مخرجاتها السلبية ومدى ارتباطها بالعديد من التهديدات الأخرى في البلدان المجاورة خاصة منطقة الساحل الإفريقي وليبيا وغيرها.

- إن منطقة شمال إفريقيا والتي من ضمنها (المغرب، الجزائر، تونس) التي تعرف حركية دائمة وكثافة التفاعلات جعل من الضروري البحث في واقع ومستقبل المنطقة في ظل تحدي الهجرة غير الشرعية ومحاولة تقديم تصور لكل ذلك من خلال التطرق إلى هذا البحث. على دول شمال إفريقيا، نظرا لطبيعتها وخصائصها الجديدة المختلفة عن التهديدات الأمنية التقليدية وابرار ارتباط هذه التهديدات الأمنية الجديدة بجانب حساس تضعه الدولة في سلم أولوياتها وهو الامن والتي تسعى دول شمال إفريقيا لمجابهتها قصد تحقيقه.

- باعتبار موضوع الهجرة غير الشرعية في منطقة شمال إفريقيا تعرف مستجدات متسارعة تدفع كل الدول المعنية ودول المنطقة الى رصد حقائقها ومتابعتها بشكل مستمر قصد التصدي والمجابهة لمخرجات هذا التهديد الامني الجديد والذي يؤثر بشكل مباشر على توسعة الامن.

- ضرورة الفهم المعمق في طبيعة العلاقة بين الضفتين أي الشمال الإفريقي وأوروبا وانعكاسات التحولات السياسية البنوية على مسار الهجرة غير الشرعية في ظل ما تمليه ظروف البيئة الأمنية.

إشكالية الدراسة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة تشير الى كل صور التواجد غير الشرعي داخل إقليم الدول تتم فيه الهجرة بأساليب مخالفة للإجراءات والقوانين المعمول بها بين الدول والتي تعكس حركة انتقال الأشخاص إلى مكان آخر بحثا عن الأفضل، وبالتعمق حول ما جرى من أحداث في الفترة من 2001 إلى غاية 2020 وتأثير هذا الواقع الأمني على مسارات الهجرة غير الشرعية، والذي سجل ازدياد كبير بشأن تدفقات الهجرة غير الشرعية، فإن هذه الدراسة البحثية تعالج إشكالية التحديات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا والتي خصصنا تحدي الهجرة غير الشرعية نموذجا لهذه الدراسة، إذ تميزت هذه التحديات الأمنية بالتعقيد بسبب ظروف البيئة الأمنية الدولية، والتي ترتب عنها حالة اللأمن والاستقرار في المنطقة والدول المستقبلية لها، وتغير في ادراكات الدول حول طبيعة هذه التحديات .

ومن خلال ما سبق وانطلاقا من محاولة البحث بشكل موضوعي في عمق الظاهرة، قمنا ببحث

الإشكالية التالية:

- كيف استطاعت الهجرة غير الشرعية ان تكون تحديا امنيا اقليميا بمفهومه الواسع في منطقة شمال افريقيا؟

- هذه الإشكالية استلزمت منا التطرق الى مواضيع فرعية يتم توضيحها من خلال جملة من الأسئلة الفرعية التي تمثلت فيما يلي:

- ما المقصود بالتحديات الأمنية والمصطلحات ذات الصلة كالخطر-التهديد؟

- فيما تكمن السياقات الإقليمية والتي تزامنت مع تصاعد متغيرات امنية جديدة والممثلة في توترات وهشاشة امنية خاصة مع تفاقم أزمتي ليبيا ومالي على زيادة تدفقات الهجرة خاصة في الفترة من 2001-2020؟

- إلى أي مدى يمكن للاستراتيجيات والسياسات المنتهجة بين أطراف غير متكافئة في شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي ووضع نظام أمني شامل للتصدي للهجرة غير الشرعية؟

فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضية انها إجابة أولية محتملة ضمن علاقة بين متغيرين احدهما التابع والآخر مستقل وهو ما يسمح بتغطية تحليلية شاملة للموضوع وبالتالي إمكانية الوصول الى نتائج تعكس الإشكالية الرئيسية وتسهل المعالجة العلمية لها، وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية لهاته الدراسة ولتدليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة سنقوم من خلال دراستنا **بوضع الفرضية الرئيسية التالية:**

- ساهم الواقع الأمني في منطقة شمال افريقيا خاصة مع التغير المستمر في مجريات التفاعلات الداخلية والإقليمية للمنطقة من التأثير على الهجرة غير الشرعية بوصفها تحديا امنيا في المنطقة.

وتندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية والمتمثلة في:

الفرضية الأولى: ادى تحول مفهوم الامن الى التأثير على طبيعة المدركات والتحديات الأمنية فتبقى المقاربات الأمنية المجتمعية والإنسانية الأكثر تفسيراً لمفهوم الامن والتهديدات الأمنية الجديدة نظرياً.

الفرضية الثانية: تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحدياً أمنياً في منطقة شمال إفريقيا لارتباطها بتهديدات أخرى تعرقل عملية تحقيق أمن مستدام مما عجل بدخول المنطقة في مبادرات أمنية مبنية على مقارنة أمنية مبتكرة قصد المواجهة.

الفرضية الثالثة: الأهمية الجغرافية لمنطقة شمال إفريقيا جعلها منطقة استقطاب لفاعول الهجرة غير الشرعية.

الفرضية الرابعة: الهجرة غير الشرعية تفاقمت وتيرتها نتيجة للأزمات الداخلية والتحولت السياسية في الآونة الأخيرة، مما تسبب في بروز تهديدات عديدة تخل بمفهوم الأمن الشامل وتهدد الأمن الداخلي.

المناهج والاقترابات المعتمدة (منهجية الدراسة):

لا بد لكل دراسة ان تكون مبنية على مجموعة من المناهج التي تساعدنا على إدراك جوهر البحث حيث اعتمدنا في دراستنا على ما يلي:

بالنسبة للإطار المفاهيمي:

منهجية الدراسة البحثية تقتضي تسليط الضوء على المفاهيم المفتاحية التي يتم توظيفها بشكل دوري في الدراسة، فالإطار المفاهيمي مدخلا مهما لدراسة أي موضوع فالمفاهيم المفتاحية المعتمدة في الدراسة البحثية بمثابة متغيرات والدليل الذي يوجه الباحث من خلال مساعدته على تحديد طريقة البحث والتي بدورها تسهل على المتلقي الدقة والوضوح في استيعاب الموضوع أكثر، ومن أهم متغيرات هذه الدراسة البحثية ما يلي:

الأمن: إن تعدد الدراسات الأمنية، دفعت إلى بروز العديد من التعاريف التقليدية والحديثة، مما سمح بدراسة موجز لأبرز التعاريف المقدمة لغوياً أو اصطلاحياً.

لغوياً: يأتي مصطلح الأمن من الكلمة الإنجليزية Security والفرنسية Sécurité واللاتينية Securitas وفي بعض القواميس تعرفه الموسوعات على أنه التحرر من الخوف والخطر.

كما يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف، ويعرف أنه شرط أو جودة أو قيمة أو حالة.¹

وأما في المعنى الاصطلاحي يأخذ الأمن أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها فهو لا يختلف في جوهره عن معناه اللغوي كثيراً بالرغم من التباين في الآراء حول إعطاء المفهوم تعريفاً تطابقياً، حيث نجد في بعض المناقشات التي كتبت بعد نهاية الحرب الباردة تشير إلى أنه لم يتم إحراز تقدماً كبيراً في توضيح المصطلح وحسب لهيلقا هفتندورن «Helga haftendorn» التي تقول بأن مصطلح الأمن

¹Mieczyslaw Malek, thesis security wither and beyond the traditional Approach, naval post graduation school. (Monterey, California, June, 2003) p06.

غامض من حيث الشكل والمحتوى ويتحدد الأمن باعتباره قيمة وغياب التهديدات، هذا التعريف الذي يعطينا جوهر الطبيعة الحقيقية للأمن.¹

أما **روبيرت ماكنمارا** «Robert Macnamara» فقد أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: لا يمكن للدولة تحقيق أمنها إلا إذا استطاعت تحقيق حد أدنى من الاستقرار الداخلي والذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى من التنمية، فبدون التنمية لا مجال للحديث عن الأمن.²

أما **باري بوزان** «Barry Buzzan» فيعرف الأمن على أنه غياب التهديدات على القيم الأساسية في المجتمع وهذا التعريف يعتبر من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولاً في الدراسات الأمنية.

كما يعتبر تعريف "أرنولد ولفرز" لعام 1952 أقدم تعريف المفهوم والذي نال نوع من الاجماع بين الباحثين ويرى باري بوزان أن مقارنة "ولفرز" المفهوم الأمن أحسن مقارنة عرفت لحد الآن، فالأمن حسبه موضوعاً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم ويعنى بالقيم المركزية بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الاقتصادي، والحريات الأساسية.³

التهديدات الأمنية:

إن التطور الذي صاحب مفهوم الأمن لازم هو الآخر مفهوم التهديدات الأمنية وهذا نظراً لطبيعة العلاقات التفاعلية بينها.

تعريف التهديد الأمني: إن المعنى الإبتمولوجي له وفقاً لقاموس "ويبستير" إن التهديد الأمني هو بيان أو تعبير عن النية للتدمير والانتقام وما إلى ذلك وكإشارة إلى خطر وشيك كتهديد الحرب.⁴

فمن الناحية اللغوية: حسب "لونجمان" التهديد هو احتمال وقوع شيء يعبر عن خطراً محتمل.⁵ والتهديد ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر، فهنا يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن على جميع الأصعدة.

أما من الناحية الاصطلاحية: فهو يعني بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر فيها اتحاد سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري مقابل قصور

¹Mieczyslaw Malek, op cit, p07.

² روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: نونس شاهين، (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971)، ص 39.

³ عبد النور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، مجلة السياسة الدولية العدد 160، (أفريل، 2005)، ص 56-57.

⁴Hass Gunter Brauch, security threats, challenges, vulnerability and Risks, Otto Suhr institute for political, science free university of berlin, (Germany), p05.

⁵Ibid, p06.

قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر بالأطراف المتصارعة للجوء إلى استلام القوة العسكرية بغرض تعريض الأطراف الأخرى للتهديد.¹

كما يعني المفهوم أيضا إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فردا أو جماعة أو دولة ويتشترط فيه أن يخلق بالمستهدفين الخوف والرعب.²

ويختلف في معناه عن **الخطر** الذي يعتبر تهديد محتمل الوقوع وهناك إمكانية للتنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان وهو أشد غموض وأكثر احتمالا وهناك صعوبة كبيرة في ادراكه.³

أما التحدي حسب « Kirsten Gelsdorf » **"كريستيان جالس دروف"** والذي يشير إليها على أنها اتجاه رئيسي أو صدمة وتطور لديه القدرة على أحداث تأثيرات عالمية خطيرة.⁴

الهجرة غير الشرعية: وقد عرفت على أنها عملية اجتياز للحدود وهي تتم دون موافقة السلطات الدولية الجديدة، وبدون أن تتوفر في الشخص المهاجر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود وفي بعض الأحيان يكون المهاجر حائز على وثائق قانونية لكن لفترة محددة، وبقائه فيها إلى أبعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية يجعله مهاجر غير شرعي.⁵

كما تعتبر الهجرة غير الشرعية أيضا الحركة التي تتم خارج القواعد التنظيمية للإرسال والعبور والبلدان المستقبلة لها.⁶

كما يعرف **المهاجر غير الشرعي:** بأنه الشخص الذي خرق شرط الدخول له بسبب عدم التصريح، أو انتهاء صلاحية تأشيرته، ويفتقر للوضع القانوني في بلد العبور أو البلد المضيف.⁷

كما تختلف **الهجرة عن اللجوء** حيث أن اللجوء يكون نتيجة للنزاعات والحروب الأهلية والاضطهاد، والملاحظ أن الشخص يصبح لاجئ عندما يستوفي الشروط الموضوعية لاتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، أما المهاجر السري فوضعه غير قانوني في بعض الحالات حيث يطلب المهاجر السري اللجوء السياسي متحججا بتعرضه لانتهاكات وممارسات تعسفية من طرف دولته.⁸

¹ عمر بغوز، « فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة »، الفكر البرلماني، العدد 06، (جولية 2004)، ص17.

² Barry Buzan, *people state and fear the international security problem in international*, hen sheaf LID, Great Britain 1983), p57.

³ Robert le petit dictionnaire alphabétique, et analogique de la langue française, Edition Firmin, (biodol, S.A. paris, 1979), p1179.

⁴ Ibrahim can karaduman, "global challenges for the word", zesty newcomer 2(10) 2014, p46.

⁵ خليل حسن، العلاقات النظرية والواقع، الأشخاص الدولية والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت، 2011)، ص998.

⁶ Denys crytsenko, *Migration and security in Europe*, Hallstead University, international relations 61-90, (autumn term 2010), p04.

⁷ Ibid, p04.

⁸ محمد يحي مطر، الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، (الرياض، 2010)، ص07.

ويعرف أيضا بأنه شخص بسبب خوفه المبرر من الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى جماعة أو مجموعة اجتماعية معينة أو انخراط في التعبير عن الآراء السياسية كلها أسباب مجتمعة لطلب لجوؤه من البلد المضيف.¹

وعليه فاللاجئ اذن له جنسية معروفة وينتمي بحكمها الى دولة معينة، ولكن بحاجة الى الحماية يفترض ان دولته لم تقدمها له ولا يعترف بمنح صفة لاجئ بمعنى اتفاقية جنيف 1951 الا للأشخاص الذين يعتقدون ان الاضطهاد قد مورس عليهم من قبل دولتهم، ولا يدخل في هذا التصنيف أولئك الذين اضطهدهم من قبل منظمات او افراد في بلادهم لأنه في هذه الحالة فإن الدولة التي ينتمي اليها مسؤولة عن حمايتهم من أي أذى.²

بالنسبة للمناهج المعتمدة: المنهج هو الطريقة التي يعتمدها العقل في دراسة موضوع ما قصد الوصول الى قانون عام او منهج جامع و هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا للوصول الى الحقيقة العلمية، و طبيعة الموضوع تتطلب توليفة من المناهج المركبة للتحليل الأمثل ضمن تكامل منهجي و كذا أدوات بحثية مهمة في المعالجة و التحليل و المتمثلة في الوصف و التفسير و غيرها و سعيًا منا كباحثين التوصل الى نتائج علمية دقيقة و ذلك عبر الانتقال من مستوى العمومية الى مستوى الملموس كما هو موضح في الإشكالية و محاور الدراسة

إن دراسة موضوع التحديات الأمنية الجديدة في منطقة شمال إفريقيا، الهجرة غير الشرعية نموذجا من 2001-2020 وللاجابة على الإشكالية المطروحة يستلزم الاعتماد على بعض المناهج المتكاملة والتي تساعد على فهم الموضوع لاستخلاص النتائج الصحيحة قصد الوصول إلى الهدف المتوخى من البحث، وقد استعنا ببعض المناهج العلمية والمقاربات النظرية والأدوات التحليلية الملائمة لطبيعة الموضوع المدروس والتي نذكرها كالتالي:

أ. المنهج التاريخي:

إن فهم الحاضر لا يمكن ان يكون دون فهم الماضي، فلا يمكن دراسة أي ظاهرة بعزلها عن ماضيها وقد اعتمدنا هذا المنهج من خلال تتبع اهم التهديدات في منطقة شمال افريقيا وتتبع تطور مفهوم الامن بحسب النظريات والمقاربات الأمنية، وبعدها موجة التهديدات التي ساهمت في ابراز مقاربة الامن الموسع، ومحاولة لمعرفة الأسباب والظروف والسياقات التاريخية وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتتبع مسارها وفقا للإطار الزمني الذي حصرته فيه دراستنا البحثية، فقد الزمنا بإتباعه في سرد اهم التهديدات الأمنية واهم التحولات البنوية في البيئة الأمنية لمنطقة شمال افريقيا . كما وفر لنا المنهج التاريخي الأدوات الكفيلة لتحديد تغيرات وممرات هذه الظاهرة التي استمرت واستفحلت في الآونة الأخيرة، فالمنهج

¹Denys crytsenko, opcit., p04.

² هادي خضراوي، أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والنسب، لبنان (دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر، 2002، ص 98.

التاريخي يقوم بدراسة وفحص الظاهرة كما يسمح لنا بفهم الحاضر أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى التغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها.¹

ب. المنهج المقارن: هو المنهج الذي يكثر استخدامه في الدراسات الاجتماعية بحيث تحل المقارنة في الدراسات الإنسانية محل التجربة العلمية، كما تعد أيضا الأداة المعرفية التي يقوم هذا المنهج باستخدامها، كما يحوز المنهج المقارن موقعا في كل مستويات البحث العلمي سواء تعلق الامر بالوصف او تحليل عناصر البناء للمشكلة البحثية.

وقد تم من خلاله ابراز التحول المستمر في مفهوم الامن وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة والذي كان جليا في بعض المباحث من تبيان الفرق بين الدراسات الأمنية الكلاسيكية العقلانية والاجتماعية التكوينية وابرز اهم التهديدات الأمنية الجديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وابرز ايضا واقع المنطقة قبل وبعد تحدي الهجرة غير الشرعية.

ج. منهج دراسة الحالة:

اعتمدنا هذا المنهج لأنه يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها مع إبراز الارتباطات والعلاقات السببية والوظيفية بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية كما نتطرق إلى الجزئيات ونركز على الموقف الكلي من حيث العلاقات مع التهديدات الأمنية الأخرى والآثار التي تحتويها الظاهرة لأن التركيز على هاته الجوانب نصل إلى مظهر من مظاهر الحقيقية الكلية للظاهرة محل الدراسة البحثية.²

مما يتطلب التعمق في دراسة مثل هاته الحالات المعالجة في بيئتها الاجتماعية ومحيطها لكي نستطيع تفسير الظروف الراهنة في ضوء تسلسل الأحداث الماضية مما جعلنا نتسلح بإطار مفاهيمي يساعدنا على التحليل وبالتالي التوصل إلى نتائج الدراسة لا تكون قد وجدت من قبل الدراسات السابقة.

د. المنهج التطوري:

يقوم على تتبع الظاهرة أو مشكلة ما منذ نشأتها وكيفية تطورها بأسلوب آخر لتفانقها من فترة زمنية لأخرى بهدف التعرف على حجمها وطبيعتها ولربط معدل تغييرها بفترات السلسلة الزمنية وخصائصها البيئية التي نشأت فيها وتطورت معها.³

ولهذا اعتمدنا هذا المنهج من خلال تتبع سيرورة معرفة مدى تأثير تحدي الهجرة غير الشرعية في الفترة من 2001 إلى 2020 خلال مجالين زمنيين أي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ومعرفة أيضا

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر، 1997)، ص49.

² محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص87.

³ أحمد عبد الله مصطفى محمود أبوبكر اللوح، البحث العلمي، تعريفه، خطواته مناهجه المفاهيم الإحصائية، (الإسكندرية، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2002)، ص59.

تأثير التحولات السياسية الحاصلة في البلدان المجاورة كليبيا، مالي، وغيرها على مسارات الهجرة غير الشرعية.

مما تفرضه حقيقة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن في منطقة شمال إفريقيا، مما استوجب التعمق في تحليل أسبابها والعوامل المساعدة على انتشارها في المنطقة المعنية ودول العبور لتكون النظرة شاملة ومستوفاة لجميع عناصر الموضوع محل الدراسة البحثية.

هـ. **المنهج التفكيكي التركيبي:** يقوم على تفكيك الظواهر وفق أربعة عناصر ممثلة في الفواعل، المتغيرات، القطاعات، والعمليات فكل حركة مركبة بطبيعتها، تكون استجابة لمدرجات وحسابات، وقيم الفاعل في قطاع نشاط عن طريق خيار سلوكي، كما يستخدم المنهج التفكيكي في إعادة التركيب الذي يوظف في الدراسات الأمنية خاصة المقاربات النقدية، لتفكيك الظاهرة الأمنية ويختلف أبعادها والوقوف عند أهم التحديات والرهانات الأمنية وسبل معالجتها.

كما اعتبر منهج شامل يستقي كافة الحقول المعرفية لبناء ما هو جديد في عالم المعرفة، والمنهج التفكيكي في نفس الوقت تركيبي بنائي كالتطرق بالتحليل للأمن وتفكيكه وتحديد معانيه وكذلك مرجعيته التي يتم إعادة تركيبها في طروحات نظرية حديثة موسعة تختلف عن الطروحات التقليدية للأمن كمساهمة مدرسة كوبنهاغن في توسعة المفهوم ليتعدى ابعاد أخرى اجتماعية وبيئية واقتصادية وسياسية.

و. **المنهج الإحصائي:**

يستخدم هذا المنهج لإبراز الإحصائيات والمؤشرات العددية المقدمة في الدراسات التطبيقية¹، وهو ما تطرقنا إليه من خلال الإشارة إلى إحصائيات حول اعداد المهاجرين غير الشرعيين في كل من تونس، المغرب، والجزائر وكذلك ارقام تخص التدفقات الهائلة للمهاجرين من منطقة شمال افريقيا عبر مناطق العبور والتي وجهتها الأولى الاتحاد الأوروبي وارقام تشير إلى اعداد المهاجرين المقيمين في دول الاتحاد في كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وغيرها.

حدود الإشكالية: حددت الحدود المكانية والزمنية لإشكالية الدراسة البحثية كالتالي:

الحدود المكانية: بما ان موضوعنا هو عن التحديات الأمنية في منطقة شمال افريقيا، فإن اطارها المكاني ينحصر في الإقليم الشمالي من القارة الافريقية مع الأخذ في الاعتبار الفضاءات الجيوسياسية ذات الارتباطات التاريخية والجغرافية التي تهتم بها المنطقة أي يتعدى مداها الحدود الجغرافية لدول الجوار بما ان القرب الجغرافي حسب المعيار الجغرافي يلعب دورا مهما في انتقال التهديدات الأمنية إليها.

الحدود الزمانية: تحددت الدراسة بإطار زمني وفقا للنموذج المعالج وهو التحديات الأمنية في منطقة شمال افريقيا الهجرة غير الشرعية نموذجا من 2001- إلى 2020 وفي هاته الفترة التي تصاعدت فيها

¹ المرجع نفسه، ص 150.

التحديات الأمنية الجديدة خاصة بعد احداث 11سبتمبر 2001، والتي عرفت طرق الهجرة غي الشرعية منافذ وممرات عبر منطقة شمال افريقيا للوصول الى الضفة الشمالية الأخرى.

تبرير الخطة: رغبة منا في الالمام بكل جوانب الدراسة وتوافقا مع الإشكالية المطروحة والأهداف التي تعالج هاته الدراسة البحثية وبهدف اثبات صحة الفرضيات التي تم صياغتها من حيث الدقة واليقين وما يمكن توضيح ما جاء في دراستنا المقسمة الى ثلاثة فصول، وكل فصل ينقسم بدوره الى عدد من المباحث، وهذه الأخيرة تتفرع الى مطالب، وقد كان هذا التقسيم حسب الترتيب المنطقية لأحداث الظاهرة التي تفسر الظاهرة المدروسة.

في بدايتها المقدمة: التي تعتبر كمدخل عام لتبيان وإيضاح الإطار النظري والمعرفي الخاص بالإشكالية البحثية موضوع الدراسة.

الفصل الأول: خصص لتسليط الضوء على المسائل الأمنية من الانتشار العمودي الى الانتشار الافقي ومحاولة بناء تصور جديد لمفهوم الامن حسب الطروحات النظرية المتعددة الأفكار وتحديد مرتكزاتها وفواعلها ودوائر اهتماماتها.

الفصل الثاني: تمت الإشارة فيه الى اهم التحديات الأمنية الجديدة المتحركة في بيئة ما بعد الحرب الباردة والتي تختلف في طبيعتها على شاكلتها الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والسلاح والمخدرات، وتأثير التحولات الجيوسياسية للبيئة الراهنة على مصادر وطبيعة التهديدات مع التطرق الى حدود التطبيق العملية للسياسات المنتهجة من طرف المنظومة الدولية لمكافحة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثالث: فمحاولة منا حصر الدراسة البحثية في الفترة الزمنية من 2001 الى 2020 دراسة في الديناميكيات الجيواستراتيجية لمنطقة شمال افريقيا خاصة بعد احداث 11سبتمبر 2001 وتليها ثورات الربيع العربي بما فيها الازمة الليبية والنزاع في مالي، مع الإشارة الى بعض سلوكيات دول المنطقة في إدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وإعطاء تقديرات عددية حول تطور أنماط الهجرة غير الشرعية، وأخيرا تقديم رؤيا استشرافية لاستمرارية الظاهرة في المستقبل.

وأخيرا الخاتمة والتوصيات والتي كانت إجابة على الفرضيات المطروحة وحكم على مدى نجاح الاستراتيجيات او فشلها في احتواء هاته التهديدات الأمنية الجديدة خاصة في منطقة شمال افريقيا والتي تحدى بها وتؤثر فيها خاصة في منطقة شمال افريقيا وفي باقي الدول المستقبلية.

أدبيات الدراسة:

من خلال قيامنا بعملية البحث عن المراجع ذات الصلة بموضوع اطروحتنا البحثية ،و التي تساعدنا بإضافات لإنجاز هذا العمل الاكاديمي العلمي ،حيث لم نتمكن من إيجاد العدد الكافي من هاته الدراسات السابقة سواء كانت كتب او اطروحات دكتوراه او مقالات وتقارير تعالج من بابها العلمي هذا الموضوع حيث ان معظمها تطرقت الى الهجرة غير الشرعية بنظرة سطحية دون التخصص في دراسة الامن

وتطوره مع تطور التهديدات الأمنية وان هاته الأخيرة انبثقت عنها تهديد الهجرة غير الشرعية خاصة في منطقة شمال افريقيا وتأثيراتها الأمنية على مناطق العبور والدول المستقبلية، ومن الدراسات الاكاديمية التي حصلنا عليها:

- دراسة سليمان عبد الله الحربي تحت عنوان "مفهوم الامن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، والتي تحدث فيها بإسهاب عن مفهوم الامن وتطوره وكذا عن مفهوم التهديد وطبيعته ومصادره وموقعه من الدراسات الأمنية بالموازاة مع تطور مفهوم الامن لكن لم يقدم صياغة جديدة للمفهوم عبر مختلف المدارس والمقاربات النظرية والتي سوف نلتمسها في دراستنا البحثية.

- دراسة أيضا تحمل عنوان security, threats, challenges, vulnerability, and risks, international security peace development environment, للكاتب Hans Guter Brauch، والتي تخصص فيها جانب من الدراسة حول المفاهيم الأمنية التي يكتسيها نوعا من الغموض بالرغم من كثرة الدراسات حولها كالتهديد و الخطر و التحدي و البيئة الدولية و غيرها و يركز على ان مصدرها قد يكون من داخل الدول و خارجها و بوجود تهديدات مزدوجة لمؤسسات الدولة و لابد من التعامل مع مثلها و ذلك بالتركيز على مصادرها و أسبابها لكن هذا لا يكفي حسب الحديث بالملموس و لم يعطي جانبا مهما عندما تتحول هذه التهديدات الى خطر على امن الدولة و الفرد و المجتمع و الهوية و القيم كمرجعيات أمنية مهمة و هذا ما ستعالجه دراستنا كجانب مهم من خلال الحديث عن الامن المجتمعي و الهوية المجتمعية.

- دراسة لكاترين شاريت catherine charret و الموسومة ب a critical application of securitization لسنة 2009 و التي تطرقت فيها بالدراسة و التحليل مدرسة كوبنهاغن التي اعتبرتها الركيزة في مجال الدراسات الأمنية، و التي تؤكد فيها على ان البناء الاجتماعي و الامن يركزان على توسعة الاجندة الأمنية مع التأكد على التفاعل الشامل مع التهديدات الأمنية و التي تهدف هاته الدراسة و تدعو الى التركيز على الامنة كنظرية قائمة بذاتها و تتحدد كعنصر أساسي في التحليل لكن لم تشير الى جانب مهم و هو كنفق لنظرية الامنة و متمثل في نزع الامنة على الظواهر الاخرى كنظرية أيضا و هو الشق الذي اضافته دراستنا البحثية كجزء مهم في الدراسات النقدية .

- دراسة أيضا للباحثة فريزة عودية والموسومة بالهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، و هي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق لسنة 2014-2015، و التي تناولت فيها بالحديث عن الهجرة غير الشرعية وأعطت جانبا من المعالجة الدولية لتحدي الهجرة الدولية في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية لكن حصرها في الجانب القانوني فقط ولم تشر الى المعالجة من الجانب السياسي والأمني من خلال العديد من المبادرات الأمنية والاتفاقيات الدولية بين الأطراف المصدرة للهجرة والمستقبلة لها وهذا يعتبر جزء مهم بالنسبة لدراستنا البحثية و هو الشيء الذي اضافته في سياسات المعالجة الإقليمية والدولية .

- كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط "المخاطر واستراتيجيات المواجهة " من تحرير محمد غربي وآخرون وشارك في تأليفه مجموعة من الكتاب وتم التطرق فيه من خلال الدراسات التي قدمها الباحثون المشاركون على مجموعة من النقاط التي تعنى بدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية واثارها الأمنية والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا التطرق الى مختلف الطرق والسياسات التي تنتهجها الدول للتصدي لهاته الظاهرة والتي تغاضت عن الدوافع الحقيقية للهجرة غير الشرعية في الجزء الشمالي من القارة الافريقية والعوامل المؤدية لتفاقم هاته الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة وبعد احداث 11 سبتمبر 2001 وبعد الحراك العربي 2010 والنزاع في مالي وليبيا والتأثير السلبي لجائحة كورونا على مسار حركية الهجرة والتي سوف نخصصها كجزء من دراستنا البحثية .

- تقرير للكاتب Lan O.Lesseur بعنوان « Security in North Africa internal and external challenges » ، وحيث اهتم الكاتب لين لسيور في هذا التقرير بالتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه بلدان الثلاثة تونس، المغرب، الجزائر، و مكانة هذه البلدان في البيئة الأمنية المتوسطة الاوسع ولم يتطرق الى جانب مهم والمتمثل في واقع هذه البلدان في دائرة خطورة التحديات الأمنية خاصة الخارجية ولما يخص بالذكر اهم هذه التحديات التي تواجه البلدان الثلاثة كونها مشكلة في اتحادها شمال افريقيا مشتركة في العديد من القواسم التاريخية وهذا ما اضافته دراستنا البحثية .

صعوبات الدراسة: ان أي بحث لا يخلو من الصعوبات التي يتفاوت حجمها ومدى تأثيرها على البحث وقيمتها ومن بين الصعوبات التي واجهتنا نذكر ما يلي:

- وجود كتابات صحفية انتقدت في الكثير من الأحيان المعيار العلمي الأكاديمي مما صعب على الباحث صبها في الإطار الأكاديمي لها.

- عدم توفر المراجع التي تخدم الموضوع في المكتبة الخاصة بالكلية.

- الاعتماد في الغالب على الدراسات الأجنبية باللغة الإنجليزية وهذا الامر يتطلب من الباحث الجهد العقلي والوقت الكافي للترجمة الصحيحة لمحاولة الحفاظ على المعنى الصحيح للفكرة وهذا الامر صعب جدا.

- قدم وحداثة الموضوع في نفس الوقت أي قدمه من خلال بروز الظاهرة منذ القديم وحديث أي بحداثة التفسيرات النظرية للتهديدات الأمنية الجديدة وتباين درجة التأثير على الامن وتغير هذا المفهوم عبر العديد من الطروحات النظرية الفكرية وتأثير هاته الظاهرة المستمرة على هذا المفهوم خاصة في منطقة شمال افريقيا وأوروبا.

الفصل الأول: المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم

الامن في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: تفسيرات الامن وفق المنظورات التقليدية والحديثة.

المبحث الثاني: حدود الامن ضمن المقاربة النقدية

المبحث الثالث: الامن ضمن الممارسات الفكرية المعيارية.

حاولت مجمل الدراسات الأمنية السعي في إعطاء الأمن إطارا جديدا وتم صياغة العديد من التصورات حول هذا المفهوم انطلاقا من تعريفه موسعة، وطبع الاختلاف حول طبيعة التحديات الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة الذي يعكس التغيير في طبيعة المفاهيم وبرز مفاهيم جديدة ومنظومة مفهومية مغايرة لتلك التي سادت من قبل، والتي تعكس مرحلة تنقيح لمفهوم الأمن وإعادة صياغته ليتماشى مع كل التحول الاستراتيجي لعالم ما بعد الشيوعية والنقلة الأستمولوجيا الجديدة المتمثلة في بروز تيارات ما بعد الوضعية.

حيث تدخل الدراسات النقدية حقل الدراسات الأمنية في بداية التسعينات والتي أعطت بعدا جديدا للمنطلقات النظرية حول الدراسات الأمنية، والتي تركز على الفرد بدلا من الدول كوحدة تحليل وفي هذا الشأن كتب "باري بوزان": أن القرن الحادي والعشرين قد بدأ بالفعل يحل ما بعد الحرب الباردة وعلاقات القوة بين الشرق والغرب ويتبع عواقب التغيير في العلاقات بين المركز والمحيط حيث يبقى المركز أكثر هيمنة مع احتمالية تطوير الحرب الحضارية بين دول الشمال ودول الجنوب.

كما تعددت المقاربات الأمنية حول تفسير الأمن من الناحية الممارساتية وهو ما انعكس على مجمل الخطابات الأمنية والتغيرات الحاصلة في مجال الأمن وهو الذي أدى إلى تجاوز المفاهيم التقليدية للأمن ما تعلق بالقوة الصلبة الى مفاهيم جديدة بعيدا عن القوة العسكرية وغيرها تدخل ضمن القوة اللينة وهوما سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم المقاربات والأطر النظرية والمنطلقات الفكرية التي حاولت إعطاء تفسيرات جديدة له عبر المسارين العمودي والأفقي ليشمل عدة قطاعات أخرى كما عددها باري بوزان.

المبحث الأول: تفسيرات الامن وفق المنظورات التقليدية والحديثة:

لقد اختلف الدارسين الأكاديميين والعلماء في تحديد آرائهم حول مفهوم متفق وجامع للأمن وما يحمله من دلالات وابعاده رغم أهميته، كما انه من اصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي فهناك من حصره في مفهومه الضيق التقليدي والذي يركز على وحدة التحليل ممثلة في الدولة القومية وسيادتها على وحدة ترابها وهناك من يرى عكس ذلك ويختلف في مدركات التفسير النظري ويدعو الى مدركات جديدة أخرى لتحقيق الامن تماشياً مع بروز موجة من التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة التي تمس الامن على جميع الأصعدة ومن مصادر متعددة سواء امن الدولة الذي يمثل المفهوم التقليدي او يتعداه ليشمل مفاهيم أخرى كل هذه التطورات صاحبت التغيرات في البيئة الأمنية الدولية ، فلا بد من اشراك فواعل أخرى لمواجهة مجمل هذه التهديدات الأمنية ،اما الكيان المهدد تبقى الدولة في التيارات الثلاثية للواقعية اذ ترتبط بكيفية استعمال الدولة لقوتها للتصدي للأخطار التي تهدد وحدتها الترابية وسيادتها المطلقة واستقرارها على الصعيد الأمني والسياسي وذلك بواجهة الدول الأخرى وهذا ما سنتناوله بالتحليل في العناصر التالية :

المطلب الأول: الامن وفق المنظور الواقعي: محورية الدولة في المعادلة الأمنية:

لا يوجد بيان تجريبي حقيقي ولا يوجد تفسير اكثر أهمية من الافتراضات النظرية والروابط المفهومية التي توضح الدقة في المعنى ، فالواقعية الكلاسيكية بمثابة مثال للتظير وكجسر تفسيري إلى عالم الممارسة.⁽¹⁾ ونظراً لأن الرغبة في المزيد من القوة متجذرة في الطبيعة البشرية فالدول منخرطة في الصراع باستمرار لزيادة قوتها وقدرتها للسيطرة ، فالواقعية الكلاسيكية تقترض ان سلوك الدولة يمكن فهمه انه يحتوي على أسس دقيقة عقلانية كما يلاحظ هانس مورغاننتو²، إلا انه ووفقاً لـ "جون فاسكويز" يتفق الجميع على ان مساهمة "هانس مورغاننتو" 1904-1980 من خلال كتابه "السياسة بين الأمم" الصراع من اجل القوة والسلام "تعتبر لوحدها مساهمة فعالة في تأسيس النموذج المعرفي الواقعي وهيمنته في حقل العلاقات الدولية.

كما تؤكد الواقعية على فكرة أن تعمل الدولة على زيادة قوتها بالنسبة للدول الأخرى ونظرياً تقدم القوة على أنها اليقين الوحيد في السياسة العالمية، فالدولة القوية عسكرياً تكون متفوقة على منافسيها واعتقاداً من الواقعيين أنّ الطبيعة البشرية تحتوي على الأنانية وأن الدولة تهيمن عليها الحاجة للسيطرة. وحسب أحد المفكرين كيلي كاتس "Kelly Katess" الذين قدموا الكثير من أفكارهم والتي ساهمت في توضيح افتراضات الواقعية حسب قوله: إن الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية منذ واستفاليا1648،

⁽¹⁾Stefano Guzzini, realist theories and practice diis institute Danish for international .studies (copenhaen2017), P13

²Paul D .Williams, security studies, an introduction Rutledge,) London an new York, first published, (2008) , p 17.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

والتي من خلالها اجتمعت الدول الأوروبية لإنهاء حروب الثلاثين عام وأقرت مبدأ سيادة الدولة حيث الدولة قادرة على تحديد الأهداف والتفضيلات وتحديد هيمنتها النسبية وقادرة أيضا على الانخراط في تحليل التكلفة والعائد واختيار الاستراتيجيات المثلى.¹

لا يمكن فهم التصور الأمني بالنسبة للواقعيين إلا من خلال التطرق للمبادئ الرئيسية للمدرسة الواقعية، كما يستمد الفكر الواقعي فلسفته السياسة من المفكر القديم والتي جسده " نيكولا ميكيافلي " «Nicolas Machiavel» (1527-19469) عندما رأى في القوة أساسا لاستقرار الحكم والامارة، مع ضرورة فصل ممارسة السياسة عن الأخلاق والدين كما نادى بضرورة التميز بين "أخلاق الفرد" " وأخلاق الدولة" والتي تخضع في سلوكها إلى منطق الدولة أو المصلحة العليا.² بالإضافة إلى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبر «Tomas Hobbes» (1579-1548) وهو الفكر القائم على القوة باعتبارها دافع غريزي في طبيعة الإنسان.³

ونظرا لأن الرغبة في المزيد من القوة متجذرة في الطبيعة البشرية، فالدول منخرطة في الصراع باستمرار لزيادة قوتها، فالواقعية كما يرى "مورغان توهانس" تفترض أن سلوك الدولة، يمكن فهمه أنه يحتوي على أسس دقيقة وعقلانية.⁴

ويركز الفكر الواقعي على مبادئ وأسس تعتبر معدات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصار المفكر الليبيرالي الذي يعتبر جسر تفسيري إلى عالم الممارسة.⁵

الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وهي المرجع والمصدر للسلطة وتعتبر وحدة التحليل الأساسية في ظل غياب سلطة مركزية كابحة لسلوك الدول وليبيانات المقاربة الأمنية الهادفة لكيفية حماية الدولة أمنها من الأخطار الخارجية في عالم تسوده الفوضى وغير مستقر، فالأمن متمثل في أمن الدولة وافتراس وجود تهديدات تمس بقاء الدولة المادي وحصرها في التهديدات العسكرية قد قلص مفهوم الأمن إلى مجرد مسألة دفاعية.⁶

وحسب أحد المفكرين "كليي كاتس" «Kelly Katess» الذين قدموا الكثير من أفكارهم والتي ساهمت في توضيح افتراضات الواقعية

¹ David Lawso, *realist international, relation usiuner theory*, OGNE rioborue Christopher and gig badge, de apartment of history N Nnamdi Azikiwe University, Aiwa, vol 01, ISSE,(may, 2018), p 03.

² وسيلة قنوفي، حق الانسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني مبادئ القانون الدولي، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية سطيف 2013-2014، ص13.

³ عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوين، الجزائر، 2007، ص136.

⁴ Pavl,D, *williams*, Rutledge, (London and new York, First published, 2008), p17.

⁵ Stefano Gazini, *realist theories and practice*, dries Danish institute for international, studies Copenhagen,(2017), p13.

⁶ وسيلة قنوفي، مرجع سبق ذكره، ص13.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

بالإضافة إلى العلاقات السياسية كما يقول "هانس مورغانتو" « H.Mourgantou » تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية من خلال نوايا الأطراف أو الدول، فالدول هذا يولد الشك وعدم الثقة بينها وبالتالي قيام الحرب.¹

انطلاقا من المبادئ التي ذكرناها سالفا، فإن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الأفراد ولكن الدول التي تحمل على عاتقها أمن الأفراد المههد من طرف الدول الأخرى، وذلك عن طريق استخدام القوة التي تعتبر أداة أساسية في كسب المصلحة في ظل العالم الفوضوي والطبيعة الصراعية للسياسة الدولية، ولا يمكن اقضاء الدولة كعنصر للواقع السياسي، فبناء القوة العسكرية للدولة يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصارع التهديدات المحتملة الخارجية.²

وقد ارتبط مفهوم الأمن في المنظور الكلاسيكي الواقعي بكيفية استعمال الدولة لقوتها ضد الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، ونظرا لخصوصية العلاقات الدولية التي تتميز بالحرب المتوقعة وبالسلام غير المستقر في سياق الكلام نقدم تعريف جامعا لمفهوم الأمن حسب "باري بوزان": والذي يعرف الأمن على انه: "الأمن يجب أن يكون حول السعي للتحرر من التهديد وقدرة الدولة والمتجمعات على الحفاظ على هويتهم المستقلة وسلامتهم الوظيفية ضد قوى التغيير الذي يروونه معاديا.³ أما على المستوى الوطني يعني قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها ووحدتها.⁴

وعموما فإن الأمن لدى المدارس الواقعية مرادفا للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها بالاعتماد على شقها العسكري، إلا أن الدافع الحقيقي لمفهوم الأمن يبدأ على يد فكرة الأمن الإنساني التي تطرق إليها لأول مرة تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة 1994 والتي تعتبر طرعا مستحدثا ومسارا جديدا في الدراسات الأمنية والذي يصور النظام الدولي مبنى على الإنسانية. لقد أسست النظرية الواقعية الكلاسيكية نظرتها الأمنية على جعل الدولة هي محورية في التحليل في المعادلة الأمنية، مع العمل على كيفية المحافظة عليها لا يزال ينظر الى الامن القومي خاصة من منظور الواقعية هو تجسيدا للقوة الصلبة.⁵

فيقود المنطق الافراد حسب المقاربة الواقعية الكلاسيكية ان مفهوم الامن يتجه نحو معايير المعادلة الامنية الصفرية والتي تعني ان الدولة ترفع سقف امنها والدول الأخرى ترى امنها يضعف أي ربح طرف

¹ زايد وعبد الله مصباح، التنظير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوينية، (الجزائر، 2007)، ص136.

² خديجة عرفة محمد، الأمن الإنساني المفهوم، التطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (الرياض، 2009)، ص14.

³ Barry Bussan, new patterns of global security in twenty firstcentury international affairs (/03/1991) P432.

⁴ صالح زياني، «تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة»، مجلة المفكر، العدد الخامس، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص 288.

⁵ Jose de Arimateia da Cruz, national security is still an Ambiguous concept, journal of advanced Military studies, volue12,(number1,2021),pp 210-215,published by corps university press,p 215.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

على حساب خسارة طرف آخر اي ان الامن الاضافي للدولة (أ) هو نقصان لأمن الدولة (ب)، من خلال هذا الطرح يبرز متغير القوة في قلب الهيمنة الأمنية على حد قول كينت والتز: ان الدول تتنافس دائما على الثروات ،و تحقق الامن ويؤدي هذا التنافس غالبا للنزاعات فلماذا يختلف الماضي عن المستقبل و يرجع كل من بوث whillar booth وويلر المعضلات الامنية الى شعور الدولة بعدم اليقين عما اذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة اخرى مجرد استعدادات دفاعية بحثة لدعم أمنها، أم أنها ذات طابع هجومي تهدف به الى تغيير الوضع الراهن¹.

وفي ظل عالم فوضوي وغير مستقر وحمايتها من الأخطار والتهديدات التي تعصف بسيادتها إضافة إلى هذا فالعلاقات بين الدول تحكمها المصالح المتعارضة مما يؤدي إلى الحروب والحل يكمن في توازن القوى في ظل هذا المجتمع الفوضوي.

فالتهديد الذي يسعى المفهوم الواقعي لاحتوائه ذو طبيعة مادية، وهو تهديد موضوعي يتم التصدي له بتطوير القدرات العسكرية للدولة ويكمن في توقع التهديد المستقبلي وهو نموذجي في العلاقات الدولية في حالة الطبيعة الدولية و الأمنية²، لأن الأمن هو أمن الدولة وبقائها، وهذا النوع من الأمن يبقى محصور في جانب الدفاع لحصر التهديدات المستهدفة لبقائها في الجانب العسكري.⁽³⁾

بناء على فكرة "جون هرز" (John herz) أحد منظري الواقعية الجديدة -البنوية- حول الأمن فيقول: إنها مفهوم بنيوي تقود فيه إنجازات الدول للحفاظ على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث كل طرف يفسر الأفعال التي يقوم بها على أنها أفعال دفاعية والتي يقوم بها الآخرون أنها تشكل خطر محتملا.

انطلاقا من فكرة "هرتز" (1950) إن الدول تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي، فهذه الاستعدادات مجرد الدفاع على النفس أم أنها خطط عدوانية وتفتح المجال للشكوك وعدم الثقة بينهما والشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الشعور بعدم الثقة مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام.⁴

وهذا ما أطلق عليه بالمعضلة الامنية حسب بوث وويلر " weeler and booth " وهذه المعضلة رافقت التاريخ البشري، فالصراعات الدولية لا تكاد تخلو منها فترة تاريخية باختلاف طبيعة العلاقات بين دولها وطبيعة النظام الدولي، ويجادل " بتر فيلد " قائلا: «إنه وراء الصراعات الهائلة التي يعيشها الجنس

¹ وسيلة قنوفي، مرجع سابق، ص 15.

² Silviya Lechner, *Anarchy in international relations*, international studies and oxford university press ,november,2017

³ على مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في إفريقيا، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2013-2014 ص 59.

⁴ جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (2001)، ص 418.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

البشري يوجد مأزق عسير يكمن في قلب المشكلة «ويشير» «بتر فيلد» في كتاباته التي أصدرها في خمسينيات القرن العشرين بأنه ليس هناك ما يشير إلى أن الجنس البشري قادر على التغلب على هذه المعضلة الامنية المستحكمة.

وقد جادل "باري بوزان" بأن إحدى السمات اللافتة والهامة لثمانينات وتسعينات القرن العشرين هي الظهور التدريجي لنوع من الفوضى الأكثر نضوجا حيث تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة المنافسة في عالم نووي.¹

ارتكزت الواقعية التقليدية الكلاسيكية على تعريف الأمن الدولي في ضوء المفهوم الذي قدمه "كينيث ولتز" K.waltz والذي يرى تصرف الدول خاضع لبنيتها وقوتها في إطار حقل العلاقات الدولية، حيث النظام الذي قدمه "ولتز" يفترض أن الدول تكافح وتتصارع فيما بينها من أجل البقاء ضمن نظام دولي يتميز بغياب أي سلطة عالمية.²

ويصنف الواقعيون الكلاسيكيون الدول عبارة عن فواعل موحدة "unitaryactors" يتم تحفيزها فقط باعتبار المصلحة القومية وكأن الدولة مغطاة بغطاء مجازي صلب، وهي تواجه العالم الخارجي ككتلة واحدة بتلك الصلابة.³

فينصب الافتراض الواقعي بشكل عام أن السياسة الدولية تتميز بالفوضى طالما لا توجد حكومة عالمية تسيطر على جميع الدول لتطبق عليهم قواعد عامة ، فحالة الحرب ازدادت منذ التوقيع على معاهدة واستقاليان 1648 ولأن المجتمع الدولي غير منظم ومطبوع بتعددية المراكز في اتخاذ القرار وحرية اللجوء إلى القوة وكل ما هو موجود هو التعايش بالتراضي فيما بين الدول هذه الفوضى الدولية وعدم وجود سلطة تمنع استخدام العنف بين الدول تدفع بالدول كل على حدى لتكون لنفسها قوة للدفاع والهجوم وتتوسع في تحقيق مصالحها في الخارج عندما تتزايد قوتها بالداخل.⁴ فحسب "مورغانو" تبقى القوة الهدف الاسمي في سياسة الدول⁵، والتي تنطلق من اهداف برغماتية وخصائص واقعية توافق المنطق .

وللحديث أكثر عن الفوضى الدولية وحالة المجتمع الدولي والعوامل التفسيرية لسلوك الدولة والاضطراب الدولي هو الأولوية الأخلاقية المحلية على المجال الدولي أو الطبيعة البشرية كما يحددها

¹ جون بيليس، مرجع سبق ذكره، ص 423.

² حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي بعنوان الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، (29-30 أفريل 2008)، ص 273.

³ أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007)، ص 241.

⁴ المرجع نفسه، ص 242.

⁵ Paul vioti ; mark kauppi ,international relation theory :realism pluralism, global, and beyond ,Boston ,third edition ,(1977),p55,57

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

"هانس مورغا نتو" الدافع الأساسي للطبيعة البشرية هو الهيمنة حيث يمارس المركز سيطرة على المحيط وهذا ما ينتج عنه الفوضى التي تكون مصحوبة بعدم الثقة وهي البيئة التي تتفاعل فيها الدول ذات السيادة وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الأول.

لاقت التصورات الواقعية انتقادات لاذعة خاصة في تركيزها على القوة العسكرية فقط وانحصار التصور الواقعي على **التحولاتية** « Statisme » لا على المؤسساتية بأنها لها دور المؤسسات في الدولة وتعزيز أمنها، عدم دخول التحديات الجديدة التصور الواقعي لأنه لا يتمتع بالمرونة الكافية التي تسمح بالباحثين إلى ادراك مستجدات البيئة الدولية والبحث عن تصور جديد لمفهوم الأمن.¹

قصد تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، ظهرت الواقعية الجديدة، وهي اتجاه داخل الواقعية طوره «K. Waltz» **"كينث والتز"** أثار فيه العديد من الأسئلة التي لم تكن الواقعية التحليلية قد كنيبت بها وتبنى على افتراض أن الدولة ترغب في الحفاظ على سيادتها، فالرغبة في البقاء تجعل القوة هي الدافع وراء سلوكها، مما تثير تصرف الدول بعدوانية تجاه بعضها البعض.² وأدركوا أن السبب وراء الزيادة في القوة يرجع إلى الدفاع عن السيادة الوطنية.³

المطلب الثاني: تفسيرات الأمن حسب المنظور الليبرالي.

لقد شهد المنظور الليبرالي تطورا كبيرا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل والزيادة في تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، كما بنى الليبراليون تصورهم للأمن على فكرة السلام الديمقراطي بين الدول والتي جاء بها مايكل دويل «M. Doyle» والتي مفادها أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها وهي الرؤية التي جاءها الرئيس الأمريكي ودروليسن «W. Wilson» في مبادئه الأربعة عشر في بداية القرن العشرين وهو ما نسميه **بالأمن الجماعي** من خلال انسجام وتمازج المصالح المشتركة بين الدول.⁴ وقد ظهرت مقاربات جديدة **للسلام الديمقراطي** لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين. كما لا تقتصر الليبرالية على البعد العسكري بل تتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية ذات أهمية وهذه النظرية تؤكد على الفوائد المتبادلة استنادا إلى فكرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطي.

ويعتبر المفكر "جوزيف ناي" « Joseph Ney » "وروبرت كيوهان" « Robert Keohan » من المساهمين في أطروحات الليبرالية وقد عرفت هذه النظرية مع مطلع السبعينيات تطورات تزامن مع زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات التبادلية الاقتصادية بين الدول، وتشابكها، بالإضافة إلى ظهور فواعل غير قومية في شكل شبكات وهي التغيرات التي حدثت في مجرى العلاقات الدولية وقلصت من

¹ وسيلة قنوفي، مرجع سابق، ص16.

² جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص417.

³ عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص188.

⁴ جون بيلس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص428.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

دائرة المنافسة الأمنية الصراعية التقليدية بين الدول، فالأمن حسب هذا المنظور الليبرالي يتحقق نتيجة لزيادة الروابط التجارية فكما زاد العالم توجهها نحو الديمقراطية والرأسمالية تحقق السلام أكثر.¹ حيث مع مصطلح الثمانيات بدأ الاهتمام والتركيز الليبرالي يتزايد أكثر بالاهتمام بالمؤسسات الدولية خاصة تعاضم دورها بعد فشل الدولة في تحقيق أهدافها، فالليبراليون الجدد يركزون على دور المؤسسات في تحقيق التعاون والاستقرار، وقد وسعوا في مفهوم الأمن عكس تماما طروحات المدرسة الواقعية في تفسيره.²

حيث يقرون بدور المؤسسات وقدرتها على التأثير في سلوكيات الدولة وتغييرها من تأثيرات فوضوية إلى سلمية بعيدا عن الحروب ونشر الثقة من خلال المكاسب المنبتقة عن التعاون. وتجدر الإشارة كما ذكر سالفا أصحاب المنظور الليبرالي المؤسساتي الجديد "روبرت كيوهان" وجوزيف ناي" قد طوروا من أفكارهم في استجابة واضحة لنظرية والتز المتعلقة بالواقعية الجديدة، وهو ما جعلها تقرب في التفكير مع الليبرالية المؤسسية خاصة بشأن الفوضى الدولية في النظام الدولي. خاصة مع توجه العديد من الدول إلى التكتل في مؤسسات ذات صبغة اندماجية وأحسن مثال بالاتحاد الأوروبي وتفاقم جهود تعزيز التعاون الدولي وتجسيدها لما يعرف بالأمن التعاوني كبديل لمفهوم الأمن الجماعي.

حيث يرى "كيوهان" «Keohane» أنه بوسع المؤسسات توفير المعلومات وخفض التكاليف الخاصة بالعمليات وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة على تسهيل المعاملة بالمثل. كما يعتبر الأمن الجماعي **collective Security** والسلام الديمقراطي **Démocratique peace** من أهم التصورات الليبرالية للأمن، حيث يتبدلون فكرة أو مفهوم الأمن الجماعي عبر انشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن بطريقة تعاونية وتبادلية أكثر.³ انطلاقا من أفكار «Bruce Rousset» وميكايل دويل «Michael Doyle» المستمدة أصولها من الفكر الكانطي «Kant imanwel» وتأكيدهما على فكرة الديمقراطية التي من شأنها احترام حقوق الانسان ويجعل الدولة تبحث عن السلم أكثر وينظر إلى الديمقراطية كمصدر للسلم.⁴

¹James jaque roche, *théorie de relations internationales*, (paris, 2004), p.p.90-91.

² جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص427.

³ رياض حمدوش، *تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية، مداخلة في إطار تنشيط فعاليات الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط_ واقع وأفاق*، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسنطينة2008)، ص276.

⁴Cornelia Navari, *liberalism in Security Studies*, an introduction edition Paul, D. Williams,) mew York, 2008), p36.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

كما يرى روست أن القيم الديمقراطية ليست هي المؤثر الوحيد الذي يجعل الدولة تتجنب الدخول في الحروب، فالديمقراطية لا تلغي الحروب لكن تساهم إلى حد بعيد في إيجاد عالم أكثر سلمية وتساهم في كبح المعضلة الأمنية.¹

ولقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن، من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال إقحام فاعلين من غير الدول، ليصبح الأمن ليس فقط حماية الدولة ضد التهديدات الخارجية من قبل الدول الأخرى، وإنما فاعلين غير دوليين فمن الترتيب العالمي، فقوم التصور الليبرالي للأمن الموسع، بمعنى ما فوق الدولة أكثر ما دون الدولة ليشمل العوامل المؤسسية، الاقتصادية، الديمقراطية، وهي العوامل المؤثرة أكثر من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تجسد الأجندة الأمنية. فالاتصال بين الدول عن طريق المؤسسات والمنظمات عنصر ضروري لتحقيق أمن الدول والأفراد، في حين أن انقطاع وانعدام الترابط والاتصال فيما بينها يؤدي إلى انعدام الثقة ومن ثم حالة الأمن والتي عرفت بالمأزق الأمني عند الليبراليين.²

المطلب الثالث: الأمن التعاوني: (مقاربة تفسيرية) cooperative Security

مند نهاية الحرب الباردة استخدم المصطلح أكثر لتحديد الطرق السلمية والمثالية للأمن، فالأمن التعاوني مفهوم أكثر ضبابية وقد تغير معناه بشكل كبير عبر فترات زمنية مختلفة، استخدم المصطلح من قبل "جون شتا ينبرونر" «John steinbaunner» «ما بعد الحرب الباردة مباشرة لتحديد جملة من الإجراءات للسيطرة على الانتشار العسكري، وبالمثل أوضح "باري بوزان" Barry bozan أن الأمن التعاوني يكتسي صفة الافتراض بأن السلام العالمي غير قابل للتجزئة بشكل فعال، ويأخذ معنى الالتزام بتنظيم الحجم والتكوين الغني وجميع أنماط الممارسات الفعلية الخاصة بالقات العسكرية بصورة متبادلة، فيختلف المصطلح اختلافا نسبيا في معنى الأمن التعاوني أو الدفاع الجماعي.

فالأمن الجماعي: هو التزام سياسي وقانوني بالدفاع عن سلامة الدول الأعضاء الموقعين على العديد من الاتفاقيات، وبتعريف أكثر دقة يعني التزام الدول بالدفاع ضد أي عدوان خارجي مجتمعة، قد يشمل الأمن التعاوني تدابير تقلل من المخاطر.³

¹ جون بيلس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 430.

² Acharles, Philipe David, jean Jacque Roches, théories de Sécurité, définition approches et concept de la Sécurité international, paris.) Montchrestien, 2002), p15.

³ Jeffrey.A. larsen, armas, control cooperative security in a changing Environment, this except was downloaded from the Lynne Reiner, publishes website) USA, 2002), p04.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

كما تتجار مصادر المخاطر في صورة اضطرابات سياسية داخل وعبر الحدود يمكن أن تتحول إلى مأزق سياسي.¹

وقد تغير الأمن التعاوني كمفهوم في المراحل السياسية منذ سقوط جدار برلين، وقد اقترح كل من المفكرين "جيفري لارنس" "ولويس دن" «leuis dunn» «Jeffry larsen» أن مبادئ الأمن التعاوني هي تلك التي يحتويها برنامج التعاون للحد من التهديدات التي بدأت مع إدارة كلينتون، والحد من المخاطر الكامنة في حل المؤسسة النووية.²

كما يقوم الأمن المشترك على فرضية أنه ينبغي مراقبة الأمن الدولي من خلال آليات التعاون المشترك مع تلك الدول التي قد تكون تهديدات فعلية أو محتملة، فالأمن التعاوني يتداخل بشكل وثيق مع مفهوم الأمن الجماعي وذلك بالاعتماد على المؤسسات والقيم الليبرالية، فهو بديل لممارسة توازن القوى حسب رالف ايمرز «Ralph Emmeurs» واختلافه مع الأمن الجماعي أنه يفنقر إلى أداة العقوبات الاقتصادية والعسكرية، ويعتمد على تقارير المبادئ والمعايير الدولية التي تتوجب الالتزام بها.³

والجدير بالذكر أن المجتمع الدولي بادر بتأكيد على فكرة الأمن التعاوني باعتباره أداة ناجحة للتعامل مع التهديدات التي تشكلها الفواعل غير الدولاتية، كما يعمل على زيادة التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتجسيد التعاون من فكرة إلى ممارسة، فالدول الأكثر قوة عسكريا لن تعتمد عليها الدول التي لا تملك تلك القوة العسكرية الكافية والمقيدة بالاتفاقيات الدولية في تكريس "الأمن التعاوني" مما يقود إلى فشل هذا المفهوم عمليا.⁴

في حين اتجاه آخر يقر بأن الأمن التعاوني لا يكون بإعمال إجراءات ضد الدولة بل أن تكون هذه الإجراءات بالتعاون بين الدول لمجابهة التهديدات غير الحكومية.⁵

فالأمن التعاوني ينطوي على مجموعة من الإجراءات تتخللها تدابير تقلل من خطر الحرب، وهي التدابير التي ليست موجهة ضد أي دولة محددة أو تحالف أو المؤسسات الدولية ونعطي مثلا بالأمن التعاوني في أوروبا، في الاتحاد الأوروبي التي كانت أحسن مثال على تجسيد مفهوم "الأمن التعاوني"، حيث اعتمدت هاته المنظمة في أوروبا عام 1994 في بودابست قرار بشأن نموذج أمني مشترك وشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين، تعهدت فيه الدول المشاركة بإطلاق مناقشة نموذج أمني جديد قائم على مبادئ والتزامات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وقد تم التوصل إلى اتفاق عام بين الدول

¹Catharine MeAcldle Kelleher, cooperative security in Europe, centre for international Security Studies (U. Maryland 2012), p06.

²Catharine MeAcldle Kelleher,op cit p12.

³Keating, Wheeler, concepts and practices of cooperative security building, trust in the International System University of Southern Denmark, published in the legacy of the cold war (2013), p03.

⁴عبد الرفيق كشوط، فلسفة الأمن والدفاع الأوروبي من منظور المقاربات الأمنية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، 2013، 2014، ص106.

⁵المرجع نفسه، ص107.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

المشاركة أن أحد أهداف النموذج الأمني الجديد يجب أن يكون إلى حد بعيد بزيادة درجة التعاون الأمني مع المنظمات الدولية الأخرى بالتوافق مع مبادئ الشفافية والمرونة مما يخلق شبكة أمنية متبادلة ويعزز الأمن بشكل متبادل لتحقيق الأهداف المتوخاة منه.¹

يبقى الأمن التعاوني مبدأ استراتيجي يسعى إلى تحقيق واتمام أغراضه من خلال الموافقة المؤسسية إلى حد ما بدلا من التهديدات بالإكراه المادي أو المعنوي.²

وهكذا فإن الأمن التعاوني يحل محل محور التخطيط للمشروع الأمني من الاستعداد نحو التصدي ورد معاكس للتهديدات الأمنية المختلفة لمنع نشوب مثلها من ردع العدوان نحو العمل والاستعداد للتحفيز له بدرجة أكثر صعوبته، والأمن التعاوني مختلف تماما عن الفكر التقليدي للأمن الجماعي كما سبق وذكرناه سالفاً فإن المفهوم لا يخلو من المشاكل فمن الصعب تصور كيف سيكون الأمن إما تعاونيا أو يبقى معارضا بوضوح.³

المطلب الرابع: الإنسان رهان أمني في بناء أمون الدول:

بتغير مفهوم الأمن المتمحور حول الدولة إلى الأمن المتمحور حول الأفراد ظهرت مقاربة جديدة تقوم على الأمن الإنساني بتركيزه على أمن الأفراد والمرتبب بأمن الدولة، وتوسيع رؤية الأمن كمفهوم شامل يضم العديد من الأمور التي ترتبط فيما بينها بعيدا عن العدوان.

فقد تغيرت الرؤية خاصة بعد التسعينات في عصر ما بعد الحرب الباردة والتي كانت قبلها الدولة هي الأولوية بدلا من الإنسان، واستجابة للظروف الدولية التي طرأت بداية التسعينات فأصبح التركيز على الفرد كمرجعية أساسية ويعتبر المؤشر الحاسم لقيام المستوى الأمني في دولة ما.⁴

وتماشيا مع التفكير في الدراسات الأمنية، فإن نهج الأمن الإنساني بمثابة مواجهة للسعي الأناني لأمن الدولة أو النخبة أين يصبح البشر المرجع الرئيسي للأمن وتتمثل النقطة الرئيسية في فهم الأمن بشكل شامل من حيث الواقع والتجارب اليومية وعلاقات البشر الاجتماعية، الاقتصادية المعقدة والتي هي جزء لا يتجزأ من الهياكل العالمية.⁵

لذلك يصبح من الضروري رؤية الأمن من حيث أنماط الشمولية والإقصاء المنهجي للأشخاص حيث يمثل الهدفان المزدوجان للحماية والتمكين "التحرر من الخوف والتحرر من العوز". وحسب لجنة الأمم

¹Oleksandr Pavlyuk, the platform for cooperative security ten years of cooperation, (Baden 2010), pp343-359, p344.

²Heinz vetschera, cooperative, security the concept and its application in south Easters, Europe, p33.

³ibid, p33.

⁴مراد لطالي، «الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، (الأغواط)، العدد 13 (مارس 2017)، المقال (14)، ص 200.

⁵Haidi Hudsson, doing, security as thought humans Matter, Feminist perspective on Gender and the politics of Human Security University of the Free State, (Bloemfontein South Africa), p156.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

المتحدة للأمن الإنساني 2003 وضمان المبادئ الأساسية للبقاء وتلبية الاحتياجات الأساسية وحماية الكرامة الإنسانية من الفئات الأكثر ضعفا وبهذه الطريقة ينتقل التركيز من معضلة أمنية للدول إلى معضلة البقاء للبشر.

ومع ذلك لم يقدم التفكير الأمني على نطاق المدارس فهما جزئيا للأمن البشري من خلال الاعتماد على المفاهيم النسوية للأمن من منظور علائقي أو تعاوني، ومن الأمثلة على ذلك كيف يمكن للباحثين في مجال الأمن الإنساني التوسط بين أمن الإنسان وأمن الدولة؟ يتم بدمج تقديم الصامت في الخطاب الأمني مع إعادة بناء دور الدولة في تعزيز الأمن الإنساني في عصر العولمة.¹

ويبقى موضوع الأمن مفهوما مثيرا للجدل يفنر للإجماع المشترك ومفهومه عرضة للتغيير مع تغيير الوقت والظروف التي تهدد بقاء الكائن البشري، ومع ذلك هناك فهم مختلف حول هذا الكائن البشري تقليديا حيث ارتبط بالأمن القومي، حيث الدولة الفاعل الرئيسي، وكان مفهوم الأمن هو مفهوم أمن الدولة أي حماية الدولة من العدوان الخارجي(العسكري) ،حيث تطرقت إليه الولايات المتحدة الأمريكية في برنامجها الإنمائي (UNDP) في تقريرها عن التنمية البشرية(1994) وكان الأمن مجرد فهم واقعي لأمن الدولة من التهديدات النووية العسكرية وبوجود هذه النزعة العسكرية المتمركزة في الدولة والتي ضمت السياسات والاستراتيجيات لتلبية مصالح الدول القومية ومؤسساتها بدلا من تحقيق مصالح الأفراد.²

والأكيد في الأمر أن الفهم التقليدي للأمن كان يخضع لانتقادات عديدة منها فكرة«الت» الذي يقدم نقدا والمتمثل في أن القوة العسكرية ليست هي المصدر الوحيد للأمن القومي أو أمن الدولة وليست التهديدات العسكرية هي الوحيدة التي تواجه الدول، وأن تعريف الأمن القومي بشكل عام ينقل صورة غير واقعية هذا من الناحية العسكرية، وهناك جدال حول التركيز على التهديدات العسكرية الناشئة خارج حدود بلد واحد هو تضليل مضاعف للفت الانتباه بعيدا عن التهديدات غير العسكرية التي قد تقوض استقرار الأمم ومن المفترض أن التهديدات خارج حدود الدولة أكثر خطر على الأمن من التهديدات الموجودة داخلها.³

علاوة على ذلك فإن نمط الأمن المتمركز حول الدولة لم يظهر إمكانية اضطهاد المواطنين من قبل الحكومة نفسها، ومع ذلك توصلت نتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994) إلى مفهوم جديد للأمن الإنساني مع التركيز على مسألة حقوق الإنسان والحماية من العنف والتنمية المستدامة، والأمن الإنساني وليد الحرب الباردة وقد تزامنت هذه الحقبة بإدراك وجود العديد من التهديدات غير العسكرية، حيث أشتق

¹ Haidi Hudson ,op cit , P,171

²Endalcachew Bayh,"Human security in the horn of Africa: Trends and challenges", international Journal of multidisciplinary research and development,(2014), p341.

³Ibid. (même référence), même P 341.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

مفهوم الأمن الإنساني من بين الأمور الأخرى كمسؤولية الحماية كفكرة إذ فشلت الحكومة في حماية مواطنيها أو الحكومة نفسها تهدد مواطنيها.¹

هذا كحتمية يدفع بالمجتمع الدولي تحمل عبئ مسؤولية حمايتهم والاعتقاد بأن أمن الدولة مستحيل دون أمن مواطنيها، كذلك يساهم مواطنون آخرون في ظهور هذا المفهوم، فالأمن من حيث رفاهية البشر هو محوري مرتكز على هذا الفهم الجديد للمصطلح. حيث تتجسد في الأمن الإنساني العناصر البشرية للأمن والحقوق والتنمية حسب الأمم المتحدة(2009) حيث تستفيد الأفراد من الحماية والتمكين. وقد يأخذ الأمن البشري عدة أبعاد حسب ما تضمنه برنامج الأمم المتحدة(2009) الخصائص التالية ونذكرها كالتالي:²

- محورية الإنسان في التحليل
- الحماية هي الميزة الأساسية لحماية الأفراد
- شامل
- يعطي الأولوية للإنسان في تحقيق الرفاهية والكرامة.
- يحاول إظهار فهم واسع لتهديدات الأمن البشري ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى انعدام الأمن
- كما يصور حاجة متكاملة واستجابة متعددة الأبعاد لمعالجة القضايا الأمنية المختلفة والتعاون الدولي العالمي المستدام بين الدول.

وهذه الحاجة هي الدليل على الاستجابة لانعدام الأمن في سياقها والتي يجب أن يكون رد الفعل يستهدف عدم الأمان وفق لسياق حدوثها، وأن الأمن المتمحور حول الإنسان له أهمية قصوى في الاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي، ولهذا يركز على الاستجابات الوقائية الاستباقية وغير التفاعلية، حيث يتطلب تحليلاً معمقاً للوضع المستهدف كما يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المحلية، الوطنية، الإقليمية، والعالمية.

أما من منظور عملياتي يعد الأمن الإنساني مقرباً فعلاً للاستجابة للتحديات المتغيرة يتم ذلك من خلال تدابير تعاونية فعالة حيث تكون نتيجة للمرونة والسلام والتنمية المستدامة بناءً على استراتيجيات الحماية والتمكين ولضمان تطبيقاً للأمن الإنساني حسب ما ذكر سالفا.³

وبالنظر إلى الأمن الإنساني كونه نظرية وأصبح ممارسة حيث أن المجتمع كوحدة للتحليل يعزز التكامل والأمن الشامل لا يتحقق إلا إذا كانت العلاقات بدون هيمنة وإذا تم اعتباره كوحدة للتحليل في

¹Ibid, p, 342.

² United Nations trust fund for human security Human security hand book, an integrated approach for the realization of the sustainable, p17.

³ Cristina churruca Muguruza, human security as a policy Framework, Critics and challenges. Goals and the priority areas of the international, community and the United Nations System,(January 2016), P30.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

الخطاب الأمني فإنه يكشف مزيج معقد من ممارسات المعرفة المترابطة على جميع مستويات قطاع الأمن.¹

وحيث التجارب اليومية للبشر وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية المعقدة جزء لا يتجزأ من الهياكل العالمية، وهكذا يتحول التركيز من معضلة أمنية للدول إلى معضلة بقاء الناس وحسب ما ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 والذي يؤكد على أن الأمن الإنساني غير قابل للتجزئة.² كما يمكن القول إن مفهوم الأمن الإنساني ينعكس على عدد من التصورات التي حدثت وتغيرت تدريجياً منها النظرة التقليدية للأمن كحماية الدول من الهجوم العسكري، كما تم تعزيز مفهوم أوسع للتنمية البشرية وحمايتها من التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإبادة في دول البلقان وإفريقيا.³ ومن أهم التحديات التي تواجه تعزيز الأمن الإنساني هو أنه وسيلة لتدخل الدول المتقدمة في شؤون الدول النامية وفرض للقيم الغربية على مجموعات أخرى من القيم.⁴

كما بين تركيزه على مبادئ السلام والامن لحماية الافراد والمجتمع حسب ما تشير إليه **كلاوديا اريفانا وابوجا فرانسيسFranciso bojas, claudia Fuentes** و **aravena** من منظور أمريكي، وهي تشمل كل ما يمكن للأفراد حقوقهم الثقافية والاقتصادية والحصول على التعليم والرعاية الصحية والحكم الراشد وتكافؤ الفرص، مما يجعل الترابط بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث حسب المفكر **لمواجيرو(2008) (mawagiru)**، حيث للأمن الإنساني مكونين هما "التحرر من الخوف" و"التحرر من العوز" وبعبارة أخرى غياب العنف والحرب وغياب الجوع والمرض هذه العناصر تكون سائدة دائماً نذكر مثال على انتهاكات حقوق الإنسان، فقد عانت البلدان الإفريقية عامة وبلدان القرن الإفريقي خاصة من ويلات الاستعمار فتعرضت لكل أشكال الاستغلال والعنف المسلح إلى جانب النزاعات ما بين الولايات فتعرض الأمن في البلدان الأفريقية إلى الخطر الشديد من قبل توغل الدول الأوروبية الاستعمارية، وكنتيجة على ذلك كان مصدر قلق كبير للأمن الدول الأعضاء ولهذا بدأت الحركة الإفريقية في الخارج من أجل ضمان الأمان للدول الإفريقية فتأسست منظمة الوحدة الإفريقية(OAU) 1963 إستجابة للهيمنة الخارجية .

حيث أظهرت للقادة الأفارقة التزاماً قوياً في التعاون من أجل التحرير الإفريقي وقد تحول التركيز من مفهوم منظمة الوحدة الإفريقية إلى حد رفاهية المواطنين داخل الدول الأعضاء، وحقوق الإنسان هي حقوق لكل إنسان يتمتع بكونه إنسان، والغاية منه هو حماية كرامة الكائنات البشرية وهي حقوق معترف بها دولياً بموجب الاتفاقيات الدولية وحسب ما ذكرته المادة (03) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

¹ Heidi hidson, op cit, p 162.

² ibid, p 165.

³ Amitav, Acharya, "Human security", chapter 28, p 504.

⁴ **Human security, Approaches and challenges, the enclosed CD Rom**, incorporates Enesco publication on human security from (1996 to early 2008), P04.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

"لكل شخص الحق في ذلك حياة وحرية وأمن الشخص في حالة العجز والمرض وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة ظروف خارجة عن إرادته"¹.

حسب ما ذكر الكاتب أو المفكر لموانجيرو (Mawagiru) (2008) والذي يؤكد أن القرن الإفريقي حالة متدهورة فيما يخص احترام وحماية وتعزيز الحقوق الأساسية والحريات ومنها على سبيل المثال: السودان، أوغندا، كينيا، والصومال كحالات نموذجية فالنزاعات الداخلية المتكررة لها تأثير على أمن البشر ورفاهيته.²

وللتغلب على تحدي الأمن الإنساني من خلال التغلب على تجزئة السياسات والبرامج المؤسسية للعمل على تحقيق الأمن على المدى الطويل والتنمية والمساعدة³، وكذلك يؤدي إلى إتباع نهج تعددي شامل لإنشاء إطار لمقتررب خاص بالأمن الإنساني وخلق عقائد ملموسة بالنظر الى التقسيم الحالي داخل جل التخصصات في الأوساط الأكاديمية مثال درجة الماجستير الأوروبية في العمل الإنساني الدولي درجة 99 و توفير منصة ممتازة للعمل في اطار العمل الإنساني⁴ .

حيث تبرز الفائدة من فكرة الأمن الإنساني في الحقيقة أنه على النقيض من مفاهيم الأمن السابقة التي تركز على الدولة والتي تشير بشكل أساسي إلى القوة العسكرية، لمفهوم يستند إلى الفرد أكثر شمولاً ومتعدد الأوجه والعودة من فكرة الأمن الإنساني يعني إعادة تشكيله بما يجب أن يكون عليه أداة في خدمة الإنسانية.⁵

ويمثل الإنسان الوحدة الأساسية لقيام الدولة وتأمينه يمثل المحور الرئيسي للسياسات الأمنية والمؤشر الحاسم لقياس المستوى الأمني في دولة ما.⁶

مما سبق نستخلص أن الأمن الإنساني خطاب جديد في الدراسات الأمنية وكنهج جديد متماسك والذي يقر بشدة على الترابط بين حقوق الإنسان والصحة العامة والتعليم والمشاركة السياسية وكان خطاباً عاماً من خلال تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994) وشاملاً للفكرة الأمنية وكان ضرورياً لمواجهة التحديات الإنسانية في بيئة ما بعد الحرب الباردة.⁷

¹ الأمم المتحدة، "إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العام 2008 والتغلب على انعدام الأمن الاقتصادي"، (نيويورك 2008)، ص(03) إقرار الجمعية العامة 2018، م 03.

² Edalcatchew Bageh , op cit, P 345.

³ Gristina Churruca Muguruza, op cit, P31

⁴ Ibid,p 33.

⁵ **Bertand Bardie**, the main challenges facing the promotion of human security and peace in Africa institute etudes politicscs de (Paris, France) graduate program direction what Agenda for human security in the twenty first century ?UNICCO, social and human sciences sector, p39

⁶ **مراد لطالي**، « الأمن الإنساني كضمانة أساسية لأمن الدولة»، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف ص 180.

⁷ What is the human, Security approach and how the phenomenon contributed to the international security Agenda: Canadian and Japanese paradigms must, **can Adison me z**, (December 2016), p05.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

وعندما تم تقديم المصطلح في عام (1994) كما ذكر سالفا على أن انهيار الاتحاد السوفياتي والصراع العرقي والإبادة الجماعية في رواندا ويوغوسلافيا كان ذلك مؤشرا على محاولة طرح رؤية بديلة للعلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد الذي كان سائدا حيث ذكر مؤلفو التقرير: «لقد تم تشكيل مفهوم الأمن من خلال احتدام الصراع بين الدول».¹

ويقدم **جورجيو "girgion"** من خلال دراسته أن الأمن الإنساني كسياسة بيولوجية تقوم على افتراض أن الإنسان هو التركيز الوحيد غير قابل للاختزال في الخطاب الأمني، وبالتالي مطالبات جميع المراجع الأخرى بما في ذلك الدولة القومية تتبع من سيادة الفرد بينما يتفق معظم المدافعين على الأمن البشري على أن هدفه الأساسي يجب أن يكون حماية الفرد والذي يكون عادة التمييز بين التعريف الضيق والواسع.²

وكمثال عندما تفشل دول مثل ليبيا وسوريا في حماية سكانها ومواطنيها بموجب سلطتها القانونية، فإن المجتمع الدولي حسب الفقرة 139 أن يتحمل تلك المسؤولية هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فالبشر يصبحون أكثر أمانا من خلال دولة منفتحة وقادرة على ضمان حماية مواطنيها في الوقت ذاته يعزز تحسين الأمن الإنساني للدولة من خلال تعزيز الشرعية واستقرارها، وعليه فأمن الدولة هو شرط ضروري لأمن الإنسان وعندما تكون عدوانية وقمعية يؤثر كثيرا على الإنسان كما يرتبط أمن الدولة وأمن الإنسان ارتباطا وثيقا، كما يفترق الأمن الإنساني في الوقت ذاته إلى بيئة للتححرر من الخوف ويزيد من السلام الاجتماعي ، فاستراتيجيات التنمية البشرية من المؤكد أن تحفف من التفاوت وعدم المساواة التي تهدد الأمن الإنساني.³

¹ **Giorgio shani**, Journals of human security studies vol3, No2, autumn 2014 p12, "Human security at twenty": A post secular approach P120.

² Giorgio shani,.,op cit, P123

³ MR Koichiro Matsmura inangural speech P29.

المبحث الثاني: حدود الامن ضمن المقاربة النقدية:

المنظور النقدي الاجتماعي نتاج عن أعمال مدرسة فرانكفورت (Frank Furt) والتي تأسست في فرانكفورت في المانيا سنة 1923 والتي تمثل مشروعا للتحرر الإنساني والذي يقوم على قصد التخلص من اشكال الهيمنة التي عرفها الانسان¹، والتي حلت بشكل نقدي العلاقة بين الفاشية والشخصية السلطوية وتأثير العلم والتكنولوجيا، كما تقوم المقاربة النقدية على افتراض عام مفاده ان التحليل الحقيقي للأمن بيد امن تحديد مرجعية تحليل العلاقات يجب الا تكون الدولة وانما "الفرد" باعتباره مركزا ومحور تفاعل السياسة والعلاقات الكونية مبررين ذلك ان الدولة يمكن ان تكون موفرة للأمن لكن الى جانب ذلك يمكن ان تكون أيضا مصدر التهديد لشعبها وعدم امنه عبر أدوات القمع والاضطهاد والكبت وعليه يكون الانتباه مركزا على الفرد بدلا من الدولة في تحليل موضوع الامن ،و عليه يكون الامن مضمونا بالشكل الجيد عبر التحرر الإنساني من مصادر التهديد المختلفة على المستوى المحلي والمستوى الدولي².

فالأمن عند النقيدين هو التحرر الإنساني **Humane Emancipation** الذي يكون مضمونا بالشكل الأفضل عبر التحرر الإنساني من مصادر التهديد المختلفة والحق الفردي في الوجود الإنساني وأولويته على البنيات المجتمعية والسياسية الأخرى³.

فالتحديات ضد امن الشعوب والأمم في عالم اليوم لا تأتي من القوات المسلحة للدولة وانما من الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي وندرة الموارد والتنافس العرقي، وتدمير الطبيعة والجريمة والامراض اذ يجعلوا الفرد والمجتمع وليس الدولة المرجع الأخير والتي تعتبرها المدرسة النقدية هي ذاتها مصدر تهديد للأفراد⁴.

لقد استعان النقيديون أيضا بمفردة أخرى وهي «إعادة مفهمة الامن " **Reconceptualization of security** أي تعطى مضامين جديدة لمفهوم الامن والاستراتيجية غير التي سادت في النظريات التقليدية كما تبقى معادلة التحليل هي الامن العميق عبر إعادة مراجعة المفهوم، وإعادة الصياغة للمضامين النظرية حول مفردات التحليل الموجودة في النظريات التقليدية أي توسيع المضمون النظري للأمن ليشمل مضامين أخرى بشكل موسع⁵.

¹ **كمال بومنير**، النظريات التقليدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركايمر الى اكسل هونيث ، (ط1؛الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت:2010)،ص 42.

² **عامر مصباح**، نظريات التحليل الاستراتيجي والامن والعلاقات الدولية، (ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة: 2010)، ص.70.

³ **عبد النور بن عنتر** «تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية» مجلة السياسة الدولية، العدد،170، المجلد04، مصر، (أفريل 2005)، ص 57.

⁴ المرجع نفسه، ص 59.

⁵ **عامر مصباح**، مرجع سبق ذكره، ص81.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

حيث بحث النقاد في العلاقة بين المعرفة والفائدة وهذا البحث سياسي بطبيعته، كما ذكر روبرت كوكس "Robert cox" بإيجاز "theory is always for some one and for some purpose" النظرية دائما هي لفرد ما ولسبب ما.¹

ما يفترض الناقد والنسويين ما بعد الحديثون ارتباطا وثيقا بين القوة والمعرفة في التحليل بعد حجج "ميشال فوكو" إنتاج المعرفة عملية سياسية والتي كانت داعمة للسلطة، مثال بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 على العالم يحاولون فرض تفسيرات موثوقة فالواقع مبني على اللغة وتطوير نتائج الخطاب في نظام يتكون من المعرفة على سبيل المثال تطوير مفهوم السيادة وما يرتبط بها، الدولة، الفوضى، الحدود، الأمن.²

وحيث التنظير السياسي له بعض الأبعاد الأخلاقية سواء كان ذلك على مستوى التخطيط البرمجي المعقد أو الفطرة السليمة والعالم السياسي هو بالضرورة عالم الأخلاق³، والكائن الفردي يجب أن يكون المرجع النهائي في الأمن ويبقى مفهوم المجتمع طريقة للتعبير عن العيش الأفضل. وعليه تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة أكثر عمقا وشمولا لتحديد مفهوم الأمن على غرار الأمن المجتمعي، الأمن الإنساني، الأمن العالمي، فالتوسيع شمل المستويات الأفقية والعمودية على حد سواء.⁴

إن الهدف الصريح للنظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرر الإنسان مما يجعلها نظرية معيارية تلعب دورا في النقاش السياسي، كما يجب ان يكون الخطاب الأمني تجسيدا لمقتضيات الامن الانساني وبالتالي يحدث تغيير في مدركات الافراد وتطوير اليات لسلم والامن. إن التحدي الكبير الذي تواجهه النظرية النقدية هو كيفية التغلب على الطروحات التقليدية وتجسيد فكرة الامن حول المرجعية النهائية الممثلة في الفرد وهذا يعني وضع أساس جديد لنظام امني جديد غير الذي وضع في واستقاليا 1648 وفي هذا النظام ليس الدول التي برهنت على فشلها في تحقيق الامن وهذا ما حدث بالطبع في الحرب العالمية الأولى والثانية.⁵

وعملت هاته النظرية على توسعة وتعميق المفهوم فيشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري إلى القطاعات الأخرى أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة وصولا إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن⁶ وهذا ما ستناوله بالتفصيل في المطلب الأول.

¹ Paul .viotti , Mark v.Kauppi, op cit , P332.

² Ibid., P334.

³ Ibid. , P 341

⁴ **Heléneviu**, la reconceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique, centre d'étude science politique, P 11

⁵ عامر مصباح، مرجع سابق 72.

⁶ **سيد أحمد قوجيلي**، «تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي»، دراسات استراتيجية، العدد 169 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ط1، 2012)، ص13.

المطلب الأول: قطاعية باري بوزان من المفهوم الضيق الى المفهوم الموسع:

تعود بداية توسيع مفهوم الأمن إلى أواخر السبعينات تزامنا مع نشر أعمال كينت بولدينغ " Kenneth Boulding" حول السلام المستقر "Stable peace" وجوهان غالتونغ "Johun Galtung" حول السلام الإيجابي "positive peace" إضافة إلى تقرير لجنة بالم "palm commission" حول نزع السلاح الذي حمل عنوان الأمن المشترك "common security" غير أن البداية الفعلية لعملية التوسيع جاءت مع نشر كتاب باري بوزان الشهير، "الناس الدول والخوف" (1982)، الذي دعا فيه إلى مقارنة وقطاعية للأمن بتوسيع نطاق التحليل ليشمل كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها أي هناك ناتج ثانوي إضافي للتحويل البنائي في الدراسات الأمنية و المتمثل في إدخال النهج القطاعي كما ذكر باري بوزان . وقد أشار تيري بالزك "Thiery Balzaq" أن عملية تعريف الأمن لم تتم دون مخاطر ليست بسبب تواجده في أغلب مجالات الحياة لأنه يحمل مدلولاً مؤلجاً.¹ وهذا ما أكدته هيلقا هفتندور « Helga Haftendor » عندما أشارت إلى عدم وجود إدراك وفهم مشترك حول مفاهيمه الأمن وكيفية تصوره ومعرفة القضايا البحثية ذات الصلة.

حيث ينفي جيمس دير ديريان "James Derderian" وجود مفهوم أكثر ميتافيزيقية من الأمن.² وتكمن هذه الصعوبة في أنه يبقى المفهوم متنازع عليه جوهرياً حسب والتر غالي "Walter gallie" وهذا ما لا يسمح بحصول الأمن على قاعدة تصويرية مشتركة يعتمدها في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم ما دفع بباري بوزان "Barry buzan" للقول إن طبيعة الأمن تصعب الحصول على إجماع حول ما يعنيه بالضبط وقد وافقت عليه باتريك مورغان "Patrik Morgan" في أوائل التسعينات عندما كتب بأن الأمن مثل الصحة، أو المنزل، يتحدى سهولة التعريف والتحليل.³

وهذا ما دفع بقبول المفاهيم المتداولة كبداهيات وجعلت الأمن مصطلح ملغم يصعب دراسته، وقد أعطى العلماء النقيدين إجماعاً حول ضرورة تجاوز اعتبار الأمن مفهوماً غامضاً، وهنا بدأ الطريق المشترك حول تعريف الأمن في النظرية الأمنية النقدية والتي اعتبرته مفهوماً قابلاً للاشتقاق⁴ والتي أتاحت الكثير هامشاً من الحرية في مقارنة الأمن من عدة اتجاهات وزوايا مختلفة، تمتد من اعتباره كفعل كلام وكمارسة اعتقادية وتقنية ذو كمية باعتبار الأمن مفهوماً قابلاً للاشتقاق كان سبب في توسيع وتعميق المفهوم في حقل الدراسات الأمنية.

¹ سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 18.

² المرجع نفسه، ص 15.

³ المرجع نفسه، ص 16.

⁴ المرجع نفسه، ص 17.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

ويشير التوسيع إلى التحليل الأفقي حسب القطاعات والذي يتجلى من القطاع العسكري إلى القطاعات الأخرى، الاجتماعية والسياسية وغيرها.

أما التعميق كما ذكر سالفا فيشير إلى التحليل العمودي حسب الفواعل انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد.¹

وبناء على التوسعة في قطاعات ومرجعيات الأمن، ركز المنظرون والنقديون على الأفراد كموضوع ومرجع للدراسات الأمنية النقدية فحسب " كيث كروز" و"ولياس" ورغبتها المشتركة في معالجة الأمن بتركيزه على الفرد وليس الدولة ذات السيادة، حيث يوضع "كروز" أن الأمن هو الظرف الذي يتمتع به الأفراد ولهم الأسبقية في تعريف التهديدات وما ستتضمنه، بدلا من ربط أمن الفرد بأمن الدولة كما تجسد في أفكار النظرية الواقعية وهذا يجعل الأفراد موضوعا للأمن يؤدي إلى فتح الكرة الصلبة للدولة حيث تؤكد بضرورة حماية الأفراد والتركيز على حقوق الإنسان الفردية وترقية العدالة وحكم القانون لحماية الأشخاص من بعضهم وحمايتهم من مؤسسات الدولة. ويرمز لهذا التطور الأخير للمشروع النقدي في حقل الدراسات الأمنية بالحرف (C) "Critical Security studies" والذي طوره كل من "كين بوث" و"واين جونز" بتبنيهما للدعاء الشهير: "الموضوع الرئيسي للدراسات الأمنية يجب أن يكون انعتاق* (تحرر) الأفراد."²

حيث يرى "كروز" و"ويليامز" أن التركيز على الأفراد كمرجعية للأمن يلقي الضوء على الديناميكية المركزية في الحياة المعاصرة، ويؤكدون أن مصدر التحديات ليس من العالم الفوضوي، لكن من مؤسسات العنف المنظم لدولهم الخاصة بهم، حيث يقول كيف تصبح المواطنة مصدر لانعدام الأمن وادعاءاتها تبريرا للعنف.³

إن التفكير الجديد للأمن ليس مجرد مسألة توسيع جدول أعمال القضايا ما بعد العسكرية وإنما أظهر "باري بوزان" توسيع دراسة الأمن الدولي عموديا وأفقيا، والتي لا تزال ضمن نطاق النهج الواقعي الجديد⁴ كما ذكر سابقا التوسع الأفقي حسب القطاعات الخمسة التي عددها باري بوزان، فقد لقي مناقشة مفهومية أوسع للأمن في العلاقات الدولية وهذا راجع إلى الثمانينات مما ساعد على نشر كتاب باري

¹ سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 18

***الإنعتاق:** تعود الكلمة اللاتينية (Emancipare) والتي تعني فعل الإطلاق من العبودية والرعاية يعرفه كين بوث: " كنظرية وممارسة الحرية من القيود، الكفاح ضد الجور والاستبداد وعدم المساواة وهو ينتج الأمن الحقيقي وليست القوة والنظام.

² C.A.SE, «collection critical approaches to security in Europe»: A networked manifesto, security dialogue vol 37 No 4, 443-487 (December 2006), P 448

³ سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁴ **Ken booth**, « security an self-reflections of fallen realist » department of international politics, university college of wales abrystwyth,yciss occasional paper November,(26,october,1994),p 16

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

بوزان "الناس، الدول والخوف" سنة 1983 "people, states and fear" ونظرا للطبيعة المفهومية المعقدة للأمن والتي تحتوي على بعض العناصر المعيارية والتي لا يتم الاتفاق على تعريفها من الناحية النظرية بالاعتماد على الدراسات التجريبية للتحليل والفهم والتنظير. ومن هذا المنطلق لقد حاول كاز "**Kause**" "ويليامس" تقديم مجموعة من الأساليب للوقوف خارج صلب الدراسات الأمنية السائدة، وليس تحديد نهج نقدي مميز لا يتم تحديد المعنى الدقيق للمصطلح خوفا من التذرع بأرثودوكسية جديدة.¹

وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 نمت الاختلافات بين معسكرات الواقعية التقليدية والنظرية النقدية، وقد أكد "باتريك مورغان" في أوائل التسعينات الأمن شرط كالصحة والمكانة ما يستهين سهل التعريف والتحليل ولها ذكر "باري بوزان" في كتابه المذكور سلفا: "**طبيعة الأمن تتحدى السعي وراء تعريف متفق عليه.**"²

بعد نهاية فترة الحرب الباردة عمت النظرة الشمولية للأمن وتم القبول بها في حقل الدراسات الأمنية الدولية وبهذا وسع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تعمل في سلسلة مترابطة ومتناسقة، والمعبرة عن متطلبات دولية أكثر اتساعا.

وخلال الحرب الباردة سيطر الأمن الدولي على أغلب المواجهة الإيديولوجية العسكرية والمستقطبة للغاية القوة العظمى حيث قسمت الشمال والعالم الثاني الكتلة السوفياتية، وقد سيطر على جدول الأعمال الأمني المخاوف السياسية والعسكرية وخطر الحرب الحقيقي والآثار المباشرة وغير المباشرة على الأمن داخل المحيط والتي ستكون الاستمرارية وخاصة في الديناميكيات ذات الجذور في إقليم الأمن المحلية، وسيغير المركز والأطراف العديد من جوانب علاقاتهم ولهذا نذكر قطاعات باري بوزان الخمسة للتوضيح أكثر:³

(أ) -**القطاع العسكري:** يجادل بوزان بأن التهديدات التي تشكل خطر على الدولة وتؤثر فيها وفي كيانها ومؤسساتها وقاعدتها الفيزيائية تكون أكثر حدة، وهنا يخص بالذكر التفاعل على مستويين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية للدولة، وتصورات الدول عن نوايا بعضهم البعض الآخر.⁴

(ب) -**القطاع السياسي:** يتعلق بالاستقرار التنظيمي للدول والأنظمة والحكومات والإيديولوجيات التي تمنحهم الشرعية، فهنا تكون التهديدات أكثر تعقيدا مقارنة بالتهديدات العسكرية ومصدر التهديد فيها ينطلق من المنافسة بين الحكومات كما ذكر بوزان.⁵

وضمن هذا القطاع المؤسسي للدول وأنظمتها الحكومية تبدي ثلاث مرجعيات أمنية هي الدول والأنظمة الدولية كالاتحاد الأوروبي والآسيان، والحركات العابرة للحدود الوطنية كالكنيسة الكاثوليكية

¹ Ken booth, theory of world security, Cambridge studies in international relation: 105, university wales, aberystuyth, p 41.

² Ibid, P 97.

³ Barry buzan, new patterns of global, security in the twenty First century international, op cit, P436.

⁴ Ibid, P 433.

⁵ Ibid, p 433.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

والدين الإسلامي، فالتحديات في هذا القطاع ليست عسكرية فتتعلق بمدى الاستقرار المؤسسي للدول وأنظمتها الحكومية.

وبما كان التأثير السياسي الأكثر وضوحا لنهاية الحرب الباردة هو زوال كل من القطبية الثنائية للسلطة والتنافس الإيديولوجي.¹

ج-القطاع الاجتماعي: يتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماطها التقليدية في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية، العرف، والعادات، والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التحديات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها فإن التحديات لا تستهدف هذه الوحدات في تواجدها الهوياتي.² وحسب أحد الخبراء أمثال (Josef balazs)، والذي يعرف الأمن الاجتماعي بأنه ضمان داخلي ووظيفته الأساسية ضمان القوة السياسية والاقتصادية لقواعد معينة أو لخدمة النظام الاجتماعي ودرجة كافية من الأمن العام.³

ومن المرجح أن يصبح الأمن المجتمعي قضية أكثر بروزا بين المركز والأطراف وفي كليهما مما كان عليه في حقبة الحرب الباردة، الأمن المجتمعي يدور حول التحديات ونقاط الفشل التي تؤثر على مختلف الهوية المجتمعية والثقافية، من القضايا الأكثر بروزا في أجناس وجدول الأعمال للقرن الحادي والعشرين، هي الهجرة وصدام الهويات الحضارية المتنافسة.

وتهدد الهجرة الهويات الثقافية المجتمعية عن طريق تغيير التكوين العرقي والديني والثقافي واللغوي للسكان، حيث نجد معظم المجتمعات نتجت من هجرات بشرية سابقة وتمثل مزيج ثقافي لجلب الهجرة، وتصبح بذلك تهديد حيث التدفق الكثير للأجانب على المجتمع لإعادة إنتاج نفسه بالطريقة التقليدية، والتي تخلق دائرة سياسية لمراقبة الهجرة.⁴

وقد تجاوز الأمن المجتمعي الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، إلى اعتباره كيانا قائما بذاته، كما يتم التنبؤ به بأن الأمن الاجتماعي جد معقد لتعامله مع الهويات والثقافات والتي تعتبر ذات بناءات سياسية مما يقود إلى تبني سياسات عنصرية أو إقصائية ضدها.

وبالتالي مسألة التهديد تبنى على أساس التمييز بين "نحن" جماعة و"الآخر" كجماعة مختلفة وبالتالي الخوف يكون من المنافسة الأفقية حيث التأثير الثقافي واللغوي الذي تسببه الثقافة المجاورة وتفوقها على ثقافة السكان الأصليين، إضافة إلى الخوف الذي يكون من المنافسة العمودية.

¹ Barry buzan, op cit ,p439.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، (الجزائر،: 2005)، ص 16.

³ Barry, Buzan, people, states, fear, an Agenda for international security studies in the post-cold war era, first published in (1991) by heat sheaf, p 35.

⁴ Barry Buzan, new patterns of global security in the twenty first century international, op cit ,p 447.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

التي تمارسها الهوية الناتجة عن مشاريع التكامل والاندماج كما هو حاصل في الاتحاد الأوروبي، غير أن "باري بوزان" أن الهوية لن تكون محل تهديد أو منافسة عمودية أو أفقية إذا كانت قادرة على تصميم وبناء وصياغة هويتها بتبنيها لمقاربة منفتحة أو مغلقة التفكير.¹

أما على القطاع البيئي: فهو معقد بسبب تنوعه الكبير في القضايا والأدبيات التي ترسم جدول الأعمال العلمي وتظهر العديد من القضايا الرئيسية والمتداخلة جزئياً،² حيث يقع الكثير من جدول الأعمال البيئي خارج نطاق الأمن ويشمل اضطراب النظم البيئية، تغير المناخ، فقدان التنوع البيولوجي، والإنتاج الضخم للغازات الدفيئة والمواد الكيميائية مثل مركبات الكربون الكلورية فلورية التي تؤدي إلى تآكل واستنفاد طبقة الأوزون الواقية والأنشطة التي تنقل من إمدادات الأكسجين إلى الغلاف الجوي عن طريق إزالة الغابات والتصحر.³

يتعلق باختصار الأمن البيئي بالحفاظ على المحيط الحيوي والكوكب لاعتباره نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات البشرية الأخرى، حسب ما قدمه "باري بوزان" في هذا الصدد يتعلق الأمر بالكائن المرجعي البشري النهائي إلى أن نشوء مفارقة مماثلة لتلك المتأصلة في معضلة الأمن الكلاسيكية وفي نظام فوضوي الطريقة الوحيدة لحماية المجتمع من التهديدات البيئية وتغييرها في القرن العشرين.⁴

بسبب تضارب كبير في مصالح القضايا البيئية خاصة السيطرة على إمدادات المياه، والتي تولد الصراع المحلي داخل دول المحيط وما تخلفه الممارسات الإنسانية كما ذكرنا التي تمس بالبيئة، ما يدفع بالمجتمع الدولي لوضع الحلول الكفيلة لمعالجة القضايا البيئية من خلال القيام بالمبادرات والعمل على برمجة القضايا البيئية من خلال جعلها منطلقات أولية للأسرة الدولية.⁵

في القطاع البيئي يمثل نوعان مختلفان من الكائنات المرجعية جناحان داخل الحركة البيئية نفسها ورابطة الحضارة والبيئة، فالسياسات البيئية لا تحكمها هياكل قوة مهيمنة ثابتة أو هياكل توازن القوى.⁶

القطاع الاقتصادي للأمن: هو فئة اجتماعية معقدة تتأثر ببيئة الإنتاج المادي والتهديدات الخارجية والداخلية للاقتصاد وهو أساس الأمن القومي للدولة وهي الموقع الطبيعي للموارد، والإمكانات الصناعية، ودرجة التنمية، والديموغرافيا.

¹ عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² Barry buzan, ole weaver, Jaap de wilde, security a new framework for analysis, published in the(united states of America in 1998) by lynne Rienner, P 74.

³ Barry Buzan, new patterns of global security in the twenty first century international, op .cit p 450

⁴ Barry Buzan, ole waver, Jaap de will, security a new from work for analysis, op.cit P 76

⁵ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 16.

⁶ Barry Buzan ,olewever ,Jaapwilde, security a new, from work for analysis, op cit P 78.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

في القطاع الاقتصادي من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أن كل قطاع ينتج وحداته المميزة الخاصة به، بمجرد إنشاء هذه الوحدات يمكن أن تظهر كلاعبين رئيسيين في القطاعات الأخرى، على الرغم من أن جذورها في القطاعين السياسي والعسكري إلا أنها واحدة من الوحدات الرئيسية في القطاع الاقتصادي والقطاع الغني بالوحدات المرجعية بدءاً من الأفراد عبر الطبقات والدول إلى النظام التجريدي والمعقد للسوق العالمي بحد ذاته.¹

حيث لا يمكن إنكار وجود توريق جوهري في الخطاب الاقتصادي وإن كان يسير في اتجاهات مختلفة في بعض الأحيان يكون الأفراد هدف للأمنته وأحياناً الدولة وأحياناً أخرى الاقتصاد الدولي.² والمجالات التي يدل عليها الأمن الاقتصادي نجاح الإصلاحات الموجهة إلى السوق كشرط مسبق للاستقرار السياسي والأمن في قطاعات أخرى.³

فيذكر "باري بوزان" إذا كان الأمن الاقتصادي يتعلق بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق للحفاظ على سلطة الدولة فيما يتعلق بالدول الأطراف فيشير الأمن الاقتصادي إلى استمرار العيوب الهيكلية للتطور المتأخر والثروة والتصنيع والوظيفة في الرتب الدنيا، وعواقب هذا الضعف تتراوح بين عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان كما الحال في السودان، بنغلاديش، إثيوبيا، وليبيريا من خلال أرباح غير مؤكدة من صادرات المنتجات الأولية أيضاً كما الحال في البيرو، زامبيا، ونيجيريا ولعدم القدرة على مقاومة ضغوط السياسات من المؤسسات الخارجية كما هو الحال في البرازيل، الأرجنتين وتنزانيا.⁴ كما يعتبر الفرد في هذا القطاع المرجعية الأساسية للأمن الاقتصادي وتراجع القدرة على الحصول على الموارد الحيوية قد تهدد الفرد وتؤثر عليه أكثر من تأثيرها على باقي الوحدات المرجعية الأخرى.⁵ ومما تقدم يخلص «باري بوزان» بقوله أن: هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها حيث يحدد نقطة اتصال داخل الأمن ولكن يتم نسجها جميعاً معاً شبكة قوية من الترابط.⁶

فالمجتمع كوحدة للتحليل يعزز التكامل والأمن الشامل لا يتحقق إلا إذا كانت العلاقات بدون هيمنة وإذا تم اعتباره كوحدة للتحليل في الخطاب الأمني فإنه يكشف مزيج معقد من ممارسات المعرفة المترابطة على مستويات قطاع الأمن التي ذكرها باري بوزان.⁷ فمثلاً هناك ترابط قوي بين الأمن القومي والبعدين الاقتصادي والأمني وهاتين القطاعات عبارة عن عدسات تحليلية كما يري "باري بوزان" يتم من خلالها الكشف عن حالة كل نظام في مقابل مرجعية محددة.

¹ Barry Buzan, ole waever, Jaap, de wilde, , ibid, P100.

² Ibid, P 96

³ Czeslaw , Mesjasz, "Economic security", paper presented at the IPRA general conference (5 July 2004, 9 July 2004), Sopron Hungary, Cracow university of Economic Cracow, (Poland), P12.

⁴ Barry Buzan, new patterns of global security in the twenty first century international, op cit, P 446.

⁵ عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 91.

⁶ Barry Buzan, new patens of global security in the twenty first century international, op.cit , P 433

⁷ Heidi Hidson, Doing security as thought humans matter: Feminist perspective on Gender the politics of Human security, university of the Free State, Bloemfontein, South Africa, P 162.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

وحسب الطرح الذي قدمته Clara Eroukhmanouff بقولها يتم التعبير عن تهديد على أنه تهديد كائن مرجعي والتي أعطت مثال بالقطاعات القطاع المجتمعي الهدف المرجعي هو الهوية، القطاع البيئي الهدف المرجعي هو النظام البيئي والأنواع المهددة بالانقراض، فقط في القطاع العسكري يبقى الهدف المرجعي هو الدولة¹ بواسطة الأمن القطاعي نفهم أن التهديدات الوجودية ليست موضوعية ولكنها تتعلق بخصائص كل كائن مرجعي ويمكن أن نسأل بالحديث عن الأشياء المرجعية: الأمن لمن؟ الأمن ماذا؟ والأمن من قبل من؟²

وقدمت مثالا بالمملكة المتحدة (بريطانيا) حيث تطرق المجلس إلى نقاش حول اقتراح العمل العسكري البريطاني في سوريا في ديسمبر 2015، حيث رئيس الوزراء البريطاني جادل بأن نحن نواجه تهديدا أساسيا لأننا من تهديد تنظيم الدولة الإسلامية الذي يهاجمنا بسبب من نحن وليس بسبب ما نقوم به، ثم لا يجب أن ننتظر أكثر من ذلك للحد من التهديد وأخيرا الأمر لا يتعلق بما إذا كنا نريد محاربة الإرهاب ولكن كيف أفضل ما نقوم به حيث يشير الخطاب إلى الطبيعة الوجودية لتنظيم الدولة الإسلامية على أنه عمل سياسي.³

كما يؤكد بوزان أن المخاوف الأمنية يمكن أن تكون موجودة في القطاعات الخمسة، فمخطط باري بوزان ليس شاملا ولكنه يقدم مفهوما تصوريا أساسيا كخارطة طريق لتوسيع مفهوم الأمن في الوقت الحالي ومثل هذه الدراسات البحثية وسعت من الخطاب التحليلي لإعادة صياغة مفاهيم جديدة.

المطلب الثاني: التحول في مفهوم الامن ضمن مدرسة كوبنهاغن: الامنة وفلسفة تعريف التهديد

مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية هي مدرسة فكرية في العلاقات الدولية تعود جذورها إلي كتاب باري بوزان "الناس، الدول والخوف" الذي نشر عام 1983، ومصطلح كوبنهاغن قدم تم صياغته من قبل بيل مكسويني "Bill Mcsweeney"، ومن أهم منظري هذه المدرسة هم: "أولي ويفر" «ole weaver»، باري بوزان «barry buzan»، "ودي وايلد" «jaap de wilde» وهي إحدى المدارس المهمة لدراسة الأمن عن باقي المدارس الأخرى مثال مدرسة باريس وأبيريسويت.⁴

¹ Clara Eroukhmanouff . securitization theory: an introduction Jan/14/2018 p1/4 <http://www.ir.inf>14/01/2018

² Clara Eroukhmanouff ،op cit, P 2/4

³ Ibid, P 3/4

⁴Asimwe bosco , "the domestication of societal", security of the Copenhagen school, Africa in focus the org/wp/1 Copenhagen school assumes(2012), p 05

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

فمن انجع المراجعات للأمن هو عمل مدرسة "كوبنهاغن" والتي ركزت على معالجة الحاجة الى ادراج ما يسمى ب قضايا امنية جديدة مثل: الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والصراع داخل الدول في تحليل الامن¹.

وقد تعتبر مدرسة كوبنهاغن الركيزة في مجال الدراسات الأمنية حيث كانت نتائج للنقاش الأمني منذ منتصف الثمانيات بين مؤيد دراسات السلام وبين مؤيد للدراسات الاستراتيجية، حيث نشأت مع معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام 1985 وقد كان العمل الأساسي لهذا النهج إطاراً جديداً للتحليل.²

وقد نشر عام 1998 من قبل **اولي ويفر waver ole** و**باري بوزان barry buzan** وجاب دي وايلد **Japdwilde** النصوص التمثيلية لمدرسة كوبنهاغن والممثلة في الهوية والهجرة وأجندة الأمن الجديدة في أوروبا 1993، وإعادة صياغة الأمن الأوروبي، وسناريوهات حقبة ما بعد الحرب الباردة حيث جاءت المدرسة بإطار جديد للتحليل في محاولة للربط بين بنية المخاطر وتوسيع نطاق الامن ليشمل هذه المخاطر، فمجال الدراسات الأمنية لا ينبغي ان يقتصر على دراسة التهديدات التي تلبى شروط معينة، بل التهديدات الوجودية المستهدفة للفرد بالدرجة الأولى، فقد حافظ البحث على مستوى الاستمرارية حتى عندما ركزت التحليلات على المرجعية النقدية للمدرسة.³

كما تعيد مدرسة "كوبنهاغن" التفكير في الأمن من خلال إعادة تأكيد الأفكار الواقعية بما يتعلق بالصراع والحرب والتفكير الصفري حيث تشرك مدرسة "كوبنهاغن" مع المدرسة البنائية لأن كلاهما يؤكد فائدة نموذج اللغة كمصدر للعمل في مجال الأمن وتقتصر مدرسة كوبنهاغن وجهة نظر راديكالية للبقاء الاجتماعي حيث تضيف أن الأمن ينتمي إلي الجهات القائمة ويتم إنشاء التهديدات بطريقة ذاتية من خلال التفاعل بين الجهات الفاعلة والجمهور حيث يجلس الباحث خارجا ويقدم مدخلات حول ديناميكيات الأمن⁴ يحدد ما إذا كانت المشكلة مسببة أو أمنية.

وحيث يتنافس المنظرون النقديون على مدى يمكن تحليل الأمن من خلال الموضوعية العالمية للإدراك العلمي.⁵

هذه الدراسات الأمنية النقدية المستمدة من النظرية النقدية تنتقد الأرثوذكسية. وتعريفات الأمن (الدول هي الأهداف المرجعية والتهديدات ذات الطابع العسكري الخارجي). حيث يؤكد البناء الاجتماعي والأمن على توسيع الأجندة الأمنية والتأكيد على الترابط الأمني، والتفاعل الشامل مع التهديدات.⁶

¹ **Claive Wallkinson, the Copenhagen school on tour in kirrgyston :la securitization** ,Memory useable outside, Europe, international peace research institute ,Oslo ,p 6

² **Luiza-Maria filimon**, "an overview of the Copenhagen school's approach to security studies"; constructing in security though per formative power the Romania journal for Baltic and Nordic studies issn 2067-1725-vol8 issue 2(2016), pp 47-72, p49

³ Ibid, P50.

⁴ Luiza-Maria filimon, op cit , P51.

⁵ Asilmwe Bosco, op cit p05

⁶ Ibid, p06

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

يؤكد كل من "كولومبايرولتز" و"ويليامز" أن مدرسة كوبنهاغن تمثل اندماج بحثين مبتكرين المساعي التي قام بها "باري بوزان" وأولى ويفر" حيث نشر كتابه الناس الدول والخوف حيث يقوم بتقديم مفهوم قطاعات الأمن من منظور هيكل النظام بينما يطور الأخير الامنة حيث يجمع باري بوزان بين الواقعية البنائية.¹

ووفقا لنيمان "Nynan" تقدم مدرسة كوبنهاغن فكرة أن القضايا الأمنية ليست موضوعية وخارجية ولكنها تحدد الجهات الفاعلة وموضوعية ومنشأة اجتماعيا.²

كما تقدم مدرسة كوبنهاغن إحدى الطرق البديلة لتحليل الأمن الذي أقيم خارج الجدل الضيق مقابل الواسع من خلال السبعينات والثمانينات وذلك من خلال تكوين شعور واضح حول ما هو الأمن؟

وتعرفه مدرسة كوبنهاغن من خلال ثلاثة عناصر ونذكرها:

أ- **تطوير نهج قطاعي للأمن:** أي التهديدات في خمسة قطاعات متميزة ومترابطة يشمل التحليل القطاع العسكري لكنه يوسع دراسة أمن البيئة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ب- **طورت المدرسة تركيز إقليميا على الدراسات الأمنية** حيث تم ملاحظة ديناميكيات الأمن للمناطق المترابطة مما يمثل تحديا للتركيز الميداني للدولة.

ج- **نتاج المدرسة النقد الاجتماعي والنظري للأمن** والتي وضعت الأمننة كنظرية قائمة بذاتها تكون العنصر الأساسي في التركيز.³

سنة 1989 ولأول مرة تم تقديم ورقة عمل بعنوان الأمن، حيث واجهت هذا المفهوم الخطابي في السياسة الأمنية وجهة نظر موضوعية للتهديدات التي دعمت نسخة من واقعية الأمن، حيث مركز أبحاث الصراع والسلام لكوبنهاغن طور أعضاؤها النهج البنائي للأمن، وتم نشر العديد من الأعمال بما فيها كتاب الأمن المجتمعي في أوروبا والهوية والهجرة لجدول الأعمال الأمني الجديد سنة 1993 والأمن إطار عمل جديد للتحليل سنة 1998 والذي يشمل نطاق واسع لفهم الأمننة وكذلك طريقة التطبيق.⁴

من جانب آخر قدمت مدرسة "كوبنهاغن" نهجا مبتكرا ورائعا لدراسة الأمن، وحسب ستيف سميت « Steve Smith » مدرسة "كوبنهاغن" هي واحدة من أهم التطورات في الدراسات المعاصرة للأمن وتعرضها لمجموعة من الانتقادات بين عدم معالجة معيار الآثار المترتبة داخل نظرية الامنة.

نما الجدل المعياري في العلاقات الدولية ما بعد الوضعية وحيث لم تكن الهياكل الاجتماعية ثابتة بل تتغير باستمرار وبذلك بدأت الأسئلة المعيارية بالظهور في الشأن الأخلاقي في صحة الممارسات في

¹Luiza-Maria filimon, the Copenhagen, school, Approach to security studies opcit ,p52

² Luiza-Maria filimon,op cit, p57

³Catherine charret, "a critical application of securitization theory": overcoming of writing security institute catalo international per la paw Barcelona, December, (2009) p09

⁴ Ibid, p10

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

العلاقات الدولية فضلا عن المسؤولية الاجتماعية لمنظورها حول كيف يجب أن يكون العالم؟ حيث تسلسلت دراسة الأمن لأنها رفضت جذورها الوضعية للمناقشات المعيارية، وهكذا برزت ليس فقط بما يتعلق بالموضوعات المرجعية، والسياسات الأمنية.

وتشمل دراسة الامن قضايا مختلفة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الهجرة غير الشرعية، حقوق المرأة، الأمراض، الكوارث الطبيعية والهوية.¹ هذا من جهة ومن جهة أخرى لقد واجه الموقف الفكري الذي عبرت عنه دراسات الأمن النقدي مقاومة كبيرة استندت هذه المقاومة إلى افتراض أن زيادة المرونة في التعريف (الأمن) يندر بفقدان محتمل للمعنى والحفاظ على تقليدية الأمن من أجل التماسك الفكري الذي تقدمه المعتقدات السائدة في مجال الدراسات الأمنية.²

كما دعت القضايا البيئية إلى منظور بديل من شأنه يكون أعلى قيمة تفسيرية ونتيجة لذلك ظهرت مدرسة كوبنهاغن كنهج بديل إلى توسيع مفهوم الأمن وتحول الأمن من المفاهيم الضيقة (المجال العسكري والسياسي)، "وحسب باري بوزان" يعرفها على أنها نوع من السياسة ينطبق على الكثير من المجالات حيث يركز توسيع مدرسة كوبنهاغن بشكل خاص على الجوانب الاجتماعية للأمن بناءً على ثلاث مفاهيم مترابطة وهي قطاعات الأمنية مجتمعات الأمن الإقليمي والأمن وهذه الأخيرة هي الأكبر بروزاً في الواقع.³

والسمة الأكثر تميزاً للأمننة هو محاولة توليف البنائية الاجتماعية والواقعية حيث تتطلب إطارين تحليليين متناسبين تحت سقف واحد ويمكن تعريفها على أنها فعل الكلام، وكذلك ظاهرة ذاتية الهدف، ذات بنية اجتماعية تتضمن أربع مكونات وهي: ممثل الأمننة، قضية تحولت إلى مستوى التهديد الوجودي عبر أفعال الكلام كائن مرجعي، أي كيان مهدد يتطلب الحماية العاجلة بوسائل وتدابير استثنائية، الجمهور المناسب لأفعال الكلام التي تتطلب موافقتها من قبل ممثل الامن لتنفيذ تدابير استثنائية.⁴ وتجادل مدرسة كوبنهاغن بقولها إننا كباحثين نتجنب رؤية العالم من خلال عيون الدولة كما يعني ضمناً استخدام مفهوم الأمن القومي كفتة رئيسية، ويجب تحديد هدف البحث فيما يتعلق ببشر وليس مؤسسة.⁵

¹ Catherine charret,op cit , p11.

² **Michael J ,Buther**, contemporary application and securitization, revisited insight rout ledge critical security studies series, London and new York,(first published, 2020), p 06.

³**Aridna, Rippole servant,ikrom trainer**,the Rutledge handbook of justice and home affaires research, **Christian kaunet and Iknom yakubov**, turning an approach into a framework for research on EU justice and have affairs, published on November, 2017 this article, bounded ,(08 July 2020), p31

⁴ Ibid, p32

⁵ **Ole waver**, "Copenhagen, new schools in security theory and their origins between core, and periphery", paper present at the annual meeting of the international studies association material, (March 17,20, 2004), aberystwyth, (Paris), p06

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

وضمنيا يتم استخدام مفهوم الأمن بالمعنى الكلاسيكي إلى حد ما ولكن على أساس كائن مرجعي ما يتعلق بالتهديدات الحقيقية، تهديدات واقعية ضد البشر وليس مزعومة من طرف الدولة.¹ ومدرسة كوبنهاغن تبدو أحيانا موضوعية في مفهومها عن التهديدات والأمن وتأتي أجداتها السياسية قريبة من أبحاث السلام الكلاسيكية للعلامة التجارية "Galtung senghaas" والتي تعود إلى السبعينات.

كن قويا في شمال أوروبا إلى الدول الإسكندنافية وألمانيا وهذا هو الجزء المهم من حيث رأس المال الرأسمالي ثم بناء ما يسمى هذه المدرسة بكوبنهاغن في الدراسات الأمنية ولثلاث أفكار رئيسية: الامن، القطاعات، المجمعات الأمنية الإقليمية.²

وفي نفس السياق تجادل المدرسة بأن الخطاب الأمني قد يشكل أشياء مرجعية غير الدولة مهددة وجلبت قطاعات أخرى غير الجيش، وقد أدى هذا التوسع إلى بروز تنظير حول الأمن المجتمعي على أنه قدرة المجتمع على الاستمرار في الشخصية الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، وهو توسيع يسمح بتحديد المشاكل الأمنية، حيث مجموعة قومية أو دينية أو عرقية حيث تشعر هذه الجماعات العرقية بالتهديد بدلا من الحماية حسب دولتهم، فإن الإجراءات المتطرفة هي أمر محوري في تحديد مدرسة كوبنهاغن للحد الفاصل بين المفاهيم التي لا تحمل سوى دلالات ما تشبه الأمن وكيفية تعريف الكائنات المرجعية وقد قامت مدرسة كوبنهاغن بتعديل رفضها السابق لمفهوم الأمن الفردي الجماعي وتميل إلى تكرار التجاوز التقليدي للدراسات الأمنية للفرد والجماعة.³

أما بخصوص الأمن من الناحية العملية لقد أثبت على أنه الأكثر قابلية لتأمين كائنات مرجعية دائمة والأمن هو مجال لتنافسية الفاعلين لكنه منحاز في أمر واحد لا تزال فيها الدولة الممثل التاريخي القائم بالمهام الامنية، وحسب فكرة "باري بوزان" ومع ذلك فإن هذه الثنائية بين الفرد والدولة موجودة ولتعريف الأمن من حيث أنه الأمن القومي يعني ضمنا التعبير عن مفهوم مجرد للأمن الفردي على النحو المنصوص عليه من قبل الدولة، حيث نجد معظم الدراسات الأمنية والمقاربات لا تزال قائمة حول من يتفاوض بشأن ضمانات الفرد التي تستلزم تصورا جماعيا لأن الأفراد لا يظهرون في الخطاب السياسي على أنهم كيانات مستقلون، ولكن بهويات مختلفة والتي سينكون هناك اختلاف وتوتر بين الأشكال المختلفة والهويات التي يمكن فيها تشكيل الفرد ولقد تبث مفهوم الأمن القومي دائما مرتبط ومبدأ سيادة الدولة الذي يقدم سلطة قوية.⁴

إن معظم القضايا الأمنية في الحياة الواقعية تنطوي على مزيج من عدة قطاعات أمنية أين يتم فصلها بدقة فقط لأغراض التحليل والتي بدورها تقوم بدراسة العناصر التالية:

¹ Ole waver, "Copenhagen, new schools in security theory and their origins between core, and periphery, op cit, p07

² Ole waver, op cit, p08.

³ Helen hissen baum and lene Hassen, digital disaster, cyber security and the Copenhagen school, international studies quarterly, (2009), P1159.

⁴ Ibid, P 1160

أ-الأمن المجتمعي والهوية الوطنية كموضوع مرجعي:

لم يعد الأمن ينظر إليه على أنه حالة الأمن العسكري فقط أين يمكن أن تصبح الكائنات المرجعية الأخرى كالاقتصاد وحماية البيئة والعلاقات العسكرية، خاضعة لعملية الامننة التي يكون فيها الفعل اللغوي الفعال اجتماعيا وسياسيا للعدالة على قضية باعتبارها تحركات أمنية.

ربما يكون الأمن المجتمعي هو الجزء الأكثر اهتماما حيث أن الكائن المرجعي للأمن ليس الدولة أو الحكومة أو ككيان بل كهوية جماعية، وبهذا قد يتعرض أمن المجتمع للخطر من خلال أي شيء يهدد هويته ويتعلق الأمن المجتمعي بالتهديدات وقد تعتمد التصرفات في القطاع المجتمعي على وكلاء غير الدولة¹.

يرى "ويفر" انه بفعل جملة من الظواهر على راسها الهجرة غير الشرعية والظواهر العابرة للحدود والاستيراد الواسع، والعولمة أصبح المجتمع مهدد أكثر من الدولة ومهدد من طرف هذه الظواهر المتقاطعة فان الخوف مرتبط بإعدام الامن والمرتبب بالهجرة وضياح القيم وهو ما تضمنه الامن الاجتماعي المرادف للبقاء الهوياتي وهذا يعني التمييز بين نحن وهم ان كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء نحن (امة - عرقا _جماعة) أي التحول من الامن الدولاتي نحو التمرکز على الامن المجتمعي ودور خطاب الامننة².

إذا كان جوهر الأمن المجتمعي يتكون من الأنماط التقليدية اللغة والثقافة والهوية الدينية والعرقية والعادات، ثم ينظر إلى التهديدات من خلال الهوية الميول والإجراءات المحتملة التي تقوض التنظيم التقليدي للمجتمع في هاته الحالة تدرج في فئة التهديدات أي لا يمكن تقسيم التهديدات إلى داخل وخارج الدولة وإنما قد تشكل ارتباطا داخل وخارج الدولة وإدخال القطاع المجتمعي في التصور الأمني، إضافة إلى إدخال المجتمع في مفهوم الأمن كمحاولات توسيع نطاق حدود المفهوم وفي نفس الوقت إبراز الجوهر من الجوانب المجتمعية للأمن والتي لم يتم التفصيل فيها بالشكل التام، و ثم توسيع المفهوم من قبل مدرسة كوبنهاغن المتقدمة في دراسة الهوية والهجرة وأجندة الأمن في أوروبا، فقد تطرق "بوزان" في تعريفه للأمن المجتمعي باعتباره استدامة في ظل ظروف مقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة الدينية والعادات والتقاليد وغيرها³

يعكس الأمن التحولات الجارية في الشؤون العالمية عدد متزايد من الدول القومية الجديدة وأنواع جديدة من العلاقات بين المجموعات العرقية والدينية، كما وصف "باري بوزان" و"أولي ويفر" و"جاب دي وايلد"

¹Jef humans," language and the mobilisation of security expectations the normative dilemma of speaking and writing security", paper for the ecprhoint sessions workshop redefining security Mannheim, London centre of international relations, Mannheim, (26- 31 march 1999) p22.

²عادل زقاغ، «المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الامننة وصناعة السياسة العامة،» دفاثر السياسة والقانون، العدد 05،(جوان 2011)، ص 104.

³ Zenetna ozolina, social security, inclusion exclusion dilemma, portrait the Russian speaking community in Latvia, zinatne publishers,(4/18/2016),p 15

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

الأمن المجتمعي يدور بشكل أساسي حول الدول والشبيهة بالأمم والمجموعات العرقية ، الأقليات والمناطق وهكذا اعتبر التفاعل بين الدولة والمجتمع بمثابة سد الفجوة 'في الدراسات الأمنية وتحت ضغط نظام التغيير

الدولي في السنوات الأخيرة أصبح الأمن المجتمعي أكثر ارتباطا بالأمن الوطني فتوريق الأمن المجتمعي يأخذ مكان كرد فعل واستجابة حرب الجيل الجديد، زيادة تدفقات الهجرة وعواقب النزاعات الإقليمية ودون الإقليمية فيشير مصطلح الأمن المجتمعي باعتباره من أحد المفاهيم الموسعة للأمن بأمن المجموعات الجماعية فيما يتعلق بالمجتمعات الأخرى أو مؤسسات الدولة التي يقيمون فيها¹

فيؤكد "باري بوزان" أن التهديدات يمكن توقعها من داخل الدولة أكثر من خارجها وفيما يتعلق بالهوية حيث يجادل بأن "القطاع المجتمعي هو الهوية " أي المفهوم يدور حول أمن الهوية من جانب آخر يؤكد بعض العلماء أن الهوية ليست كيان معين فهي تتحول وتتكيف مع التغيرات التي تحدث في الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية ويكتب " ماكسوني " أن المجتمعات بالتعريف تتطور والهويات الفردية تتغير معهم²

كما يتعلق الأمن المجتمعي بقدرة المجتمع على الحفاظ على خصائصه الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة على الرغم من التهديدات المحتملة أو الفعلية، ويتم اختراق هذا الأمن عند إدراك المجتمع تهديدا كتهديد لهويته، يتم تعريف الهوية على أنها مجموعة الأفكار والممارسات التي تحدد أفراد معينين كأعضاء في مجموعة اجتماعية والأمم هو مجتمعات هجرة والهوية الوطنية هي أهم شيء مرجعي للأمن المجتمعي³.

حيث يعرف "سميت" الأمة بأنها مجتمع من الناس يطيعون نفس الشيء القواعد والمؤسسات داخل إقليم معين ويذكر مفهومين للأمة: الأول الاثني والنموذج الغربي أو النموذج المدني للأمة، والذي هو في الغالب مكاني أو التصور الإقليمي وفقا لوجهة النظر الغربية والدول يجب أن تمتلك مناطق محددة جيدا⁴. هذان جهة ومن جهة أخرى يذكر سميت الخصائص الرئيسية للهوية الوطنية التي توحدتها وترسخها الأرض التاريخية والأساطير المشتركة وواجبات مشتركة لجميع أعضاء المجتمع والاقتصاد المشترك مع التنقل الإقليمي لجميع الأعضاء، كما يمكن أن تكون هذه التهديدات منافسة أفقية مثل الهجرات أو المسابقات الرأسية قبل عمليات الدمج أو الانفصال.

كما تتضح أهمية مفهوم الأمن الاجتماعي والهوية ككائن مرجعي أيضا في مثال كوسوفو وإعلان الاستقلال واكتساب السياق المعترف بها دوليا وكان ينظر إليه أنه أعظم أمن صربيا كلها⁵.

¹ Zenetna ozolina, op cit, p18

² Ibid, p22

³ **Carl Schmitt**, Copenhagen school of security studies, Balkans panic, social security and identity, year4n 13 western Balkans, security observer ،(April June 2009, Belgrade), p31.

⁴ Ibid, p 32.

⁵ Carl Schmitt, op cit, p33.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

وهنا القضية متعلقة بالأمن المجتمعي والكائن المرجعي الفعلي هو هوية صربيا كمجتمع سياسي كوسوفو جوهر الهوية الصربية كمثال.

كما يشكل الجنس والدين خصائص محدودة وديناميكيات مميزة، لذلك يمكن تعريفها على أنها قطاعات منفصلة لهذا يذكر و"يفر" يمكن للمجتمعات الدينية كقطاعات أولية للقطاع المجتمعي كمجموعات مكتفية ذاتيا أن تكون كائنات مرجعية للأمن المجتمعي وتبقى الهوية عبارة عن سرد وهي نقطة تتخذها بعض الأفراد مفهوم فقط كعملية وليس كشيء¹.

كما يهدف الأمن المجتمعي إلى سد الفجوة بين أمن الدولة وأمن الإنسان حيث يؤكد المفهوم على ازدواجية الدولة والأمن المجتمعي، الأمن المجتمعي كقطاع من أمن الدولة وككائن مرجعي في حين أن أمن الدولة معني بالتهديدات التي تمس سيادتها وقد حدد منظرو مدرسة كوبنهاغن التهديدات التي تمس بالأمن المجتمعي تلك التي تغير وتهدد أمن الوجود الفردي وتشمل التطهير العرقي، الثقافي، الجهوية، الانفصالية، الهجرات، التمييز، الدين، القومية، الإقصائية²

حيث منح الأمن المجتمعي الوضع الجديد ككائن مرجعي منفصل للأمن كما ذكر "ويفر" ويختلف بقاء المجتمع عن بقاء الدولة، وفي بعض الحالات لا يرى تهديد خارجي ضد الدولة من قبل المجتمع على أنه تهديد لنفسه بل أنه محاولات لتحرر أقلية أو مجتمع مضطهد داخل الدولة المستهدفة كما لا يرى "ويفر" أن أمن المجتمع غالبا ما يزيد من انعدام الأمن في الدولة أو في حالة برامج التجانس الحكومية وسيخفض الأمن المجتمعي هذا حيث يرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أن حدود الدولة ثابتة وحدود المجتمع ليست ثابتة³

علاوة على ذلك يعتبرون حدود دولتان أو أكثر نعطي مثال بوجود الأكراد في أربع دول مجاورة، تركيا العراق ، إيران وسوريا ،وحسب "باري بوزان" «وحيث ينصب تركيز مدرسة كوبنهاغن بشكل أساسي على الأمن المجتمعي مع شعور الناس بالأمن في مناطقهم فإن الهوية المجتمعية في خطر حيث قادت هذه الفكرة "ويفر" إلى اعتبار الأمن المجتمعي حول الهوية وحول التصور الذاتي للمجتمعات وللأفراد الذين يعرفون أنفسهم كأعضاء في المجتمع إضافة إلى ذلك يقول "ويفر" أنه إذا كان المجتمع لا يستطيع حماية هويته لم يعد كمجتمع⁴.

وتجدر الإشارة أن المجتمعات تتكون من دول مجتمعات سياسية وعرقية ونضالاتهم لحماية هويتهم واعتبار الأمة حالة خاصة من المجتمع تتميز من خلال الانتماء إلى الأرض وربط الأعضاء السابقين

¹ Ibid, p35.

² Asumwe bosoco ,the domestication of societal security of the Copenhagen school: Africa in focus, op cit, p06.

³ Hawre hasan hama, state security, social security, and human security, op cit, 04.

⁴ Ibid, p05.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

بالحاليين وأجيال المستقبل ويختلف هذا التعريف عما ذكره سميث سالفا وفي هذه النقطة يقع أماننا إشكال حول ماهي التهديدات التي تواجه المجتمع؟

حيث يصنف "باري بوزان" في هذا السياق التهديدات التي يتعرض لها المجتمع إلى ثلاث فئات رئيسية نذكرها: أولا الهجرة والتي هي موضوع دراستنا البحثية النمدجية والمنافسة الأفقية والمنافسة الرأسية فبالنسبة للهجرة حيث يهدد المجتمع بسبب الهجرة من خلال التحولات في تكوين السكان والثانية يهدد المجتمع ثقافة مهيمنة من الخارج والأخيرة يهدد الأمن المجتمعي من قبل الاندماج والتفكيك، ومع ذلك توجد تهديدات أخرى للقطاع المجتمعي نابعة من قطاع الجيش (عدوان خارجي، داخلي)، قطاع البيئة (خسارة الأراضي المرتبطة بهوية مجموعة معينة)، القطاع السياسي (قمع الأقليات من قبل حكومة الوطن)، ونرى مثل هذه التهديدات وحسب "ويفر" إعادة إنتاج المجتمع ستكون مهددة بآليات قمعية ضد التعبير عن الهوية خاصة إذا كانت مؤسسات فكيف يدافع المجتمع ضد هذه التهديدات ؟

يعتقد "ويفر" أن هذه آلية مناسبة لتعزيز الهوية المجتمعية باستخدام الوسائل الثقافية وفرض التماسك المجتمعي والتميز ويتعلق الأمر بالحفاظ على الهوية بالسيطرة على تلك المؤسسات المسؤولة عن إعادة الإنتاج الثقافي وعلى المناطق التي ترتبط بها الهوية المجتمعية وعند ارتباط الهوية بحماية الأراضي التاريخية فإن المجتمع يتخذ الوسائل العسكرية كدفاع فالحفاظ على هوية الأرض أمر مهم للهوية المجتمعية¹.

فالهوية ليست حقيقة من حقائق المجتمع بالنسبة "لماكسوني" الهوية ظاهرة استطرادية ويجب فهم المجتمع على أنه عملية وليس كشيء، والهوية الجماعية ليست في الخارج لإعادة بناء الهويات تفتح الطبيعة التعددية والعملية للهويات القومية بابا جديدا ويمكن أن يطلق عليها استراتيجية إعادة البناء هذه الاستراتيجية تكون قريبة لاستراتيجية "هيوسمانس" البنائية فالسياسات التعددية الثقافية حسب ما ذكر "باري بوزان" تتعارض مع السياسات التي تخلق التهديدات في المجتمع.

فيشير "بوزان" في توسعة مفهوم الأمن في كتابه "الناس الدول والخوف" إلى حدود الخطاب الأمني الواقعي، والذي يهيمن عليه التوجه المتمحور حول الدولة والقوة العسكرية على عكس النظرية الواقعية فإن الناس يتأثرون بالتهديدات في مختلف المجالات².

ويوضح "بوزان" أيضا أن انعدام الأمن المجتمعي والمخاطر التي يشكلها على استقرار الدولة أكثر خطورة من التهديدات الخارجية. ويوضح "بوزان" أن انعدام الأمن المجتمعي والمخاطر التي يشكلها على استقرار الدولة أكثر خطورة من التهديدات الخارجية، حيث يرى "بوزان" أن الأمن المجتمعي هو أحد الأبعاد الخمسة التي يمكن أن تحدث فيها المعضلات الأمنية، وأن انعدام الأمن المجتمعي هو أحد

¹ Hawre hasan hama, state security, social security, and human security, op cit, p06.

² Alem salh, "boarding the concept of security identity a social security geopolitics quarterly" volume6, no 04winter26/12/2010, pp228,241, p 230.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

التحديات الرئيسية للدولة، ويمضي "بوزان" في تعريف الأمن المجتمعي من خلال: "الاستدامة ضمن ظروف مقبولة للتطور لأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والوطنية والعادات" في حين أن مسؤولية الدولة حماية المجتمع من التحديات الخارجية، حيث يجادل "ويفر" عندما تنمو سلطة الدولة هي نفسها تهديد المجتمع ولشعبها، فإن مخاوف المجتمع من التحديات التي تمس هويته فالمجتمعات تدور في الأساس حول الهوية والتصور الذاتي للمجتمعات والأفراد الذين يعرفون أنفسهم كأعضاء في المجتمع.¹

وكما يقول "جيرفس" إن العديد من الوسائل التي تحاول الدولة من خلالها زيادة أمنها تقلل من أمن الآخرين ويشير بهذه الفكرة إلى المعضلة الأمنية التي تحدث بين الدول قد تحدث صعوبة في التميز بين الموافق الدفاعية والهجومية وقد تحدث مثل هذه المعضلة بين المجتمع فكل الحروب مثلا: تتطوي على صدام الهويات فإن أهم جوانب الصراع العرقي والقومي هو الصراع على الهوية والاعتراف والسلطة وبالتالي فإن التحديات الموجهة إلى الدول ليست مجرد تهديدات خارجية بل تلعب العوامل والوكالات المجتمعية أدوار مهمة في مجال الأمن القومية إذا فشلت الدولة في التوفيق بين العلاقة بينهما وبين مجتمعها فمن المرجح حدوث الصراع والمواجهة إذا أدرك مجتمع معين أن هويته مهددة، قد يتفاعل بشكل سلبي وثقافي وعسكري وربما قسري من أجل الدفاع عن نفسه.²

بذكرنا لبعض المدارس على خلاف مدرسة كوبنهاغن وبعدها مدرسة "ابريستويت" والتي سوف نتطرق إليها كالتالي:

*مدرسة أبريستويت: **the aberystwyth school** : تعمل مدرسة أبريستويت* للدراسات الأمنية النقدية التي لها جذورها في الماركسية، حيث تعتمد كوبنهاغن على العمل الرائد "لكينبوث" و"ريتشارد" و"وين جونز" والذي تأثر بشدة بنظرية غرامشي النقدية ومدرسة فرانكوفورت الاجتماعية النقدية وكذلك من خلال نظريات العلاقات الدولية الراديكالية التي ارتبطت مؤخرا بالمنظر "روبرت كوكس" على الرغم من تنوع هذه المقاربات إلا أنها نشأت جميعها في النموذج الإنتاجي الماركسي، والتي تسعى إلى تطوير نظرية اجتماعية موجهة نحو التحول الاجتماعي من خلال استكشاف وتوضيح حواجز وإمكانات التحرر للإنسان، ومع ذلك "بوث" و"وين جونز" لا ينتقدان الأساليب التقليدية فحسب بل يقدمان رؤية واضحة لكيفية القيام بذلك، وإعادة صياغة مفاهيم للدراسات الأمنية جعل التحرر البشري محور تركيزها.³

¹ ibid, p233.

² Alem salh, op cit., p236.

*أبريستويت Aberystwyth بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز وتعتبر معقل أول قسم للسياسة الدولية في العالم والتي أصبحت على بداية التسعينات معقل للمقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء مثل كبت بوت وريتشارد واينجونز .

³ Ali diskaya, "towards, article, securitization theory, the Copenhagen and aberystwyth schools" of security studies international relation, (feb, 2013), p, 2.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

حيث منح الأمن المجتمعي الوضع الجديد ككائن مرجعي منفصل للأمن كما ذكر "ويفر" ويختلف بقاء المجتمع عن بقاء الدولة، وفي بعض الحالات لا يرى تهديد خارجي ضد الدولة قبل المجتمع على أنه تهديد لنفسه بل على أنه محاولات للتححرر أقلية أو مجتمع مضطهد داخل الدولة المستهدفة، كما يرى "ويفر" أن أمن المجتمع غالبا ما يزيد من انعدام الأمن في الدولة أو في حالة برامج التجانس الحكومية، وسينخفض الأمن المجتمعي هذا هو يرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أن حدود الدولة ثابتة وحدود المجتمع ليست ثابتة.¹

فعملية التححرر تستطيع زيادة احتمالية تحقيق الأمن البشري بالنسبة إلى "بوث" "ووين جونز" فإن الفهم الواقعي للأمن مثل القوة والنظام لا يمكن أن يؤدي إلى أمان حقيقي بالنسبة لهم، الدولة ذات السيادة ليست المزود الرئيسي للأمن حيث يقول "بوث" أن الأمن الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الناس والجماعات إذا لم يحرروا الآخرين منه.

ومن أجل تحقيق الأمن الحقيقي الفعلي يجب فهمه كتحرير فالتحرر هو الأمل الدائم الوحيد للسيرورة، علاوة على ذلك يرفض "بوث" الادعاء بأن الضمان مفهوم متنازع عليه من أجل تحقيق الأمن، ويؤكد "بوث" أن أفضل نقطة انطلاق لتصور الأمن تكمن في الظروف الحقيقية.²

خلافًا لمدرسة كوبنهاغن لدى أنصار المدرسة الويلزية تصورا إيجابيا لمفهوم الأمن، فالنسبة لهم الأمن يعني الانعتاق émanicipation فحسب وجهة النظر التي طرحها "كينيث بوث" وواين جونز" محور الدراسات الأمنية لا ينبغي أن تكون الأمانة كما ادعى "ويفر"، وإنما يكون انعتاق الأفراد يرى أنصار المدرسة أن الدراسات الأمنية النقدية تحاول الوقوف بوعي ذاتي خارج النظام المحلي أو العالمي السائد، حيث تعرض وتناقش وبعد ذلك تستكشف القوى الكامنة والمحركة لهذا النظام من أجل توفير الأفكار التي قد تروج لانعتاق الناس من الحالات والبنى المستبدة مثل الفقر والتمييز العنصري والجنسي وغيرها.³

كما تسعى الدراسات الأمنية النقدية لمدرسة "أبريستويث" بخلفيتها الفلسفة إلى تطوير ما أسماه «بوث» بعلم الأخلاق العالمي كبديل للنظرية الأمنية التقليدية التي تتبع من علم الحديث للعلاقات الدولية، وفي هذا السياق يرى "واين جونز" أن الدراسات الأمنية النقدية عبارة عن محاولة لتطوير فهم موجة عبر الانعتاق من أجل تنظيم وممارسة الأمن، ومن تم فإن الدراسات الأمنية النقدية حسب هذه الخلفية تعتبر البداية لإعادة التفكير في الأمن من الأسفل إلى الأعلى من أجل الترويج للإنسانية.⁴

ويبدأ أنصار مدرسة "أبريستويث" بالعودة إلى أجندتهم البحثية من خلال عرض طبيعة التناقض التقليدي بين أمن الإنسان والدولة والتساؤل هو ما هو الموضوع الأساسي للأمن هل هو الدولة أم الشعب؟

¹ HawreHasan Hama, state security, social security, and human security, op cit, P04.

² Ali diskya, Towards article securitization theory, op.cit p2/3

³ سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، العدد 169، ص 30.

⁴ المرجع نفسه، ص 30.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

ولمن يكون الأمن بالمرتبة الأولى؟ وللإجابة عن هذا السؤال أختار أنصار مدرسة "أبرستويث" مرجعية الفرد مقابل الأشكال الأخرى من الجماعة السياسية خاصة الدولة من أجل هذا فضلوا إعادة تعريف الأمن بناء على إعادة ترتيب الأولويات المتعلقة بموضوعاته، إن إعادة تعريف الأمن كشرط وجودي للأفراد في أعمال مدرسة "أبرستويث" ناتج عن إعادة استعمال المفهوم بعيدا عن المفاهيم التقليدية للنظام والقوة المتداولة في المقاربات الواقعية، فالأمن حسب رؤية المدرسة يعكس حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التهديدات والمخاطر التي تتجاوز المصلحة أو البقاء. وهكذا قاموا أنصار المدرسة بتحريك الأمن من الدولة إلى الأفراد إن الموضوع المرجع للأمن سيكون "معدومي الأمن"¹ وحسب رؤية "كلوديا أراو" هي استراتيجية غير مباشرة لتحويل الأمن لمنفعة أولئك غير الأمنين.

بشكل عام تعتبر فكرة الأمن كسياسة الانعتاق واعتبار الفرد كموضوع ومرجع للإسهامات الرئيسية لمدرسة "أبرستويث" في الدراسات الأمنية، كما تحاول النظرية النقدية للأمن توسيع مفهومة الأمن بدلا من حصره وتستكشف الإنسانية المشتركة بدلا من السيادة الوطنية والانعتاق بدلا من الأمانة وكما يقول "بوث" إن الانعتاق قلب النظرية للأمن العالمي.²

فيعد التحرر أو الانعتاق عنصرا أساسيا في نسخة النظرية النقدية التي طورها "هوركايمر" ويعتمد على النقد الجوهرية وإمكانية التغيير الاجتماعي التحرري.³

أيضا يضع واين جونز "wyn jones" التحرر في موقع مركزي للنظرية النقدية حيث يجادل بأن مفهوما ما للتحرر هو عنصر ضروري كما يسعى التحرر إلى التغيير الهيكلي، وبالتالي فالتحرر أمر أساسي.⁴

كما يقول "بوث" ترتبط الحرب كقيد بالحرب والتأكيد على إبراز التي داخل المجتمع كطريقة للتحرر يشير إلى سمتين من سمات التحرر، أن هناك عائق لتحرر الإنسان وثانيا وجود حالة كامنة للأمر في المجتمع كما هو مكون حاليا.⁵

¹ سيد احمد قوجيلي، المرجع نفسه، ص 31

² المرجع نفسه، ص 32.

³ **Richard wynJones**, *Security and critical theory, impasse: emancipation politics after Auschwitz*, Lynner unner publishers in (1999), p 8.

⁴ **Johan Albert**, "critical security studies, human security and peace Linkoping" University, spring, 2009, p06.

⁵ Ibid, p07.

المبحث الثالث: الامن ضمن الممارسات الفكرية المعيارية:

الممارسات الخطابية مهمة في شرح وتفسير المشكلات الأمنية مع تطور الكثير منها وبعبارة أخرى إذا كان العمل الاستراتيجي للخطاب يعمل في مستوى الإقناع ويستخدم كل الصور للوصول إلى الأهداف المبرمجة، فبالنسبة للمتغير الاجتماعي الأداء يقع على الأفعال أي تصرفات وسلوكياتهم وبالتالي يتم تحليل المواقع العقيدية للممارسات داخل السياق الاجتماعي، ففعل الكلام يخلق الجمهور ويحوّله إلى تاريخ ثانوي خالص للكلام وعلى حد تعبير المفكر "بورديو" لا يسبق العمل الاجتماعي بالضرورة تصميم مع سبق للإصدار كما يمكن ترشيد الممارسة نحو هدف دون أن تكون واعيا، فالتصرف ينسج هذه الممارسات. ويلخص "هابرماس" في توصيف نوع الأفعال بفكرة أن تقول أن الأفعال التصحيحية والباطنية تختلف في الاتجاه وطبيعة الآثار والعواقب وهذا ما سوف نتناوله في تقديمنا للمطلب الأول تحت عنوان

المطلب الأول: ديناميكية انتقال التهديد بين المركز والمحيط:

تشمل نظرية الامننة قضايا مختلفة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الهجرة غير الشرعية، حقوق المرأة، الأمراض، الكوارث الطبيعية والهوية وغيرها والامننة هي المؤسسة المشتركة بين أهداف التهديد الوجودي الذي يتطلب الاهتمام العاجل فضلا عن استخدام تدابير استثنائية لمواجهة هذا التهديد وحسب ويفر "waever" يستخدم القطاع العسكري لفهم عمليات الامننة، كما تعرفه مدرسة كوبنهاغن هذا التفاعل الاجتماعي بأنه خطاب بلاغي والتبادل الاستطلاعي بين ممثل مؤمن وجمهور فيما يتعلق بشيء ما.¹

وتتكون الأمننة من ثلاث خطوات نذكرها كالتالي:

أ-تحديد التهديدات الوجودية وتعريفها.

ب-إجراءات الطوارئ(الأفعال).

ج-الآثار على العلاقات ما بين الوحدات من خلال التحرر من القواعد واللوائح الملزمة لتقديم قضية كتهديد وجودي حسب قول "باري بوزان"².

التهديدات حسب البنائية لم تكن ابدا موضوعا فهي نتاج بناءات اجتماعية وخطابية اضع الى ذلك محدودية الدولة فهي في ضمان امن الافراد واعتبارا من ذلك فان الظواهر الاجتماعية هي أيضا تهديدات مجتمعية، فالتهديد هو نتاج العنف البنوي المنتقل عبر اللاتكافؤ بين المركز والمحيط دوليا وحسب وليام كوفمان (wiliam Kofman) فوجود نخب مركزية ومجتمع قائم على فئات يتم استغلالها بأشكال مختلفة

¹ Catherine Charret, critical application of securitization theory: overcoming the normative dilemma of writing security, op cit, p13.

² Taurek Rita, securitization theory and securitization studies, journal international relations and development, the University of (Warwich, 2006), p03.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

مما يسمح مع مرور الوقت بتوسيع الفجوة في ذلك ، و تبقى التبعية وليست الفوضى هي التي تدفع بالتصرف من طرف الفاعلون المتقلون بحرية والتابعون لا يستطيعون ذلك ¹.

فالأمن هو دالة للتهديد الوجودي وعن البقاء، حيث يؤمن عمل الخطاب إذ يحاول تناول قضية تتجاوز قواعد اللعبة وتأطير القضية إمّا كنوع خاص من السياسة أو فوقها.² فقد كانت نظرية الامنة نهجا مثيرا بشكل لا يصدق لدراسة الأمن بعد تصنيف أمن الدولة على عدة قطاعات عسكرية، سياسية، اجتماعية، بيئية، حيث يحاول "بوزان" بأن السؤال عن متى يصبح التهديد قضية أمن قومي لا يعتمد فقط على نوع التهديد وكيف لكن كثيرا ما تدركه الدولة المتلقية ولكن أيضا على الشدة التي يعمل بها التهديد.

ثم توسيع هذا من قبل "بوزان" و "ويغر" و"دي وايلد" في النموذج الرسمي للأمنة "التأسيس الذاتي للتهديد الوجودي ليكون له آثار سياسية كبيرة للتحرك من الإجراءات والقواعد والتي كان يستلزم بها بطريقة أخرى وتسمى حركة الامنة والتي يجب أن تكون مقبولة من قبل الجمهور المستهدف ويجادل المؤلفون بأن شروط النجاح هي الشكل النحوي الداخلي للفعل والظروف الاجتماعية فيما يتعلق بمكانة سلطة الفاعل الأمني أي العلاقة بين المتحدث والجمهور وبالتالي احتمال قبول الجمهور للدعوات المقدمة في محاولة الامنة للموضوع المستهدف ³.

بناءً على فكرة واضحة عن طبيعة الأمن والدراسات الأمنية والتي تهدف إلى اكتساب فهم دقيق بشكل متزايد لمن يقوم بالأمنة حول التهديدات، حيث تتجنب مدرسة كوبنهاغن الصبغة لمعيار شرعي للحكم الذاتي يدعى "الأمن" وقد واجهت انتقادات بشأن الآثار المعيارية للأمن وهو ما سمي بالمعضلة الأمنية المعيارية، حيث ناقش هيوسمانس "Huysmans" المعضلة المعيارية والتي تشير إلى القوة الرمزية للأمن على أنه كلمة ومفهوم وهكذا يفهم الأمن على أنه تقنية سياسية تتشابه فيه نظام المعرفة والممارسات والأشكال المؤسسة.⁴

إضافة إلى العمل الأمني كمفهوم وأداة سياسية قادرة على تعزيز خصوصيات الخوف وغالبا ما تتحقق على أنها نتائج قمع أو عمليات الإقصاء الاجتماعية والسياسية والأفعال غير الديمقراطية⁵

¹ خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 02، (2014)، ص439.

² Philippe bureau, the securitization of migration in Canada and France, studies of movement and orders, the University of British Columbia,(the faculty of graduate studies political science), July 2008, p 64.

³ Mark B.salter, "securitization and DE securitization, a dramaturgical analysis of the Canadian, air transport security authority",p 323.

⁴ Catherine Charret, securitization theory and securitization studies, op cit, p14.

⁵ Ibid, p15.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

ولتوسيع جدول الأعمال الأمني دون فقدان خصوصية المفاهيم والذي يصنف مشكلة أمنية أنها تتطلب إجراءات عاجلة من قبل الدولة.

كما يتضمن إضفاء الطابع الأمني على أي ظاهرة ثلاث أجزاء مثال الفاعل الذي يقوم بالامننة (الامننة)، الأمن (الظاهرة)، والجمهور، ويتم تشكيل موضوع الامننه على أساس فئة من التهديدات الوجودية والتي هي خرق قانوني للقواعد فماذا نعني بالامننة؟

يعني استبعاد ظاهرة من المجال العام وإدراجها في منطقة محدودة، وهذا المجال العام هو المكان الطبيعي وتحكمه القواعد والإجراءات، كما يقول "باري بوزان" في تعريفه للأمننه: هي الصيغة النهائية للتأسيس وفقا لهذا التعريف يمكن تعريف أي موضوع أمني على ثلاثة درجات طيف.¹ نذكرها كالتالي: أ-الدرجة الأولى: تشمل القضايا غير السياسية وهي تلك التي تخضع لها والتي لا تهتم بها الحكومة وهي لا تتطلب أبدا ضرورة المناقشة العامة والقرار .

ب-الدرجة الثانية: تتكون من الموضوعات المسيسة التي تشكل جزء من السياسة العامة وهم بحاجة إلى ذلك قرار الحكومة وتخصيص الموارد أو الحكم المجتمعي.

ج-الدرجة الثالثة: حيث تتكون قضايا الامننه وهي تلك الموضوعات التي يتم تعريفها على أنها التهديدات الوجودية وأنها تستلزم المطلوب من أنشطة مبررة وتدابير تكون من أصل عملية سياسية. متى يتم امننه الظاهرة؟ حيث تفترض مدرسة كوبنهاغن الامننه كنوع من العملية ووظيفة قواعد محددة سابقا، وعليه فإن معيار الكفاءة ضمن موضوع الامننه هي تشابه ظاهرة لتهديد وجودي في الواقع وتكون هذه القواعد ضرورية لعملية امننه ظاهرة ما. ويبقى منطق الأمن في النظرية مبني على أساس اتخاذ قرارات استثنائية.

أين تتشكل الظاهرة الأمنية؟ لا يوجد موضوع يشكل مشكلة أمنية في الأساس منذ ذلك الحين يعتبر الأمن عاملا لغويا، فالأمن وانعدامه ليس موضوعيا في أي حالة ويبقى التوريق عملية ذاتية والأمن لا يمكن أن يوضع ضمن الهدف في إطار الأعمال.

وإضافة إلى هذا كان هناك نوع من التهديد الوجودي في كل وقت مستمر يليه دائما استيعاب نوع من الإحساس كضرورة بخصوص ذلك وتعرض لأمننة القضايا في المجال الداخلي هذا ينطبق على القطاع العسكري الذي توجد فيه الحكومات حيث تتعرض دائما للتهديدات طويلة المدى.²

للأمن قوة خطابية وسياسية خاصة وهو مفهوم لتأثيره على شيء ما -مؤمن-بدلا من شرط موضوعي أو شخصي هكذا يتشكل التعريف الدقيق ومعايير الامننه من خلال التأسيس الذاتي للتهديد

¹ Mohammad Hossien Dahesh warra, and other, "Copenhagen school securitization and military intervention in politics", India jscires 6 (1), (2014), p06.

² ibid, p 07.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

الوجودي بدرجة كافية لإحداث تأثيرات سياسية كبيرة حسب قول "باري بوزان" ويحدد الأمن من شيء كتهديد وبحاجة إلى استجابة عاجلة وأمنية لذلك يجب دراستها في الخطاب".¹

حيث تصنف مدرسة كوبنهاغن ادعاءاتها بطريقتين: الأمننة هي ظاهرة جماعية بشكل محدد من الممارسة الاجتماعية ويجب أن يكون لديك بنية خطابية محددة وتتبع قواعد محددة هذا من جهة أما من جهة أخرى إضفاء الطابع التاريخي على الأمن لدراسة التحول في وحدات الشؤون الأمنية وهي فرصة مستبعدة لكل من التقليديين الذين يركزون فقط على الدولة والدراسات الأمنية النقدية التي تركز على الفرد يمكن الاستحواذ على الظاهرة المؤمنة واعتباره جزء أوسع من نطاق عملية تحويل المجتمعات السياسية.² وكأحد المساهمات النظرية لمدرسة كوبنهاغن هو مفهوم الامننة المشتق من تأثير البنائية ويتم التعبير عنه في فهم أن امننة قضية ما هو إلا نتيجة بناء اجتماعي تم تصنيف القضية على أنها مسألة أمنية ويتم قبولها من طرف الجمهور كتهديد بناء على بيان صادر عن المسؤولين على موضوع الامننة، الذين لهم الدور الأساسي ووفقا "لباري بوزان" وفي حالة الأمن حيث يشير التحليل النصي أن شيئا ما تم تعينه على أنه قضية أمنية دولية ويجب أن يأخذ الأولوية المطلقة على هذا الأساس تقدم النظرية ثلاث فئات تشغيلية لتوجيه الدراسات التجريبية حول الامننة، وهم الكائن المرجعي وهو وحدة تحت التهديد أما الثاني فهو الطرف اللاعب في الامننة والمتمثل في الفاعل الذي يدعي أن هناك تهديداً والأخير الفاعل الوظيفي حيث تقوم فيه الجهات الفاعلة الوظيفية التي لا تنتمي لأي من الفئتين ولا تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في الديناميكيات الأمنية للقطاع الأمني.³

فالأمن هو عامل ذو جودة تحتويه القضايا من أجل توعيتهم ويتم عرضها على الساحة السياسية ثم قبولها من قبل جمهور كاف لمعاقبة التحركات الدفاعية غير العادية، حيث يحتوي هذا التعريف بالفعل على ازدواجية تحليلية تجعل الاختيار بين الامننة وإلغاءه إشكالا أولاً بالتوازن مع المنعطف اللغوي في العلوم الاجتماعية فإن الامننة هو عمل أدائي خطابي والناجح هو فعل كلام طيب ويتم تعريف الأمننة من خلال بنية محددة داخليا للخطاب لأنه إذا تم التعامل معها أيضا من قبل التحركات الدفاعية غير العادية ولا توجد معالجة للفشل ، فالامننة هي انتقال تأتي من مجال السياسة العادية إلى السياسة غير العادية وفي هذا الفهم العلائقي للسياسة الاستثنائية مقابل السياسة العادية.

¹ **Helen Hissen Baum, and Iene Hansen**, digital disaster, cyber security and the Copenhagen school, op cit, p 1158.

² **Maria Julia**, "the securitization of the environment and the transformation of security," Trombetta delft university of technology, (17, September, 2018), p 08.

³ **Caroline Corderioviana a Silva, Alxsandro Eugenio Pierreira**, "international security and new threats: securitization and DE securitization of drug trafficking at the Brasilia borders", contexto international, vol 41, no (01), (Jan/apr2019), p211.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

حيث لاحظ "huysmans" هيوسمانس أن الأمن يضفي الطابع المؤسسي على السرعة ضد تباطؤ الإجراءات كما جادل أن الامنة يؤدي إلى إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية وفقا لمنطق الواقعية السياسية¹ إضافة إلى هذا كله فالإشكال المتوقع حدوثه يكمن في:

كيف يمكن للجهات الفاعلة في مجال الأمن في هذه الحالة أن تشرع هذه الحكومات في نزع الطابع الأمني عن قضايا السياسية ذات الصلة التي تم أمننتها عبر كائنات مرجعية متعددة؟² ويعتقد بلزك "Balzac" أن الجمهور يلعب دورا مهما في إضفاء الشرعية على قرار فاعل الامنة والتي تتمحور حول الجمهور ويتم فهمها بشكل أفضل على أنها ممارسة استراتيجية "برغماتية" تحدث ضمن تكوين الظروف وتقتصر مدرسة كوبنهاغن عناصر أخرى إلى جانب الدولة ككيانات يجب حمايتها، الفرد، المجتمع، البيئة.³

فالانتقال الصارم من أمن الدولة إلى أمن الناس سواء كأفراد أو كمجموعة عالمية أو دولية كما يمكن أن يتأثر أمن الأفراد بعدة طرق كالرفاه الاقتصادي، والبيئي والاهتمامات والهوية الثقافية والحقوق السياسية، في هذا الصدد قام جوهان غالتونغ "Johan galtung" وجين اوبارغ "Jan Oberg" بصياغة مفهوم بديل للأمن بناء على أربعة مجموعات من الأهداف الإيجابية تتعلق باحتياجات الإنسان، البقاء، التنمية، الحرية والهوية، وليس الأمن فقط دفاعا عسكريا عن الوضع إنه أيضا يشمل جدول الأعمال الاجتماعي والسياسي، ففكرة الأمن مصطلح غير تحليلي له علاقة قليلة بمفهوم الأمن الذي ينطوي عليه الأمن القومي وأمن الدولة.⁴

كما يقر العلماء أنه من الأفضل فهم الامنة على أنها عملية تفاوض مستمرة في التنافس والمقاومة، كما يركزون على ماهية الخطاب الأمني والأفعال كفعل ممارس. الامنة كلعبة تحركات وتحركات مضادة في التواصل صراع إرادات الخصومة.⁵

فالأمنة ترتكز على الفكرة الفلسفية لفعل الكلام بالنظر إلى الفعل الناجح يتم قبوله من طرف الجمهور، فموضوع الامنة هو عبارة عن عملية بين ذاتية تتطلب تفاوض كما سبق وأن ذكرناها في بضعة أسطر قليلة بين الجهات الفاعلة والجمهور في موضوعها مما يجعلها عملية اجتماعية وذاتية متعددة، وسمح هذا النهج الاجتماعي بين الذات للأمن بتطوير أجندة أمنية واسعة النطاق على قطاعات

¹ Claudia aradau, security and democratic science securitization and emancipation, the open university Walton hall Milton Keynes, department of government and politics faculty of social science, p05

² Aglaia snetkov, "Theories, methods and practices of discretization the Russia Chechnya a case", Centre for security studies Zurich Switzerland. P 01

³ Macros-cardoso-dos santos, "identity and discourse in securitization theory", context international vol 40,20/may ,aug, 2018 p233.

⁴ Ole waever, "securitization and desecuritizationchapter3", by ronielinshuty library of social science com.

⁵ Faye Donnelly, in the name of (de) securitization: speaking security to protect migrants, refugees and internally displaced persons? International review of the red-cross, (2017), 99(1), 241-261 p251.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

متعددة والعديد من الكائنات المرجعية المحتملة، ثم تم استخدام النظرية لدراسة القضايا والعمليات المتعلقة بالأمن في العديد من المجالات كالهجرة غير الشرعية والأمن الإنساني وغيرها.

حيث تنقسم الأجندة الأمنية الموسعة إلى خمسة قطاعات والتي تعتبرها عدسات تحليلية لخطابات أمنية محددة وهي سياسية اقتصادية المجتمعية، البيئية والتي لها أهداف مرجعية متميزة ويخضع تصنيفها للملاحظات التجريبية لخطابات الامنة، وإضفاء الطابع الأمني على العديد من الكائنات المرجعية كانت هناك نقاشات بشأن التوسع المحتمل أو فصل القضايا عن القطاعات الخاصة فإن الأجندة الأمنية الموسعة تقتصر على القطاعات الخمسة الأصلية التي ذكرها "باري بوزان".¹

وأخيرا لقد تعرضت نظرية أمنة للعديد من الانتقادات حيث أنه لا يوجد معيار لتحديد من يشكل الجمهور بالضبط في الممارسة ويتم تحدي النظرية أيضا لأنها تتجاهل إمكانية وجود جماهير متعددة وهو شيء معقد بالنسبة للنظرية ويزداد التعقيد في البيئات التي تمر بتغيرات سياسية واجتماعية مهمة كما هو الحال في الشرق الأوسط وخاصة في فترة ما بعد الربيع العربي، فهذه الاضطرابات السياسية والاجتماعية تحجب من هم الجمهور وفي الجهات الفاعلة التي تقوم بتأمين الأمن وقد يؤدي هذا الغموض إلى تفاقم الطبيعة الأمنية العميقة بالفعل للبيئة في الشرق الأوسط مما ساهم في عدم اليقين الأمني الإقليمي ويزيد من تعقيد التحالفات السياسية والاقتصادية والدولية.²

وللتوضيح أكثر نتطرق إلى امنه تحدي الهجرة غير الشرعية كونها جزءا نموذجيا لدراستنا البحثية وذلك من خلال:

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية قضية مؤمنة:

يشكل المهاجرون تهديدا للأمن القومي وكتقنية بارزة مستخدمة الآن من قبل الدول الخارجية لإدارة حدودها الإقليمية كما يقول "فيليب بوربو": "إن حركة الناس قد تثير القلق والتفوق في جميع أنحاء العالم وطرح الأسئلة الراسخة عن الهوية الثقافية والأمن والانتماء، وإضفاء الطابع الأمني على المهاجرون واللاجئين حيث أكد دفيد كاميرون رئيس الوزراء أن هناك سربا بين الأشخاص القادمين عبر البحر الأبيض المتوسط باحثين عن حياة أفضل يريدون المجيء لبريطانيا لأن بريطانيا لديها وظائف واقتصاد متطور، وإن ارتباط الهجرة البشرية بانعدام الأمن ليس بالأمر الجديد والهجرة ليس أزمة لجميع المهاجرين ولا يمكن تصنيف جميع المهاجرين كتهديد أمني، وبذلك إضفاء الطابع الأمني على الهجرة يخلق طبقات متعددة³ كتحديد الهوية والتمييز بين أولئك الذين يعتبرونهم دخلوا عبر طرق شرعية وأولئك غير النظاميين.

¹ Odysseas Christou, "energy securitization and DE securitization in new middle east security" dialogue, (university of Nicosia), Cyprus volum 44 N°(5-6) p507.522, p509.

² Odysseas christou,op cit, p 510.

³ Faye donnelly, op cit , P253.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

فيوجد مثل هذه الطبقات الخطابية ويدعي وضع العلامات على التحديات وأن إضفاء الطابع الأمني على الهجرة هو أمر وواقع، بالإضافة إلى أن الإفراط في تبسيط إضفاء الطابع الأمني على الهجرة يعمينا عن هوية المهاجرين وتأطير المهاجرين على أنهم تهديد أمني يخلق السلبية ويعيد إنتاجها وذلك بالصور النمطية للمجموعات الخارجية، عند التفقد الدقيق حول هذه الأنماط لتحديد الهوية.¹

فقد صدر تقرير عن معهد الأمن الدولي للدانماركيين الذي يؤكد أن الافتراضات القائلة بأن اللاجئين عرضة للتطرف، وتدفعات المهاجرين توفر الباب الخلفي للإرهابيين وأن إلغاء الشرعية عن الهجرة تخضع للإكراه.

كما توجد هناك مجموعة واسعة من التحليلات حول أمنة الهجرة لاسيما منذ 2001، وتصبح القضايا قضايا أمنية من خلال دقة اللغة والتهديدات واللغة هي التي تضع الجهات الفاعلة أو القضايا المحددة على أنها تهديدا وجوديا لمجتمع سياسي معين وبالتالي تحدث الامنة، وقد حدد ويفر (1995) مفهوم الامنة نفسه في نظرية اللغة وخاصة صياغة أو سن قانون الكلام وفي الوقت ذاته تصبح اللغة نفسها أمنية.²

والكلام نفسه هو الفعل باللفظ حسب "ويفر"، كما اقترح مجموعة من المؤلفين أن الصور والعروض المرئية يمكن أن تكون محورية في بناء الأمن بشكل عام، حيث أقترح "ما يكل وليامز" (2003) أن الصور التلفزيونية لأحداث 11 سبتمبر 2001 على برج التجارة العالمي كانت مركزية في التنمية والتصورات السائدة للأمن والتهديد في السياق الأمريكي.³

والاكيد في الامر الممارسات الخطابية مهمة في شرح وتفسير نشأة المشاكل الأمنية مع تطور الكثير منها بعبارة أخرى إذا كان العمل الاستراتيجي للخطاب يعمل في مستوى الإقناع ويستخدم كل الصور للوصول إلى الأهداف المبرمجة، فبالنسبة للمتغير الاجتماعي الأداء يقع على الأفعال أي تصرفات وسلوكياتهم وحسب بورديو "bourdieu"، وبالتالي يتم تحليل المواقع العقدية للممارسات داخل السياق الاجتماعي ففعل الكلام يخلق الجمهور ويحوله إلى ناتج ثانوي خالص للكلام.⁴

كما يمكن تصميم المشاكل الأمنية وتظهر من ممارسات مختلفة هدفها الأولى لم يكن يخلق مشكلة أمنية فحسب، وعلى حد تعبير "بورديو" لا يسبق العمل الاجتماعي بالضرورة تصميم مع سبق للإصرار، كما يمكن ترشيد الممارسة نحو هدف دون أن تكون واعيا، فالتصرف ينسج هذه الممارسات.⁵

¹ Faye donnely, op cit, p 254

² **Matts MC Donald**, " securitization and the construction of security" Warwick forth coming in European journal of international relations university of Warwick institutional repository publisher statement none(14/04/2008), p 09

³ Matt MC donalt ,op cit, p10

⁴ **Thierry Balzacq** , "securitization theory", how security problems and dissolve new security studies, prion Rutledge, p02.

⁵ Ibid , p04

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

ويلخص "يورغن هابرماس" في توصيف نوع الأفعال ما يلي: أن نقول شيئاً نتصرف في قول شيء ما، لتحقيق شيء من خلاله يتم التمثيل بقول شيء من المهم أن الأفعال الصحيحة والباطنية تختلف في الاتجاه وطبيعة الآثار والعواقب.¹

إضافة إلى أن المفاهيم المستخدمة في النظرية الاجتماعية تعتبر الأمن مفهوماً متنازعا بشكل أساسي، مما يشير إلى مسألة الضمان بطبيعتها مسألة خلاف لأنه لا يوجد تعريف محايد والسبب الرئيسي حول توسعة الأمن هو أنها تأتي من نظريات مختلفة، منها مدرسة كوبنهاغن وهي الأبرز في الدراسات الأمنية في حيث أن مدرسة أبريستويث هي النقد الأكثر تماسكا وراдикаلية للدراسات الأمنية التقليدية، فكلا النظريتين جزء من دراسات ما بعد الوضعية والتي اكتسبت زخما بعد نهاية الحرب الباردة حيث تشتركان في كيفية دراسة الأمن².

ويجادل منظرو مدرسة كوبنهاغن بأن شيئاً ما في العلاقات الدولية يصبح قضية أمنية عندما يتم تقديمه على أنه يشكل تهديداً وجودياً لكائن ما وتهديداً يجب التعامل معه بإجراءات استثنائية استجابة لتلك الأزمة بعيداً عن تقاسم الفهم العسكري التقليدي للأمن مع علماء الأمن التقليديين هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبدو أهمية دراسات الامنة هو إمكانية إظهار موضوع حديث لأحد مجالات القضايا الإنسانية ألا وهو مجال الأمن إطار جديداً للتحليل ودراسة الحالة التي يجب فهمها على أنها قائمة وموضوعية لقضايا الأمن التي يمكن أن تؤدي الممارسة الحوارية للمجتمع السياسي إن استنتاجات أكثر حكمة حول ما إذا كان من المرغوب فيه رؤية شيء ما كمسألة وجودية أم لا؟³ إضافة إلى هذا ومنذ الثمانيات من القرن الماضي كانت الهجرة موضوع نقاشات سياسية دول حماية النظام العام بشكل متزايد والحفاظ على الاستقرار المحلي.

كما مثلت هذه المناقشات الهجرة باعتبارها تحدياً لدولة الرفاهية والتكوين الثقافي للأمة، وبعبارة أخرى تغلغت مجمل الخطابات والتقنيات الأمنية حول سياسة الهجرة في أوروبا وغالبا ما يتم تقديم تطوير الخطابات والسياسات الأمنية في مجال الهجرة على أنه استجابة سياسية وحتمية لتحديات النظام العام والاستقرار الداخلي للزيادات في عدد المهاجرين وطالبي اللجوء حيث في هذا التحليل تؤدي المشكلة إلى السياسة الأمنية والسياسة هي أداة لحماية الدولة ومجتمعاتها ضد الأخطار المتعلقة بغزو المهاجرين غير الشرعيين، والسياسة هي رد فعل فعال لها.⁴

¹ Thierry Balzacq, op cit , p 05

² Ibid, p 02.

³ **Carl Schmitt and Copenhagen school of security studies, marko zicovic the concept and future of Copenhagen school of security studies, westen Balkans security observer year 4 N°13, (April, Jun, 2009, Belgrade), p 25.**

⁴ **Jef Huysmans, the European Union and the securitization of migration », journal of common Market studies, vol 38, no, 05, p751-777, (December 2000) , p 757.**

وفي الأخير إن إضفاء الطابع الأمني على الهجرة هو نتيجة هيكلية لتعدد الممارسات وأصبحت الخطابات التي تمثل الهجرة كتحدٍ ثقافي للاندماج الاجتماعي والسياسي مصدرا مهما لتعبئة الأمن والمؤسسات مثال: أشكال المحافظين الجدد والراديكاليين والتي تتضمن صراع الخطابات الحضارية.¹ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى ومن المؤكد أن نظرية الامننة تقدم للوهلة الأولى أساسا نظريا إبداعيا لفهم العلاقة بين الأمن والهجرة وإحدى أعظم نقاط القوة في هذه النظرية هي أنها تؤكد أهمية التوسيع كشكل من أشكال القوة الرمزية في الدراسات الأمنية فإنها تنقل تركيز التحليل بعيدا عن العوامل الذاتية المجردة إلى أن تشمل الثقافية والاجتماعية، وبعد تأمين قضية الهجرة كما ذكرنا في المحتوى فإنها تعترف بالذاتية والتعامل بشكل فعال مع فكرة أن الحدود الإقليمية تنتج الحدود والأداة الاجتماعية التي تسمى المهاجرين.² فالتأكيد على الطابع الإجرائي للتوريق الأصلي يعني أن التحليل الأدائي كونه ببساطة جزءا مستمرا من البناء الاجتماعي للواقع وهنا يشير التوريق الناجح إلى تعبئة الخطاب الأمني.³

الفرع الثاني: الأمن على المستوى الإقليمي: تحليل "باري بوزان"

قد تكون مراكز الخدمات الإقليمية بمثابة بنية أساسية وواحدة لها تأثيرات وسطية مهمة تعمل على كيفية الديناميكيات العالمية ذات قوى عظمى قطبية تعمل عبر النظام الدولي حيث يتوقف تشغيل مراكز الدعم الإقليمي على أنماط الصداقة والعداوة بين دول النظام مما يجعل الأنظمة الإقليمية تعتمد على أفعال وتفسيرات الجهات الفاعلة، وقد ترجع فكرة الإقليمية في ادبيات العلاقات الدولية الى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت الى بناء نظام دولي جديد يحفظ الامن والسلم والاستقرار .

وبالرغم من أن حقيقة الأمن مفهوم متنازع عليه يبدو أن هناك اتفاق بين العلماء أن الأمن على المستوى الأساسي عدم وجود تهديد للقيم الأساسية على المستوى الفردي والجماعي، وبوجود دراسات أمنية تفرق بين الامن الفردي والوطني، والدولي وهناك نقاش واسع حول مستوى التحليل الذي يحظى بأكبر قدر من التركيز وقد تم توسيع المصطلح ليشمل القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، لسياسية، العسكرية، المجتمعية، والبيئية كما ذكرناها سالفا ونبحث عن كيفية مساهمة هذه القطاعات في الأمن أو نحوه، كما يشير "باري بوزان" إلى فكرة أن الدول يجب أن تتغلب عليها السياسات الأمنية المفرطة للمرجعية الذاتية والنظر في المصالح الأمنية للدول المجاورة قبل اتخاذ الإجراءات.⁴

إن تعريف الأمن مرن ولكن من المفاهيم الشائعة أنه يعني الاستقرار والسلام، بعد انتهاء الحرب الباردة العديد من العلماء أدركت أن المصطلح اقتصر على تحليل الأمن القومي ومجمل الدراسات بالغت

¹ Ibid, p 762

² Philippe bourbeau, the securitization of migration in Canada and France, op cit, p 65.

³ Stefano Guzzini, the dual history of securitization, Danish institute for international studies, (Demark Copenhagen, 2015), P810.

⁴ Pine Rochrs, Research institute for "European and American ", (RIAS)no 97, (2005), p 03.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

في تأكيدها على البعد العسكري للأمن، وقد دعا سقوط الاتحاد السوفياتي إلى إعادة تحليل المصطلح المتمحور حول العرق للتوصل إلى تعريف يكون أكثر صلة بالموضوع في عالم متغير ومتعدد الأقطاب، وفق لتعريف "باري بوزان" في حالة الأمن النقاش يدور حول السعي وراء التحرر من التهديد.¹ وقد تعددت التعاريف حول الامن الإقليمي منها: مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم.²

ولقد كان التعريف الأصلي للمجمع الأمني حسب "باري بوزان" هو مجموعة دول أمنها الأساسي أين تجد مخاوفها مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق بما فيه الكفاية. ولقد تم إعادة صياغته لإلقاء التركيز على الدولة والتركيز العسكري السياسي وإعادة صياغة نفس المفهوم الأساسي لإمكانية وجود جهات فاعلة، وقطاعات أمنية متعددة وهو مجموعة من الوحدات التي عملياتها الرئيسية من الأمانة أو نزع الأمن أو كليهما مرتبطان إلى درجة أن أمنها لا يمكن تحليل المشاكل أو حلها بمعزل عن بعضها البعض.³

فالنظام الدولي سوف يعبر عن نفسه في مجموعات إقليمية وهذه المجموعات مختلفة عن العمليات على المستوى العالمي ويجب فهم كل مستوى في حد ذاته وكيف يتعامل مع الآخر وإقامة تفاعل أمني بين الجيران أكثر مما بين الدول التي تقع في مناطق مختلفة وفي نقطة أكتدها" والت" التجاوز فعال للأمن لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكثر لمسافات قصيرة منها لمسافات طويلة، ويعتبر تأثير القرب الجغرافي من التفاعل الأمني هو الأقوى والأكثر وضوحا في القطاعات العسكرية، لسياسية، المجتمعية والبيئية، والقاعدة العامة أن التقارب يزيد من التفاعل الأمني.⁴

وقد تكون الديناميكيات الإقليمية مؤشرات على تحول خارجي أي اندماج مراكز الخدمات الإقليمية فإن طبيعة الممارسات الأمنية كأولوية وبالتالي وضمنا أن الجهات الفاعلة نفسها تدمج القضايا الأمنية وترتيبها هرميا نظرا لذلك أن أحد التهديدات يتم تفسيرها في ضوء التهديدات الأخرى، تحصل على مجال أمني وليس قضايا منفصلة أو في هذا الصدد قطاعات الأمن منفصلة مثل الأمن الاقتصادي والمجتمعي.⁵

¹ Ibid, p03.

² موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ناظم عبد الواحد الجاسور، (بيروت: دار النهضة العربية 2008)، ص123.

³ **Barry Buzan, and ole waver, security complex: theory of regional security, Regions and powers the structure of international security** Cambridge studies in international relation, 91 published in the(united states of America university press, New York), p 44.

⁴ **Barry Buzan, and ole waver, security complex: a theory of regional security, opcit, p 45**

⁵ **Barry Buzan, op cit, p49.**

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

إن اغلب القضايا الأمنية تتخذ طابعا إقليميا بدرجة أكبر فنظرية مجمع الأمن الإقليمي هو نظام فرعي مميز وهام للأمن والعلاقات تربط بين مجموعة من الدول والتي كان مصيرها حدود القرب الجغرافي مع بعضها البعض.¹ فما ورد في دراسة "سليمان عبد الله الحربي" المعنونة ب "مفهوم الامن وصيغته وتهديداته: (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، بان الامن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الامن.

فبالنسبة لصعوبة استخدام التحليل الإقليمي في الدراسات تكمن من خلال الأجندة الأمنية والإقليمية المتزايدة للصراع لعالم ما بعد الحرب الباردة ،حيث نجد نظرية مجمع الأمن الإقليمي "باري بوزان" و"أولي ويفر" في المناطق والسلطات مثل معظم النظريات الإقليمية الأخرى، حيث تتناول المجمعات الأمنية مستوى التحليل الموجودة بين الوحدات الفردية والنظام الدولي وتفترض النظرية وجود أنظمة فرعية إقليمية كأشياء للتحليل الأمني ويقدم إطارا تحليليا للتعامل معها، فقد تم التركيز بشكل أساسي على الدولة كوحدة وعلى القطاعات السياسية العسكرية كمنتدى رئيسي لعلاقات الأمنية.²

فالمناطق الأساسية للنظرية متجدر في حقيقة أن جميع الدول في النظام الدولي متورطة في شبكة عالمية من الترابط الأمني، لأن معظم التهديدات السياسية والعسكرية تنتقل بسهولة أكبر خلال فترة قصيرة كما ذكرنا سالفا وغالبا ما يرتبط انعدام الأمن بمعيار القرب، فمعظم الدول تخشى جيرانها أكثر من القوى البعيدة والنمط الطبيعي للترابط الأمني في النظام الدولي الفوضوي المتنوع جغرافيا وهو نظام إقليمي مقر لمجموعات وهذه الأخيرة هي مجمعات الأمن الإقليمي، فالمناطق الإقليمي يمكن أن يدمج أنواعا مختلفة من الجهات الفاعلة التي تتفاعل في قطاعين أو أكثر، وقد تسمح لنا المجمعات الأمنية الإقليمية بالتركيز على مجموعات الدول التي تهيمن أفعالها على الأمن لاعتبارات الدول الأعضاء الأخرى ولتعزيز هذا المنطق يحدد "ويفر" و"بوزان" في عملهما مجمع إقليمي باعتباره "مجموعة من الوحدات التي ترتبط عملياتها الرئيسية المتعلقة بالأمن أو إلغاء الأمن أو كليهما بعضهما البعض أن مشاكلهم الأمنية لا يمكن حلها بمعزل عن بعضها البعض".³

فمفهوم الأمن الذي يتم وضع علامة عليه لتعددية اتساع نطاقه المتزايد واحتوائه على الإصدارات الأكبر من الناحية التقليدية لم يتم التفكير في علم الوجود الوضعي الواقعي ووفق "سميث" الأمن محل خلاف من حيث أن تعريفه يعتمد على النظرية وجمع التحديدات تعكس الالتزام المعياري.⁴

¹ Lukas, karl Danner," A regional security complex", account of the siaoyu senkaku, islands conflict, university peer reviewed conference paper east assia security Centre, published version,(2014, Florida), p02.

² Barry Buzan, "regional security complex in the post-cold war", op cit,p 141.

³ FatmirM.X.heladini, "regional security complex: the Macedonian context", European journal of multicilitary studies; (September December 2016), volum1, issue 6 p36.

⁴Julius D.A.Reynolds "An empirical of regional security-complex theory: the securitization discourse in china", relations with central Asia and Russia, Budapest, Hungary, international relations and European department,(4 June 2009), p 08.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

كما توصف دراسة الأمن في حد ذاتها أحيانا بأنها مجال فرعي للعلاقات الدولية حيث تصبح الحدود أقل تحديدا بسبب الدمج المستمر للتهديدات الداخلية والخارجية التي تغذيها العولمة وكيفية ارتباط الاهتمامات الأمنية ببعضها البعض في شكل إقليمي حيث التقارب الجغرافي هو العامل ويمثل الأهمية القصوى.¹

فالمجتمع الأمني حسب "باري بوزان" مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق بما يكفي، فنعطي مثال بالصراع الأذربيجاني والأرمني حول إقليم ناكغورني كراباخ من الأمثلة القوية على وجود مجمع أمني مكثف فوق ناغورني كارا باخ وهذا الترابط أشكاله التعاون والتنافس.²

بالعودة إلى عالم القوة الصلبة والناعمة في البحر الأبيض المتوسط العودة أيضا إلى سنة 1991 وفقا "لباري بوزان" حول المجتمع الأمني الذي يمثل النهاية البعيدة على مقياس الاعتماد الأمني المتبادل، حيث الخلافات بين جميع الأعضاء مضمون إلى حد لا يخشى فيه أي هجوم سياسي أو عسكري والموقف في تكويناته الأمنية المستمرة المتعلقة بفكرة مجمع الأمن، ويفضل مقاربات بنائية لمفهوم الأمن ومعرفة كيف كان الأمن والتهديد الأمني الذي شيدت من خلاله الخطاب والممارسة مثل أهمية اللغة وتعريف الأمن مثال هل يؤكد التهديد على وجود التهديد الحقيقي الذي يؤكد القوة الكلية والقرب والقدرة هذه العوامل الثلاثة مجتمعة هي الموضوعية والنوايا الهجومية المتعلقة بالتوافقات والاتصالات المتبادلة.³

كما يرتبط المركب الأمني ببعضه البعض من خلال الأمور الجغرافية، السياسية، لتقافية والتاريخية والاقتصادية، ومن تم فإن القضايا الإقليمية لها دور مهم في بناء منطق أمني لها، والسؤال المطروح كيف تعكس الأجندة الأمنية الموسعة لدول شمال إفريقيا في انعكاس ثنائي الاتجاه من حيث نماذجها الأمنية؟⁴

وللتوضيح أكثر تتمتع نظرية مجمع الأمن الإقليمي بأهمية لأنها تميل إلى تطبيق مستوى متوسط من التحليل، والربط بين المستوى الكلي والجزئي، وهذا المزيج من شأنه أن يوفر نهج تحليلي شمولي لبلدان أو مناطق معينة بناء على خبرتها التاريخية أو موقعها الجغرافي، كما يمكن القول إنه بين المستويات هناك تفاعل متبادل وقد أدت هذه الديناميكيات المتغيرة إلى ظهور نقاش حول إعطاء أداة تحليلية للمخاوف والقضايا التي تحتاج إلى تحليل في بيئة دولية متغيرة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.⁵

وقد تسمح لنا المجمعات الإقليمية بالتركيز على مجموعات الدول التي تهيمن أفعالها على الأمن واعتبارات الدول الأعضاء لزيادة تعزيز هذا النهج يحدد في عملها الإقليمي مجمع أمني ولفهم ديناميكيات التأثير لكل من الفاعلين من خلال التركيز على العوامل الخارجية التي تحدد تصرف الطرف الآخر.

¹ Ibid, p13.

² Pine Rochrs, research institute for European and America a study, op cit, p 14.

³ Astrit,B.Boening, "vortex of regional security complex: the Euromed partnership and its security relevance", center of excellence, published with the support of union commission , Florida vol5, no11, (May 2008), P14.

⁴ FatmirMxheladini," regional security complex ": the Macedonia of context European journal of multi disciplinary studies, (September, December, 2016), volum1, issie6, P35.

⁵ Fatmir Mxheladini ,op cit, p36

كما يضيفان "مورغان MORGAN" و"المفكر لوك LAKE" " أن مجمع الأمن الإقليمي الدول الأعضاء فيه مترابطة جدا من حيث أمنها أي تصرف عضو والتطورات الأمنية في الداخل يكون لها تأثير كبير على الآخرين.¹

وتؤدي القضايا الأمنية التي تهم أي دولة إلى تحركات سياسة الامننة أو عدم امننتها (إزالة الأمن) ولا يمكن تحليلها أو حلها بمعزل عن بعضها البعض أو بشكل منفصل ومنها نقول مما تم عرضه أعلاه أن مجمع الأمن الإقليمي مترابط إلى حد كبير من حيث الأمن بين مختلف الأعضاء ويكون لقضايا أمنية مهمة في دولة ما تأثير كبير على الدول الأخرى وهذا ما تطرقنا إليه في امننة الظاهرة الأمنية.

في الأخير أعود بإيجاز إلى المعضلة المعيارية حيث تكمن المعضلة المعيارية للأمن في الاختراق العام بأن الكلام له أداء القوة وأن الفاعلين الذين ينطقون بالأمن لا يتحكمون بشكل كامل في طريقة نطقهم بالإضافة إلى استقصائيات سوسيولوجية عن طريق الافراط في الكثير من التصرفات الأمنية حيث يمكن أن تظهر أنه ليس كل الكلمات المنطوقة لها نفس القدرة على موضوع الامننة حيث تتمتع بعض الكلمات الأمنية بقدرة أعلى من تعبئة التصرفات الأمنية أكثر من غيرها.

المطلب الثاني: اللأمننة وأثره على التغير المستمر في طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة:

حسب "أولي ويفر" الأمن كان بمثابة آلية محافظة عند استخدامه كمفهوم من قبل المحللين وكأداة من قبل الممارسين، وينظر إلى إزالة الأمن أو نزع الأمن، على أنها الاستراتيجية البديلة المفضلة، وتتمثل إحدى طرق تفسير هذا التفضيل في القول بأنه من العبث محاولة تعظيم الأمن لأنه لا يمكن تحقيقه، وفي الواقع إذا تم القضاء على التهديد حقا فسوف تتضرر الهوية السياسية، وشدة مدى اعتمادها على التهديد فقد تنهار تماما.²

ويمكن تحقيق إزالة الأمن من خلال عدد من الخيارات، وعدم التطرق إلى القضايا المتعلقة بالأمن وذلك من خلال الاحتفاظ بالردود على القضايا المؤمنة في شكل لا يخلق مشكلة أمنية أو عن طريق تحريك القضايا الأمنية والعودة للسياسة العالمية، ويمكن أن تتبع هذه الخيارات الموضعية الاستراتيجية البنائية أو التفكيكية في إحداث إزالة الأمن حسب هيوسمانس "Huysmans" تختلف هذه بكيفية ارتباط العملية بالتهديد الوجودي الذي تم التعامل معه، وفي هذا السياق نطرح التساؤل حول هل يمكن إنتاج هويات تتجاوز التهديدات الأمنية؟ كما يمكن أن يكون هناك الجهات الفاعلة التي تختفي عن الأمن أو تتحايل وتعارض افعال الامننة مباشرة³

¹ Ibid, p36.

² Pinar bilgin," making turkey's transformation possible claiming security speak not DE securitization, south east European and Black sea studies", publisher rout Routledge, vol 7 no 4 December 2007, 555- 571 p 558.

³ Bourbeau philippe, and jula", critical studies on security," security forth coming Routledge ,vol 2,2012,p10.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

من خلال التأكيد على التهديدات المتنافسة، وتهدف السياسة الأمنية في حالة عدم الأمان الحل للوضع المهدد، تحدث بشكل مستقل عن أفعال الجهات الفاعلة في مجال الامنة.¹

وفي هذا الصدد يقدم "ويفر" رأيه إذا كان لدى المرء أمانا كاملا فلا يسميه الأمن وفي هذه الحالة يكتب "ويفر": الأمن ببساطة هو أحد الشواغل ذات الصلة كما هو الحال في الديناميكيات: بين الدول في القرن العشرين للدول الإسكندنافية أو احداث ما بعد الحرب العالمية في أوروبا الغربية ويفضل وصف مثل هذه العلاقات باسم "الأمن" لأنها تتميز كما يقول «ويفر» قضايا يتم معالجتها من خلال آليات سياسية طبيعية ويتوقف الأمن عن الصلة في هذا السياق.²

إن الحجة النظرية مبنية على نظرية قانون الكلام، ومعارضة الافتراض السائد بأن تهديدات الأمن موجودة في الخارج بشكل مستقل عن معرفتنا أي هناك خيارات متضمنة في تحديد القضايا التي يجب تسميتها الأمن وبالتالي إخراجها من عمليات السياسة العادية والتقليل منها من خلال اعتماد تدابير استثنائية.

في السياق ذاته تؤكد مدرسة كونيهاغن أن المزيد من الأمن كذلك ليس دائما أفضل، فإنه يلقي بإزالة الترسبات على أنها المدى البعيد لنقل القضايا من تسلسل التهديد والدفاع إلى الوضع الطبيعي ويوجد إجماع عام داخل الأدبيات أنه يجب السعي وراء عدم الأمن على أساس أنه سيكون كذلك من الناحية المعيارية أفضل من الامنة.³

كما تشجع الجهات الفاعلة والأخرى التي دعت إلى الامنة إلى عملية إزالة الأمن عن طريق إعادة التفاوض على الردود المناسبة مع الجماهير ذات الصلة، وهدفها هو إزالة بعض القضايا من الأجندة الأمنية، وقد تعود هذه العملية إلى إحداث تغييرات إيجابية على المستوى الإقليمي وقد تؤدي حركية الامنة إلى تصعيد نزاع وأزمات إقليمية والغرض من اللأمنة هو تحقيق حالة لا تكون فيها القضية قيد البحث ولم ينظر إليه على أنه تهديد وبالتالي لم يعد يعرف بمصطلحات أمنية.⁴

حسب ما ذهب اليه "ويفر" يمكن تحديد عدة مراحل في عملية إزالة الامنة او عدمها عندما ينظر إلى قضية ما على سبيل المثال: دولة أخرى على أنها تهديد ويشعر المرء بعدم قدرته على الدفاع يوصف هذا الوضع بانعدام الأمن، وإذا كانت التدابير المضادة متكافئة أي شعور المرء بالارتياح من المرجح أن يكون لهذا التحول المحلي علاقة إقليمية دولية ونادرا ما ينظر إلى التهديدات من جانب واحد باعتبارها المعضلة الأمنية.⁵ وهذه الأخيرة كانت نتيجة واضحة للصراع على السلطة بين الدول والنظام الدولي.¹

¹ Bourbeau philippe, and jula, op cit, p11.

² Pinar bilgin,,op cit, p558.

³ Fay Donnelly in the name of (de) securitization: speaking to protect migrants, op cit, p 249.

⁴ Andrea oelsner, (de) securitization reflections and a case study on the way to stable peace, Eui working papers R..S case no 27 ,(October, 2005),(European university institute), Bordia fiesolona, p 04.

⁵Ibid , p04.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

وإزالة الأمن تصبح مسألة أفعال كلام مختلفة والتي يمكن للمرء أن يميزها اعتمادا على معايير خارجية وعملية، وفي بعض المنظور الديمقراطي يكون إلغاء الأمانة هو الخيار المثالي لأنه يعيد إمكانية تعريف القضية للمساومة العادية والتشكيك في التسييس ولكن إذا كان المرء مهتما بفعل شيء ما.² كما يفضل نزع الأمانة لأنه يكون أكثر فعالية من أمانة لقضية ما ، وتدوين نزع الأمن باعتباره تحديا ديمقراطيا للسياسات غير الديمقراطية للأمانة بشكل مؤسسي ويحتاج إلى إنشاء علاقة مختلفة عن علاقة العداء ليست متجذرة في المنطق الإقصائي للأمن ليستند إلى أمر قضائي بأن يصبح الموضوع أقل تهديد للأخر أو أكثر انفتاحا على الاختلاف يحاول مشروع ما بعد البنيوية تخيل عالم قد يأمل فيه مجال معين من الهويات في التعرف على الاختلافات دون الاضطرار داخليا إلى تحديد بعض هذه الأشكال على أنها أشكال أخرى يتم غزوها أو استيعابها وتدنيها لوضعها في مصطلحات براغماتية.³

إضافة لما تقدم وفي نفس السياق أثبت النطاق المطلق لبعض الفئات المعنية أنه الأكثر قابلية لتطبيق الأمانة كأشياء مرجعية دائمة (الدول، الأمم، الحضارة) وبالتالي فإن الأفراد عمليا لا يكون لهم معنى إلا في الإطار الاجتماعي كما يرى "ويفر" أن يكون الامنة غير مرغوب فيه ومعاد للديمقراطية ويدعم استراتيجية اللأمانة إعادة القضايا إلى عالم السياسة العادية كما ذكر سالفا والتي تضم ثلاثة خيارات حسب "ويفر" نذكرها كالتالي:

1. ليس الحديث يتم عن قضايا تتعلق بالأمن.

2. يجب ألا تؤدي الاستجابات في الوضع الأمني إلى معضلة أمنية.

3. يجب أن تعود القضايا الأمنية إلى السياسة العادية.⁴

كما يرى روي (Roe) أن مفهوم إلغاء الامنة هو استراتيجية مقنعة لمسألة الهجرة إن نزع الطابع الأمني عن حقوق الأقليات مثلا أمرا لا مفر منه، منطقيًا قد تعتمد حقوق الأقليات على حالة أمنية سلبية من الامنة، ومن ثم يكون إحساس سائد بأن الأمن للمجموعة والتي بدونها يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدمير تلك الأقلية وتقوم وجهة النظر هذه على افتراضين معينين أو لهما: نظريات إلغاء الامنة تتعلق بشكل أساسي بتفكيك الهويات الجماعية في المواقف التي تتشكل فيها العلاقات بين الأصدقاء والأعداء في ظل التهديدات الوجودية، وثانيهما، تتعلق حقوق الأقليات بشكل أساسي بالحفاظ على هويات جماعية متميزة.⁵

¹ Erdem ozluk , "security" , sovereignty, and the state: the Bermuda triangle of IR international studies association north east Baltimore, Maryland, uss(oct, 2-3-2009), p07.

² Claudia Aradau security and the democratic science DE securitization and emancipation, op cit p 07 ,le 18/10/2020.

³ Ibid, p13.

⁴ Haure Hasanhamma, state security, social security, and Human security, op cit, p 07.

⁵ Ibid, p11.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

حيث تؤسس الأمانة منطق يمكن من خلاله للجهات الفاعلة المصرح لها الابتعاد عن المجال الطبيعي للسياسة التداولية مهما كانت وتتبنى حالة استثنائية من اتخاذ القرار السريع من اجل أن يكون الأمن المثالي مع تهديد شديد وشامل هو عالم خارج السياسة والمعتاد والقواعد التي تحدد العوامل المقيدة، وبالتالي فمدرسة كوينهاغن لديها مفهوم سلبي للأمن قد يكون منطق الأمن غير قابل للتوافر لكن من المؤكد أنه لا يجب أن يتم تغطيته للابتلاع مجموعة واسعة من القضايا فهذه النقطة وبالتحديد نزع الأمن هو خيار بعيد المدى لأنه يعني عدم وجود تهديد مصاغ في إطار الإجراءات المضادة ولكن لمزيد منها خارج تسلسل هذا التهديد وفي المجال العام العادي.¹

فغياب الكثير من الإجراءات الروتينية و السياسة العادية المفضلة ولكن كما ذكرنا سابقا، أن الطبيعية الذاتية للسياسة العادية تعني أنها مفهوم غير محدد، ومن الواضح أن الاقتراح الصريح هو أن النقاش والجدل يمكن أن يكون محكومين بحالة من الطوارئ، كما ينظر "ويغر" إلى استراتيجيات نزع الأمن ولا يتحدث عن قضية ما، يمثل تهديدا على الإطلاق لإدارة الامنة بحيث لا يتحول إلى السياسة العادية في الأدبيات اللاحقة وقد أصبح نزع الأمن عموما مرتبطا بهذه الاستراتيجية.²

وعليه فيبقى الأمن له مرجع موضوعي يمكن للمرء أن يكون أكثر أو أقل أمان وبالتالي فهؤلاء المنظرين يدركون ذلك وتعظيم الأمن باعتباره مثالية مرغوب بذاتها لتتطلع إليها ولذلك تدور المسألة حول الأمن أمن من؟ الدولة؟ أم الفرد الإنساني؟، أي كائن مرجعي شرعي يجب تأمينه من التهديدات الموضوعية وهو ما يجعلها من وجهة نظر مدرسة كوينهاغن أنفسهم الفاعلون والمنخرطون في عمليات الأمن المضادة وفي المقابل تعمل المدرسة على أساس فهم حصري للأمن مثل معالجة تميل إلى التشكيك الشديد في الأمن وتحذر من أن التحرك نحو الأمن شيء سلبي كدليل على إشكالية الفشل في التعامل مع القضايا كسياسة عادية كيف أن هذه السياسة الاستثنائية قد مكنتهم من إضفاء الشرعية على السياسات الاستثنائية وغير الليبرالية والتي قلصت دائرة النقاش الديمقراطي.³

حيث تقوم مدرسة كوينهاغن بتقييم النتائج النسبية المتوقعة للقضايا المؤمنة مقابل أن يؤدي بالامنة إلى غياب للديمقراطية، وعدم التسييس والمعضلة الأمنية والصراع، وسيتبع هذا الأخير بإعادة التسييس والانفتاح للنقاش السياسي، وبالتالي يصبح عدم الأمان مبنيا على تفضيل متوافق مع الإجراءات الروتينية العادية.⁴

¹ Edin fako, "strategies of DE securitization", department of international relations and European studies, in partial fulfillment of the European requirements for the degree of master of Arts, Budapest, (Hungary, 2012), p 10.

² Edin Fako, op cit, p11.

³ Matting Maas, DE security will not save us normative political, "DE securitization studies the problem of normal democratic politics", and the limits of DE securitization as, MSc international relations, 16/08/2013 p 14.

⁴ Ibid, p 15.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

وإذا كان إلغاء ونزع الأمن يتطلب وقف من خطاب الأمن أو الإلغاء من خلال مواجهته مع المعارضة فإن المشكلة يمكن فهمها أو تدار في إطار السياسة العادية أو أنه لا يوجد تهديدا وإزالة الأمن باعتباره استراتيجية حاسمة.¹

إضافة إلى هذا وحسب «ويفر» لا يزال انعدام الأمن يمثل حالة تهديد وجودي ولكن يتم الشروع في أي استجابة لمواجهة التهديد والتي هي جانب من جوانب النظرية التي تمثل البديل الثنائي للأمن، فالإلغاء الأمن هي العملية التي تزيل مشكلة من موقف متعالي على مجال الخطاب السياسي لتخفيف درجة التهديد التي طرحت على الكائن المرجعي²

نادرا ما يستخدم المصطلح لإزالة الأمن في مقالة "ويفر" لأنه يفضل استخدامه كمصطلح نموذجي لوصف عدم اليقظة والتنازل هذا ينجز دراسة ديناميكيات الحوار بين الشرق والغرب ولا سيما الجهود التي تقوم بها الجهات الفاعلة الغربية المنفصلة التوجه حيث تقوم بتوجيه الفاعلين الشرقيين في تجنب امنة القضايا التي شعروا بها كتهديد لهم ، و دفعهم لتحويل التهديدات إلى التحديات والأمن في السياسة ويدل هذا على طريقة الانفراج ، كما يمثل الحوار عملية تدنيس القضايا الأمنية لإخراجها من الموقف المتعالي الناجم عن فعل الكلام فوق الخطاب السياسي، من أجل تطوير المفهوم و عرض تقديمي في الأصل " لهانس" والذي يوضح أن إزالة الأمن تعتمد على تدبب الهويات وبالتحديد تغير ديناميكية "الصديق" - "العدو" ،حيث يوجد تعريف معارض ويشير "هانس" إلى ديناميكية الشرق مقابل الغرب في الحرب الباردة التي استخدمها "ويفر" في الامننة وعدم الدقة في التعبير حول ضرورة عملية التحويل أو تدمير شبه العدو المههد للأخر ووقف أعمال الكلام التي تحث على الأمن³

ويؤكد "هانس" أن التهديدات التي يحتمل أن تكون مؤمنة يتم استبدالها بالتهديدات ذات الصلة بالديناميكية الجديدة، وسوف يسقط التهديد الأمني من الخطاب الأمني ويصبح منتهك الأمن فعال بدلا من تهديد جديد يصبح مؤمن في مكانه، فإن الاستبدال غير الأمن ينطوي على تأثير وجود ضمن التهديدات فغياب الامن يركز على ميل معياري للدولة لطلب آخر للمحافظة على فراغ رمزي لإلغاء قضية الامننة⁴.

كما تفكك نظرية الامننة حتمية حالة الاستثناء من خلال تصور البناء الخطابى لشيء ما هو مشكلة أمنية عندما تعلن النخب أنه كذلك وحسب «ويفر» هذا التفسير يفتح الباب أمام تفكيك الخطاب الأمني

¹ Ibid, p 19.

² **Michael Philip roush,** " securitization and DE securitization in Estonia's cyber politics", school of social sciences degree program in peace, mediation and conflict research, (may, 2015), p09.

³ **Mchael Philip roush,** op cit , p 11.

⁴Ibid, p 12.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

والطعن في حالة الاستثناء التي تعيق الحريات المدنية، وقد لا تكون نظرية الامنة هي الحل الأنسب لتفكيك الخطاب السياسي حول الاستثنائية لأنه يركز بشكل مفرط على فعل الكلام والدولة¹

فالمنظور المعياري للأمن الذي يكشف عن تحيز لنزع الأمن وقد يلعب دورا رائدا ويساهم في تفكيك تطبيع حالة الاستثناء بشكل متزايد وحسب "جيف هوسمانس" Jef Husmans يتعلق إلغاء الامنة بتفكيك نزع الأمن حيث قدم "ويفر" Weaver أن هذا المفهوم يعالج مشكلة من خلال الأمن قد لا يكون النهج الأكثر ملائمة نعطي مثلا في قضية الإرهاب ،و الذي يقترب من الأمن ويبدو أن الإرهاب ظاهرة طويلة الأمد والأمن عادة يطبق على في المدى القصير هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد يؤدي إلى التمييز بين "نحن" و"هم" حيث يشجع الأمن على خلق المزيد من الثغرات ، حيث يقول "جيف هوسمانس": تبرز أهمية إلغاء الامنة منذ أن تميل الدراسات الأمنية إلى إعادة تكرار عملياتها وتعزيزها لأنها تتخلص مسبقا من ترجمة لاستخدام الزاوية الأمنية لقراءة المواقف السياسية والاجتماعية في السياق الخاص بالسياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001².

كما ذكرنا سالفا فمن الثغرات الصعبة بشكل خاص في التنظير الحالي بخصوص نزع الأمان هو إمكانية عدم قبول الجمهور المستهدف خطوة من الامنة والعودة إلى المجال السياسي ، حيث هناك حالات من الأدبيات التي تغطي موضوع إمكانية فشل فاعلية الامنة بسبب ما يختاره الجمهور وعدم قبول محاولة النخبة لنقل الضرورة لحماية الكائن المرجعي من التهديد الوجودي ،و نجد الطريقة التي يقدم بها المؤلفون أمثال "ويفر" مفهوما للأمن والذي يعني ضمنا أنه عكس أفعال الامنة وتعتبر الافعال غير الآمنة معيارية بطبيعتها بحيث يقوم الجمهور بالرد بالمثل³.

كما نضيف أيضا أن إلغاء الأمن يتكون من إعادة القضايا من الأجندة الأمنية إلى الخطاب السياسي العام والسياسة العادية ، وبشكل أكثر تحديدا تنوي استردادها الطابع العاجل والاستثنائي الذي يميز الامنة، والذي سوف يعرف بسياسة الذعر من قضية وإعادتها إلى ساحة التسييس ، عادة ما يحدث هذا عندما يكون التهديد الوجودي الناتج عن المجتمع من خلال الكلام ينظر إليه أنه اختفى وأصبح غير وجودي حسب "ويفر" يعتمد على تبرير بناء على حقيقة أنه من الناحية المثالية يجب أن تكون السياسة قادرة على الظهور وفقا للإجراءات الروتينية دون ذلك للارتقاء الاستثنائي بتهديدات محددة إلى فورية ما قبل السياسة ، لكن إزالة او إلغاء الأمن هو الخيار الأمثل بعيد المدى لأنه يعني عدم صياغة المشكلات

¹Ana Vanessa Miranda attunes da Silva," enhancing surveillance through the patriot act and the foreign intelligence surveillance amendment act, and their impact on civil liberties can human security be compromised by securitization", chapter 2, securitization and terrorism after 9/11": consequential dialectics ,Universidade do Minho de economy,(egestao,2014),p87.

²Ana Vanessa Miranda attunes da Silva,op cit, p 88

³Michael Philip roush , securitization and DE securitization in Estonia's cyber politics, op cit ,p 14.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

على أنها تهديدات لدينا إجراءات مضادة ولكن لنقلها من تسلسلات دفاع التهديد إلى المجال العام العادي¹.

ويعد أن المزيد من الأمن مرغوب فيه ومفيد أكثر بل إنه يفعل ذلك بقدر ما يدعوا إلى التخلي عن الافتراض بأن الأمن هو بالضرورة ظاهرة إيجابية ومن الادعاء بأن التنازل نفسه قد عبر عن تفضيل معياري لانعدام الأمن².

حسب اغلب الدراسات ودرجة تقديم الأفكار حول إذا كانت الامنة تنقل قضية من السياسة العادية إلى سياسة الطوارئ إذ يجب أن يحرك نزع الشرعية وتحول القضية في الاتجاه المعاكس في الأدبيات حول إلغاء الأمن يكون التركيز على المحاولات المحلية لإزالة الصفة الأمنية للقضية، حيث من هذا القبيل يؤسس المفكر "جيف هيوسمانس" عام 1998 ثلاث عمليات وذلك عبر التركيز على قضية الهجرة، حيث يشير إليها باسم الاستراتيجية الموضوعية والبناءة والتفكيكية حيث وضعت:

الاستراتيجية الموضوعية: الأمور في نصابها الصحيح بافتراض وجود حساب موضوعي لها إذا كانت المشكلة تمثل تهديدا، والتي تقوم على هدف ذاتي ومحاولة الإقناع بأن المهاجرين لا يمثلون مشكلة أمنية ويمكنهم المساهمة في ثروة المجتمع.

أما بالنسبة للإستراتيجية البناءة: فتتجنب التعامل مع الموقف أو القيام بشيء حيال امنة قضية ما ويسعى بدلا من ذلك إلى فهم كيفية ظهور امنة المشكلة بهذه الطريقة ويكون المعالج وعلى دراية بكيفية المضي قدما، ويكون التأكيد فيها على البناء الاجتماعي وانعدام الأمن وكيف يصبح المهاجرون كما يوضح هيوسمانس جزءا من مسرحية الأمن³

وأخيرا استراتيجية التفكيك: المتمثلة في محاولات للمشاركة في صورة القضية كتهديد في هذه الحالة يعني وضع هوية المجموعة ضمن سياق متعدد الثقافات أكبر أو وضع الفرد هويات ذات سياق تكتل أكثر تعقيدا مثل العرقية والمحلية، القومية الإقليمية فهاته الاستراتيجية مهمة لأنها توفر طريقة عكسية أو القضاء على أمنة الهويات المجتمعية⁴

وهذه الاستراتيجية تبنى على الفصل بين فهم القضية وطريقة التعامل معها فمثلا "هيوسمانس" يدعوا إلى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة أمنية جديدة وهذا يدعوا لأمنة الأمنة وهذه الاستراتيجية تكون إيجابية.

¹Ana vanissa Miranda autunes da silva,op cit , p 24

²Dojeta morina ,”the social construction of the “roma” threat strategies for DE securitization”, submitted to central European university department of international relations and European studies,(Budapest,2013),p 17.

³سيد أحمد قوجيلي،الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، مرجع سبق ذكره، 91.

⁴ European organization and minority rights in Europe,”on transforming the securitization dynamic”, security dialogue, vol43, no 3PP267, 284 university of bath, published, 2012, P 04.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

فحسب "باري بوزان" و"أولي ويفر" يتبع إزالة الأمن استراتيجيتان: الأولى متمثلة في إما يقوم المجتمع السياسي بالتوقف عن التعامل مع شيء ما كتهديد وجودي للكائن المرجعي والقيم، فتاريخ الأسلحة النووية أحسن مثال وأول استراتيجية لإزالة الأمن حيث تم تخفيض تصنيف قضية بأنها تهديد أثناء الحرب الباردة، والأسلحة النووية والدمار المؤكد المتبادل من القوتان، وبعد نهاية الحرب الباردة توقفت الأسلحة النووية عن اعتبارها تهديدا وجوديا من قبل المجتمع السياسي ويتم التعامل معها في نطاق السياسة العادية¹

والاستراتيجية الثانية حيث يتوقف المجتمع السياسي عن التعامل مع قضية ما على أنها تهديدا وجوديا لها قيمة الكائن المرجعي. كما يقترح موقف مدرسة كوبنهاغن من اللامننة ثلاثة خيارات محتملة بخصوص تدميرها وكيفية حدوثها فالخيار الأول متمثل في عدم التطرق إلى المشكلات الأمنية أو القضايا عبر المصطلحات الأمنية، والخيار الثاني يحدد خلال أمننة القضايا تكون الاستجابة لا تؤدي الى معضلات أمنية، وأخيرا الخيار الثالث الذي يتطلب تحريك عجلة القضايا الأمنية إلى مستوى السياسة العادية²

هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فيتطلب اللامننة في القطاع المجتمعي مثلا لغة الحفاظ على الهوية الجماعية بشكل إصدار أفعال كلام خالية من الاستثنائية³

فحسب " ويفر" اللامننة يكون أكثر فعالية من أمننة المشاكل ومن المرجح أن تؤدي دراسات الأمنة إلى اهتمام خاص الاستراتيجيات التي تحبط الأمنة بدلا من تلك التي تسعى لحل المشاكل الأمنية القائمة.

- وبعرضنا لمختلف الأفكار التي يحتويها الفصل الأول نخلص إلى النتائج التالية:

- أنه تعتبر المقاربة التقليدية للأمن الدول بشكل أساسي هدفا مرجعيا وحيدا للأمن وتدحض أي محاولة لتوسيع مفهوم الأمن، وقد تم تحدي هذا الفهم من قبل مدرسة كوبنهاغن والمدرسة الويلزية ما ذكرنا في المضمون ومقاربة الأمن الإنساني، حيث تفترض مدرسة كوبنهاغن أن هناك ازدواجية في الأمن أي أمن الدولة وأمن المجتمع، وتتنظر المدرسة الويلزية ومقاربة الأمن الإنساني للأفراد على أنهم الهدف المرجعي الوحيد للأمن.

- فمدرسة كوبنهاغن على مدار الخمسة عشر عاما نجحت التقاط الوسط من النقاش المتسع في الدراسات الأمنية، وعرفت بشكل بارز لمفهمتها بخصوصا لامننة والأمن المجتمعي والذي تم تطبيقه على عدد من السياقات والمشاكل التجريبية وهي التي يمكن أن توسع الأمن بنجاح على غرار المدارس الأخرى.

¹Rsmusk jegaur drasmussen ,the DE securitization of Greenland's security, how the geomantic self-government envision post in dependence national defence and security policy ,rocked university, published in arctic year book,(2019), p 03.

² سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره 90.

³ المرجع نفسه، ص 91.

الفصل الأول..... المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية

- حيث تشتمل نظرية الامن على فائدة تحليلية كبيرة لأنها تسمح بذلك لدراسة أصل وتطوير واستئصال المشاكل الأمنية وتعني دراسة الامن حسب ما توصلنا إليه من دراسة " ويفر " و " جاب دي وايلد" وتحليل السلطة السياسية من المفهوم وتسمح معطيات الامن بالفهم العميق والدقيق ، و التي بدورها أصبح الأمن النقطة المحورية لمناقشات نظرية مهمة حول التداعيات المعيارية للخطاب الأمني ، و التي تشتمل عليها مدرسة كوبنهاغن ثلاث جذور رئيسية واحدة في المناقشات في دراسات أمنية حول ما إذا كان يجب توسيع المفهوم إلى ما وراء التركيز العسكري المتمحور حول الدولة ، و الأخرى في نظرية فعل الكلام ، وواحدة في الفهم الكلاسيكي لسياسات الأمن والدولة .

- نخلص أيضا ومن المؤكد ان النظرية النقدية تضع نفسها بشكل انعكاسي فيما يتعلق بالمثل التنظيمية الخاصة بها حيث يقول المفكر "بوهمان" buhman لا يحتاج التحقيق النقدي إلى استبعاد التحليل النسبي إذا أعاد المرء التفكير في السببية بطريقة بما يتفق مع التعددية والموقف ما بعد الوضعي والانعكاسي للنظرية النقدية.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

المبحث الأول: دراسة في مفهوم: التهديد، الخطر، التحدي.

المبحث الثاني: التحديات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة:

التحول والتنوع.

المبحث الثالث: تأثير التحولات الجيوسياسية للبيئة الراهنة على

طبيعة ومصادر التهديد.

أدى التحول في مفهوم الامن بالموازاة مع التحول في مفهوم التهديدات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة الى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية والتي سوف نتطرق في هذا الفصل الى ابراز اهم التهديدات الأمنية الجديدة في شقها الجديد كالإرهاب ،الجريمة المنظمة ،الإتجار بالبشر ،تجارة السلاح، والهجرة غير الشرعية والتي أصبحت أكثر تعقيدا وترابطا بكثير ما كانت عليه في وقت مضى، حيث حملت الوثيرة المشاركة للمتغيرات الدولية في العقود الأخيرة من القرن العشرين وحملت في طياتها تحولات جذرية على الساحة الدولية وأحداثا وتطورات على مستوى الفواعل ومصادر التهديد مما دفع بالمجتمع الدولي أو الأسرة الدولية للبحث عن حلول عبر وضع خطط ورسم سياسات ومبادرات فعالة، والنظر في وضع استراتيجيات على المدى الطويل كمحاولة للتصدي لمثل هذه التحديات.

هذا من جهة وقد عرف البعد الأمني الدولي من جهة أخرى وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبداية الحراك العربي أو بما سمي بثورات الربيع العربي تحولات هامة على مستوى الفواعل والتي أدت إلى تصاعد منحنى التهديدات الأمنية الجديدة ، والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل في هذا الفصل عبر مباحث فرعية، وبظهور هاته التهديدات الأمنية الجديدة وتراجع مفهوم الخطر المباشر بالمعنى التقليدي، وقد أصبحت التفاعلات والتدفقات كونية حيث الانسياب للأفكار وانتقال الأفراد وغيرها ما يشكل تحديات أمنية جديدة تمتد أثارها خارج حدود الدولة لوطنية.

المبحث الأول: دراسة في مفهوم: التهديد، الخطر، التحدي

قبل البدء بتحليل التهديدات الأمنية وطبيعتها وأنواعها ومفهومها، كان من المهم التطرق الى دراسة مفاهيمية للمصطلحات المتشابهة تقريبا في درجة التأثير ليسهل علينا تطبيقها تطبيقا اين يتوافقا مع طبيعة التهديدات وواقعها وتأثيرها على الامن والمحيط الإقليمي ككل لذا سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم التهديد والمفاهيم المشابهة للتهديد:

المطلب الأول: البناء الايتمولوجي لمفهوم التهديد: threat والخطر risk:

من المفاهيم التي تطرح ضرورة التفرقة في التعريف بينها بين التحدي والخطر والذي يعرف كالتالي: التهديد لغة: التهديد بالإنجليزية threat من الفعل اللاتيني trudere او to push, thrust بمعنى التهديد او الخطر، والتحليل الكلاسيكي لأصل المصطلح يعود الى وجوده في العديد من اللغات الأجنبية كالفرنسية menace الخطر، الإيطالية menaccia، الإسبانية amenaza، الألمانية bedrohung, drohung¹.

وفي اللغة العربية التهديد من الفعل يهدد والتهديد من الوعيد والخوف والتخوف².
والتهديد يعني أيضا هو نتاج عن نية الحاق الاذى والضرر³، ويتعلق بكل ما يمكنه ان يخل بالامن ويشكل هاجسا.

التهديد treat: مفهوم التهديد متجذر في الدراسات الأمنية في نظريات العلوم الاجتماعية، لأن معايير الأمن قد اتسعت إلى ظواهر غير عسكرية، حيث أصبح الأمن البشري هدف بقدر ما كان أمن الدولة، فإن التهديد له القدرة على التأثير سلبا على العمليات التنظيمية أو الأصول التنظيمية أو الإقرار، والتهديد بالمعنى الكافي هو احتمال حدوث ضرر ولا يعني وجود تهديد بالضرورة يؤدي إلى ضرر فعلي، أما فيما يتعلق بالدراسات الاستخباراتية وتحليلات التهديد فقد تشكلت مجموعة من الأبحاث حول حالات فشل الاستخبارات والتحقيق في كيفية إغفال المحللين للتهديدات الحاسمة للسلام من بيرل هاربور الى أحداث 11 سبتمبر 2001.⁴

ووفقا لقاموس webster's **التهديد:** هو بيان أو تعبير عن النية للإيذاء والتدمير والمعاقبة وما إلى ذلك في الانتقام والتخويف وإشارة إلى خطر وشيك، ضرر، ومؤشر من الأذى والخطر الوشيك كتهديد الحرب مثلا.

¹Hans Gunter Brauch, « security threats, challenges, vulnerability and risks », out-usher institute for political science, free university of berlin.(Germany, 2010).p62.

³C,habib.PH, Dictionary of diplomatic terminology and international relation ,modern institution of the book, (Tripoli, 2005),p621 .

⁴Serger beeke, Gillian and walk , “the unforeseen 2012 crisis in Mali the diverging out comes of risk and threat analyses”, articles published(29 Mars, 2019), le 18/01/2021, At: 13:34

أما في قاموس أوكسفورد الإنجليزي: التهديد هو نية إلحاق إصابات واضرار او عمل عدائي على شخص ما¹.

أما في الاصطلاح يقصد به النشاط العدائي الذي يتسبب في نتائج غير محمودة العواقب من قبل ما تقوم به الجماعات المعادية.² كما يشير إلى الطريقة التي يرسم بها الرعب قصد الإساءة والترهيب. وقد جرت العادة أن يفهم مصطلح التهديد على انه التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالأذى اما الكثير من الفواعل التي تنتقي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي كالظواهر البيئية وغيرها من التهديدات والتي أصبحت تتخذ طابعا امنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن احداثها سواء كانوا دولا او فواعل ضمن الدول وفواعل عبر أو فوق الدول.³

كما تقدم القواميس الإنجليزية البريطانية معاني إضافية للتهديد: حيث يعرفه لونجمان: "التهديد هو بيان بأنك تسبب ألما أو مشكلة لشخص ما واحتمال حدوث شيء سيء للغاية، وشيء يعتبر خطرا محتملا.⁴

والتهديدات الأمنية كمفهوم سياسي وعلمي في فترة الحرب الباردة في السياسة الأمنية والدراسات الأمنية يستخدم على نطاق واسع على أنه مصطلح سياسي، وكمفهوم علمي في العديد من القواميس للعلوم الاجتماعية يبقى المفهوم غير محدد وحسب "schwarz and hadik" هو تقييم الفترة العسكرية للخصم المحتمل.⁵ إذ يعرف أنه الرغبة في إلحاق الأذى بالآخر سواء بالانتقام أو المعاقبة أو الترهيب إما أن يكون مباشرا أو أن يكون وشيكا.

وأشار "بوزان" يمكن أن تأتي التهديدات من داخل وخارج الدولة ووجود تهديد مزدوج لمؤسسات الدولة بالقوة وبالأفكار أي الإيديولوجيا، وفي التعامل مع التهديدات محتملة تركز إستراتيجية الأمن الدولي على مصادر التهديدات وأسبابها والغرض منها ليس منعها وتقويضها ولكن تقليلها والقضاء عليها خلال العمل السياسي.⁶

فالتهديد بالنسبة للدولة كوحدة مرجعية للأمن يكون حسب ما تطرق إليه "باري بوزان" يكون في تواجدها السياسي والرفاه الاقتصادي وسلامة إقليمها وبالنسبة للوحدة المرجعية المجتمعية يكون كامنا في

¹Hans Gunter Brauch ,op cit ,p63 .

² الأمن النووي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، (الرياض:لمملكة السعودية، 2008)، ص71.

³ محمد عمارة، السلام والأمن الجماعي، (دار الشروق، القاهرة:1998)، ص05.

⁴ Hans, guter Brauch, security threats, challenges, vulnerability and Risks, international security, peace, development and environment-vol1, Otto starch institute for political science, free university of Berlin Germany, p 05.

⁵ IBID , O 06.

⁶ Hans, Gunter Brauch, op cit, p 07

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

بقاء المجتمع كهوية مختلفة عن الآخرين من الأقليات والجماعات، وبالنسبة للوحدة المرجعية للفرد كما في كل ما يهدد بقاء الأفراد ويقلص من حاجياتهم الأساسية اليومية.¹

وحسب الكاتب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة: بمفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) على أنها المشكلات والصعوبات والمخاطر التي تواجه الدولة أو تعيق من تقدمها وتشكل حجرة عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها.²

وتختلف درجة التهديدات وصورها حيث يمكن لها أن تتخذ عدة أنواع أولها: التهديدات الفعلية وهي تعرض الدولة للخطر بالتلويح باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها بالفعل وثانيهما التهديدات المحتملة وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع، وثالثها التهديدات الكامنة وتدل على وجود أسباب توتر بين دولتين أو أكثر وأخيرا التهديدات المتصورة والتي تحتوي على أن التهديدات لا يوجد أي مظهر مرئي لها في المرحلة الآنية:³

فمن الواضح وبشكل عام هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن لتكون بنية لفهم وإدراك هذه التهديدات وتحليلها لتساعد على تحديد العمل الاستراتيجي من خلال وضع تدابير مضادة ومعاكسة لها وتطوير إجراءات فعالة ضدها والتي نورد منها ما يلي:

(أ) - **طبيعة التهديد:** ويقصد به نوعيته وأبعاده سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية.

(ب) - **مكان التهديد:** اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي او الديموغرافي سواء كان مباشرا او غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيراته الشاملة على عدة دول، ومدى استمراريته بين الثبات والتغيير أو حصره في دولة معينة⁴

(ج) - **زمان التهديد:** تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدته الزمنية بين الاستمرارية والمؤقتة وديناميكيته بين السكون والحركة.

(د) - **درجة التهديد:** مدى شدة خطورته وقوته حيث ننطلق من الفرضية التالية: كلما زادت حدة قوته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للمواجهة والتقليل من شدته.

(هـ) - **تعبئة الموارد:** والمرتبطة بحجمه وخطورته، ومدى كثافته الأمر الذي يدفع إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مناسبة من حيث تكثيف الجهود وحشد المزيد من الموارد للحد من تأثيراته.⁵

¹ عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² سليمان عبد الله الحربي، «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (لبنان: 2008)، ص 28.

³ المرجع نفسه، ص 29

⁴ المرجع نفسه، ص 29.

⁵ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

ما تجدر الإشارة إليه في سياق الموضوع ومعنى المصطلح نجد أن مصدر التهديد هو الكيان الذي يحمل آثار التهديدات يمكن أن يكون ملغا كائن حي أو غير حي أو ملموس أو غير ملموس، وهذا الشيء يمكن أن يهدد وجود الكائن المرجعي.

وعالميا يطلق على التهديد كظاهرة مؤثرة على الكائن المرجعي ويمكن أن يتلفه تماما كما يمكن تحديد التهديدات كنشاط أو حدث الذي يسبب الضرر الذي يلحقه بالكائن المرجعي بالكامل.¹ وقد تختلف طبيعة التهديدات الأمنية بتوجهات الدارسين والمفكرين فمنهم من يرى الأنواع الرئيسية للتهديدات هي:

ب- **تهديدات ذات طبيعة امنية:** وترتبط بطبيعة المشكلات كالتسلل عبر الحدود وتجارة الممنوعات وتهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر والأموال والبضائع.

تهديدات ذات طبيعة عسكرية: والتي ترتبط بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة في ما يتعلق بوجود مشكلات حدودية كامنة مكشوفة بين الجانبين او وجود صراع قائم أو محتمل.²

تهديدات بقاء الإنسان ورفاهيته: مثل حالات التدهور البيئي الذي يعتبر تهديد للبشرية على المدى الطويل ويمكن النظر الى تهديد النشاط الإرهابي اما نشاط اجرامي واما كفة بحداتها.³

ج- **أنواع التهديدات الأمنية:** ان درجة التهديد وصورها تختلف اذ ما يمكن ان تتخذ التهديدات عدة أنواع والمتمثلة في:

أ- **التهديدات الفعلية:** هي التي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية او التهديد باستخدامها.

ب- **التهديدات المحتملة:** هي وجود الأسباب كحقيقة تعرض الدولة للتهديدات دون وصولها الى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

ت- **التهديدات الكامنة:** ممثلة في وجود أسباب للخلاف بين دولتين او أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

ث- **التهديدات المتصورة:** هي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر لها في المرحلة الانية بيد ان النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية قد تشير الى احتمال ظهورها على سطح الاحداث بدرجات متفاوتة.⁴

¹Jan svoboda, ludek lukas, source of threats and threats in the cyber security, published by DAAM international scientific Book, vienna, Austria, chapter 27,(2019), P 321-330, p 322.

² محمد عبد السلام، امن الحدود في المنطقة العربية شركاء التنمية، بحوث، استشارات، تدريب، (مصر: (د س ن)، ص 04

³ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، 2003، ص 445.

⁴ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 29.

كما للتهديد الأمني دوافع واهداف متعددة فالدوافع قد تكون عقائدية، شخصية، اقتصادية، نفسية او غيرها، اما الأهداف قد تبرز من خلال السرقة التواطؤ والاحتيال ومنها نذكر:

الدافع المادي: حيث ان الاغراءات المادية قد تؤدي بالشخص الى السرقة، او تزوير معلومات معينة.

الدافع السياسي والعسكري: من اجل الحصول على معلومات عن نشاط وخطط الدول الأخرى المستقبلية ومن تم محاولة ايقافها او منافستها.

الدافع الاقتصادي والتجاري: حيث حرب قوية بين الشركات التجارية الكبرى لكسب المزيد من العملاء ومن تم الحصول على معلومات عنها¹.

من المفاهيم الأخرى المشابهة للتهديد الأمني والمتعلقة بمفهوم الامن والتي تستخدم في بعض الأحيان كمرادفات للتهديد منها مفهوم الخطر، والمخاطرة أيضا:

الخطر risk: الخطر او مخاطرة من الفعل الإيطالي (risicare) الذي يعني ان "يجرؤ". كما تشير المخاطرة الى احتمال ادية غير مقصودة كالتعرض الى إصابة او ضرر في الشروع في فعل معين وقد لا تسفر هاته الاذية غير المقصودة عن نتيجة.

فالمخاطرة ينظر إليها على أنها مضاعفة كمية احتمال وقوع حدث من خلال تقدير تأثيره، وذلك عندما يتم تقدير الاحتمالية على أساس شخصي، ويتم تصنيف ذلك على أنه عدم اليقين، من الناحية العلمية يقع الكثير في تقييم المخاطر في هذه الفئة². ويعني تقييم المخاطر محاولة تحديد احتمال اختلاف بين نتائج المستقبل عن نتائج الماضي والحاضر.

والخطر هو مصطلح له العديد من الدلالات الاصطلاحية والمفهومية كما يتحدد تعريف الخطر على أنه نتاج الضرر المحتمل أو احتمال وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد³. فهو من المفاهيم التي قد تتداخل في مفهومها مع التهديد لارتباطها بمفهوم الأمن منها مفهومي الخطر والتحدي.

وقد عرف لغة الخطر في قاموس le petit robert الخطر le risque على انه لغة: كل مهدد محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، فالخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التهديد وعند الوصول لإدراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التهديد كما قد لا يؤدي اليه⁴.

¹ الامن المعلوماتي (المفاهيم والمصطلحات)، جامعة تلمسان، (د ب ن)، 2015، ص15.

² Sergei Beek, Gilian, devalk, op cit .

³ Beat habegger, international handbook, risk analysis and management, center for security studies, (2008) Switzerland, p15

⁴ عمر بعزوز، «فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة»، مجلة الفكر البريطاني، (ع60)، 2004، ص ص178-179.

إذ أن الخطر هو التهديد الذي يتعرض له النظام، والإشارة الى نقاط الضعف التي تعتريه ومن تم الإجراءات المفروضة اتخاذها لردع الخطر¹.

ويبقى الخطر مصطلح شائع ومستخدم على نطاق واسع إلا أنه مفهوم أكثر تعقيدا ودقة حيث نجد نظرية المخاطر تطورت بمرور الوقت ولا تزال مستمرة على الرغم من وجود العديد من تعريفات المخاطر، فإن الخطر هو "تأثير عدم اليقين على الأهداف" إذن الخطر هو التأثير السلبي المحتمل لعدم اليقين على الأهداف كما ذكرنا سالفا وعدم اليقين هو مفهوم واسع حيث يغطي عدم اليقين فيما يتعلق بالأحداث المحتملة أو المواقف التي تحدث أو لا تحدث سواء كانت من الممكن تخيلها على أساس تجزئة سابقة أو ما يسمى "بالبعجات السوداء" تأثير عدم اليقين يمكن أن يكون سلبي أي بتفويض تحقيق الأهداف أو إيجابيا عدم تحقيق الأهداف. وغالبا ما يتم قياس المخاطر من حيث احتمالية الحدوث والتأثير على الأهداف.²

من المؤكد أنه لا يجب الخلط بين المخاطر والخطر أي أسباب المخاطر تحدث في بعض المجالات مثل إدارة مخاطر الأمن الرقمي الإلكتروني، وعلى الأكثر ما توصف المخاطر بأنها استغلال التهديدات لنقاط الضعف لخلق الحوادث.

عادة ما تكون التهديدات مقصودة أو غير ذلك من العوامل الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها بشكل مباشر مثل الأحوال الجوية، عادة ما تكون نابعة من النقاط الضعف الداخلية. فالتهديد يمكن ان يكون حقيقيا او افتراضا اما الخطر تحديدا اشد غموضا والتباسا أكثر احتمالية، وبالتالي فهو مدرك على الدوام ومفهوم لابد من الإحاطة به وإدراكه بشكل واضح.

بالإضافة إلى هنا يعرف قاموس ويبستر الدولي الثالث، أن المخاطر والخطر تعني "احتمال الخسارة أو الإصابة أو الحرمان أو التدمير، الخطر: يعني تهديد شخص أو شيء ما يخلق أو يقترح خطر أو عنصر يحتويه خطير وضار أو عامل خطير ويبقى الخطر دائما هو احتمال وجود تهديد ولكن سيكون هناك احتمالات الضرر أيضا.³ والخطر أوسع واعقد واقل ضبطا خاصة في حالة الحرب اللامتناظرة والتي لا تشترك فيها جيوشا وانما مجموعات من الافراد⁴. فالخطر هو احتمالية تهديد النظام، واحتمالية اكتشاف نقاط الضعف في مستوى الانكشاف على هذا التهديد في سياق معين⁵.

¹ منى الأشقر جبور عزيز ملحم بربر، «الأنترنيت والارهاب»، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية، (2008)، ص 2.

² (OECD), "comminute a digital economy policy, managing digital security privacy Risk", on (13 may, 2016), published by OECD, p16.

³ Jean svoboda, wdek lukas, op cit, p 322.

⁴ هشام القروي، «التيارات والحركات الراديكالية العابرة للحدود والاشكالات الامنية المطروحة على دول الربيع العربي»، المذكرة العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص2.

⁵ منى الأشقر جبور، عزيز ملحم بربر، مرجع سابق، ص 2.

كما يعرف "لوجمان" logman langenscheidt المخاطر على النحو التالي احتمال حدوث نتيجة سيئة واحتمال حدوث شيء أو شيء غير سار أو خطير.¹

كما اختلفت التعاريف وتعددت نجد مثلا دليل أكسفورد للغة الإنجليزية يعطي هذا المفهوم المختصر إمكانية الاجتماع بين الخطر والأذى وشخص أو شيء يحتمل خطر أو مصدر للخطر، إلى جانب هذه المعاني العديدة لهذا المصطلح في الإنجليزية الأمريكية والبريطانية المعاصرة فإن كلمة خطر تم استخدامها في العديد من العناصر الطبيعية وتخصصات العلوم الاجتماعية كمفهوم أيضا واستندت على نطاق واسع من قبل صانعي السياسات لتدبير سياسة معينة الأهداف والبرامج.²

علاوة على ذلك قد تطور مصطلح الخطر من القرن الخامس عشر حيث يشير إلى الخطر المالي المرتبط بالتجارة، وقد تم استخدام المفهوم في المقام الأول بالإشارة إلى التأمين في الأنشطة الاقتصادية ويبقى المصطلح واسع يعمل في إطار نظرية الاحتمالات.

حاولوا المحللون في حقل السياسة الأمنية النقاط بعض الابعاد المختلفة للتحديات الأمنية باستخدام كلمة "خطر" فهو مصطلح مألوف اكثر في الماضي من خلال تحليل الاعمال والاستخدامات الأكثر تخصصا في علم النفس الاجتماعي، و الخطر مفهوم امني جديد تطور منذ أوائل التسعينيات من خلال مدرسته للتحليل الأمني والتي ركزت على مجتمع الخطر كإطار جديد لصنع السياسة الأمنية يتسع استخدامه في أوساط المحللين الأمنيين مشيرين الى انه يمكن لكلمة الخطر النقاط مجموعة من ظواهر الإشكالات الأمنية أوسع بكثير مما يلتقطه مصطلح التهديد او مصطلح التحدي الأكثر عمومية، فمصطلح تهديد خصص للمشاكل التي تسببها بصور مقصودة نشاط جهة امنية فاعلة واحدة تتراوح بين دولة او حلف او حركة دولية من جانبي اخر³.

كما يستخدم كمصطلح سياسي في التكنولوجيا النووية لتقدير حجم الأمن التكنولوجي المطلوب، وفي سياق صنع القرار يشير الخطر إلى أنه معلومات غير كافية وغير كاملة مما يؤدي إلى موقف يضطر فيه المرء إلى المجازفة بحدوث نتائج وأحداث معينة. كما يقترب منعدم اليقين التام فمواجهة المخاطر تستمر عبر مراحل ثلاث نذكرها كالتالي:

(أ) -يقوم المرء بتقييم العواقب المحتملة المتعلقة بالسياسات الدولية

(ب) -كما يحدد المرء العلاقات الاحتمالية بين سياسة معينة وتلك التي تم تقييمها أي النتائج المتواصل إليها.

¹ Hans gunter brauch, concepts of security, treats, challenges, vulnerabilities and risks, hexyon series on human and environmental security and peace ,5 Verlag berlin, Heidelberg, (2011), p 79

² Hans Gunter brauch,op cit , p 79 .

³ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2007، ص ص 65_66.

ج) -يحاول المرء تصنيف السياسة بحسب القيم المرجحة للعواقب الذي يقودونها وذلك يبقى احتمالاً.¹

فالمخاطر وعدم اليقين جزءا لا يتجزأ من معظم السلوك البشري كما يشير الخطر إلى أن الأفراد يظهرون في القرارات تفضيلات التباين التي تقوم بذلك ولا تتبع دائما مبدأ تعظيم الفوائد ولكنها تعكس أيضا العلاقة بين الحد الأقصى من الربح والخسارة، فالخطر إذن هو احتمال وقوع حدث.² وبصفة عامة أن المخاطر يمكن أن يكون لها العديد من النتائج المحتملة مع الاختلاف في درجاتها بالإضافة إلى النهج الاستباقية لتجنب المخاطر لا ينبغي أن تكون استبعاد العمل المستقبلي الذي يهدف إلى المساعدة في السعي من اجل مستقبل أفضل.³

كما يوجد خيار مثمر متمثل في استكشاف توسيع عملية تقييم المخاطر الوطنية لإدخال المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية والاجتماعية، كما يتجاوز المخاطر الكارثية التقليدية والمرتبطة بالكوارث الطبيعية، وهذا من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر تغير المناخ والبنية التحتية وكذلك قضية الهجرة والتماسك الاجتماعي وفرص الاندماج على المدى الطويل كما هو معمول به حاليا.⁴

ويبقى مفهوم الخطر من المفاهيم التي تطرح ضرورة التفريق بينها وبين التهديد والتحدي وهاته الأخيرة في دراسة لسليمان عبد الله الحربي على انها المشكلات التي تواجه الدولة وتحدي وتغوق من تقدمها او تشكل عثرة امام تحقيق امنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية أو المشتركة ويصعب تجنبها او تجاهلها وتغير مسارها وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي دون الوصول الى مستوى التهديد.⁵ كما يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال الصور التي يتخذها التحدي والتي تدخل ضمن نطاق الأمن الناعم، اما التهديد فيدخل ضمن نطاق الأمن الصلب فالفرق يكمن في استخدام القوة العسكرية او التهديد باستخدامها ويكون تأثيره مباشر في الأمن اما التحدي فانه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد الى اضرار مباشرة على الأمن القومي.⁶

المطلب الثاني: البناء الالتمولوجي لمفهوم التحدي: challenges

التحدي: وفقا للوسائل العالمية لقاموس كامبردج التحدي يعني شيء يحتاج إلى جهد عقلي أو جسدي كبير من أجل القيام به بتميز، أو مواجهة حالة من هذا النوع من الجهة أي المسألة تعني موضوعا أو مشكلة يفكر فيها الناس ويتحدثون حولها.

¹Hans Gunter brauch,op cit,p 80 .

² Jeffrey hunker, Christian Probst," an overview of definition and multination techniques, insiders and insider threats", p 08.

³ John tesh," prepaning, governments for long term threats and complex challenges", High level Risk for policy seminar, (23 September 2016), OECD , conference center Paris, France, P 15

⁴John tesh, op cit , P 16.

⁵ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص28.

⁶ المرجع نفسه، ص 29.

وحسب **Kristen Gelsdorf**: التحديات العالمية اتجاه رئيسي أو تطور لديه القدرة في إحداث تأثيرات عالمية خطيرة.¹

ويبقى المفهوم السياسي والعالمي للتحديات الأمنية غالبا ما يستخدم مصطلح التحدي للأمن والقضايا العالمية ولكن لم يتم تعريفها وفي الكثير من الحالات يستخدم بشكل مرادف مع التهديد هذا من ناحية أما بالنسبة لتعريفه من قبل **دودز وشنابل "Dodds and shnabel"** ويشير إلى موضوع الأمن الجديد وغير التقليدي باعتبارها مصدر قلق رئيسي في البيئة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث جادلوا بأن البيئة الأمنية تغيرت بشكل كبير على دخول الألفية الجديدة وهو مؤشر على مدى أهمية هذه البيئة والتي قد تغيرت في الواقع أيضا ، كما يرون بروز قوى رئيسية لإعادة صياغة مفهوم الأمن.

من المرجح أن زيادة مستوى العولمة التي ولدت شعور متزايد بالضعف تجاه التهديدات عن بعد، مثل النزاعات البعيدة وغيرها.²

في حين أن مفاهيم التهديدات والتحديات غالبا ما يكون يستخدم بشكل أيضا مرادف للمخاطر الأمنية الصعبة والناعمة تم استخدام مفهوم الضعف بكثرة على نطاق واسع من قبل السياسات والمجتمعات العلمية المختلفة ذات المعاني المختلفة.³

- من خلال ما تقدم نتطرق الى تفرقة بين المصطلحين التحديات والتهديدات: أولا التحديات: هي المشاكل او الصعوبات او المخاطر التي تواجه الدولة وتحد او تفوق من تقدمها وتشكل حجرة عثرة امام تحقيق امنها الداخلي واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها او تجاهلها مع العمل بالبحث حول كيفية تخطيها.

- وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه مستوى التحدي نفسه دون الوصول الى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين بيد ان مرحلة التوازن تستغرق وقتا زمنيا أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد.

- والتهديدات في واقع الامر صعبة التحديد وذلك لسببين رئيسيين هما:

- اولاهما: مسألة الذاتية والموضوعية في التهديد أي استحالة قياس هذا الأخير فالسؤال هو كيف لشي ما ان يعتبر تهديدا؟ بما ان التهديدات التي تسيطر على الادراك قد لا تكون لديها واقع جوهري.

- ثانيهما: صعوبة التمييز بين التهديدات التي تحمل درجة عالية من الخطورة لتصبح تهدد الامن القومي والتي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في واقع بيئي تنافسي، وتختلف درجة خطورتها باختلاف صورها اشكالها.

¹ **Ibrahim can karaduman, Global challenges for the world** zezuty naukoue (10) 2014, issn 2293-2316, p 46.

² Hans Gunter Brunch, opcit p 66.

³ Ibid, p67.

نقر من ناحية أخرى مصطلح التحديات الأمنية صعب التحقيق وفي الواقع لا يوجد تعريف دقيق بشأنه، فالتحديات العالمية هي نتائج للعولمة السلبية والسيئة، والتي يجب التغلب عليها من قبل الجهات العالمية الدولية بما في ذلك الدول والمنظمات غير الحكومية والمواطنين وما إلى ذلك، فيوجد تناقص بين القضايا العالمية حسب الدراسات الأكاديمية، فالتحدي يعني شيئاً يحتاج إلى جهد عقلي أو جسدي كبير من أجل القيام به أو حالة تعبر عن مواجهة هذا الجهد فالقضية تعني مشكلة أو موضوعاً يفكر فيه الناس ويهتمون لشأنه. ومن الواضح الاستجابة للتحديات الجديدة تعني علنياً تبني المزيد من الأطر المناسبة إضافة إلى تصميم أدوات أكثر فعالية واقتراح سياسات من شأنها أن تأخذ في الاعتبار طبيعة التحديات متعددة الأبعاد.¹

والسؤال المطروح كيف تترابط هذه التحديات؟ العديد من التحديات العالمية المتوقعة، كل على حدي تؤدي بالفعل إلى تفاقم الضعف وزيادة الاحتياجات الإنسانية وهذا هو تقاطع أي نوع من هذه التحديات وتربطها الذي من المحتمل وبشكل كبير وأكثر قابلية التأثير على الاحتياجات الإنسانية.²

فجمع التحديات في مجملها تعلق أيضاً تقلبات واسعة النطاق وانعدام الأمن وعدم الاستقرار، وقد تفتقر البلدان والمناطق وحتى المجتمع الدولي العالمي إلى القدرات والمعرفة والموارد المالية والأطر المؤسسية وأنظمة الحكومة للاستجابة للتحديات المتعددة والمتنافسة، ولا تحدث التحديات بمعزل عن بعضها ولكن تقاوم مثل هذه التحديات المختلفة يزيد من تفاقم حدتها وشكلها ونوعها ومعالجة نقاط الضعف لللازمات يتطلب استجابة متعددة الأبعاد وجيدة التنسيق.³

¹ “New Challenges”, new approaches, OECD, Secretary, General insight debate the issues: new approaches to economic, 2016, p 03.

² **Kirsten Gelsdorf**, global challenges and their impact on international Humanitarian action, policy development and studies Brach, O C H A , Briefing sries-N°01, January 2010, P05.

³ Kirsten Gelsdorf ,op cit,P 06

المبحث الثاني: التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة: التحول والتنوع:

تناقش التهديدات المستقبلية للأمن عادة في سياق ما يسمى بالتهديدات الأمنية الجديدة والتي تتراوح بين الأنماط المتغيرة للصراعات المسلحة والتي تبرزها النقاشات حول الحروب الجديدة وغيرها من القضايا غير المرتبطة بالعنف مباشرة، و التهديدات الأمنية الجديدة او التهديدات غير التقليدية للأمن والتي تأخذ معنى انها مجموعة مصادر التهديد وقنوات احداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، فهي ليست مدى حداثة المشكلات الأمنية الناشئة لكن كيفية تغيير النظرة للأمن بحد ذاته، فالتحول المفاهيمي بين التقليدي وغير التقليدي يعكس تحولا قيميا وإدراكيا، و قد تستخدم التهديدات الأمنية الجديدة كوصف للتهديدات غير العسكرية والتي تظل مرتبطة بتوسعة مفهوم الامن ومدلوله الواسع والذي يندرج ضمنه البعد الاقتصادي والسياسي والبيئي وتدقق المهاجرين فهي تهديدات تتراوح بين ما هو سياسي واجتماعي وبيئي وأخرى تتعلق المخدرات والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة عدم الاستقرار والفشل الدولابي والإرهاب والتطرف وغيرها، وهذا ما آلت اليه بالذكر استراتيجية الامن المعتمدة من قبل المجلس الأوروبي لسنة 2003 كالأطار المفهومي لسياسة الامن و الدفاع الأوروبية¹، و التي حددها في الوضع الأمني الأوروبي و حدد اهم التحديات الأمنية التي تواجهه بالإضافة الى تداعياتها السياسية كما حدد القسم البيئي و الاجتماعي خمسة تهديدات كالإرهاب، و عدم استقرار الدولة الجريمة المنظمة مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الأمنية ذو الطبيعة المتغيرة و التي يتوجب من خلالها اتخاذ تدابير ضد مواجهتها والتي سوف نتناولها بالتفصيل في هذا المبحث عبر ما تحمله من مطالب مختلفة .

المطلب الأول: الدولة الفاشلة

يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة من المفاهيم الجدية التي دخلت حقل العلاقات الدولية، فقد استخدم المصطلح لوصف حالة الدول التي انهارت وتلاشت مباشرة بعد الحرب الباردة كيوغوسلافيا والصومال وغيرها، وهذا يعني أن ظهور المفهوم ارتبط بالمتغيرات الهيكلية والبنوية التي مست النظام الدولي، ويعتبر "روبرت جاكسون" **robert jackson** أول من تعرض إلى إشكالية فشل الدولة تحت مفهوم أشباه الدول حيث وضح أن هذه الظاهرة مرتبطة بالعجز الوظيفي في الدور الذي تلعبه الدولة يؤدي إلى مخاطر تعترض أداء الدولة لوظائفها في ضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة في المستوى الداخلي غير أنه برز هذا المصطلح في حقل العلاقات الدولية بقوة في مقال نشر سنة 1992 في مجلة السياسة الخارجية التي أسسها صامويل هونغتون تحت عنوان إنقاذ الدولة الفاشلة أو يمكن وصفها على أنها حالة من

¹ Danut Mttei, risks, threats, and vulnerabilities related to classified information within CSDP missions and operations doctoral school for public order and national security Alexandro Joan czar, national defence university romained;, p166.

الفصل الثاني.....التحديات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

استعصاء أزمات الهوية المشاركة المشروعية والتوزيع مع عدم قدرة النظام السياسي على فرض سلطة القانون على كل موظف وعلى كل شبر من الوطن.¹

وقد عرفها "روبرت روتبرج" « **robert rothberg** » الدولة الفاشلة هي حالة وسطية أو مرحلة إنتقالية والشكل اللطيف لدولة منهاره وهي تتأرجح بين الدول القوية والمنهاره وقد أشار التقرير السنوي الأول الذي يعد هيكل من صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية لسنة 2005 والذي اعتبر الدولة الفاشلة هي ما ينتج عن فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على أقاليمها وفقدانها لحقها السياسي في احتكار واستخدام قوتها بشكل شرعي، مما يعرضها للإضرابات ويخلق داخلها حركات عنف، فهي تلك الدول المقيدة سيادتها تلقائيا إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية أو سياسية أو تواجد قوات عسكرية أجنبية على إقليمها أو خضوعها لقيود عسكرية أخرى.²

ويعرفها أيضا نعوم تشو مسكي **naom Chomsky** على أنها الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنق وربما من الدمار نفسه والتي تعتبر نفسها فوق القانون محليا أو دوليا وحتى إذا كانت الدولة الفاشلة تمتلك أشكالا ديمقراطية إلا أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير يجرده مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي.³

وقد ظهر هذا المصطلح بشكل واضح بعد تفكيك المعسكر الشرقي والتحولت الجيوسياسية التي عرفها العالم بعد فترة التسعينات وهي كل دولة لم تستطيع أو تستوفي شروط الحياة لشعبها وتفتقد إلى بيئة تحتية وإلى قوانين تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي أي الدولة الممزقة نتيجة الصراعات الداخلية أو العصابات أو التمرد.

وقد تم التأكيد على الكثير من الأطروحات مطلع التسعينات من خلال دراسة الظاهرة الصراعية في عالم ما بعد الحرب الباردة أين تم التوصل إلى أن الحروب المعاصرة لا تعد متعلقة بمطالب القوة للدول الأقوى وإنما ضعف الدول الضعيفة وما يعرف بنظرية الدول الضعيفة "الكالفي هولستي **kalvi Holsti**" الذي يعتبر من المنظرين الأوائل الذين أولوا الاهتمام بالفشل الدولاني في فترة ما بعد الحرب لعالمية حيث جاء في مؤلفه الدولة الحرب وحالة الحرب، وإشارته إلى أن المشكلة المركزية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ولكن الحروب داخل الدول، الحرب بين الشعوب وهي ما أسماه بحروب الجيل الثالث وهذه الحروب تختلف كلية عن حروب القرنين التاسع عشر والعشرين فقدت ماستها وأصبح العالم أمام جغرافية مختلفة وصنف جديد من النزاعات المسلحة وأكثر ما يميز هذه

¹ أمحمد برقوق، « مفاهيم جديدة في السياسة المقارنة الجديدة » ، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص 61-62.

² نعوم تشو مسكي، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتحدى على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، (دار الكتاب العربي، بيروت 2007)، ص 08.

³ نعوم تشو مسكي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

الحروب أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة، وقد قدم تقرير للسنة 2010 لمجلة السياسة الخارجية وصندوق دعم السلام قد أحصى 7 دول عربية ضمن الأربعين الأولى كالتالي (الصومال(1)، السودان (2)، العراق(5)، لبنان(18)، اليمن(21)، سوريا(35)، مصر(40).¹

لقد كان ظهور الدولة الفاشلة بأخذ مميزات القوة الحالية، وذلك من خلال ضعف الحكومة المركزية في السيطرة على صراع الجماعات المختلفة في منطقة البلقان، وانعدام موارد بناء الأمن وينظر إلى ظاهرة الدولة الفاشلة كمصدر لتحقيق الأمن من ناحيتين:

الأولى: أن الظاهرة في ازدياد وليس في تراجع في العلاقات الدولية.

الثانية: هي إمكانية سيطرة الجماعات شبه العسكرية على القدرات العسكرية الموجودة واستخدامها في تغذية مصادر تهديد أخرى مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والائتبات العرقية وأكثر البيئات الاستراتيجية خطورة والنتيجة عن وضع الدولة الفاشلة هو وجود احتمال سيطرة الجماعات المختلفة على أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها

أما بخصوص الدولة الفاشلة كمصدر للتهديد الأمني هو الإمكانية العالية لأن تتحول إلى ملاذا أمانا للجماعات الإرهابية ووجود الدولة الفاشلة يعني بالضرورة تحول البيئة الاستراتيجية إلى بيئة رخوة وتتميز بغياب البنات البيروقراطية والأمنية التي تفرض السيطرة على الوضع، وتنامي الأفكار السياسية المتطرفة والمتمثلة في الاستخدام المفرط للعنف في معالجة المشاكل من قبل الجماعات المختلفة والدول الفاشلة في نظر الأوروبيين تعد سلسلة من التهديدات هذه الدول على ما هو عليه.

والواضح أن مواجهة التغيرات والتحويلات السياسية المتسارعة التي شهدتها الدول العربية فاجأت العديد من الدول نظرا لطبيعة التغيرات وسرعة حدوثها وانتقالها إذ نلاحظ أن الحركات الانتقالية في كل من تونس ومصر كانت سلمية على عكس ليبيا وسوريا لم تكن سلمية والوضع بقي فيها مفتوحا على كل الاحتمالات وذلك مع وصولها إلى الحرب الأهلية مما جعلها مرتبطة بالوضع الدولي والإقليمي.²

والجدير بالذكر أن الدول الفاشلة بسبب العديد من الحروب الأهلية والثورية والعرقية وحتى تكون الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة قد شهدت ما يقرب من نصف إجمالي حالات فشل الدولة التي حكمت في النصف الثاني من القرن العشرين.³

وحسب (كال) يشير فشل الدولة إلى الفشل الشامل لمؤسساتها، في توفير أي ناتج ولا يشير إلى دولة تحت الحصار في الحرب ولا إلى غياب الدولة في بعض المناطق بل إلى انهيار كامل للدولة الوطنية.

¹ أدمام شهرزاد، «الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة»، مجلة الندوة للدراسات القانونية العدد 01، (2013)، ص47.

² خضر الجبوري، جذور الاستبدال والربيع العربي، (دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن: 2014)، ص 195.

³ بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات في الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، الأردن، 2002، ص 215.

وتبقى الدولة الفاشلة بالنسبة "لفرانيس فوكوياما" (francis fukuyama) دولة تتميز بضعف الحكم والإدارة وغياب أو قصور المؤسسات جراء افتقار النظام السياسي في أغلب الأحيان إلى أساس الشرعية.¹ فالدولة الفاشلة التي تفقد السلطة فيها وعدم قدرتها على السيطرة على وحدتها الجغرافية أو تفقد احتكارها لحق استخدام العنف المشروع وفقدانها لشرعية اتخاذ القرار وعجزها عن توفير الخدمات العامة وعجزها عن التفاعل وتجسيد ديناميكيته مع الدول الأخرى، وبالتالي فالدولة الفاشلة ذات حكومة مركزية ضعيفة لا تملك سوى السيطرة على أكبر جزء من أراضيها، وتوفير الرقابة اللازمة.

ومن الشروط الواجب توفرها في الدولة الفاشلة أولهما أن تفقد السلطة لقدرتها على السيطرة المحكمة على أراضيها وثانيها فدائها الشرعية الكاملة في عمليات اتخاذ القرارات وصعوبة تنفيذها وثالثها عجزها المطلق عن توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة ورابعها ضعفها في تجسيد التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فعال وديناميكي في الأسرة الدولية.²

وفي سياق ما تقدم نجد أنه تختلف الدولة الفاشلة عن المنهارة فتعتبر هذه الأخيرة صيغة متطرفة من صيغ الدولة الفاشلة.³ فكلما زادت شدة الفشل كلما زاد التقهقر نحو الانهيار، إذ أنها تحافظ على الحكومات الرسمية ولكن المنهارة تتميز بغياب تام للحكومة الرسمية⁴، وهذا من جهة ومن جهة أخرى الدولة الفاشلة يقابلها تدني وانحيار للوظائف في حيث الدولة المنهارة بالنسبة لها فشل مؤسساتي وفشل وظائف الدولة⁵، وغالبا تستخدم الدولة المنهارة الفاشلة بالتبادل للتعبير عن توقف عمل الدولة تماما.⁶

وكما قدمنا في التعريف فإن الدولة الفاشلة لم تكن غير رغبة في ممارسة وظائفها العامة. وأخيرا نخلص أن الدولة التي تعجز عن الحفاظ على النظام لجميع الغايات العلمية داخل أراضيها هي دولة فاشلة، ومع ذلك فظاهرة فشل الدولة من الناحيتين النظرية والعلمية منفصلة عن ظاهرة الحرب الأهلية، إذ يمكن أن تشهد هذه الظاهرة في دول لا تعاني من حروب أهلية، كما يمكن أن تكون هناك حرب أهلية دون أن تسبب فشل الدولة فالأمر كله مرتبط بالعلاقات بين الدولة والمجتمع.⁷

¹ فرانسيس فوكوياما، «بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن لحدادي والعشرين»، ترجمة: مجلة الإمام، (مكتبة العبيكان، الرياض:2007)، ص 221.

² عبد الفتاح القلقيلي، «الدولة الهشة ذات الطبيعة الزبائنية»، أوراق فلسطينية، العدد 1، (فلسطين: دس ن) ص 86.

³ جهاد عودة، تقدير الأزمة الاستراتيجية في العالم العربي، (المكتب العربي للمعارف القاهرة:2013)، ص 97.

⁴ Report prepared by : the african studies autre, Leiden, the transnational institute, Amsterdam, the peace studies, Group(C.E.S university of Coimbra, and the peace research center cip fuhem, Madrid, failed and collapsed states in international system, P4.

⁵ نعوم نشو مسكي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁶ Claire Miclon ghlim, "topic guide on fragile states the governance and social development", resource centre, 2009, p10

⁷ بيتر فالنستين، مرجع سابق ذكره، ص 115.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة.

يأخذ الإجرام بعدا عالميا نتيجة مسيرته وتأثره بالتكنولوجيا والتحولت الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة كالعولمة، وغيرها إذ نجد أن العمل المشروع يصبح ضمن نشاطات هذه المنظمات الإجرامية والتي تتخذ أشكالا كالمنظمات الخيرية غيرها وهي في الواقع تمارس أعمالا غير مشروعة.¹

حيث نجد تقارير الأمم المتحدة تؤكد بأن مصطلح الجريمة المنظمة كان محل للخلاف ومع ذلك تم اقتناع عام لبعض هذه السمات التي يمكن الإمساك بها قبل صيانة مصطلح شامل للتطبيق.²

وهناك من يعتبر الجريمة المنظمة في أي تجمع للمنحرفين الذين ينضمون إلى أي تشكيل خاص ويحترمون القواعد التي تحكم المشروع الإجرامي ويحققون الاحتكار عن طريق العنف المنظم.³ وذلك بالتوجه إلى التهديد والعنف بصورة منظمة وبشكل عقلائي على الأفراد والجماعات والتي هي أهم سمات المنظمة للقيام بنشاطاتها.⁴ كما تعمل في شكل جماعة في نشاط محظور بهدف تحقيق الأرباح وهو الهدف الأساسي لها.⁵

وفي حقيقة الأمر أصبح الإجرام والعصابات المتعددة الجنسيات تمثل تهديدا وخطرا على الأمن الإقليمي والعالمي، وعامل لعدم الاستقرار وتآكل السيادة الدولية الوطنية وفشلها في التصدي لها، وبالإضافة إلى القرب الجغرافي بين قارة إفريقيا وأروبا وقرب الحدود وصعوبة مراقبتها، وطبيعة التكوين الجغرافي وغيرها.⁶

وهو ما أكده بقوله "ماكس مانوبرينغ" بالصراع بين الديمقراطيات والقيم الإجرامية ذات الزوايا والمستويات المتعددة والمتفاوتة التعقيد.⁷

غير أنه ينصب التركيز على الصور التي تهيمن على الإدراك العام للجريمة المنظمة يمكن استخلاص النزوع إلى المساواة بين الجريمة المنظمة والاحتكارية أي المافيا التي تسعى لتفويض المؤسسات القانونية للمجتمع وإخضاعها.⁸

¹ مصطفى عمر التيرو وآخرون، المخدرات والعولمة، (مركز الدراسات والبحوث نايف للعلوم الأمنية، الرياض: 2007) ص 5_21.

² Fred adler,gerhard O W mneller,william lauver, criminology, second edition ,NY,(1995),p304.

³ Maurice cusson, la nation de crime organise, colloque AIX , en provence, juin 1996, ISPAC , (1997), p 29.

⁴ Feliciano marruzzo, « l'organisation de type mafieux technique, » vol l.n°02, p 221.

⁵ Jean Jaque roche, the théories des relatio, internationales, 5 Edition, LG D, p69.

⁶ يونس مسعودي رضوان تومي، «المصادر الجديدة المهتدة للأمن في المتوسط»، العدد 04، (جوان 2015)، تلمسان، ص 85_86.

⁷ Max.G.Mauwaring," a contoporary challenge to state sovereignting:gangs and other illicit transnation criminal organisation in central americ, elsalvador, mixico, Jamaica ,and brazil", strategic studies institute a work of the us government,us ,2007, p 03.

⁸ عبد الفتاح الصيفي وآخرون، الجريمة المنظمة، التعريف، الأنماط والاتجاهات، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، (الرياض:1999)، ص 54.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

وقد عرفت البيئة الدولية ظاهرة جديدة تهدد السلم والأمن الدوليين وهو تعبير جديد عن انكشاف البيئة الأمنية الدولية ميوعة الحدود الوطنية والمتمثلة في تحالف الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مع الجماعات المسلحة، وهذا التحالف أصبح من أخطر التهديدات الأمنية ذات البعد الإقليمي والعالمي إذ يبنى هذا التحالف على أهداف برغماتية ومصالحية حيث تخلق العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة تحديات كبيرة للمجتمع الدولي، وتحولت هذه العلاقة إلى علاقة من التجانس والتعايش.¹

وحيث دراستنا منصبة في إطار حدودها المكاني في إفريقيا حيث تعتبر هذه الأخيرة مرتعا لانتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات والحروب التي تشهدها المنطقة، وأدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام القذافي إلى تغذية مناطق الصراع وبدأ هذا الانتشار عن طريق التجار ثم ما لبث أن تشكلت شبكات إجرامية معقدة لتهريبه وتنشط هذه الشبكات الإجرامية على حدود ليبيا البرية، وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل وتجد ليبيا نفسها في استقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها عن السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التهريب.²

وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير والذي قدرت كميته بملايين القطع وقدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدد قطع السلاح في إفريقيا بمئة قطعة³. ويبقى انتشار السلاح الليبي خطرا أمنيا وتحديا يجعل إفريقيا ككل ومنظمة الشمال تحت شبح التهديد لفترة زمنية على المدى الطويل.

وأصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة على جميع الأصعدة.⁴ إضافة إلى تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدر من مصادر عدم الاستقرار خاصة المناطق الحدودية بين دول المنطقة.⁵

وقد انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا وتحديدا إلى منظمة الشمال نحو دول المغرب العربي وشرقاً نحو تشاد ومصر وجنوباً نحو إفريقيا الجنوبية، هذا من جهة أما من جهة أخرى. وبخصوص العلاقة الثنائية بين الإرهاب وتجارة المخدرات نجد في تنظيم القاعدة

¹ **Tuesday Reitano**, «examining the nexus between organised crime and terrorism and its implications for EU programming, » institute for security studies, project funded by European Union, p 12.

² **عبد العالي عبد العالي حور**، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاسات على الأمن القومي العربي، المملكة المغربية، ص 201.

³ **Conférence ministérielle sur le commerce des armes légères**, Genève, le 12 septembre 2008.

⁴ **Georges Berghezan**, " panorama du trafic, de cocaïne en Afrique de l'ouest", groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles 2012, p6

⁵ **عبد العالي عبد العالي حور**، مرجع سبق ذكره، ص 203

في أفغانستان إلى جانب حركة طالبان، وذلك باستعمال العائدات المالية لتمويل العمليات الإرهابية، فمثلا تنظيم القاعدة تفرض رسوم عبور على مهربي المخدرات أو تقدم لحماية لقوافل التهريب.¹ مما لا شك فيه أن الجريمة المنظمة هي ما تقوم به جماعة من أعمال غير مشروعة مستعملة القوة بغرض الاستيلاء، وبعد ظهور شبكات المعلومات لم يعد هناك حدود مرئية أو ملموسة تقف أمام دور المعلومات وتأثيرها عبر الدول فما تحمله الحواسيب وشبكاتهما في نقل كميات كبيرة من المعلومات سهل في تفعيل الجريمة وإعطائها طابع دولي، كما نجد أن الجريمة يتم ارتكابها في دولة ليتم التأثير في دول أخرى مستعملة في ذلك الأنظمة التقنية الحديثة وهذا راجع لأن أفراد المنظمة الإجرامية لا يعترفون بالحدود الجغرافية.²

وبالرجوع إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة نجد في المقدمة أنها أشارت إلى التهديدات العابرة للحدود، وكما تستخدم الجماعات الإجرامية العديد من مزايا ظاهرة العولمة مثل سهولة الاتصالات وسرعتها والتحركات المالية والسفر الدولي للاطلاع على الأنشطة الإجرامية وهذه الأخيرة سرعان ما تمتد إلى خارج حدود الدولة عن طريق التنظيمات الإجرامية.³ فتختلف صور الجريمة المنظمة التي تمارس من طرف العصابات المنظمة العديدة والمختلفة ليس لها تحديد فكل عمل من شأنه أن يدير أموال طائلة وأعمال قابلة للتنفيذ وهذه الصور كثيرة ومتنوعة نذكر البعض منها:

أ- تبييض الأموال: وإخفائها عن طرق غير مشروعة وعن طريق القيام بتصديرها وإيداعها في مصاريف دول أخرى عن طريق استغلال البورصات التي تقل فيها الرقابة.⁴ لقد وجد أفراد المنظمات الإجرامية الجو المناسب لتطوير وسائلها الإجرامية وتبييض الأموال الناتجة عن نشاطاتها الإجرامية مما يؤثر على الدول ويعرض اقتصاداتها إلى مخاطر كبرى بالإضافة إلى القدرات المادية للدول ويدخل ضمن صور الجريمة المنظمة غسل الأموال كما ذكرناه سابقا زد على ذلك تهريب المخدرات تهريب الأسلحة تهريب المعادن الثمينة والتحف الأثرية وتهريب البشر والإتجار بالأعضاء البشرية.⁵

¹ المرجع نفسه، ص 204.

² خديري عفاف، «دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الخامس، (جوان 2016)، ص 81.

³ المرجع نفسه، ص 81.

⁴ عبد الله عزت بركات، «ظاهرة غسل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن (د.س. ن) ص ص 221-222.

⁵ محسن عبد الحميد أحمد، «التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية»، مركز الدراسات والبحوث، (الرياض: 1999)، ص 22.

حيث تمثل الجرائم تهديدا أمنيا متصاعدا إذ لم يعد التحكم فيها غير أن الأمر يزداد خطورة كلما ازداد القرب الجغرافي، وخاصة منطقة شمال إفريقيا غير أن الأمر يزداد خطورة كلما ازداد القرب الجغرافي، وخاصة منطقة شمال إفريقيا التي تعتبر مصدرا لهذه التهديدات، والجزء الأكبر من مواردها يكون عبر هذه المحطة باعتبارها مركز عبور خصوصا تجارة المخدرات، وتعتبر المغرب الأقصى من بين كبار المنتجين والمصدرين لمختلف أنواع المخدرات حيث قدرت صادراته إلى أوروبا بحوالي 200 طن سنويا وفي السنوات الأخيرة ازدادت أكثر.¹

ب- جريمة الاتجار بالبشر:

اعتمدت أفراد الجريمة المنظمة عدة أعمال إجرامية والتي من بينها جريمة الاتجار بالبشر الذين استغلته المنظمة لقسوة ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وهم في غالب الحالات من النساء والأطفال. وهذه الظاهرة من أخطر الجرائم التي تمس بالحقوق الأساسية للإنسان، لما تحمله عن تهديد مباشر للوجود الإنساني إلى درجة أنه في أحد البروتوكولات الخاصة بالأمم المتحدة قد منعت الذين يمارسون التجارة بالبشر والأطفال وهو ما نصت عليه المادة الثانية من بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع ومعاقبة الأشخاص الذين يتجارون في البشر.²

ففي سنة 1991 وبخصوص تطوير برامج التصدي للجريمة المنظمة أصدر الخبراء في براتيسلافا (جمهورية التشيك والسلوفاك) خمسون توصية عن استراتيجيات التعامل ومجابهة الجريمة المنظمة العابرة للدول.³

يبقى الشخص المتاجر به يتعرض للاستغلال في البلد المهاجر إليه لممارسة عمل غير مشروع⁴ وتجنيد الأشخاص بإساءة الاستغلال والذي يشمل الخدمة قسرا أو الاسترقاق والممارسات الشبيهة بالرق أو نزع الأعضاء.⁵

¹ محمد محي الدين عوض، « جرائم غسل الأموال، » مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2004، ص 50.

² خدير عفاف، مرجع سبق ذكره، ص 82.

³ Report of the adhoc expert group Meeting on strategies to deal with transnational crime 1991 Bratislava, search and Slovak federal republic 21-31 may, 1991 , un document E/Cn, 15/1992/4

⁴ أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، (الرياض، 2010)، ص 225.

⁵ محمد يحي مطر، الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر، ج1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 07.

ج-تجارة المخدرات: وتهريب المخدرات هو عملية اقتصادية يمكن أن تهدد الدولة بدرجات متفاوتة الخطورة والتي تمس بكل أبعاد الأمن القومي¹ وهو الموضوع الوحيد المرتبط بالجريمة المنظمة العابرة للدول².

كما تعد تجارة المخدرات جريمة نشطة على الساحة الدولية فهي تنشط في جميع دول العالم، ففي إفريقيا نظرا للتغيرات السياسية والاجتماعية والتي تعتبر معبرا حيويا لهذه التجارة بجميع أنواعها، فحسب إحصائيات قدمتها وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات أن كمية الكوكايين التي عبرت الصحراء الكبرى قدرت بـ 200 طن، إضافة إلى الكميات الأخرى التي تدخل عبر بوابات مختلفة، وحسب الاتحاد الأوروبي في تصريح لنظام الإنذار المبكر أن البوسنة والهرسك أصبحتا مركزا إقليميا مهما لتهريب المخدرات وهذا ما سوف يؤدي إلى تهديد الأمن القومي، ففي أكتوبر 1997 تبنت القمة الأوروبية الثانية موضوعات خاصة بالأمن وتم الاتفاق على تقوية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة من تجارة مخدرات وغسيل الأموال.³ كما انضمت روسيا الاتحادية في نفس السنة إلى مجموعة الثمانية السياسية p8 حيث ركزت أيضا على مواضع مختلفة من الجرائم كالجريمة الإلكترونية وغيرها من الجرائم العابرة للأوطان.⁴

د-تجارة الأسلحة غير المشروعة:

ازدادت هذه التجارة على زيادة النزاعات والتهديدات اللاتناظرية مما أدى إلى فتح الأسواق السوداء، ودفع بالمواطنين للبحث عن وسائل لضمان أمنهم ما نتج عنه انتشار السلاح بين المدنيين وما يميز هذه التجارة أنها تتم في سرية بين الدول أو بين الدول والمنظمات الإرهابية وفي السوق السوداء يمكن شراء الأسلحة الخفيفة والتي تعتبر من أكثر الأنواع التي يتم بيعها وتهريبها بسهولة.⁵ وقد ساعدت ورفعت من مستويات العنف في المناطق المسلحة التي تعيش في سلام⁶ فتعتبر من المواضيع المهمة في الشبكات التجارية غير القانونية، فهي صعبة المراقبة والتتبع كما تلعب دورا محوريا في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي.⁷ إضافة إلى الحدود التي تغذي

¹ Pablo glorial dreyfus, border spill over drug trafficking and the national security in south America, (thèse presenter a l'université de Genève pour l'obtention de grade de doctorate en relations international) (science politique) these n°636, Genève, 05/08/2002, p 38.

² محمد إبراهيم زيد وآخرون، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان، 2014)، ص ص105، 108.

³ Marie-Elisabeth cartier, le mandat -d'arrêt européen, éd Bruxello, (Belgique, 2005), P33.

⁴ Mireille Delmas-Marty et autres, l'harmonisation des sanctions pénales en Europe et ; société de législation comparée, (Paris, 2003), P 571.

⁵ محمد جمال مظلوم، تجارة السلاح غير المشروع وغسيل الأموال، الإرهاب، كلية التدريب، (دب، ن)، 2013، ص 05.

⁶ Religion for peace African, council of religion leaders, "small arms and light weapons Africa", p1.

⁷ Manuel d'aefin, « lutte contre la prolifération des armes légères et de petit calibre », vol 2, chapitre 5, p05.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

الممارسات الإجرامية والتي في مقدمتها الاتجار غير المشروع بالأسلحة بكل أنواعها¹ وبمجرد أن الدولة تجد صعوبة في ضمان أمنها الداخلي لمواطنيها والتصدي لمثل هاته الأنشطة غير المشروعة مما يزيد من انتشار هذه الأسلحة واستخدامها وتراكمها وتصبح مهمة التصدي لها.²

حيث نجد أن معظم الدلائل تشير إلى أن طبيعة الحدود تساهم في عمليات نقل هاته الأسلحة غير المشروعة في فترات التحول السياسي، حيث نجد ثغرات لنقلها عبر عصابات الجريمة.³ ووفقا لمجلس الأمن الدولي فزعزعة الاستقرار بالتراكم والانتشار الجامع للأسلحة في العديد من مناطق العالم تزيد مدة النزاع المسلح⁴ ففي الدولة الضعيفة يشكل السلاح وانتشاره تحديات على الوضع الأمني وكما ذكرنا سابقا أنه وبعدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها الداخلي هنا تبدأ المعضلة الأمنية الحقيقية حيث أن كثرة الأسلحة تبقى سبب رئيسي وانتشار الأسلحة.⁵

وقد ارتبطت قضية تجارة الأسلحة بمجموعة واسعة من الظروف والمظاهر والتي تزايدت على إثرها عمليات الانتشار ولم يتوقف الخطر عند حد أنها تأخذ طريقها إلى عدد أكبر من البلدان وإنما ضاعفت من حالة الإستقرار من خلال الحروب بالوكالة والمخططات السياسية في فترة الحرب الباردة حيث استخدمت العديد من الأقاليم في آن واحد وكقاعدة لتغذية الصراعات خاصة القارة الإفريقية، فمن مورثات الحقبة الاستعمارية لتصفية تلك الترسانة الضخمة من السلاح والجيوش المدربين والنصف مدربين والذين يملكون المهارة والخبرة الكافية أقل من الجيوش المنظمة⁶ فحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإن هذه الأسلحة مسؤولة عن 90% من إصابات الحروب.⁷

ضف إلى ذلك أن هذه التجارة الخاصة بالأسلحة تتم دائما بطرق سرية وغير شرعية وغير قانونية، كما يمكن أن يتوافر لها الدعم في بعض الدول ومراكز القرار مما يساهم في نتائجها وازدهارها.⁸

¹ Amado Phillip de Andres, "West Africa Attack: Dray: organized, crime and foursome", unison discussion N° (16 January 2008), p 204.

² Ousmane karnio, "contrôle des armes légères et de petit calibre au mali vers un contrôle parlementaire plus efficace", Friedrich Ebert stiftung, 2011, Mali, p 59.

³ Emmanuel kabirat Jekad "proliferation of small rearms and ethnic, conflict Nigeria implication for national_security", clement university, (September 2005), p p 2-3.

⁴ "Sunday the proliferation of small arms and light weapons in Africa" cause study of the Nigeria: Sasha journal of environmental, vol1, N°2, 2011, P 57.

⁵ فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة، تر: محمد مجاب، مكتبة الهجاء للنشر والتوزيع، (الرياض، 2007)، ص 37.

⁶ ألفريد نيهما، قضايا السلم المنشود في إفريقيا التحولات الديمقراطية والسياسية العامة، ترجمة مجدي جمال، مركز البحوث العربية والإفريقية، (القاهرة، 2005)، ص 119.

⁷ عالي عودة وعاطف عفيبات، الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنظمة العربية، الإجراءات الوطنية الإقليمية، المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي، (الأردني، عمان، 2002)، ص 17.

⁸ محمد جمال مظلوم، مرجع سبق ذكره، ص 04.2013

وفي سياق هذا المحتوى فإن تجارة الأسلحة لها إمدادات كبيرة فهي ترتبط بتجارة المخدرات إلى حد كبير، حيث يشير المختصون في علم الإجرام بأن تعاطي المخدرات مع وجود الأسلحة يؤدي بدوره إلى تنامي الأعمال الإجرامية، ضف إلى ذلك بعض الدول اعتمدت مقايضة الأسلحة بالمخدرات.¹ ويبقى الهدف من تجارة الأسلحة هو الربح وأحيانا يتجلى في سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى وتحالفها وتبقى المجموعات الإجرامية هي الدافع وراء الربح والسلطة لأن نشاطها يبقى مستمر إلى أجل غير مسمى.²

المطلب الثالث: الإرهاب الدولي العابر للقومية.

الإرهاب ظاهرة عالمية، حيث يعود ظهور مصطلح الإرهاب لأول مرة في فرنسا 1794 من خلال فترة الثورة واستعمل ذلك في القرن التاسع عشر (19 ق م) من قبل الروس، وعلى الرغم من قدم الظاهرة أو التحدي إلا أنه تبلورت خطورته بشكل أكبر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001³، وهو ما يتطلب أن تكون الخطة المنتهجة من أجل مكافحته على نفس النطاق، وفي نفس السياق نرى أن المجتمع الدولي لم يتمكن من إعطاء تعريف جامع ومانع ومتفق عليه للإرهاب، وترجع الصعوبة في ذلك إلى إشكالية الاتفاق على الانطباق في التعريفات المتنوعة على مستحقيها ويعود إلى اختلاف وجهات النظر واختلاف المصالح وتباين العقائد والمذاهب وتنوع السلوك.⁴

فلا يوجد تعريف موحد حول تعريف الظاهرة الإرهابية الدولية، فكل دولة تعرفه وفق ما يخدم مصالحها وبروز ظاهرة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 كما سبق وأشرنا، غير أنه هناك من يعرفه بأنه نتاج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية معينة. فبخصوص المفهوم الاصطلاحي للإرهاب فيطلق على الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة وتهدف أو تخطط إلى إحداث حالة من الرغبة في أفكار أشخاص معينين أو مجموعة من الناس أو لدى العامة.⁵ وقد أضحت هذه الظاهرة في منظور الغرب لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لصيقة بكل تيار ديني أو حركة دينية إسلامية بالمنظمة، ولعل ما زاد من حدة المخاوف في هذه الظاهرة فوق تنقاسمه دول الضيفتين معا، كون الضفة الجنوبية مهد وموطن أبرز الحركات الدينية النشطة، الجزائر، المغرب،

¹ كرولين يوسف وأحمد سمير، تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، (د ب ن)، ص24.

² Michael D lyman and Gray Potter published prentice Hall copyright, organized crime, fourth edition, 2007, P 06.

³ عبد الرفيق كشوط، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁴ عباسي محمد الحبيب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، (طروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص القانون العام، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق)، 2016، 2017، ص79.

⁵ المرجع نفسه، ص 81.

مصر، السودان، الأردن، تركيا، فلسطين موريتانيا، لبنان، تونس، سوريا كما أن أغلب الحركات الدينية فيها على صلة بالأنشطة التي تسميها بـ "الأعمال الجهادية الدينية ويسمىها الغرب بالإرهاب".¹

ونظرا لأهمية دراسة هذه الظاهرة وأبعادها الأمنية والإقليمية على الوضع الإقليمي والدولي، كما لم يصل هذا المفهوم إلى اتفاق نهائي بين كل دول العالم فهو يتأرجح بين الإيديولوجية والمصالح فالمقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العدي من مناطق العالم وبخاصة فلسطين ولا يمكن اعتبارها إرهاب بالرغم من تصنيفها كذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائها، وقد عرفت وزارة الخارجية الأمريكية بأنه: «العنف المعتمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير متقاتلة ويهدف عادة إلى التأثير في الجمهور والرأي العام».²

فهذه الظاهرة تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربتة، فالإرهاب يعتمد أكثر على العنف واستعمال القوة وتعويض سلطة الدولة وتهديد الأشخاص والممتلكات وترويح الأمنيين وحسب الباحث "جيرارد شاليناند" الإرهاب هو عنف مبین يستجيب لدوافع سياسية تمارسه على غير المقاتلين مجموعات سرية ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها.³

وقد يحمل دلالات أو مغزى إيديولوجيا واضحا وهي الخطر الآتي من الجنوب أو الخطر الجنوبي ويرتبط بالهجرة غير الشرعية حيث أن هذه الأخيرة قد تخفي تحتها محاولة لتسلل ظاهرة الإرهاب معه، وقد يبرز في نظر الدول "مشروعا للإرهاب" في وثوب مهاجر غير شرعي يبحث عن عمل غير شرعي وفي المستقبل قد يكون مصدرا لما يسمى "بالخلايا النائمة للإرهاب" فهو بذلك مشروع لورهاب" لا يمكن التحكم فيه ولا ضبطه، ولا مراقبته ولا حتى التنبؤ به، لاسيما معاناة الغرب من لظاهرة الإرهابية وإفرازاتها التي طالت مصالحه في الداخل والخارج وهددت أمنه واستقراره.⁴

كما يقدم "باري بوزان" فكرته حول ثلاثة خيارات سياسية ثورتها ضد الإرهاب وأمنته الظاهرة وبأن الخيارات متمثلة في العزل حيث تفضل الدولة تشديد الإجراءات ضد احترام الإرهابيين وإضعافها للبيئة التحتية لأي هجوم على حساب القيم الليبرالية والاقتصادية والتحرير والقمع ما يسميه "باري بوزان" النهاية الحادة للوزن.⁵

¹ بوزيد أعمر، شركاء أم متنافسون؟، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والارهاب نموذجا)، (دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1؛ الجزائر: 2014)، ص 145.

² أحمد محمد الكبسي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، (2009)، ص 64.

³ يونس مسعودي ورضوان بن تومي، مرجع سبق، ذكره، ص 96.

⁴ بوزيد أعمر، مرجع سبق ذكره، ص 162.

⁵ Manime stone, Security According Buzan, A comprehensive security analysis, science politics paris, (Colombia university school of international and public affairs, New York USA, group etudes et expertise security et technologies, oust, 2009), P09

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

وقد تدور حول نقل القتال إلى الإرهابيين في محاولة للقضاء عليهم من قبل العمل العسكري ككل والشرطة، ويؤكد الإرهاب ينبع من اللامساواة والظلم، كما يعتبر "بوزان" على الخيار الأخير حيث إن عدم المساواة والظلم هو السبب الجذري للإرهاب.

ففي البيئة الأمنية الحالية تظهر التهديدات التي كانت تنشأ فيه النزاعات بين الدول والآن أصبحت نشأ من النزاعات داخل الدول برعاية جهات فاعلة غير حكومية خارج الدولة الإقليمية، وفي هذا الصدد ما يمكن قوله إن الإرهاب يعتبر اليوم أحد أكبر التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين وفي حقيقة الأمر أن الجماعات الإرهابية هي جهات فاعلة غير حكومية ويصعب تحديدها في دولة معينة مما يستلزم إنشاء الوسائل القانونية لتحديد المسؤولية بموجب القانون الدولي في الدول التي تنشط هاته الجماعات وتحركها على أراضيها.¹

ومن الواضح جدا ظهرت الدول المارقة والدول الفاشلة في قاموس العلاقات الدولية مع وصف كلاهما بأنه تهديد للسلم والأمن الدوليين لأنه ينظر لمثل هذه الدول بأنها عرضة للشبكات الإرهابية، وهي بمثابة أرض خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية مما زاد وجود الدول الفاشلة من تعقيد وتحديد تحميل المسؤولية لتلك الدول الراعية للإرهاب.²

فمند أحداث 2001 الحادي عشر من سبتمبر إعادة تعريف الأمن القومي العالمي في عالم ما بعد الحرب الباردة حسب المعطيات الجديدة والتكيف معها ليحل محل معاداة الشيوعية مكافحة الإرهاب باعتباره القضايا الأمنية في أجنات الخارجية الأمريكية.³

والجدير بالذكر أن الإرهاب يمكن أن يكون ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية وإنما تكون ذات أهداف واضحة باستثناء الاستيلاء على الأموال والمنافع الاقتصادية.

والإرهاب الدولي يشتمل على نمط أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية والتي كانت في البداية مع ما عرفته أوروبا أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف تم احتاج أوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينات والثمانينات كنمط ثاني في تطوير الظاهرة الإرهابية.

أما النمط الثالث فقد ظهر في مطلع التسعينات حيث تعتبر منطقة الضفة الجنوبية المتوسطة وبالأخص شمال إفريقيا، من بين المناطق المستهدفة نظرا لما تشكله من ثقل سياسي واقتصادي، حيث تعرف المنطقة نشاطا إرهابيا ذو فعالية معتبرة وحسب الدراسات المرجحة فإن عدد العناصر الإرهابية الناشطة في هذه المنطقة يقارب 800 عنصر مدربين تدريباً جيداً، وهذا العدد يسمح بالقيام بعمليات

¹ Afeno-super, codomovo, "new security threats unilateral use of force and the international legal order, military and strategic", affaires volume 5, N° 03(December 2013), P121.

² Ibid, P121.

³ Musa abutudu »Human security in Africa: Challenges and prospects«, joseph Uppsala the Nordic Africa institute, 2003, p 110.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

نوعية تحقق صدى دولي واسع كما أن الجغرافية الصحراوية تساعد على حرية التنقل لهذه العناصر من بلد فإن مستوى عمليات التنسيق التي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية في أي نشاط إرهابي وتبدو متوفرة بالحد لمعقول الذي يمنح هذا النشاط فعالية معتبرة.¹

وفي هذا الشأن بالذات يمكن للهجمات الإرهابية الدولية في بلد ما أن تكون جزءا نتيجة فشل اندماج المهاجرين في بلد آخر.²

ويبقى الإرهاب مشكلة تثير مخاوف الضفتين خاصة والعالم ككل فبعد أوروبا مثلا متخوف بكثير من الحركات الإسلامية المتطرفة، العنف (المتزايد في العديد من دول جنوب المتوسط وغربه³ فترى أن القضاء على الإرهاب يتطلب تضافر الجهود وتعاوننا منظما ووثيقا فالقضية البارزة في هذا المجال تتمثل في عدم الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب كما سبق ذكرناه وفي نفس النقطة تصر العديد من الدول العربية على أن مقاومة الاحتلال ليست من الإرهاب، وإنما حق الشعوب التي تناضل من أجل تقرير مصيرها والتخلص بشكل قاطع من الاحتلال.⁴

وقد تبنت اللجنة الأوروبية في 19 سبتمبر 2001 مفهوما ذو انسجام جماعي للإرهاب يتمثل في أن المخالفات الإرهابية هي مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف فرد أو جماعة ضد دولة أو العديد من الدول ومؤسساتها وشعوبها من أجل تهديدها وإحداث إصابات بالغة الضرر في بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتدميرها كليا.

وقد كشف الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عن عدة إدراكات وتوجهات استراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية من أهمها أن شبكة الإرهاب وكل حكومة تدعمها هي العدد الأولى للولايات المتحدة الأمريكية لابد من شن الحرب على الإرهاب معتبرة بذلك هذا الأخير مشروع عالمي شامل ليس له حدود زمنية.⁵

بالعودة إلى مسلمات الواقعيين فإن لدول فقط هي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية ومن جهة أخرى تمثل مواضيع الأمن العسكرية فقط مسائل السياسة العليا لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 فرض على الواقعيين مراجعة أنطولوجية لفواعل العلاقات الدولية ومحركات السياسة الدولية، باعتبار إدراك حجم التأثير الذي أضحت تمارسه العوامل الثقافية والدينية في لعلاقات الدولية.⁶

¹ يونس مسعودي، رضوان بن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

² Key. Kosolowski, *immigration, crime and Terrorism*, to paper in marc R. Rosenblum and Damien tichenor:ed oxford Hand Book on international Migration (oxford university press, 2012), P26.

³ وفاء كاظم الشمري، *الجغرافيا السياسية المعاصرة*، (دار البداية ناشرون وموزعون، ط1؛ الاردن:2012)، ص 128.

⁴ المرجع نفسه، ص 129.

⁵ فوزية قاسي، «أثر خطاب الأمن على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11: إسهامات مدرسة «مجلة العلوم

القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، ص ص 1498-1515. (أفريل 2019) ص 1512.

⁶ محمد الطاهر عديلة، مرجع سبق ذكره، ص 247.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

بالعودة إلى الإرهاب نجد كابلان" يميز بين ثلاث فئات من الإرهابيين اعتمادا على معيار ودرجة المشاركة في النشاط الإرهابي،' وهي أن يصبح إرهابيا نشطا ينتمي إلى التنظيم ويدافع بنشاطه عن قضيته، كما يمكن أن يتحول المرء إلى إرهابي انتحاريا عن طريق الهجمات الانتحارية، وتشكل الفئة الأخيرة تحديا لنظرية الاختيار العقلاني.¹

للإرهابيين دوافع سياسية حيث نجد أن أغلب العلماء يشككون أكثر في غالبية الدوافع السياسية على الرغم من أن الإرهابيين تكون لهم أهداف سياسية على سبيل المثال تشكيل دولة مستقلة إلا أن الأهداف تيرر أفعالهم، وقد يساهم السبب في أضرار اقتصادية واجتماعية.²

نشير إلى المنظور الاستراتيجي للإرهاب الذي ينظر إليه أحيانا على أنه امتداد منطقي لفشل السياسة، حيث يسعى الناس إلى تعويض مطالبهم من خلال الحكومة، ولكن يفشلون في الفوز، ولهذا يلجؤون إلى العنف، فالإرهاب هو نتيجة تحليل منطقي للأهداف والغايات للمجموعة وتقديرهم احتمالات تحقيق النصر.³

وفي الحسبان اضحى الإرهاب يأخذ شكلين: الإرهاب الملي والإرهاب عبر الوطن الإرهاب المحلي الداخلي والذي بدوره ينشأ مع تداعيات على دولة ومؤسساتها ومواطنيها وممتلكاتها وسياساتها نعطي مثلا: تفجيرات أو كلاهوماشتي في 14 أبريل 1995 كانت حدث إرهابيا محليا، وكان اختطاف الأعضاء البرلمانيين من قبل الإرهابيون الكولومبيون والعديد من الصراعات القومية، حيث نجد أن الأحداث تميل إلى تجاوز عدد من الأحداث الإرهابية عبر الوطنية.⁴

في حين يشتمل الإرهاب العابر للحدود أكثر من دولة واحدة، مثلا كما سبق وأن وضحنا أحداث 11 سبتمبر 2001 هو حدث إرهابي عابر للحدود الوطنية لأن الضحايا العددي منهم أشخاص من مختلف الدول. والتمويل والتخطيط تم من قبل إرهابيون خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية فهم أجانب.⁵ فالإرهاب المحلي إذن هو الأنشطة التي تتطوي على أعمال خطيرة على حياة الإنسان وتشكيل انتهاكا للقوانين الجنائية للولايات المتحدة الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى أو دولة أخرى، ويتبع في تنفيذ ذلك سياسية التخويف والإكراه الذي يقع على المدنيين للتأثير على سياسة مختلفة حيث في السنوات الأخيرة كانوا في الغالب جهات فاعلة منفردة أو مجموعات صغيرة من الأفراد والمتحالفين بشكل غير رسمي الذين يتوجهون للفتن لتحقيق مبتغاهم.⁶

¹ Cind du bois, "the rational terrorism, forms on terrorism", vol 14, Edition **Joshua B, Morgan**, Nova-science publishers inct New York, 2016, p03.

² Ibid, p04.

³ **Teaching guild**, "on international terrorism definition causes and response", United States institute of peace Handort 3, causes of terrorism Washington, p10.

⁴ **Told Sandler and Walter enders**, "economic, consequences of terrorism in developing countries": An overview utdlla edu/tms 063000/website en consequence m pdf le 06/07/2021, p 05.

⁵ Told Sandler and Walter enders, op cit, p06

⁶ **Joseph, R.Biden Jr**, international strategy for countering domestic terrorism, (this project that should united all American, June 2021), p08.

وفي الغالب يسمى الإرهابيون إلى إنشاء عتبة الخوف والتخويف من خلال الانخراط في أعمال تجبر الأفراد والجماعات على قبول وجود سيناريوهات مهددة للحياة ليست من صنعهم حيث يتمتعون الإرهابيون بالنجاح المطلق عندما يتمكنون من الانغماس في الجمهور المستهدف.¹

ويبقى الإرهاب تهديد بالعنف وجذب انتباه الرأي العام من جهة ومن جهة أخرى ينخرط الإرهابيون في دعاية مسلحة تعمل تحت الجماعة الإرهابية بغرض التوصل إلى شيء على نطاق وطني أو محدود.² كما يرتبط الإرهاب كونه أحد التكتيكات والاستراتيجيات ذات الصلة بالعدوان غير المباشر.

لقد أضحى ظهور شكل جديد من أشكال الإرهاب نتيجة للتغيرات التكنولوجية ولم يعد الإرهاب مرتبط بعمليات التخريب السياسي أو المسلح بواقع الاستيلاء على السلطة في الدولة في صراع إقليمي عصري، كما يمكن للإرهابيين المعززين تقنيا ذات خبرات تكنولوجية الانخراط في العمليات الإرهابية على بعد آلاف الأميال من قاعدة عمليا تهم أو منطقة الصراع المتنازع عليها وقد تميزت العقود الماضية بتطوير الإرهاب غير الإقليمي والتي أصبحت ذو طبيعة إستراتيجية محضة.³

كما يجب الأخذ في الحسبان بأن الإرهاب هو مظهر من مظاهر تغير طبيعة الحرب كما لاحظ بريان جينكير.⁴

وتبقى مكافحة الإرهاب إجراءات هجومية تتخذ للرد على عمل إرهابي وكل التدابير المتخذة للحد من لتعرض لهجوم إرهابي⁵ وفي نفس السياق قدم "" المساعد السابق للأمن القومي بأن مشكلنا بالنسبة للمستقبل هي أنه ما دون العتبة التي يعمل فيها الردع أقل من المستوى الاستراتيجي بالنسبة للمستقبل هي أنه ما دون العتبة التي يعمل فيها الردع أقل من المستوى الاستراتيجي نواجه تهديدا جديدا خبيثا هذا التهديد ليس حربا كما عرفها وليس التهديد بهجوم نوي ولكن هذا الشكل الجديد من الحرب هو الإرهاب⁶ تتشأنا أم أتينا، وبحيث نحن وحلفاؤنا منخرطون بشكل جديد من أشكال الحرب العالمية التي يصعب التعامل معها بشكل مخطط ومنسق.⁷

من المؤكد أن الحرب على الإرهاب عبارة عن مجموعة من الممارسات المؤسسية والعسكرية وعمليات الاستخبارات والمبادرات الدبلوماسية والإدارات الحكومية الخاصة والهيئات الأمنية، بالإضافة إلى مشروع استطرادي بلغة سياسية لمكافحة الإرهاب إنه خطاب متميز بأشكال المعرفة الخاصة بها، فخطاب مكافحة

¹ **Stephen Sloan**, Beating international terrorism, an action, strategy for preemption and punishment, air (university press, Maxwell-air Force Base Alabama, public domain department of the air force, December 1986, Washington), p 02.

² Ibid, p03

³ ibid, op cit, p 05.

⁴ Ibid, p08.

⁵ Ibid, p12

⁶ Stephen Sloan, op cit , p15

⁷ Ibid, p16

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

الإرهاب: هما مترابطان حيث تتسم الخطابات السياسية بطابع إيديولوجي واضح بناء المعنى في خدمة السلطة، حيث لن تكون الحرب على الإرهاب بكل وسائلها العسكرية بدون اللغة المصاحبة.¹

وتدور البنيات الأساسية للخطاب العام حول عدة مواضيع منها أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي لا بد من بنائها بشكل استطرادي، حيث قام الخطاب حسب معظم الدراسات الأكاديمية ببناء هويات جديدة لكل من الضحايا الأمريكيين واشتملت سمة الخطاب ببناء تهديد وخطر الإرهاب الذي أعيد تشكيله من جديد باعتباره هدم للحضارة والديمقراطية وقد احتوى جانب مهم من الخطاب على محاولة الشرعية وتطبيع الحرب الجيدة الجوهريّة وهي دعاية شائعة في المجتمع الأمريكي والخطاب السياسي وتأول استجابة أولية لهذه الأعمال الإرهابية أو الحرب.²

لا بد من الإشارة إلى نقطة أخرى متمثلة في "الثقافة الأمنية الرابعة الحرب على الإرهاب" بالرغم من أن الرئيس الأمريكي السابق أوباما تولى عن المصطلح فهو مفيد لأنه يؤكد فكرة عكس النموذج الجيوسياسي فإن الأعداء فاعلة غير حكومية، كما لعبت أحداث 09/11 دورا تأسيسيا غالبا ما يقارن بالدور الذي لعبه بيرل هاربور في النموذج الجغرافي السياسي ونشأت الحرب على الإرهاب ردا على ما تم بناؤه من تهديدات غير متكافئة.³

في سنة 1994 تم إعلان الجمعية العامة بشأن التدبير للقضاء على الإرهاب الدولي المنصوص عليها في القرار 49/60.⁴ حيث يشمل كل الأعمال الإجرامية بقصد نشر حالة الاستقرار لدى عامة الناس وبخاصة الأشخاص لأغراض سياسية.⁵

كما تعمل الجمعية العامة اتفاقيات شاملة لمكافحة الإرهاب من شأنها أن تكمل الاتفاقيات الأخرى، لدرية تأثير الإرهاب محل حقوق السياسية للإنسان وتدميرها والديمقراطية وقواعد القانون ويحارب القيم، وتقويض دور المجتمع المدني وزعزعة الاستقرار كما يعمل على تدير القواعد الديمقراطية للمجتمع. كما يهدد الاقتصاد وكذلك العلاقات التي تجمع بين الدول وحسب الأمم المتحدة يجب قمعه لصنوه السلم والأمن الدوليين، كما سبق وذكرنا لا يوجد تعريف واضح وصريح للإرهاب فالقانون الدولي الإنساني يحظر العدد من الأفعال المرتكبة في نزاع ملح والأعمال الإرهابية إذا ارتكبت في زمن السلم.⁶

¹ **Richard Jackson**, *security, democracy and the rhetoric of counter terrorism*, convergent an(international politics school of social sciences, the university of Manchester, Manchester united king dom, 147-171, Rutledge taglor Francis croup, 2005), P 148.

² Richard Jackson, P 149.

³ **Mary Kaldor**.LSE, "international development, working paper Global, security cultures", a theoretical Farm work of analyzing security in transition London school of economic 06/16, P 14.

⁴ **United nations globalK**, counter terrorism strategy, Human rights and terrorism, Human rights and counter terrorism office of the united nation Might, commissioner for human rights N°32 Geneva 10, switzerland, P05.

⁵ Ibid, P06.

⁶ Ibid, P11.

كما يخطر القانون الدولي الإنساني على وجه التحديد تدابير ضد الإرهاب والأعمال الإرهابية والتي تستهدف إلى تسليط الضوء على المسألة الجنائية الفردية والحماية من العقاب الجماعي.¹

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية:

إن ارتباط الهجرة بانعدام الأمن ليس بالأمر الجديد ويقودنا هذا الارتباط إلى العصور التاريخية، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث أشارت المخاوف بشأن حركة الناس إلى استحداث جوازات السفر للسيطرة على الهجرة وفي الوقت الحالي المخاوف الدولية بشأن الهجرة غير الشرعية التي محور دراستنا البحثية وكثرت العديد من المبادرات الدولية في مجال شؤون الهجرة، وتوسيع المنظمات فوق الوطنية، وصعود الأحزاب اليمينية المعادية للمهاجرين غير الشرعيين، عبر التاريخ. وفي العديد من الدول والمجتمعات السياسية، كان ينظر إليها ولا يزال على أنها تهديد ينتج عنه تأثيرات حقيقية أثناء وخلال الحرب الباردة وتهديد للأمن القومي لدول الكتلة الشرقية حيث تحولت إلى عالم السياسات الدنيا وخارج الأجنداث الأمنية والمرتبطة بالأمن العسكري.²

نؤكد أنه عودة ظهور الهجرة تزامنت في الغرب مع دول أوروبا وأمريكا الشمالية مع نهاية الحرب الباردة، ثم التركيز على التهديدات الناشئة والاستجابة لها وقد بدأت العددي من التهديدات غير العسكرية في الدراسات الأمنية، لبروز كالتهديدات البيئية والهجرة غير الشرعية وهذه الأخيرة كان سبب إدراجها في دول الأعمال الأمني لتقديم ظاهرة الهجرة بأنها تمثل تهديدا للأمن القومي وتحقيق المزيد من الموارد للسيطرة عليها وإدارتها.³

زيادة على ذلك فالهجرة تعني حركة شخص أو مجموعة من الأشخاص إما عبر حدود دولية أو داخل الدولة، أنها حركة سكانية تشمل كل أنواع حركة البشر وتشمل أيضا هجرة اللاجئين والمشردين والأشخاص الذين ينتقلون لأغراض أخرى.⁴

فمفهوم اللاجئ يختلف عن الهجرة: فهو يعني شخص بسبب خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق والدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو الآراء السياسية مما يدفعه بطلب من جمعية خارج بلده.⁵

تعددت التعاريف حول مصطلح الهجرة وفي القاموس الأمني تعرف على أنها انتقال مجموعة من السكان من مكان لآخر على إثر كارثة سواء طبيعية أو انقلابات سياسية.

¹ United Nations globalK, op cit, P12.

² **Sott.D.watson**, the securitization of Humanitarian Migration digging mortars and sinking boats, Rontledge London, and New York, (first published, 2009), P 15.

³ Ibid, p 15.

⁴ **Denys crytsenko**, Migration and security in Europe, Ramstad university, international relations 61-90 Autumnerne,(2010), P04.

⁵ Ibid, P 04.

وفقا لنقطة المغادرة أو نقطة الوصول، ويقع التمييز بينهما وبين النزوح باختلاف دوافع لهجرة وتختلف أنواعها ومن بينها الهجرة ذات الدوافع الديمقراطية أو العمالية ذات الدوافع الاقتصادية.¹ ويرى الباحث "ثريبالا" أن الهجرة مفهومان أحدهما يعني الحركة أو الفعل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدول الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم.² فهي أيضا حقا من حقوق الإنسان حث عليها الأديان السماوية وأقرتها مواثيق الأمم المتحدة ولكن هذا الحق يجب أن يمارس من خلال القانون الوضعي الذي تحدده كل دولة لدخول أجنبي أراضيها.³ هذا من ناحية المدلولات المفهومية.

ومن ناحية أخرى وحسب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 فالأصح استعمال مصطلح الأشخاص بدون وثائق نظرا لأن مصطلح المهاجر غير الشرعي يحمل طابع التجريم، في حين نجد الملتي الدولي للهجرة المنعقدة في بانكوك يقر بتوظيف الهجرة غير القانونية كمصطلح واضح لأن هذه الهجرة تنظم بواسطة شبكات إجرامية مختصة في تهريب المهاجرين.⁴ فمدلول الهجرة غير الشرعية والتسلسل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة.⁵

وتعتبر الهجرة الدولية أيضا أحد العوامل الرئيسية في التطورات التي يعرفها العالم في هذا العصر، وتساهم في سيرورة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملتزم بها في المستوى الدولي.⁶ واعتبرت الهجرة غير الشرعية رهان أساسيا بين الضفتين، فهي المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا وسياسيا، اقتصاديا وأمنيا حيث هذا النوع من الهجرات أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة أصبحت دول الشمال تتخوف من دول الجنوب بسبب تدفق الآلاف من المهاجرين غير

¹ يونس مسعودي، رضوان تومي، «المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط»، العدد 04، تلمسان (جوان 2015) ص ص 85، 86.

² سمير محمد عياد، «الهجرة في المجال المتوسطي: العوامل والسياسات»، مجلة العالم الاستراتيجي العدد 03 مركز الدراسات الاستراتيجية الجزائر، (ماي 2008)، ص 32.

³ شعبان حمدي، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، مصر، (ريهان)، ص 04.

⁴ عبد الحليم مشري، «ماهية الهجرة غير الشرعية»، مجلة المفكر، العدد 7، بسكرة، (د س ن)، ص 28.

⁵ محمد غربي، «التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر نموذجا»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، (2012)، ص 52.

⁶ محمد أعبيد الزنتاني ابراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، (2008)، ص 145.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق كالقوارب الصغيرة التي يقصدها مختلف الشباب للعبور للضفة الشمالية بالرغم من العددي من المخاطر التي تواجههم كالاحتقالات وغيرها.¹ دن شك تبقى الهجرة ظاهرة متنامية عالميا خاصة في الآونة الأخيرة حيث ازداد العديد من المهاجرين الدوليين في سنة 2015 بلغ 244 مليون مهاجر، بزيادة قدرها 41% مقارنة بعام 2000. وبحسب المنظمة الدولية للهجرة قدمت إحصائيات بنحو 150 مليون عامل مهاجرون حوالي الثلث تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة.

فالمهاجرين لأسباب ودوافع مختلفة نذكر على سبيلها الأسباب السياسية، فأولئك الذين يقرون أيضا من الصنف وخاصة عدم الاستقرار، وغياب الأمن في الدولة الأصلية الناتج عن الحروب والصراعات الداخلية، المؤدية إلى الاستبداد والتنافس على الموارد الطبيعية وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعدالة والمساواة، وممارسة العنف بشتى أشكاله كل هذه العوامل مجتمعة من المتوقع أن توجج المزيد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتدفع بالمواطنين للهجرة من موطنهم الأصلي إلى دول أكثر أمنا واستقرارا.² نعطي مثلا من بين ربع مليار مهاجر دولي في العلم وما يقارب الصلتين يعيشون في أوروبا (76 مليون)، وآسيا (75 مليون) بينما تستضيف أمريكا ثالث أكبر عدد من المهاجرين الدوليين حوالي إجمالي 54 مليون مهاجر من إفريقيا بنحو 21 مليون وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي 9 مليون، وأوقيانوسيا 8 مليون، كل هذه المعطيات الإحصائية حس إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2015.³ صف إلى ذلك من بين الأسباب الجذرية أيضا نجد الأسباب الاجتماعية والمؤدية إلى تقاوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نجد انعدام الأمن الغذائي والتهجير القسري حيث يتم إجبار العديد من المهاجرين للتنقل بسبب هذه العوامل الاجتماعية المذكورة زيادة إلى النمو السكاني وظهور عجز في تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطن ونقص فرص العمل ومحدودية الوصول إلى الحماية الاجتماعية.⁴ أيضا من الأسباب الجذرية ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة والهجرة الضعيفة والمحدودة من المناطق الريفية، والعمل في المناطق الريفية وخاصة قطاع الزراعة، والذي يرتبط به دخول منخفضة وغير مضمونة، وسوء ظروف السلامة الصحية والمهنية عدم المساواة في الأجور والفرص ومحدودية الوصول على الخدمات الاجتماعية والأمن والرعاية.

¹ مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص 146.

² بوحادة سارة، «تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، ال عدد01، الشهر 02، (السنة 2020)، ص ص 139-153، ص 142.

³ Jose grazino da Silva, (FAO) Food and agriculture organization of the United Nations, the Future of food and agriculture trends and challenges,(2017), P 98.

⁴ Ibid, P 100.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

من جانب آخر وفي الآونة الأخيرة ارتفعت تدفقات الهجرة غير الشرعية الدولية وبخاصة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء بسبب النزاعات كما سبق وتطرقتنا إليه سالفا والحروب الأهلية وندرة الموارد والتدهور المعيشي وانعدام الأمن الغذائي بينما من المتوقع أن يتباطأ النمو السكاني على الصعيد العالمي، فإن العددي من الدول من المرجح أن تواجه معدلات عالية من النمو الديموغرافي بحلول عام 2050 في إجمالي عدد السكان من بين 13 دولة ويمكن أن تزيد أكثر من الضعف أي من 320 مليون إلى 835 مليون وأيضا يمكن أن تصل إلى 1.8 مليار بحلول 2100 إذا كانت التوقعات تتحقق.¹

علاوة على ذلك يبدو أن الهجرة الخارجية الوجهة الكبرى لا مفر منها ولاسيما من البلدان الفقيرة والتي تعاني ندرة الموارد مثل مالي والنيجر أن تكثف تدفقات المهاجرين إلى الخارج مع تأثيرات المناخ الذي يصبح أكثر حدة فالمزيج إذن بين عدة عوامل مجتمعة ارتفاع عدد السكان والضغط وقدرة الموارد المتزايدة يمكن أن تخلق صراعات جديدة أو تزيد الصراعات القائمة كما تظهر التحديات الاجتماعية بين السكان الأصليين والمهاجرون وإدراكهم بأنهم منافسون على الوظائف مما يخلق تلك الفروق الاجتماعية وتهديد لمستويات الأجور.²

ضف إلى ذلك تبقى ظاهرة الهجرة ظاهرة ديمقراطية معقدة لها أسباب وعواقب اجتماعية، سياسية، اقتصادية وثقافية وكظاهرة ديمقراطية يمكن أن تكون الهجرة فردية أو جماعية فالهجرات الجماعية غالبا ما يكون لها عنصر الوجود وحسن التنظيم وتشكل تهديدات بالنسبة للأمن إذا كانت ذو طبيعة عسكرية أمنية داخلية، صراعات دولية، عنف منظم وغيرها.³

نعطي مثالا: أن الحكومات الشمولية والتغيرات السياسية التورية أو النظامية على المستوى الوطني، في هذه الحالة غالبا ما تكون الهجرات في شكل مجموعات أو في الحالات القصوى بشكل جماعي وتكون بالدرجة الأولى تستهدف منظمة البلدان المجاورة والدول المتقدمة حيث لا يسعون فقط إلى ملجأ وجودي ولكن أيضا إلى إقامة دائمة محتملة، وتبقى العوامل الاقتصادية هي الغالبة في الهجرة والاتحاد الأوروبي وجهتها الأولى.⁴

الهجرة بطبيعتها هي ظاهرة سياسية ليس من السهل قياسها بالنظر إلى عدم وجود بيانات مرفوقة وحيث نجد أن الهجرة غير الشرعية تكون موجهة نحو المناطق ذات الدخل المرتفع نسبيا ومعدلات البطالة تكون منخفضة، و قد قدمت العديد من الأبحاث و الدراسات حول هذه الظاهرة فنجد مثلا الباحثان "داريجو وفوبلر" Darigo و Fobler قدما فكرة من خلال تطوير نموذج تقسيم تأثيرات الهجرة فيه إلى

¹ Jose, graziano, dasilia, op cit, p 100

²Ibid, P 101.

³ The OSCE and contemporary security challenges: Allocation of essays, publisher by **organization for security and cooperation in Europe**, Mission to Serbia, P 16.

⁴Ibid, P 17.

عوامل الدفع والجذب وكل هاته العوامل مجتمعة تظهر علاقة قوية مع الاقتصاد، حيث الأسباب التي تؤثر على انتقال البشر من دولة إلى دولة أخرى مرتبطة في الغالب بفرض العمل ووجود الطلب على العمالة واختلاف الأجور مع البلدان الأصلية للمهاجرين حيث نجد في الغالب مسار تدفقات هذه الظاهرة من أفريقيا إلى أوروبا وهي الوجهة الأولى.¹

وبحسب "دفييل" العوامل الراجحة للهجرة غير الشرعية متنوعة بعدم التماثل بين الطلب والعرض للعمالة مما يعني وجود توتر بين السياسية والاقتصاد ويجادل المفكر أيضا أن توافر العمالة منخفضة الأجر ومنخفضة المهارات والخبرات لأن العمال المحليين على نحو من تعليم متزايدة بينما المهارات المتدنية أو المنخفضة المحلية يرفضون الوظائف منخفضة الأجر.

من النهج الشائع لنشأة نظريات الهجرة غير الشرعية نظرية الدفع والجذب يركز فيها على تدفقات العمالة كنتيجة للفقر والتخلف والرغبة في المغادرة للبلدان التي تتدفق إليها، حيث يقدم ممثلو هذا المنظور عوامل الجذب وعوامل الدفع لعوامل مسببة تحدد الحجم والاتجاه من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، كما يوجد افتراض وراء هذه العوامل. توقع بأن تظهر القطاعات الأفقر في المجتمعات أعلى مرونة تجاه التغيرات في سوق العمل، أما بخصوص الافتراض الثاني الذي تعتمد عليه تدفقات الهجرة بوجود التفاوت على نطاق عالمي وسيرجع إلى الأسباب التالية: التذبذبات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية كالبطالة، فعوامل الدفع في البلدان الأصلية تعمل بشكل متزامن على ارتفاع الأجور.² في حين تشمل عوامل الجذب العناصر التي تتميز بميزة بنسبية في البلدان الغنية حيث يعمل المهاجرين غير الشرعيين من الناحية الاقتصادية كمصدر عمالة منخفضة المهارة.

وسوء الأوضاع الاجتماعية تدني مستوى الخدمات الاجتماعية، كما نجد ظاهرة النمو الديموغرافي التي تؤثر على حجم السكان الناشطين، وبالتالي على سوق العمل، فزيادة طلبات العمل أمام قلة مناصب الشغل يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة التي تسمى الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية، فعدم تلبية سوق العمل لجميع الطلبات المهنية وتأمينها في سوق العمل يدفع الأفراد للهجرة للخارج والبحث عن فرص العمل فكل هاته العوامل زد على ذلك مستوى الفقر الشديد وظروف العمل السيئة تدفع المواطن إلى الهجرة بحثا عن مورد رزق لتلبية حاجياته الأساسية، وهذا فرارا من نضوب الموارد وشحها وتدهور المناخ وأثره على الإنسان والبيئة.³

من دون شك أيضا أن الأسباب الاقتصادية أيضا عوامل محفزة على الهجرة غير الشرعية كالتباين الاقتصادي بين الدول المصدرة والجاذبة للمهاجرين، نظرا لتدبدب وندرة التنمية في البلد الأصلي مقارنة

¹ **Falizio constant, with factor drive illégal immigration chapter II : Illégal immigration asa maket : scope and Price regualtions.** (tesi doctoral UPF/ 2013, 2014, département de DRET université promu Fabra Barcelona), P 38.

² *ibid*, P20.

³ بوحادة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

بلدان المقصد أو الوجهة، وانعدام الأمن الغذائي مما يدفع بالشباب نحو البحث عن الرفاه الاقتصادي ومستوى معيشي أفضل.

من بين الأسباب أيضا نجد عدم الاستقرار سواء كان ذلك نتيجة الانقلابات العسكرية أو السياسية أو الحركات العرقية أيضا الصراعات بين الدول في أجزاء كبيرة من العالم ما يعطي نزوح كبير للسكان بنسبة كبيرة منهم الدخول إلى دول الجوار بشكل غير شرعي.¹

وقد أدت حركة المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط ما يقدر بنحو 100.000 مهاجر غير شرعي من كل سنة.²

وفقا لمخبر الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة قدم بيانات على أنه ما يقارب 65000 مهاجر غير شرعي وصلت إلى إيطاليا ومالطا وإسبانيا في عام 2006، في سنة 2007 كان هناك 40 ألف مهاجر غير شرعي عبر الممرات المؤدية إلى أوروبا والتي توجد أربعة ممرات يجتازها المهاجرون غير الشرعيين وهي:³

- نحو إيطاليا، يتم ذلك عبر قناة صقلية من ليبيا والجزائر.

- نحو مالطا أيضا يتم ذلك من ليبيا والجزائر.

- نحو إسبانيا من الجزائر والمغرب كخط عبور إما عن طريق عبور المحيط الأطلسي إلى جزر الكاريبي وبحر اليونان إلى البر الرئيسي أو عبر جيوب سبتة ومليلية.

- أخيرا نحو اليونان: ويتم ذلك عبر البر والبحر من تركيا وهذا يتبين لنا أن الهجرة غير الشرعية تبقى النمط الأكثر شيوعا في جميع بلدان شمال إفريقيا وهي الجزء النموذجي لدراستنا البحثية.

ومن جانب آخر نلتمس بالذكر عواقب الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها المختلفة على كل من بلدان المصدر والوجهة أيضا خاصة فيما إذا يتعلق الأمر بظهور تهديدات جديدة، ومن أهم عواقبها بذكر ما يلي:

أ- **التأثيرات السياسية والأمنية:** أفرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تداعيات سياسية وأمنية أترث سلبا على دول المقصد، حيث تبرز العلاقات السياسية للمهاجرين غير الشرعيين من خلال الحروب والنزاعات لدول الوجهة أو الدول المقصد، وظهور صراعات عنيفة بينهم وبين المواطنين الأصليين مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي.⁴

هذا فيما يخص الآثار السياسية أما الآثار الأمنية فتتضح من خلال ارتباط ظاهرة الهجرة غير شرعية بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر، وتزايدت مع

¹ Laura chappel and others, "the impacts of irregular immigration Bakkground paper of the ETUC", le 02-03/03/2011, P04.

² Fabrizio constantino, opcit, P30.

³ Ibid, P40.

⁴ بوحادة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

هجمات الحادي عشر سبتمبر من سنة 2011 حيث غيرت من نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للمهاجرين غير الشرعيين حقيقة منذ 11 سبتمبر 2001 زمن الهجمات الإرهابية قام عملاء من وكالة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية بإيقاف 132 مواطنا من دول تعتبرها محتملة للتهديد الأمني.¹

فالجماعات الإرهابية تستغل الأوضاع التي يعيشونها المهاجرون غير الشرعيون وتعمل على نشر أفكار متطرفة بينهم وتواطئ بينهم لتبادل المعلومات الخاصة بتحركات الأمن واستخدام المهاجرين غير الشرعيين في كافة العمليات الإجرامية المهددة للأمن والاستقرار الدوليين.

(ب)-**التأثيرات الاقتصادية** يساهم المهاجرون غير الشرعيون في توفير أيدي عاملة رخيصة في مختلف القطاعات، مما يشكل منافسة بين العاملين المحليين والمهاجرين، كما تخلف أيضا تأثيرات على سوق العمل حيث أن العديد من القطاعات الحيوية للاقتصاد تعتمد على المهاجرين غير الشرعيين وحسب تقدير قدمه "رايت وماكاي" في المملكة المتحدة أغلب المهاجرين غير الشرعيين لسنة 2007 يعملون في البناء والزراعة والمطاعم والتنظيف والرعاية وبأجور منخفضة، وقد يكون للمهاجرين غير الشرعيين أهمية كبيرة أيضا من الجانب الإيجابي أي المساهمة في الأعمال لتجارية الصغيرة التي يحتاج إلى القوى الأجنبية العاملة ولكن لديها فكل محدود مقارنة بالمهاجرين الشرعيين.² ففي سوق العمل يتبين أنها لها تأثير سلبي طفيف.³

(ج) -**أما عواقب الهجرة اجتماعيا أو التأثيرات الاجتماعية؛** فلها عدة تداعيات نذكرها كالتالي.

- الإخلال بالتوازن الديموغرافي وزيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين في المجتمعات التي تتوجه إليها مما يؤدي إلى خلق عدم التجانس المجتمعي ومن خلال تعويض القيم التي تتوجه إليها مما يؤدي إلى خلق عدم التجانس المجتمعي ومن خلال تفويض القيم الاجتماعية وظهور أزمة تعدد واختلاف الثقافات.⁴ فدائما يميل الخطاب حول المهاجرين غير الشرعيين والتركيز على قضايا الأمن فالإجرام ومن المؤكد أن بعض المهاجرين غير الشرعيين يتورطون في الجريمة لأن وضعهم يجعلهم عرضة للاستغلال الإجرامي. ونظرا للتهديد الأمني الذي تشكله الهجرة غير الشرعية في أوساط مجتمعات المقصد يبقى أكثر عرضة للجدل وفتح باب النقاش، وفي خضم هذا قد تم أمنة قضية الهجرة كما سبق وأن تطرقنا إلى هذا العنصر بالتفصيل في الفصل الأول من هجمات 11 سبتمبر 2001 وقد تبين أن معظم الشبكات الإرهابية تستخدم المهاجرين غير الشرعيين لتحقيق أهدافها.⁵

وأخيرا نقدم بإيجاز فكرة مفادها أن تهديد الهجرة غير الشرعية يشتمل بين طياته مختلف المخاطر أي أنها تعد كمنبع للتهديدات فهي تجمع بين المهاجر والمنتشرد والجريمة المنظمة بكل أشكالها والإرهاب،

¹ **Selah eddine Rezouni**, «illegal immigration: Causes consequences, and national security implication Royal » Armed morocco, prefect strategy research 15 march 2010, P16.

² Laura Chappell, op cit, P10.

³ Ibid, P11.

⁴ بوحادة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

⁵ Laura Chappell, op cit, P14.

وبهذا تكون الهجرة غير الشرعية جامعة لمختلف المخاطر المتعددة الأبعاد في مصدر واحد ولذا أطلق على ما ينتج عنها مصطلح "Acathword" وهو يحمل معنى العدو الداخل.¹

¹ ناجي عمارة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 04، (ديسمبر 2015)، الجزائر، ص 60.

المبحث الثالث: تأثير التحولات الجيوسياسية للبيئة الأمنية الراهنة على طبيعة ومصادر التهديدات:

انطوت الساحة الدولية على جملة من التهديدات الجديدة والتي عرفت بغير العسكرية ذات ميزة عابرة للحدود ومخترة لها ، مما زاد من تسارع وتيرتها العديد من الظروف الدولية ومستجدات البيئة الأمنية التي عملت على قوة وانتشار مثل هاته التهديدات الأمنية الجديدة والتي سوف نتطرق في هذا المبحث الى تعدد الفواعل ما فوق وما تحت الدولاتية والتي ساهمت في تطور مداخل التهديدات وتباينها في درجة تأثيرها لكن هدفها واحد عابرة للقومية تضعف من سيادة الدولة ، كما أدت تحولات البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة الى ابطال مقولة ان مصادر تهديد امن الدولة هي مصادر خارجية وذات طبيعة عسكرية بل الى وجود تهديدات داخلية بالإضافة الى التهديدات الخارجية ويضاف اليها أنماط التهديدات غير العسكرية ومنها تزايد الجماعات الفاعلة من غير الدول ، كما أدت توسعة مفهوم الامن ليشمل هاته التهديدات اذ أصبح السعي الى توسيعه افقيا وعموديا أي تعميقه كي يتضمن أفكارا عن التهديدات الأمنية الكامنة ، فطبيعة التهديدات لم تحصر في شكلها العسكري فقط فطبيعتها توجهها الدول ، فالتهديدات الأمنية الجديدة تعتبر عابرة للأوطان شاملة تتميز بمنطق يستند الى شبكات وبتعددية المخاطر المنتشرة والمتعددة الإشكال والمضمون والتي سوف نتناولها في هذا المطلب .

المطلب الأول: التهديدات الامنية الجديدة والفواعل الدولية: دراسة في التنوع والتوسع

من أبرز التحديات التي شهدتها فترة ما بعد الحداثة هو انحصار دور الدولة وهيمنتها في العديد من المجالات، فبعد أن كانت الدولة هي الفاعل والغاية الوحيدة للأمن، تغيرت الوضع وأدى إلى بروز مجموعة واسعة من الفواعل سواء على الصعيد المحلي الداخلي أو الدولي تعني بالمسألة الأمنية ولها دور بارز في ذلك.¹

فهناك تيارات يتبنين المسألة الأمنية، الأول يعمل على خصخصة الأمن وتمثله المنظمات والمؤسسات الخاصة التي تحاول تقديم نفسها على أنها المختص في مراقبة المسائل الأمنية والثاني على أنها المختص في مراقبة المسائل الأمنية والثاني على أسنة الأمن.²

من بين هاته الفواعل الدولية الأمنية نجد الجماعات المحلية والجمعيات المدنية ومراكز البحث والمؤسسات التي تعنى بالدراسات الأمنية سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي فنجد بصفة بارزة المنظمات الدولية سواء الحكومية وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD ومنظمات

¹ مراد لطالي، «الأمن الإنساني ضمانه أساسية للأمن»، مجلة الحقوق والعلوم لسياسية جامعة عمار تليجي الأغواط، العدد الثالث عشر (17) (مارس 2017)، ص 179.

² المرجع نفسه، ص 180.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

حقوق الإنسان، أو المنظمات الدولية غير الحكومية التي أسسها أفراد وجمعات خاصة، فكل هاته الفواعل عملت على تغيير مفهوم وغاية الأمن.

لقد كانت المعضلة الأمنية التقليدية مرتبطة بمفهوم العدوان والدفاع وبقيت ضمن المفاهيم العسكرية البحتة، إلى أن الواقع نسبة إلى الحقائق والمعطيات المعاصرة كشفت عن معضلة أمنية أكثر اتساعا وتعقيدا وأكثر غموضا حيث أصبح الحديث عن نوعان من التهديدات الأمنية. الفواعل غير الدولاتية كما ذكرنا سابقا مثل: منظمات الإجرام العابرة الوطنية والجيش الخاصة، العصابات وغيرها.

التهديدات غير المباشرة التي تهدد الاستقرار والرفاه الإنساني مثل الفقر والتدهور البيئي وغياب العدالة الاجتماعية، والتخلف الاقتصادية وغيرها.

إن هذه الأنماط الجديدة قد أشار إليها الأمين العام للأمم المتحدة سنة 1996 بطرس بطرس غالي¹، في وصفه لفترة ما بعد الحرب الباردة المتركة على العولمة والتجزئة، حيث العولمة ساعدت على خلق عالم مترابط على نحو متزايد وتدفع نحو الاندماج بين مختلف الكيانات الإقليمية، في المقابل ذلك عملت التجزئة كقوة سلبية على رفع الناس للبحث عن انتماءات ضمن مجموعات صغيرة تتميز بالانعزالية، والانفصالية والتعصب وانتشار الفواعل من غير الدول والفشل الدولتي وزيادة حدة الفقر والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وفي هذا السياق يتبين لنا الانتقال من الفكرة التقليدية المبنية على الدولة القومية والمرتكزة على العدوان العسكري كتهديد وحيد ومحتمل إلى قضايا معقدة وغامضة يمر بها العالم في القرن الواحد والعشرون والخريطة الجيوسياسية للعالم تعطي صورة لأمن عالمي جديد ذو بنية معقدة تحتوي على عدة أنواع من الصراعات المعقدة وتعطي مفهوما آخر للصراع والحرب.

كما أنه طبيعة العلاقة بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة إلى خلق نوع من التجانس والانسجام، حيث كان يدار الصراع وفق قواعد واستراتيجيات الردع المتبادل، غير أن فترة ما بعد الحرب الباردة والتحويلات التي أعقبها أدخلت العالم في حالة فوضى معممة، فالتهديدات الأمنية أصبحت أكثر اتساعا انتشارا، وفتكا حيث أن التهديد أصبح أقل وطنية في تعريفه وأكثر عالمية في مده وحسب تعبير بريجيسنكي: "إنه نهاية عصر الأمن المطلق"²، فقد وقفت الدولة عاجزة عن حماية نفسها أمام التهديدات الأمنية الراهنة.

وقد تشكلت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة بداية جديدة لجدول الأعمال للأمن الدولي، فانهيار القطبية الثنائية طرح جدول أعمال مبني على السلم والتعاون الدولي والاستقرار مما سمحت هذه الفترة

¹ Max.G Marnwariny «, the strategic logic of the contemporary security us army college the strategic, studies institute, December 2011, us, P34.

² أحمد فريجة، لدمية فريجة، «الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة»، دفاثر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، (جانفي 2016)، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 165-166.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

بظهور التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي تهدد الأمن العالمي، فلم تعد التهديدات الأمنية معرفة على مستوى الدولة بسبب تزايد الفواعل غير الدولاتية وظهور حروب حديثة تقتصر للزمان والمكان. وتستند على أهداف غير قابلة للقياس وغالبا ما تتعلق بالإيديولوجيات والدين، العرق، والهوية وغيرها.¹

وأصبحت الحروب مدفوعة بأشكال جديدة من التهديدات مما فرض تحديات جديدة على مجمل المفاهيم الكلاسيكية للأمن والتي أصبحت مبنية على التصورات مقابل الطموحات العسكرية القديمة ذات الصلة بغزوة الأقاليم والمكاسب الاقتصادية.

ويبدو أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد خلفت إدراكا جديدا بأن الجهات الفاعلة غير الحكومة يمكنها استغلال درجة الضعف بدقة عالية حتى ضد البلدان المتقدمة والتي تخلف ضررا كبيرا بين المدنيين خلال وقت السلم.²

وقد أنتجت ما يلي:

*تهديدات أمن الدول أصبحت أكثر انتشارا ولم تعد عسكرية بطبيعتها.

*فرضت العولمة تغيرات جذرية على مستوى الدول حيث أصبحت عاجزة عن تحقيق أمنها وأمن مواطنيها.

*لا يمكن مواجهة والتصدي لهاته التحديات العابرة للقومية بشكل أنواعها كالهجرة غير الشرعية والتحديات البيئية والاقتصادية والإرهاب الدولي مثلا بوسائل قومية فقط.³

إن ظهور ما يعرف بالشبكات* يسمح بظهور سياسات الترابط **linkage politics**، يعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع الداخلية أو العكس، فالدولة النامية كانت مرتبطة بالإطار الإقليمي محدد لمزاولة نشاطها في حين الدولة الشبكية اليوم لا تقوم في إطار إقليمي محدد لأن العولمة أدت إلى إعادة توزيع القوى بين الدول والأسواق والمجتمع المدني ووجدت الدول من يشاركها في القيام بأدوارها على مختلف الأصعدة.

¹ **Rodrigo**, the end of the cold war and the new threats to global security the write pass journal.(12 march, 2012),from :<https://writepass.com/journal/2015/03/the-end-of-the-cold-war-and-the-new-threats-to-global-security>.

² **Hans Gunter bruch**, security threats, challenges, vulnerability and Risk international security peace development and environment, vol1, Otto such institute for political science free university of berlin, Germany, P02.

³ أحمد قريجة، لدمية فريجة، مرجع سبق ذكره، ص 167.

* الشبكات: هي فواعل تتجاوز القوة المادية والحدود الإقليمية للدول كما تتميز بتعدد وظائفها وليونتها وقابليتها للتكيف ولها القدرة على التدخل في العيد من المجالات في نفس الوقت ويمكن أيضا أن تغير أشكالها من المستوى اللّيمي وحتى العالمي وهي ما بعده في استغلالها

وحتى في المجال الأمني، كما يؤكد في هذا الصدد عالم الاجتماع دانييل بيل "Danneil Bell" بقوله:
إن الدولة المعاصرة أكبر من المشاكل الصغرى وأصغر من المشاكل الكبرى.¹
كما سبق وأن ذكرنا انتشار هذه الشبكات يعود إلى العولمة وما تعززه من مخاطر وسلبيات فحدد عمل هاته الشبكات ينحصر في أنها ماهرة في استغلالها مثل الجهات التي لا تتمتع بالسيادة الكاملة حيث تتمتع هذه الكيانات بالتنسيق والتكيف وتتمتع بمرونة وقدرة قوية على التجديد ولها أشكال مختلفة تنظيمية ومعقدة للغاية تضعها لترسيخ نفسها في المجتمع وفي المؤسسات الشرعية.²
فالدولة في العالم المعاصر تواجه حالة ضغط من القمة والتمثلة في المنظمات الدولية وغيرها إضافة إلى المنظمات غير الحكومية ومن الأسفل فإن الضغط يتمثل في الثقافات الفرعية.³
أما الباحثة "جوزيف لاروش" « josepha laroche » ترى أن مبدأ الإقليمية لم يعد يشكل سوى إطار للولاء جري تجاوزه، حيث أن الدولة أخفقت في وظائفها في المجال الأمني الأكثر تقليدية بسبب شبكات إرهابية، ونشأ منذ بداية التسعينات توازن جديد للقوى يعين الدولة تشكله المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والمهاجرين غير الشرعيين والإرهابيين، وتجارة المخدرات وغيرها.
هذا من جهة أما من جهة أخرى فقد ألقى ظهور الفاعلين (الجدد احتكار الدولة للأمن سواء كمهدد للآخرين أو كصاحبه الأداة الوحيدة في استتباب الأمن والقضاء على التهديدات الأمنية أو إدراكها.
حيث ترى الباحثة البريطانية سوزان سترانج Susan strange: إن تحول مفهوم السيادة من جانب الدول إلى الكيانات والمشروعات العملاقة تخرب الانتماء الوطني وتؤدي إلى تراجع سيادة الدولة فالتحولات التي أفرزتها فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة قلصت من دور الدولة في المجال الأمني.
ويضيف جيمس روزنو "James Rosenan" بأن الدولة لا تخفي لكن لم تعد تمتلك حرية الاختيار ولم تعد تسيطر على التحولات في رأيه أن نظام ما بين الدول لم يعد يشكل المحور الرئيسي للحياة الدولية لدولة اليوم تتعايش مع نظام متعدد المراكز.⁴
ما زاد من تعقيد علاقات الفواعل الدولية هو استمرار عوامل التقدم التقني في النقل والاتصالات حيث أصبح الحصول على المعلومات متاحا، وبذلك أدى التقدم التكنولوجي إلى موت المسافات مما سهل على الأفراد ومراكز البحث والمؤسسات من بناء علاقات ترابطية بينهما.

¹ ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط، (دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع؛ عمان: 2011)، ص 65.

² Pill Williams," panel 1 :21 century challenges to warning the rise of non-state networked threats, global futures from emerging threats in the 21 century", (university of Pittsburgh), P10.

³ ليندة عكروم، مرجع سبق ذكره، ص 66.

⁴ ليندة عكروم، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

ولقد أصبحت التهديدات الأمنية متعددة وغالبا ما يصعب توقعها، فهي تختلف شكلا ومضمونا عن تلك التي سادت فترة الحرب الباردة، ولم يعد الحديث عن الحرب النووية بل انحصر دورها ليفتح المجال لظهور تهديدات غير محددة المعالم، وحيث لم تعد التهديدات خاضعة للدولة وتتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بالفواعل غير دولاتية تدمج بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الإلكترونية وتتميز بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية للفهم.

وفي دراسة قامت بها قوات سلاح البحرية الأمريكية للتجارب العملياتية في العراق وأفغانستان 2005، والتي كتب الجنرال **جيمس ماتيس "James Mattis"** قائد القيادة المركزية الأمريكية عن ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل الإرهاب، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، أعمال التمرد وغيرها وقد نص هذا التحليل أن الخصوم النظامين قد يسعون إلى استغلال الأفضلية التكتيكية في وقت ومكان يختارون بأنفسهم بدل الخضوع إلى قواعد الاشتباك.¹

وعليه فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما بعد 11 سبتمبر 2001 قد كشفت عن تغير في طبيعة الحرب ذاتها بين الدول والفواعل غير الحكومية سواء كانت مجموعات إرهابية أو جريمة منظمة أو هجرات غير نظامية وغيرها فكلها تعمل على تغيير وإحداث تأثير غير متناسب وإضعاف الدولة والعمل على انهيارها.

ولطالما موجود التباين في الحرب ولكنه حاليا الخصوم يسعون دائما إلى إيجاد الأساليب لمواجهة جوانب التفوق وتعزيز قدراتهم ومزاياهم على حد قول **مارتن دي سبسي** رئيسا هيئة الأركان الأمريكية المشتركة لسنة 2012.²

وحسب تعبير **روبرت ج بونكر³ Robert J. Bonker** في ظل تراجع احتمالية نشوب نزاعات بين الدول الكبرى أصبح الحديث عن الحرب ضد الإرهاب وكار ثلاث المخدرات والعنف ضمن خليط غير منتظم من الاضطرابات.

والجدير بالذكر أن تداعيات الحرب الباردة خلال القرن الماضي أفضت إلى مراجعة الطرح التقليدي للأمن في شكله الضيق الذي يربط الأمن بالدولة كوحدة مرجعية في التحليل لاسيما ما يشهده العالم من تحولات في غاية الأهمية والتي من أبرزها ظهور فواعل جديدة أخرى من غير الدول وهو ما أدى إلى المزيد من المناقشات في كل أساسيات المعادلة الأمنية، وقد أخذت هذه الفواعل بالتزايد المستمر لحد قول **"جون روجير"** "أننا لا نملك قاموسا تكفي مفردات لوصف القوى الجديدة التي تحدث التصور الحالي في

¹ عادل جارش، «مقارنة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة»، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، (جانفي 2017)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، ألمانيا، ص ص 259، 260.

² أستين لونج وآخرون، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، (ط1؛ مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: 2004)، ص ص، 24، 25.

³ Agiy lele, "asymmetric warfare: state vs. non-state conflict", instate of studies and analyses India, P101.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

السياسية العالمية المعاصرة.¹ فبانتشار الفواعل من غير الدول لم تعد الأجندات من صنع الدول بل برزت مسائل فرضتها ثلاث أنواع من الفواعل بالنظر إلى مستوى الدولة ويتم ذكرها كالتالي:

أ- فواعل فوق الدولة: تتمثل في المنظمات الفوق قومية، عامة أو متخصصة كالأمم المتحدة للمؤسسات المالية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ب- فواعل موازية للدولة: يقصد بها الوحدات التي في تماس وظيفي مباشر مع الدولة مثل الشركات متعددة الجنسيات والتنظيمات الإقليمية.

ج- فواعل الدولة: كجمعيات المجتمع المدني، الجماعات المسلحة مؤسسات القطاع الخاص وغيرها.²

وقد تنامي دور هذه الفواعل غير الدولتية في حركيات للأمن وهو ما أدى إلى التوسع في مجال ومنطق الأمن ليشمل النظام الدولي، الدول والمجتمع والإنسان والذي أصبح هذا الأخير وحدة التحليل الأساسية.³

فالتغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة من خلال زيادة حدة التشابك والتعقيد في العلاقات بين الدول وكذا الطفرات النوعية التي شهدتها المعارف التكنولوجية وزيادة وثيرة الاعتماد المتبادل والتي أعطت مضامين جديدة تشمل أبعاد إضافية يتميز البعض منها بالتعقيد.

وقد اكتسب مفهوم الأمن خلال العقدين الماضيين العديد من الدلالات الإضافية ويعد «باري بوزان» أحد المنظرين في هذا السياق كما سبق وذكرنا في الفصل الأول فالأمن على المستوى الوطني فهو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية وعلى المستوى الدولي يعني ذلك قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تراها معادية⁴ كما يركز "باري بوزان" على خاصية التعقيد لهذا المفهوم فهو مفهوم واسع وضيق في آن واحد، ضيف عندما نحصره في الجوانب العسكرية وواسع عندما يتعلق بقضايا الاستقرار السياسي والاقتصاد والاجتماعي للدولة على الصعيدين الداخلي الخارجي.⁵

إضافة إلى ما سبق ذكره إن التنوع في المضامين التي اخذ يحملها الأمن خلال العقدين الماضيين أدى إلى بروز مصطلحات جديدة كحل من أبرزها ما يعرف بالأمن الصلب **Hard Security** والأمن الناعم **Soft Security** إذ يشير الأول في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية، والثاني يشير أيضا إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود والتي تراوحت بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي.

¹ قنوفي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² قنوفي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³ فايز رزيقات، «إثارة الانقسامات الوطنية والطائفية واللغوية داخل المجتمعات»، مجلة المنارة، مجلة 15، العدد1، الأردن، (2009)، ص 69.

⁴ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص 01.

⁵ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

تعاطيا مع الاختلاف والتنوع في طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة برزت العديد من المحاولات الإضافية لحصرها وفق منهجيات وأطر معينة والتي ينحصر تركيزها على معيار المخاطر المختلفة، وعليه صنف المركز الفنلدي للدراسات الأمنية الروسية والأوروبية الشرقية خمسة تهديدات للأمن اللين والتي أخذت المنحنى التصاعدي فهناك المخاطر الفردية كالأوبئة والمجتمعية كاستفحال الأوبئة لتشمل فئات واسعة من المجتمع وتهديدات عابرة للحدود كالمعلقة بالهجرة غير الشرعية التي هي موضوع المجتمع وتهديدات عابرة للحدود كالمعلقة بالهجرة غير الشرعية التي هي موضوع مشروعنا البحثي، وما أسماه المركز بالأزمات الزاحفة أي انتشار الظاهرة لتأخذ بعدا إقليميا.¹

المطلب الثاني: الانتشار العمودي والأفقي لمصادر التهديدات الأمنية الجديدة.

الفرع الأول: الانتشار العمودي لمصادر التهديدات الأمنية الجديدة بحسب المرجعيات:

يشهد العالم اليوم تراجع دور الدولة وتأثيرها في مواجهة التهديدات غير العسكرية على الأمن لأن ذلك ناتج عن ظروف سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، استراتيجية، وعسكرية، مختلفة الأصدمة ومعقدة التأثير أصبحت سياسات الدول لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة معنية بما يدركه صانع القرار في بيئة لا محدودة إقليميا فالواقع السياسي اليوم الذي يعمل في إطاره داخليا إقليميا ودوليا جعل مصطلح الكيان الدولي متجاوزة إقليميا هي المحرك الأساسي للعلاقات فيما بينها والركيزة الأساسية في بناء سياسة دولة أو وضع استراتيجية نحو تهديد ما سواء كان الإرهاب أو الهجرة غير الشرعية، أو الجريمة المنظمة... وغيرها.²

فدول المغرب العربي تستجيب لخطاب التوجه الأمريكي الذي ساد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في مكافحة الإرهاب والتتديد بسياسات ما يعرف بالدول الفاشلة التي تغذي التطرف في العالم.³

كما أن البيئة الدولية اليوم تتميز بحركية الأفكار وحريتها والمعتقدات والقيم خاصة منها الغربية عبر الحدود القومية المختلفة ولما يرى الباحث عزت السيد بقوله إن العولمة تتغلب فيها نوازع الانتشار والهيمنة لتكون نتيجتها السلبية تدمير الثقافات بهدف إلغاء الآخر بفرض التجانس عليه.⁴

ومن المثير للاهتمام أن الوسائط الاتصالية الجديدة أصبحت مهددة بقوة انتشارها فيما يهدد فرد في أي دولة من دول العالم هو تهديد الآخرين في مكان آخر في ظل وجود علاقات تقارب من الجوار الجغرافي. إضافة إلى هذه الفكرة تظهر التطورات التكنولوجية السريعة والتي قد تتجاوز إلى حد كبير قدرة القيم والمعايير والقوانين والمؤسسات المجتمعية الراسخة للحد من النزاعات العنيفة وحتى السيطرة عليها.

¹ صالح زباني، مرجع سبق ذكره، ص 289.

² ليندة عكروم، مرجع سابق الذكر، ص 83.

³ المرجع نفسه، ص 83.

⁴ ليندة عكروم، مرجع سبق ذكره، ص 85.

وقد وضع "جيمس كلابر" James clapper مديراً للاستخبارات الأمريكي بشأن تقييم التهديد العالمي لمجتمع الاستخبارات الأمريكية في 2016 سنة كيف يمكن للتقدم التكنولوجي تعريض العناصر الأساسية لمجتمعنا للخطر مثل ذلك لأنها أصبحت أكثر ترابطاً وارتباطاً وتعتمد أجهزة الاستخبارات التي تكون عرضة للإضرابات التخريبية.¹

كل التطورات التكنولوجية مجتمعة تزيد بسرعة من التأثير المحتمل للإرهاب السيبراني والحرب بطرق غير مفهومة من قبل المجتمع الدولي أو الدول القومية أو الكيانات أو الأفراد، فالتقدم التكنولوجي فيما يسمى بالتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج قد يمكن الدول الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية وحتى مجموعات الدول الفرعية الصغيرة من إلحاق ضرر كبير بالمجتمع في المستقبل القادم.

نحاول نعطي مثال في مجال الأسلحة يقول "جيمس كلابر" James clapper نظراً للتوزيع الواسع والتكلفة المنخفضة والوثيرة المتسارعة للتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج فإن إساءة واستخدامها المعتمدة قد تؤدي إلى تداعيات على المدى البعيد على الأمن القومي وخاصة الاقتصادية.²

كما يمثل الاستخدام المزدوج والتقنيات الأخرى تهديدات للمجتمع الذي لا يمتلك الأنظمة التي تستجيب كمثال هذه التحديات بفعالية، فالتطورات التكنولوجية تتطوي على مخاطر ذات عواقب وخيمة للغاية مع احتمال حدوثها غير معروف ولكن من المحتمل أن يكون خطر بدرجة عالية جداً.³

شيء لا بد أن نشير إليه أن الإرهاب الدولي يمثل أكبر تهديداً بسبب طابعه العابر للحدود وسرعة انتشاره وأن معظم الشبكات الإرهابية لها تداعيات على جميع أنحاء العالم ولا تزال أي دولة قادرة على مجابهة مثل هذه التسميات بصفة منفردة وبنفسها فقط.

وكما هو معرف التهديد هو هدف الخصم، وقدرته على مواجهة النظام ويحمل تعريفه هنا طريقتين: التقنيات التي يستخدمها المهاجرون لاستغلال الثغرات الأمنية وتأثيرها تلك التهديدات حيث نجد حسب لوكاس روف "Lakas Ruf" الذي أقترح نموذج جديد لتصنيف مصادر التهديدات الأمنية من أجل تحسين فهم معنى التهديدات ويعالج هذه المشكلة عن طريق تقديم نموذج ثلاثي الأبعاد ويقسم مساحة التهديد إلى فضاءات فرعية موسعة وفقاً لثلاثة أبعاد والممثلة في:

عامل التهديد والدوافع والتوطين، فعامل التهديد هو الفاعل الذي يفرض التهديد على أصل معين من النظام والذي تمثله ثلاث فئات: البشرية والتكنولوجية كما ذكرناها سالفاً والقوة، كما يمثل دافع التهديد سبب إنشاء التهديد ويعاد تشكيله إلى فئتين هما التهديد المعتمد والعرضي، هذا من جهة أما من جهة أخرى وبخصوص توطين التهديد أي المصدر أو أصل التهديد سواء كانت التهديدات داخلية أو على

¹ Glenn pierre and the others, "security challenges in the 21-st century the changing nature of risk, security and sustainability," conference Los Angeles CA (July 17.21, 2017), published in the proceedings of the applied Human factors and economics, p 03.

² Glenn Pierre and the others, op cit, P 04.

³ Ibid, P 04.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

المستوى الخارجي وفي هذا الصدد نجد سرعة انتشار التهديد بالرغم من اختلاف مصادره وتأثيراته المختلفة على جميع الأصعدة.¹

من جانب آخر دراسة للباحث "وليام فيل" **Phile william** حيث نجده هو المتحدث الأول عن موضع الإنذار المبكر من التهديدات عبر الوطنية، التي تؤثر على كيان الدولة، من خلالها يحث الممارسون على معالجة القضايا من منظور جديد في ظل تغيرات البيئة الأمنية الجديدة في أنحاء العالم، وحيث أصبحت التهديدات التقليدية مرتبطة بشكل متزايد بالتهديدات عبر الوطنية والتي بدورها أدت إلى ظهور تهديدات غير تقليدية.

حيث بدأ الباحث بمناقشة العامل الأول وهو فكرة العصور الوسطى الجديدة وهذا هو التدهور العلماني للدولة الوستقالية، وبظهور أنواع متعددة من الفاعلين واللاعبين الدوليين وهذه الفترة الموضوعية من قبل المحللين بإضراب دائم على المدى الطويل والعامل الثاني الذي ناقشه هو المناطق التي يكون فيها الحكم ضعيفا أو توجد بها بدائل لحكومة الدولة وتشمل المدن التي تكثر بها الجريمة والإرهاب وتدفقات الأسواق غير المشروعة وغيرها² والتي تؤثر على بنية الدولة واستقرارها الأمني باعتبارها وحدة مرجعية و أساسية في مستويات التحليل.

الفرع الثاني: الانتشار الأفقي لمصادر التهديدات الأمنية الجديدة بحسب القطاعات:

ظاهرة الانتشار "spillover" أصبحت سمة بارزة للتهديدات في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعمل الانتشار الأفقي على الانتشار الإقليمي لمصدر التهديدات حيث تأخذ مساحته في الاتساع مما يفرض تحديا حقيقيا لأمن الدول والسلام الدولي، وحسب كريستان سكريد غليتش "kristian Skrede gleditch" فإن عوامل انتشار الانتشار من بينها:

الروابط الجغرافية ويلعب القرب الجغرافي دورهما في انتشار التهديد³ وقد تشتمل على فواعل دولانية وغير دولانية والتي توظف في وقت واحد وبشكل مكيف مزيج من الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية ومعلوماتية والإرهاب، وغيرها من التهديدات اللاتماثلية الجديدة ذات التأثير العالمي.⁴

¹ Mouna Jouini and others, «classification of security threats in information systems Seth international,» conference on Ambient systems /networks and technologies (ANT.2014) policed a computer science 32 (2014)-489-496-P 491.

² Phil William,» Panel 1 :21 century challenges to warning the rise of non-state net worked threats ,global future from emerging threats in the 21 century», siminar1: The challenging in threatts environment and its implications for strategic warning(9-11 November 2006), Zurich-suizterlard organized by center for security studies ETH Zurich Global Futures partner reship co-sponsored by the us national intelligence council, university of Pittsburgh, P10

³ عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، "دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دار فور"، 2003، 2014، ط1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين، ألمانيا 2018)، ص 15.

⁴ Maj Brian, P.Eleming, the hybrid-threat concept : contemporary war military planning and the adntunrestrided operational art, (school of even military united states command, US,A, 2011), P24

إضافة إلى المشاكل الناتجة عن الهجرة والركود الاقتصادي وانتشار العنف لدرجة أن هناك من يشبه مستوى الاحتكاك السائدة في مختلف الدول بذلك الذي ساد في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية.¹ ومن جهة أخرى سرعة انتقال التهديد بدون حدود لمصادر التهديدات الأمنية وتوسعه من مجال إقليمي صغير إلى مجال إقليمي أكبر ليشمل العالم كله، فشبكة العلاقات الترابطية بين المجتمعات سياسيا، اقتصاديا، وثقافيا وعبر مختلف المجالات مكونة قرية كونية واحدة، فكل حدث على سطح الكون يثير اهتمام الجميع ويؤثر في مجريات الأمور عمل جميع الأصعدة، بسبب تطور وسائل الاتصالات والمواصلات التي تساهم بدرجة أكبر في توسع دائرة التهديدات فجوهر التحول هو المرور السريع للبضائع والتقنيات والأفراد.²

فالسريعة الفائقة في انتشار التهديدات الأمنية الجديدة جعلت من الإدارة الواحدة لدولة ما لا تكفي، بل تستدعي بدل جهود إقليمية وعالمية وصياغة خطط وبرامج واستراتيجيات للتصدي لها. فزيادة معدلات البطالة مثلا في منطقة ما تؤثر بالضرورة على غيرها مهما كانت معدلات التقدم، ويرى الباحث "ليرنرسالي" lerner sally " أن عولمة النشاط الاقتصادي في ظل التغيرات التكنولوجية السريعة تؤدي إلى نمو البطالة وفقدان الكثيرين لوظائفهم مما يزيد في معدلات الهجرة على المستوى العالمي.³

وفي خضم هذا كله تعرف البيئة العالمية اليوم مزيجا وأنماط عديدة من مصادر التهديدات ذات أبعاد عالمية منها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تجارة المخدرات، انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي، إضافة إلى الفقر والأوبئة والتغيرات المناخية والهجرة غير الشرعية التي نحن بصدد دراستها في هذا المشروع البحثي كنموذج جزئي تطبيقي من الدراسة، مما جعلت التوجهات الإقليمية والوطنية تبحث عن حلول أوسع لمجابهتها.

كما أن ما أنتجته العولمة من تحولات كفتح الحدود بين الدول والانتقال للسلع والخدمات وحتى الافراد، والتحرير الاقتصادي العالمي مما ادى وإلى مخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها، ويشير تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات توجه إنساني" بالرغم مما فرضته العولمة من تقدم تكنولوجيا فإن لها مخاطر على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين، وتؤثر على الأفراد في الدول المتقدمة كما في الدول الفقيرة على حد سواء.⁴

¹ Askini sokmenalaca, "Hybrid-threats and new conflicts in the international system journal of international relation and Foreign policy", (No.2, December 2016), P35, 36, 37, 38.

² ليندة عكروم، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ ليندة عكروم، مرجع سبق ذكره، ص 88.

⁴ المرجع نفسه، ص 89.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

فيمكن القول ان مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتجاوز حدود الدولة قد فاق بكثير ما يتم داخلها ووجود صعوبة في التميز ما هو دولي أو عالمي وبين ما هو داخلي، فالعولمة قد غيرت بشكل كبير الخطوط الفاصلة بين ما هو محلي وبينما هو عالمي، وبالتالي غيرت من الأنماط الاجتماعية والثقافية وعليه تتجه الدول الضعيفة إلى فقدان السيطرة على ضبط هويتها الاجتماعية والثقافية، وتحول الولاءات السياسية من دولتيه إلى جهوية إقليمية (اندماج الاتحاد الأوروبي مثلا) وإلى عالمية (فكرة المواطنة العالمية)، وقد أصبحت الدول أكثر ارتباطا و تبعية له خاصة في ظل العولمة¹، والفرضية المتداولة في هذا المجال انه كلما انخرطت الدول في الاقتصاد العالمي كلما زادت درجة حساسيتها و انخفضت فعالية سيادتها و بالتالي أصبحت أكثر عرضة لمجمل التغيرات العالمية بينما هشاشتها تبقى مرهونة بمدى صمودها و قدرتها على مواجهة التغيرات و التحولات الدولية و التي تنوعت مصادرها و اعيد تعريف الامن الدولي بتوسعته بشكل يدمج الاخطار الجديدة التي تهدده².

فالتحولات العالمية اليوم حتمت على الدول التوجه نحو بناء تكتلات وتوسيع روابط إقليمية سواء من خلال أطر مؤسسية كالمنظمات عبر الوطنية، أو من خلال عقد اتفاقيات ومبادرات أمنية وشراكات لمواجهة التهديدات التي تمس بأمنها واستقرارها فأوروبا اليوم عرفت تطورات اندماجية سجلت في نهاية الحرب الباردة خاصة في مجال التنسيق في السياسات الأمنية كاتفاقية (شنغن) وتطوير اتحاد أوروبا الغربية ومن أهم الاتفاقيات اتفاقية أمستردام والتي ساهمت في توجه جديد نحو الاندماج من خلال عملية مزدوجة التعميق والتوسيع مما أعطى البناء الأوروبي هوية جديدة تساهم في توسعه نحو الشرق.³

أما دول المغرب العربي في الضفة الجنوبية كثيرا ما تسعى إلى تفعيل هذا التكتل وربط علاقات تعاونية على دول الضفة الشمالية، خاصة التي تربطها علاقات مصالح مختلفة سواءا كانت أمنية، سياسية، عسكرية، واجتماعية...إلخ.

بتغير النظرة للتهديد بعد 1990 بداية عهد جديد لنهاية فترة الحرب الباردة واتساع رقعة الحقل المفهومي للأمن العسكري والدبلوماسي التقليدي إلى الأبعاد الأخرى أي القطاعات الأمنية الجديدة الأخرى مثل الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وغيرها لیتسع أيضا مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة ويأخذ بمنحى مرجعيات أمنية أخرى.⁴

وفي السياق الفكري نجد أن التغير الجذري في طبيعة التهديدات مع توسع دائرة مفاهيم الأمن الذي يشمل بدوره العديد من التهديدات اللينة ذات الطبيعة غير العسكرية مثل القطاعات الخمسة التي ذكرها باري بوزان في الفصل الأول، وعدم الاستقرار المجتمعي على سبيل المثال يشير الكتاب الأبيض للدفاع

¹ محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، 2014، ص 183.

² محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 185.

³ ليندة عكروم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

⁴ Hans cuter Brauch, »chapter concepts of security threats, challenges velnerability and risk,«, Hexagon series on human and environmental security and peace5,(vela Berlin, Heidelberg, 2011), P 63.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

الألماني إلى عدد كبير متزايد من التهديدات ذات الطبيعة المختلفة والمتفاوتة الخطورة على نطاق واسع في المجالات الإقليمية حيث أكثرها الوثيقة الألمانية الرسمية¹ أن تحليل التهديدات للتطورات المستقبلية يجب أن يستند إلى مفهوم واسع للأمن يشمل مختلف القطاعات الأمنية كما عددها باري بوزان.

¹ Ibid., P 64.

المبحث الرابع: السياسات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة بين المعيارية والواقعية.

الهجرة غير الشرعية كما سبق وأشرنا هي قضية معقدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ليس فقط بأشكالها الأخرى من هجرة عمالة، وأفراد وغيرها، ولكن أيضاً ارتباطها بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد، ولهذا الأمر البالغ الأهمية تحظى باهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي خاصة بعد التحولات التي عرفتها الساحة العالمية بعد الحرب الباردة، والتي مست تحولات على مستوى مضامين الأمن وارتباط الهجرة غير الشرعية بها، ولهذا سارعت الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لوضع مجموعة قواعد للحد من هذه الظاهرة، ومن خلال هذا المبحث نحاول إبراز الجهود الدولية والإقليمية التي تحاول البحث عن حلول واقعية من خلال العديد من المنتديات على المستوى الدولي بعضها يركز على التعاون الشرطي وماله علاقة بالاستخبارات والبعض الآخر مراقبة الحدود والبعض على التعاون القانوني، والتسيق التشريعي، كما توجد في الآونة الأخيرة أنشطة هادفة من منظور عام وتنتظر إلى هذا عبر المطالب التالية:

المطلب الأول: الجهود والأطر الدولية للحد من تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة:

وتشتمل على العديد من الجهود الدولية خاصة العمل للتصدي لتهديد الهجرة غير الشرعية والتي نذكرها كالتالي:

أ) - جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

اعتبرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أخطر التحديات الأمنية وذلك حسب موقف منظمة الأمم المتحدة حسب ما أكده كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في العديد من المحافل الدولية، وأيضاً بقوله إن الظاهرة تمثل مشكلة حقيقية يجب أن تتعاون الدول فيما تبذره من جهود لوقفها ومجابهتها كما يجب أن تكون ممارسة الهجرة غير الشرعية جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً.¹

أولاً: اللجنة العالمية للهجرة الدولية:

أنشأت هذه اللجنة بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة أواخر عام 2003 من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة وتقديم إرشادات بشأن الهجرة وتضم هذه اللجنة تسعة عشر خبيراً في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم وقد باشرت تنفيذ أعمالها سنة 2004 وكلفت بالعديد منها: - السعي من أجل تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي والقطاع والأطراف الأخرى المتهمه بشؤون الهجرة.

¹ عزت أحمد الشيشني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، (الرياض: 2020)، ص 133.

-تقديم توصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تقرير الإدرار الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية وتعظيم فوائدها والتقليل من أخطارها المحتملة.¹

-كما قامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدة اجتماعات إقليمية لمناقشة موضوعات الهجرة، وقد قامت بتحليلات وبرامج بحثية، وأوضحت نشاطاتها بتقديم تقرير في أكتوبر 2005 إلى السكرتير العام للأمم المتحدة والذي اقترح إطارا عاما شاملا للعمل الدولي يؤسس على ستة مبادئ للعمل وعدد من التوصيات ذات العلاقة حول دور المهاجرين في سوق العمل الدولي والمتجهة والهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وتنظيم الهجرة بمختلف أشكالها.²

ومن بين المبادئ الواردة بتقرير اللجنة العالمية نذكر ما يلي:

- وجوب أن تصبح الهجرة جزءا من استراتيجيات التنمية الدولية.

-بحيث تعتبر الهجرة غير الشرعية مشكل معقد يتطلب التعاون الدولي لمواجهة مهربي البشر مع توقيف قنوات الهجرة غير الشرعية.

-تقوم دول اللجنة العالمية المختصة بالهجرة الدولية بالمساعدة في الوضع قواعد دولية ورسم استراتيجيات أفضل الإدارة الهجرة بشكل يتوافق مع مصالح الجميع، كما تضع استراتيجيات أيضا مدروسة بشأن إدماج المهاجرين ليكونوا مصدرا لإثراء الدولة بدلا من أن يكونوا مصدر الزعزعة والاستقرار.³

-الاعتراف بحق الدول في أن تقرر من تسمح له ومن لا تسمح له بدخول أراضيها ولذا يجب التعاون فيما بينها للحد من الهجرة غير الشرعية.

العمل على دمج المهاجرين القانونيين اللذين قضوا فترة طويلة دمجا فعالا في المجتمعات التي استوطنوا فيها وتقليص دائرة التنوع الاجتماعي.⁴

كما جاء أيضا في هذا التقرير أن المجتمع الدولي عجز عن إدراك الإمكانيات الكاملة للهجرة الدولية، ولم ترتفع مستوى الفرص والتحديات العديدة التي تمثلها، وطالب التقرير بمزيد من التنسيق والتعاون ودعم لفترات من أجل إدارة أكبر فعالية للهجرة على المستويات الإقليمية والوطنية والعالمية وتضمن التقرير أيضا استنتاجات وتوصيات اللجنة ونتائج المشاورات الإقليمية التي أجرتها خلال 21 شهرا وهي مدة

¹ فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، (أطروحة لنيل دكتوراه علوم في القانون العام)، جامعة الجزائر (1) كلية الحقوق 2014، 2015، ص 218.

² المرجع نفسه، ص 218.

³ فتحي حاجي، «الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الأسباب وجهود مكافحتها»، مجلة مدارات سياسية، المجلد (04)، العدد(03)، الجزائر، (2020)، ص 98.

⁴ فريزة عودية، مرجع سبق ذكره، ص 258.

التفويض الممنوح لها واشتمل التقرير على القضايا الرئيسية للهجرة واقتراح إطار شامل للعمل الدولي كما سبق وأشرنا سالفا.¹

ثانيا: منظمة العمل الدولية:

تركز اتفاقيات العمل الدولية على بعد الحق في التشغيل، وإحدى هذه الاتفاقيات هي الاتفاقية رقم 79 لعام 1949، بعنوان "الهجرة من أجل العمل"² وقد سعت هذه المنظمة من خلال هذه الاتفاقية لحماية حق العمال المهاجرين وضمان المساواة في بينهم وبين مواطني الدولة المضيفة، كما سعت المنظمة من خلال الاتفاقية رقم 143 لسنة 1975 والتي تعتبر مكملة للاتفاقيات التي سبقتها بخصوص مكافحة العمالة المهاجرة بصورة غير شرعية، وتجريم الشبكات والأشخاص الذين يتورطون في إدخال العمالة، وقد دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1978.

وقد أجازت الاتفاقية رقم 100 أن يخضع مبدأ حرية اختبار العمل لشرط إقامة العمل بشكل قانوني في البلد من أجل العمل لمدة مقرر لا تتجاوز سنتين أو لشرط انقضاء أجل أول عقد تم استخدامه.³ وقد سعت المنظمة من خلال اتفاقية رقم 105 لسنة 1957 الخاصة بالقضاء على العمل القسري أو الجبري، ولم يصادق على هذه الاتفاقية سوى القليل من الدول الأعضاء مما يفقدها فعاليتها، مما أوجب على المنظمة صياغة الإطار العام المتعددة الأطراف لهجرة العمالة، وهو ما يعرف بالمبادئ والقواعد الملزمة من أجل اقتراب حقوقي لقضية الهجرة الخاصة بالعمالة لسنة 2005.⁴

فالجهد الدولية المطلوبة لمقاومة هذا النوع من الهجرة والتي تنص كل الاتفاقيات على تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين العمال المواطنين وغيرهم، وأخيرا تخلص من خلال العنصر إلى أنه لا بد من التعامل مع الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة إنسانية ناتجة عن تغرث وفجوات لا بد من سدها وذلك من خلال إتباع خطة عمل استراتيجية قائمة على أسس اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وتعليمية، تؤدي بدورها إلى تحقيق المنابع المنتجة لليد العاملة التي تعتبر مصدرا رئيسيا للهجرة السرية.⁵ فممنظمة العمل تعتبر أهم ركيزة يعتمد عليها المجتمع الدولي لحماية حقوق العمال لكونها تستهدف بشكل أساسي:

(1) -تحقيق المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق العمال خلال إصدار التوصيات والمعاهدات.

¹ محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 252.

² فريزة عودة، مرجع سبق ذكره، ص 258.

³ شيبان طاقة، الإطار القانوني لحقوق العمال المهاجرين في الدول العربية (الأردن، الإمارات البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن)، الشبكة العربية لحقوق المهاجرين، 2013، ص 23.

⁴ شعبان حمدي، الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، مصر، (د س ن)، ص 17.

⁵ محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجيات المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، (دار الروافد الثقافية ناشرون)، ص 93.

- (2) -دعم وتوسيع فعالية نظام الحماية الاجتماعي كالتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة.
- (3) -تشجيع وتقوية فعالية الحوار بين الأطراف الرئيسية الثلاثة النقابات الدولية وممثلي أرباب العمل.
- (4) -بالإضافة إلى السعي إلى محاربة كل أشكال التمييز العنصري والسعي لإيجاد فرص العمل التي تضمن الحل المناسب للجنسين على حد سواء.¹

يبقى أمر المهاجر غير الشرعي، إذ تعتبر الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدت قرار الجمعية العام رقم 45/158 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990 والتي دخلت التنفيذ 01 جويلية 2003.

أهم اتفاقية تعترف بحقوق العمال المهاجرين وأسرهم وتصنع آليات لحماية دولية مناسبة لتلك الحقوق وتنص هذه الاتفاقية على مجموعة من المعايير الدولية الملزمة تتناول المهاجرين الحائزين للوثائق والمهاجرين غير الحائزين لها ورعايتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم.²

ثالثا: منظمة العفو الدولية:

وضعت المنظمة مشكلة الهجرة وما يتعرض له المهاجرين من المخاطر المختلفة ضمن اهتماماتها الواسعة، حيث أصدرت سنة 2004 تقريرا يحمل عنوان: "من أجل برنامج عملي دولي لحقوق الإنسان وتعزيز الحقوق للاجئين والمهاجرين".

وقد تضمن هذا التقرير تنبها موجها للكثير من السياسيين بخصوص مخاوف الشعوب من تعرض هويتها وطرق عيشها للتهديدات بسبب تزايد موجات الهجرات غير الشرعية إليها مما قد يخلف العنصرية بين أوساط المهاجرين مؤكدة على أنه مهما كانت محاولات السياسيين فإن الواقع يثبت تزايد المهاجرين عبر الحدود بصورة شرعية أو غير شرعية.³

وحسب منظمة العفو الدولية فإن إجراءات الترحيل في الاستعجال المطلق بخصوص المهاجرين غير الشرعيين لأسباب تتعلق بأمن الدولة وله تداعيات تضر بمعظم الجاليات العربية والإسلامية.⁴

ومن جانب آخر كما تصدت المنظمة لمحاولات بعض الدول كالاتحاد الأوروبي غيرها لإنشاء آليات خارج حدود الدولة بحجز بها طالبي اللجوء، وكان الاقتراح من طرف بريطانيا والذي يقضي بإنشاء هذه المراكز خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي لتجنب الالتزامات القانونية الخاصة بحماية اللاجئين وقد كان

¹ أمنية بن طاهر، "الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين غير الشرعيين"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية، إشكالية جديدة للقانون أيام 19-20 أبريل، 2009، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 339.

² المرجع نفسه، ص 340.

³ شعبان حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴ Shaima Jorio, thèse présente come exigence partielle du doctorat en sociologie), université du Quebec, monterai service de bibliothèques, Juillet 2020, P 166.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

أثر كبير لنشر تقرير المنظمة بشأن قرارات الدولة الخاصة بعدم الأخذ بهذا المنهج الجديد في طريقة معاملة اللاجئين.

وهكذا تظل المشكلة التي تواجه كل آليات الحماية الدولية للمهاجرين متمثلة في إقناع هؤلاء السياسيين وواضعي السياسات ومعظم الشعوب بضرورة الدفاع عن نظام اللجوء ومحاربة التمييز وكل أشكاله ضد اللاجئين والمهاجرين وتعزيز حقوقهم بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمان قيام المجتمع المدني بمسؤولياته لحماية المهاجرين واللاجئين.¹

ولا يزال المهاجرين يواجهون انتهاكات حقوق الإنسان عند الترحيل أو الإقامة أو العبور ومن بين ذلك ما أقدمت عليه الدنمارك والمملكة المتحدة من تقويض الحق في التمتع بالمستوى المعيشي اللائق للمهاجرين.

والأكيد في الامر يبقى على عاتق الحكومات توسيع عملية توفير ممرات الهجرة الأمنية والمنظمة بالنسبة للأشخاص المحتاجين إلى الحماية، للوصول إلى أوروبا بما في ذلك إصدار تأثيرات إنسانية وإجراء عملية التوطين وتقديم الرعاية المجتمعية.²

وعلى الدول الغربية أن تتحمل مسؤولية تقاسم الأعباء من خلال إعادة التوطين ووقف عمليات الإعادة القسرية المباشرة أو الضمنية للاجئين وطالبي اللجوء من مختلف البلدان.³

ب- جهود الاتحاد الأوروبي: مضمون فاعلية آليات الحماية واستراتيجيات المواجهة والتصدي للهجرة غير الشرعية:

يشكل الحد من الهجرة غير الشرعية عنصرا مهما في النهج العام للاتحاد الأوروبي في توازن وإدارة تدفقات المهاجرين بشكل فعال والذي يشمل تطوير سياسات العودة فيما يتعلق بالحدود مع تشريعات وضعية محدودة تركز على إقامة العمل الشامل والنظرة العامة للاتحاد الأوروبي ومعظم خبرات بشأن الهجرة غير الشرعية.⁴

كما ارتبطت معظم الجهود ارتباط وثيقا بالعمل الذي أبدله الاتحاد الأوروبي سنة 1986 بإنشاء سوق داخلي مع التدفق الحر للسلع والخدمات والأفراد داخل الفضاء الأوروبي تسيطر عليه حدود خارجية مشتركة بالإضافة إلى حفظ الإصلاحات وتعديلات معاهدي ماستريخت وأمستردام سنة 1997، وليس من قبل قمة tambere تامبري(1999)، واتفاقية(شنغن): الموقعة من قبل الاتحاد الأوروبي وقد كان من الواضح عام 1986 إلغاء الضوابط الداخلية بين الحدود، ويجب استبدال الدول الأوروبية لنظام يعمل

¹ شعبان مدي، مرجع سب ذكره، ص 19.

² تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2020/2021، حالة حقوق الإنسان في العالم، (ط1)؛ الناشر منظمة العفو الدولية شركة محدودة، رقم الوثيقة 32/3202/2021، ص 42.

³ المرجع نفسه، ص 50.

⁴ **European commission produced** ,”European migration, partial Measures to reduce irregular Migration”, network synthesis ,October 2012EMN studies, page 1 of 69, p13

الفصل الثاني.....التحديات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

بشكل مثالي للخارج ومراقبة الحدود وسياسات متناسقة للتأشيرات والهجرة، ونظام جديد للرقابة الداخلية على الأجانب لتجنب ارتفاع منحى الهجرة غير الشرعية وأشكالها المختلفة والمتمثل في (اتفاقية شنغن)*. وتضم شينغن دول البيني لوكس، فرنسا، وألمانيا، واتخذت بالفعل سنة 1985 زمام المبادرة وأنشأت آلية تعاون لهذا الشأن خارج نظام الاتحاد الأوروبي، وأنتجت الآلية سياسات تأشيرات مشتركة وأشكالا جديدة من التعاون الشرطي وأصبحت المحور في جهود الاتحاد لوقف الهجرة غير الشرعية.¹

فدول الاتحاد قامت بخطوة جدية في التعاون بينهما لمراقبة فضاء شنغن، أما بخصوص تمكينه الأشخاص المرشحين للهجرة للحصول على تأشيرة لدخول إقليم (شنغن) فهو يعتمد على عناصر موضوعية.²

ودخلت حيز التنفيذ سنة 1995/03/26، لكنها لم تدخل في إطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي إلا مع دخول اتفاقية أمستردام حيز النفاذ سنة 1999 وهي السنة ذاتها التي أنطلق فيها التعاون الأوروبي في مجال الهجرة اللجوء السياسي انطلاقا أعمق وأكبر.

جاءت اتفاقية (شينغن) التي أصدرها الاتحاد الأوروبي لتحقيق حلم الأوروبيون وهو أن تكون أوروبا بدون قيود ولا تقسم فيما بينها أي حدود، فأصبح هذه الفكرة واقعا من خلال الحرية التي أتاحتها هذه الاتفاقية، ويتم التوقيع عليها في لكسمبورغ سنة 1985 من قبل 30 دولة، كان معظمها دول الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى غير أعضاء كإيسلندا، وسويسرا والهدف من توقيع هذه الاتفاقية الحاجة الملحة إلى إزالة الحدود وتحقيق الوحدة الأوروبية وتبادل الدول في الاتفاقية المعلومات الأمنية، فالأصل هذا النظام هو إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل دول الاتحاد الأوروبي ولكنه يمكن للدول الأوروبية من ربط كل سفارات دول الأعضاء عبر قاعدة بيانات، بحيث لا يستطيع من رفض طلبه الحصول على تأشيرة من إحدى السفارات أن يحصل عليها من سفارة دولة في أي دولة أخرى، خاصة مع تزايد تعقيد البيئة الأمنية التي طرحتها الحرب الباردة وظهور تهديدات أمنية جديدة كالهجرة غير الشرعية وغيرها.³

كل هذه المعطيات الأمنية الجديدة دفعت دول الاتحاد الأوروبي لاعتماد اتفاق مكمل لاتفاق شينغن يدعى بالاتفاق الإضافي لشينغن في 1990/06/19 ليصل عدد أعضائه إلى 26 بلدا.⁴

*شينغن: هي اسم بلدة في صغيرة لكسمبورغ على الحدود مع فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا.

¹ **Johns wide gren**, "Multilateral and bilateral co-operations structures to present irregular migration", conference on irregular migration in the Mediterranean Region proceeding, Athens 3and 4 October 2001, June 2002, consiel de l'europe -Strasbourg cedex, p 72.

² أحمد طعيبة، مليكة حجاج، «الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية»، دفاثر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، (جوان 2016)، ص 28.

³ أحمد شقورة، مشير صوالحة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

⁴ المرجع نفسه، ص 165.

كما أقرت المادة 07 في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية من نص الاتفاقية انه يجب على الأطراف أن تسعى لتقريب سياسات التأشيرات في أقرب وقت لتخفيف الضوابط على الحدود المشتركة. فالمواد من 77 إلى 80 من معاهدة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة الذي يحدد الأساس القانوني للاتحاد الأوروبي والتدابير حول عمليات التفتيش على الحدود، وتحديدًا مشير إلى البرلمان الأوروبي يتخذ المجلس تدابير في مجال الهجرة غير الشرعية واللجوء المعتمد من قبل المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 وبرنامج ستوكهولم هو الآخر الذي تم اعتماده في ديسمبر 2009.¹ والذي أكد من جديد على أهمية مكافحة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة، فقد تم رفع النقاط الحدودية وأصبحت شعوب الدول الموقعة والمهاجرون فيها يحضون بحرية السفر والتنقل داخل المنطقة دون تأشيرات للسفر والانتظار على الحدود.²

وقد استفادت الدول الأعضاء من هذا النظام المعلوماتي في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين يتحملون طرق احتيالية للدخول من دول أخرى. حيث استفادة الشرطة في أوروبا باعتمادها هذا النظام المعلوماتي في تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة الشرعية.³ خاصة سنة 2011 حيث حدد النهج العالمي للهجرة والتنقل ومنع والحد من الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر كأحد ركائزها.

كما يتضمن الميثاق مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى بالبطاقة الزرقاء التي تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يقدمون للاتحاد الأوروبي لأجل العمل، حيث تمنحهم عائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي الاتحاد الأوروبي.⁴

وللتأكد على أهمية مسألة الهجرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي عقدت قمة لاكين Laeken سنة 2001 في بروكسل والتي دعت إلى ضرورة دمج السياسة الأوروبية للهجرة بالسياسة الخارجية للاتحاد، وأصبح إبرام الاتفاقيات التعاون الأوروبية مشروطا بتطبيق اتفاقيات إعادة القبول تتعهد فيها الموقعة السماح بدخول مواطنيها أو مواطني دول أخرى ممن يعثر عليهم في دولة أخرى أو في مرحلة عبور أو في وضع غير شرعي وأخذت مثل هذه الاتفاقيات بعدا كبيرا مع الدول المجاورة.⁵

¹ Européan migration, op.cit., p12.

² بوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، «الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)»، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، (السنة 2019)، ص 350.

³ المرجع نفسه، ص 350.

⁴ أحمد طعيبة، ملكية حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 29.

⁵ رياض حسن الشعبان، دور المجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الحالة السورية نموذجا) رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام)، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2019، ص 124.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

إضافة إلى هذا قد وقعت الدول الأوروبية عام 2003 اتفاقية دبلن التي وضعت نظاماً قانونياً يهدف إلى التنسيق بين الدول وتوحد التعامل في مسائل اللجوء حيث تعتبر أول دولة موقعة على الاتفاقية تطأها قدما اللاجئ مسؤولة عن التأكد من جدية حقه في حيازة الحماية، وعدم التقدم بطلب اللجوء إلا في تلك الدولة، وتتخذ بصمات طالب اللجوء وتعمم على نظام رقمي مشترك.¹

ولم يقف الاتحاد الأوروبي عند حدود توحيد السياسة الخارجية بشأن الهجرة بل أنشأ سنة 2004 وكالة خاصة بخفر السواحل وحماية حدود الخارجية ألا وهي ممثلة في الوكالة المتخصصة:

فرونتكس (Frontex): ممثل باسم التضامن بين الدول الأعضاء وكالة الحدود الأوروبية وخفر لسواحل كما أشرنا في البداية (فرونتكس) وهو تعبير عن تقاسم معين للمسؤولية والتضامن بين الدول الأعضاء، إنشاؤها هو خطوة سياسة هادفة إلى تجنب تأميم قضية الهجرة، بدأت العمل سنة 2005 في شهر أكتوبر مقرها وأرسوا وتوسعت بشكل متواتر منذ ذلك التاريخ في سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا.²

كما تقدر ميزانيتها السنوية حالياً بنحو 90 مليون يورو، كما تم تفعيل آلية جديدة تسمى رابيت (فرق التدخل السريع على الحدود) تستخدم في حين طلب الدولة العضو، وتم نشرها أول مرة في اليونان عام 2010 فضلاً عن عملية "ماري نستروم" التي دشنتها في أكتوبر عام 2013 وتوقفت في نهاية 2014.³ واستجابة لأزمة 2015 والتي تسببت في تدفق العديد من المهاجرين إلى الأراضي الأوروبية فالوكالة لإدارة التعاون على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تم إنشاؤها في أكتوبر 2004.⁴ من خلال لائحة المجلس الأوروبي 2007/2004 بهدف تعزيز التعاون في مجال الهجرة والأمن واللجوء، وتم تعديل هذه اللائحة من طرف المفوضية الأوروبية رقم 863/2007، والتي تنشأ آلية تنظيم مهام وصلاحيات الضباط وتم تعديلها الاتحاد الأوروبي رقم 1168/2011 التي تعدل لائحة المجلس المفوضية الأوروبية رقم 2007/2004 بشأن إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدعم فرونتكس وتطور إدارة الحدود بما يتماشى مع سياسات الاتحاد الأوروبي والقيام بالعديد من العمليات عبر السواحل والحدود الخارجية وتزايدت نشاطاتها خاصة سنة 2010 وحسب ما يوضحه الشكل رقم 01، حيث تنسق العمليات المشتركة باستخدام موظفين

¹ المرجع نفسه، ص 125.

² يوسف كريم، "تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حالة المغرب نموذجاً"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية برلين، ط1، مارس 2021، ص30.

³ أحمد محمد هشام الرئيس، "الإعلام والهجرة غير المشروعة" بحث مقدم في المؤتمر العالمي الرابع في الفترة من 23-24 أبريل 2017 تحت عنوان القانون والإعلام، جامعة طنطا كلية الحقوق، ص21.

⁴ Stefanie buzmaniuk, "the union's external borders: a European debate revisited", foundation Robert Schuman, European issues, 23rd, February 2021, N0 585, P02.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

ومعدات من الدول الأعضاء على الحدود الخارجية، وتدريب حرس الحدود وتحديد طرق الهجرة وقياس مداها القصير والمتوسط والطويل.¹

الشكل رقم 01: خريطة توضح أهم العمليات التي قامت بها وكالة فرونتكس عن طريق الدوريات البحرية على طول السواحل الإفريقية لسنة 2010.



Figure 2: Sea border operations (Source: Frontex Working Plan 2010)

Stephan Dunnwald, on migration and security Europe managing migration from sub Saharan Africa, institute university de lisboa, 2011, n 22, p 103-128, p115

إن الكفاءة هي المعيار المركزي عند التقييم في وكالات فرونتكس وقد تبين أن ميزانية الوكالة تطورت إلى ما يصل من 20 مليار يورو في 2006 إلى 42 مليار يورو سنة 2007 إلى 92 مليار يورو سنة 2010 وارتفعت الأنشطة التي قامت بها عبر العديد من العمليات على الحدود الخارجية والتي يوضحها الشكل والتي تفسر الأنشطة والمشاريع التجريبية والعمليات والدوريات البحرية المشتركة على طول السواحل الإفريقية.²

أما بخصوص استمرارية قضية الهجرة قدم اقتراح بتعزيز فرونتكس بجميع القدرات اللوجستية وتزويدها بـ 10000 وكيل وتمديد حراسة الحدود حتى 2027، بحسب لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2019/1896 التي تم الاتفاق فيها على أن سلك الوكالة يجب أن يضم حرس الحدود وتشتت اللوائح أن يكون لدى الوكالة فرونتكس أربعون وكيلًا نشط ملتزم بحماية حقوق الإنسان قبل نهاية 2020، وهو مطلب بلغت

¹ European commission produced by the European migration, op cit, p13.

² Stephan dunnwald, "on migration and Security Europe managing migration from sub Saharan African", received 27 november 2011, published 7 November 2011 cadernos de studies African 2011, African Institute university, p113.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

كلفته أكبر من 1.3 مليار يورو خلال الفترة 2019-2020 وتقدر بنحو 5.14 مليار يورو خلال الفترة 2021، 2027، حيث تتناول هذه اللائحة تحديات للهجرة بالخصوص والتحديات المستقبلية والتهديدات المحتملة على الحدود الخارجية.¹

إن المتتبع لإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي، يثبت فكرة مؤكدة وهي إضفاء الطابع الأمني للهجرة وإعطائها بعد عسكري لا إنساني وهذا ما أكدته تقرير الوفد التابع للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بعد استطلاعها على أحد مراكز حجز المهاجرين غير الشرعيين للامبيدوزا: أن المركز في حالة متدهورة وبدائية إلى حد بعيد.

كما سبق وأشرنا جاءت فرونتكس عقب خوف الأوروبيين من ضغوطات الهجرة، وأوكلت إليها مهمة مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ومساعدة الدول التي تواجه هجرة غير شرعية في ضبط حدودها وترحيل المهاجرين غير المرغوب فيهم.

وقد أنشأت فرونتكس جهازا خاصا يقوم على تنظيم شبكة من الدوريات.² الأوروبية التي تسمح بالتعاون وتحسين الاتصال بين السلطات الوطنية.

ففي سنة 2008 عرضت المفوضية الأوروبية على الدول الأعضاء خارطة طريق للتطوير التدريجي لنظام مراقبة الحدود الأوروبية، وبدأت بتشغيل نظام مراقبة الحدود الخارجية (eurossur)، بدءا من تشرين الثاني 2013، الذي يهدف لتسهيل تبادل المعلومات بين طائرات المراقبة بدون طيار، لصالح السلطات المسؤولة عن مراقبة الحدود.

وعمل هذا النظام هو تبادل المعلومات وكألية تعاون تمكن سلطات الدول الأعضاء من القيام بمراقبة الحدود والأنشطة والتعاون مع وكالة فرونتكس Frontex على المستوى التكتيكي والتشغيلي الاستراتيجي³، وأهداف Eurosur نذكرها في النقاط التالية:

-زيادة الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي من خلال منع الجريمة العابرة للحدود وتقليل عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون منطقة تشغن دون أن يتم اكتشافهم.

-الحد بشكل كبير من عدد الوفيات المهاجرين في البحر.

وأمام تزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة تركزت جهود الوكالة بصورة أساسية في المتوسط، فنفتت العملية الأوروبية تريتون Triton سنة 2014 بكلفة 9 مليون يورو سنويا، وتم إطلاق دوريات لمراقبة السواحل حتى 30 ميلا بحريا.

بالنظر إلى الدور الشرطي الذي لعبته الوكالة في تحقيق الإنجازات في إطار الجهود الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية منذ 2011، وفي سنة 2015 نشرت المفوضية الأوروبية ورقة عمل بشأن

¹ Stefanie Buzmaniuk, op cit, P03.

² رياض حسن الشعيان، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ Européan commission, op cit, p 13.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

الهجرة مقترحة من خلالها تدابير فورية لمعالجة هاته المسألة بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات لتحسين إدارة الهجرة في السنوات القادمة بكل أشكالها.¹

سياسة الترحيل:

الجدل السياسي المتعلق بعودة اللاجئين لعب دورا مهما لفترات طويلة، كما تم تطوير أداة جديدة لسياسة الهجرة والمتمثلة في برنامج الترحيل والعودة الطوعية، وتم تطوير مثل هذه السياسة من طرف ألمانيا في الثمانينات.²

والترحيل يشمل العودة الطوعية أو القسرية في القانون الدولي وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يخول كل شخص للعودة لوطنه حسب المادة 13 من الفقرة (02)، فالعودة أو الترحيل تشمل الأعداد أو التنفيذ الهادف للعودة لبلد المنشأ أو العبور.³

ويبقى أسلوب الترحيل إجراء إداري يتم دمجها عادة مع طلب مغادرة الأجنبي للبلاد خلال المهلة المحددة طوعية.⁴

ومن جهة أخرى أسلوب الترحيل ظاهرة حديثة نسبيا في القرن العشرين كان ينظر إليه على أنه غير معقول، ومع التسعينات حدث تحول في أسلوب الترحيل في داخل الديمقراطيات الليبرالية في جميع أنحاء العالم، فهو ليس للسيطرة على الهجرة ولكن هو تكتيك عقابي.⁵

كما تلعب عمليات الترحيل في صميم سياسة الاتحاد الأوروبي أولوية طويلة المدى وزيادة عملياته تعتبر بمثابة اهتمام سياسي لمؤسسات الاتحاد الأوروبي وأعضائه وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، قامت المفوضية الأوروبية بتشكيل الإطار القانوني للاتحاد للقيام بعمليات الطرد، كما دخل نظام(فروتكس) حيزا التنفيذ حيث اعتمد المجلس الأوروبي خطة عمل حول ضغوط الهجرة والتي لها الأولوية الأولى لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق تنظيم عودة المهاجرين غير الشرعيين.⁶

وفي سبتمبر 2017 نشرت المفوضية الأوروبية ملف توصية تدعو إلى تنفيذ أكثر فعالية من أجل زيادة عدد الترحيل القسري.⁷

¹ رياض حسن الشعبان، مرجع سبق ذكره، ص 126

² Axel kreienbrik, voluntary and forced return of Third country nationals form Germany, research study 2006 in the from work of the European migration network, project the European commission, German, 2006, p11.

³ Ibid, p14

⁴ Ibid, p15

⁵ Imogen tyler, deportation nation, (these may, 2012), Quoted in Kirkuk and Gwinnett 2012, p12

⁶ Chris Jones, “deportation union,, rights, accountability and the Eu’s to increased forced removals”, funded by the European society initiative for Europe, published by state wash, august, 2020, P 05.

⁷ Ibid, P17.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

كما تم مؤخرا إنشاء مستودع الهوية المشترك بحلول 2019، وقابليته التشغيل البيئي لأنظمة المعلومات وتعديله من المفترض أن يكون قيد الاستخدام بحلول 2023 وتكون قاعدة بيانات مركزية تخص بيانات هوية المواطنين خارج الاتحاد الأوروبي بسعة قدرها 300 مليون ملف يحمل السيرة الذاتية لكل شخص، يحمل كل التفاصيل الخاصة كال بصمات والقياسات الحيوية وغيرها.¹

فالترحيل هو تعبير نموذجي عن الإرادة السيادية وقد يتم إحباط الجهود بسبب رفض البلدان الأصلية قبول المهاجرين غير المسجلين، ولهذا أدت أهمية التعاون الدولي إلى عقد الاتفاقيات الثنائية لإعادة طالبي اللجوء المرفوضين والمهاجرين غير الشرعيين، فدول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، فضلت الترتيبات غير الرسمية بشكل متزايد لمرونتها على عكس اتفاقيات إعادة القبول الرسمية والقيام بنهج منسق على مستوى دول الاتحاد.²

من جانب آخر تغير الأسلوب القانوني للترحيل بمجيء الاتحاد والهيئات الإقليمية الأخرى، والتوسع المتزايد من قانون حقوق الإنسان مثال: استخدام الاحتجاز أثناء الترحيل، إلا أنه الاتحاد الأوروبي لديه صلاحية التفاوض بشأن اتفاقيات إعادة القبول مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.³ كما لعبت الوكالة الأوروبية فرونتكس لإدارة الحدود دورا مهما في تنسيق عمليات الترحيل الجماعي عبر رحلات الطيران.

وفي سنة 2008 أشار "جيبني" gibney إلى أن الترحيل أخذ منحى تصاعدي كوسيلة للتعامل مع طالبي اللجوء المرفوضين والأجانب حيث ارتفع إجمالي الترحيل في فرنسا إلى مئة أضعاف الذين تم ترحيلهم في سنة 2011 مقارنة بنسبة 2000.⁴

وقد تباينت طرق الترحيل بين الترحيل بالطائرة والمراكب أو بالطرق البرية، بحسب الحالات، في حين تباينت أيضا المدة التي قضاها المرحلون بين القبض عليهم وترحيلهم ما بين عدد من الساعات إلى ما يقترب من العام بحسب الحالات.⁵

إن العمل الإستباقي للاتحاد الأوروبي مع الشركاء الجوار في مجال إدارة الحدود ضروري وذلك للإدارة ضغوط الهجرة بشكل أفضل، والذي بدوره يكثف عمله بخصوص تبادل المعلومات والقدرة الإدارية والتعاون التشغيلي والفني مع البلدان الشريكة المهمة بالظاهرة، ويتم إتمام هذا الأمر من خلال التدريب المكثف، الأبحاث، توسيع المشاريع وبناء القدرات والمشاريع التجريبية مع البلدان الشريكة ولاسيما العمل

¹Chris Jones, op cit, p12

² Leanne weber, deciphering deportation practices across the global north electronic copy available, at <http://ssen.com/abstract>, 2553723, p29

³Ibid, P31.

⁴Ibid, P11

⁵ نسرین البغدادی وسمیحة نصر، بحث مقدم حول الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، ملخص تنفيذي أولي، المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتنسيق مع المركز الديمقراطي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية القاهرة، (2015)، ص 29.

من خلال وكالات الاتحاد الأوروبي المعنية بما فيها "فرونتكس" السالفة الذكر واليوربول والتي سوف نتطرق إلى محتواها كالتالي:

منظمة الشرطة الأوروبية: (اليوروبول):

قبل الشروع في الحديث عن اليوروبول نتطرق إلى فكرة مفادها أن الاتحاد الأوروبي يتعين عليه دعم جهود ووضع استراتيجيات وطنية وإقليمية فعالة خاصة بتهريب المهاجرين ووضع معايير للإدارة المتكاملة للحدود والعمل بالتنسيق مع وكالاته المعنية.¹

اليوروبول* أنشأت بموجب معاهدة ماستربخت في عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في أكتوبر 1998، حيث يتعين على كل دولة عضو أن تعين وحدة وطنية للاتصال بين سلطاتها المتخصصة واليوربول²، وهذه الأخيرة منظمة مسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي مثل تهريب المخدرات، الإرهاب، الإجرام الدولي، وغسيل الأموال، وغيرها وخاصة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.³

ضف إلى ذلك أكدت المنظمة على ضرورة القبض على المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين بما فيهم مهربي الأشخاص، وفي هذا الصدد صرح ستيفن ويلس رئيس المركز الأوروبي لمكافحة الجريمة السيبرانية التابع لليوروبول في مؤتمر الأنتربول واليوربول المنعقد في سنغافورة بتاريخ 28-30 سبتمبر 2016: "تظل الجريمة السيبرانية، تشكل تهديدا حقيقيا ومتجددا وهي تتطور بمرور السنوات ويتطور معها التعاون بين الأنتربول بحثا عن السبل الكفيلة بمكافحة المجرمين معا.⁴

وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة (اليوروبول) تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى دول الاتحاد ودعم فرق البحث المشتركة، إلا أنها ليست لها صلاحيات القيام بالإعمال التنفيذية الميدانية من قبض وتفتيش ومطاردة في تلك المهام من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو إعمالا بمبدأ السيادة.⁵

¹ المفوضة الأوروبية، تقرير موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار الممثلة العليا والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار الممثلة العليا للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية، بروكسل، 18 تشرين الثاني، 2015 ص 18.
^{*} اليوروبول: دعا لإنشاء هذه المنظمة المستشار الألماني هيلموت كول، وكان ذلك أثناء قمة لوكسمبورغ المنعقدة في 29 جوان 1991 والتي لقيت الفكرة قبولا ورضى من طرف المشاركين.

² أمبارك إدريس ظاهر الدغاري، «مخاطر الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحته»، المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن، (يوليو، 2016)، بنغازي، ص 16.

³ حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ بوخلود مسعود، حسان بقة، «تهريب الأشخاص نحو أوروبا، بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية»، ص ص 44-76، مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية، المجلد 02، العدد 02، (2018)، ص ص 63-64.

⁵ شعبان حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

وعلى هذا الأساس وضعت الأوروبول شبكات تهريب المهاجرين تحت تركيزها خاصة تلك التي تشتغل في فيثنام، العراق، أفغانستان، إيران، آسيا الجنوبية، وشمال إفريقيا باستعمال الوثائق المزورة، كما أصبحت أيضا مهتمة منذ 2010 بحالات الزواج الذي يتم بغرض الحصول على الوثائق، لكنة جهودها تظهر أكثر من خلال عمليات المساندة التي تقدمها وفي السنة ذاتها أوقفت اليوروبول 80 مهربا ودعمت ست عمليات متعلقة بتهريب المهاجرين.¹

المطلب الثاني: المسارات التشاركية الدولية للحد من تأثيرات التحديات والتهديدات الامنية الجديدة

(أ) -برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو:

أصدرت الأمم المتحدة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقد احتو هذا البروتوكول على مجموعة تدابير أمنية واسعة والتي تستوجب على الدول الأعضاء مراعاتها للتصدي لجرائم الهجرة غير الشرعية، وأوجب البرتوكول تبادل المعلومات لمكافحة عمليات الهجرة غير الشرعية بين الدول الأطراف.² وقد وقعت عليه 123 دولة من بينها الجزائر والذي يقضي بتعاون دولي في هذا المجال وتبني تشريع قانوني صارم للتصدي لهذه الظاهرة ومجابهتها وهو ما أقدمت الجزائر على تكريسه في سبتمبر 2008.³ وقد تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة(55) بتاريخ 2000/11/15 بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.⁴

وكل ما يتصل منها بالفقر، كما يهدف البرتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، ويركز البرتوكول على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وجميع الأنشطة الإجرامية ذات الصلة بموضوع البرتوكول، وقد تضمن البرتوكول مواد عديدة نذكر منها:

تهريب المهاجرين عن طريق البر، تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، التدابير الحدودية، أمن ومراقبة الوثائق وغيرها.⁵

كما تشير المادة الثانية منه إلى أنه ولأغراض هذا البرتوكول وهي منه مكافحة تهريب المهاجرين، وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف لتحقيق تلك الغاية.

¹ صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين، بحث لنيل درجة الدكتوراه في العلوم قسم العلوم القانونية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، 2014، ص 294-295.

² أحمد محمد هشام الرئيس، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 92.

⁴ المرجع نفسه، ص 246.

⁵ المرجع نفسه، ص 247.

وأوضحت المادة (03) من البرتوكول أنه يقصد بتهريب المهاجرين هو التدبير للدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليست من رعاياها من أجل الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.¹

وقد ركزت المادة 16 من البرتوكول على النقاط التالية:

-تعتمد كل دولة طرق ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية:

(أ) -تهريب المهاجرين.

(ب) -القيام بعملية تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد الوثائق.

(ج)-تمكين شخص من البقاء في الدولة المعنية وهو ليس مواطناً أصلياً دون توفر الشروط اللازمة للبقاء المشروع.²

وقد ركزت المادة 18 من البرتوكول على إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية ويشمل هذا الإجراء الأشخاص الذين يكونون هدفاً للسلوك المبين في المادة (06).³

من خلال عرضنا لبعض المواد من البرتوكول نجد أنه حرص على التأكيد على أن الهجرة غير الشرعية جريمة دولية بطبيعتها، وهذا ما يتطلب نهجاً دولياً شاملاً ومتناسقاً لمختلف الجهود لمواجهة ولا تنفرد أي دولة وحدها بمكافحتها، وهذا ما يخلق التعاون الدولي لمكافحة كل مرتكبي تهريب المهاجرين والمخالفين للقوانين الوطنية والعمل على اتخاذ كل التدابير الوقائية، الأمنية، كذلك الاقتصادية، والاجتماعية لمجابهتها كالعامل على تبادل الخبرات والمعلومات بين الأجهزة المكلفة بذلك.

وقد صادقت الجزائر على هذا البرتوكول بكونها منطقة في شمال إفريقيا وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 418/03 المؤرخ في 2003/11/09.⁴

كما يعد البرتوكول الوثيقة الدولية الرئيسية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وفي حقيقة الأمر أن العديد من مواد البرتوكول المكونة من 25 مادة نصت على إيلاء الاهتمام بضرورة التعاون بين الدول

¹ شراد صوفيا، « قراءة في بروتوكول المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، مجلة الاجتهاد القضائي »، العدد الثامن، جامعة بسكرة، ص ص 58-59.

² محمد غربي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

³ أحمد شقورة، مشير صوالحية، الاستراتيجية القانونية للمجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية مداخلة مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم بظاهرة الهجرة كأزمة عالمية الواقع والتداعيات، المركز العربي الديمقراطي، (17 و18 أكتوبر 2019، ألمانيا، برلين)، ج1، ط1، ص 168.

⁴ محمد غربي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

الفصل الثاني.....التحديات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

الأطراف في مجال الهجرة الدولية وضرورة الحرص على حقوق المهاجرين واحترامها لتحقيق الأهداف على الصعيدين الوطني والدولي.¹

(ب) -الاتفاقيات الأمنية الثنائية تجسيدا لمساعي الأطراف المصدرة والمستقبلة في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

هناك العديد من الاتفاقيات الأمنية الثنائية تمت بين الاتحاد الأوروبي ودولة الأعضاء وبين أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين وبلدان العبور ومن أهم هذه الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:
في محاولة للوقوف في وجه تصاعد الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية، أقرت الدول الأوروبية آليات وضوابط قانونية في إطار اتحادي ممثلة في شكل اتفاقيات ومعاهدات فيما بينها وبين الدول الأخرى المعنية.

فمثلا يتيح الاتفاق المغربي الإسباني والذي تم توقعه في 13/02/1992، حيث بادر المغرب إلى توقيع تعاون مشترك لمواجهة الظاهرة وتنسيق الجهود لتوقيف تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وقد دخل حيز التنفيذ في 2012، حيث نجد إقدام الشرطة الإسبانية على الترحيل الفوري للمهاجرين الذين يدخلون المغرب بطريقة غير قانونية.²

وهذا الإطار القانوني التي تدرعت به اسبانيا أثناء إرجاعها الفوري لعدد معتبر من المهاجرين حيث تشير الإحصائيات أنه بلغ 116 من دول جنوب الصحراء في سنة 2018، مع الإصرار الكلي لإسبانيا بتفعيل هذا الاتفاق عبر إرجاع فوري للمهاجرين الذين دخلوا إليها عبر الأراضي المغربية، والذي يطلق عليه في إسبانيا بالترحيل فوق المياه الساخنة (**devoluciones en caliente**) هذا من جهة أما من شق آخر وفيما يخص اتفاقية إعادة القبول الموقعة بين اسبانيا والمغرب. سنة 2004 قبولها عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى جنوب الصحراء الكبرى من إسبانيا، كما قام أيضا المغرب بالتعاون مع نيجيريا في الشأن نفسه، حيث أرسلت نيجيريا طائرات تنقل 1700 مهاجر غير شرعي من المغرب، فاستجابة الدولة المغربية يكون بالسجن أو الطرد للمهاجرين غير الشرعيين أو اللاجئين وطردهم بالعنف إلى صحراء الجزائر.³

¹ ملكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري (أطروحة الدكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون جنائي)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015، 2016، ص 300.

² يوسف كريم، « تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حالة المغرب نموذجا» ، مختبر الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة فاس المغرب، إصدارات المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ص 46.

³ **Martin Baldwin, Edwards, Between a rock and a hard place : North Africa as region of emigration, immigration and transit migration**,Forth coming in review of African political economy,(2006), p 12.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

فمنظمة أطباء بلا حدود تشير إلى العنف الذي تمارسه السلطات المغربية على المهاجرين والذي تم تشجيع المغرب على اعتماده، حيث قدمت المنظمة إحصائيات بشأن هذا الموضوع حول مواطنين من جنوب الصحراء يتلقون العلاج الطبي بسبب العنف الجسدي من أصل 2.193 حالة.¹

52% ترتبت عن الأمن المغربي، 29% من الشبكات الإجرامية و 15% من قبل الأمن الإسباني وهذا الأخير يخرق مبدأ وقاعدة منع الترحيل الجماعي الذي تمنعه الاتفاقية الأوروبية ومكافحتها، كما أن القانون العالمي للجوء والقانون الأوروبي يلزمان معا إسبانيا بعدم إعادة لمهاجرين أو اللاجئين إلى مكان أن يلقوا فيه معاملة سيئة فهو ما قد ضلعت به إيطاليا في ديسمبر 2012، حسب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعدما أعادت مهاجرين قسرا إلى ليبيا.²

كما وقع الطرفان اتفاقا جديدا في 20 فيفري 1992 خاصا بالهجرة السرية والذي تضمن بندا جديدا يتعلق بالتزام المغرب بتكثيف دوريات خفر السواحل لرصد تحركات المهاجرين.

وقد تبين أن المغرب بقبوله هذا الإجراء يناقض التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان، والذي كان من أوائل الدول التي وضعت وصادقت اتفاقية العمال المهاجرين وأفراد سرهم لسنة 1990، وهي اتفاقية تمنع الترحيل الجماعي، وهو ما يجعل الفعل بقبول الترحيل والقانون الإطار لسنة 1992 بين المغرب وإسبانيا للقانون الدولي وانتهاكا لحقوق المهاجرين وحريرتهم في التنقل، وعدم الترحيل وضع الطرد الجماعي بغض النظر عن الوضع الإداري للشخص المهاجر.

أما على صعيد التشريع المغربي أول بلد استحدث قانونا محددًا ضد الهجرة غير الشرعية في سياق التصعيد لأعداد المهاجرين غير الشرعيين عبر مضيق جبل طارق أصدرت حكومته القانون 03/02/ في نوفمبر 2003 يخص معاقبة المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون البلاد، وأيضا الأشخاص المشاركين في إقامتهم وتسهيلاتهم لمساعدتهم على الدخول ففي أوائل 2020 كان يقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين 70000-80.000 مهاجر غير شرعي من جنوب الصحراء إلى المغرب وبعد الانتقال التدريجي من المغرب إلى وسط البحر الأبيض المتوسط اتبعت جميع الدول المغاربية فيما يتعلق بتجريم الهجرة غير الشرعية في 2004.³

¹ Martin Baldwin, Edwards, op cit p12.

² يوسف كريم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³ **Philippe Fargues** , Migration governance in north and west Africa national policy frameworks in IMO migration, cross the Mediterranean , trends, Risks, development and governance , publisher international organization for migration, Geneva ,analysis center,(2020), P379.

فبخصوص **المذكرة التي وقعت بين اسبانيا والمغرب في 2003** وهي مذكرة تفاهم للحد من الهجرة غير الشرعية فبموجبها يسمح لـ 3000 عامل موسمي من المغرب العمل في إسبانيا لمدة لا تزيد عن 9 أشهر وهي تعد نموذجا للاتفاقيات الناجحة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية¹. إن استمرار المغرب في **تبني اتفاق 1992** باعتباره بلد العبور في ظل تحمله التكلفة الاجتماعية والأمنية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى غياب نظام لجوء فعلي، وهذا من المؤكد اعتباره انخراط في سياسية أوروبية مقنعة لتصدير الحدود، والقيام بدور المناولة من الباطن لصالح أوروبا، وإسبانيا بشكل خاص.

اتفاقية اسبانيا وموريتانيا: أصبح التزام موريتانيا رسميا في 2006 من خلال تبني استراتيجية منع الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عبر أراضيها وتم ذلك من خلال تعزيز المراقبة والبحث عن المهربين ثم التوقيع عليها من قبل الدولتين لمواجهة مشكلة سفينة عالقة كانت تنقل عدد من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريتانية والذين كانوا في طريقهم إلى اسبانيا، وبموجب هذا الاتفاق التزمت موريتانيا بترحيل أولئك المهاجرين إلى دولتهم، كما التزمت إسبانيا بإقامة مستشفى ميداني في إسعاف المصابين منهم².

وفي هذا الإطار نرى أن الحاجة دفعت بموريتانيا إلى الإصرار على تقديم طلب من إسبانيا تدعو إلى اجتماع طارئ حول دراسة الأزمة وخطة تعاون طارئة، فقد أعلن رئيس وزراء موريتانيا أنها غير قادرة بمفردها على تحمل أعباء الظاهرة، وتأمل في مساعدة من الاتحاد الأوروبي ودولة وبالتحديد إسبانيا، وتم تفعيل التعاون بينهما من خلال إنشاء دوريات مشتركة لوحدات واستلزمات استراتيجية التعاون والاتفاق وجودا عسكريا يشمل كل العتاد³.

وقد أدى هذا التعاون الإسباني الموريتاني إلى إنشاء مراكز العبور في نواذيبو دوره هو ميناء المساعدة الأولى للمهاجرين الذين لم يصلوا إلى جزر الكناري، والتي بدورها عملت إسبانيا على تقديم كل الدعم المادي والبشري وكفرصة لتوسيع نطاق الاتفاق لإعادة إلى الوطن الموقعة سنة 2003 لتشمل إعادة قبول المهاجرين⁴.

¹ اسية بوعزيز، « سياسة الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية» دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 18 مارس 2015، ص ص 27-41، ص 36.

² عتيقة بن يحيى، «الجهود الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية»، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد(03)، العدد، جامعة ابن خلدون تيارت، ص 467.

³ Philippe Poutignat, Jocelyne Stereiff Fanart, "Migration policy Development in Mauritania: process issues, and (actors)(hal) archive overate, 17 October 2019, university of nice (France) 2019,P07.

⁴ Ibid, P07.

ووفقا للمادة (09) من الاتفاق، نجد موريتانيا توافق على قبول مواطنين من دول البلدان المجاورة الثالثة، وفي شهر مارس 2006 وقعت موريتانيا على اتفاقية إضافية مع اسبانيا بإجراء عمليات مراقبة مشتركة على طول الساحل الموريتاني كجزء من الاتفاق.¹

كما تفاوضت من جهة أخرى السلطات الاسبانية على التعاون الثنائي مع موريتانيا لإنشاء دوريات مشتركة في المحيط الأطلسي مع فرونتكس، وبدأت اسبانيا في إشراك البلدان الثلاثة في منطقة غرب إفريقيا في استراتيجياتها للهجرة لسنة 2005، تبنت السلطات الاسبانية رسميا خطة إفريقيا، وهو نهج يهدف إلى إبرام اتفاقيات تعاون في مجال سياسة الهجرة على شمال وغرب إفريقيا.²

ضف إلى ذلك إن تعزيز مراقبة الحدود البحرية في مجال منع الدخول غير القانوني تبدل إسبانيا جهدا كبيرا لحراسة الحدود البحرية على إفريقيا من خلال استراتيجية رباعية: تتضمن تنفيذ التكنولوجيا وذلك بجدية الكشف عن السفن، توفير الموارد المادية والبشرية لمراقبة الساحل الإفريقي، تدريب شبكة ضباط الاتصال والملحقون في دول المنشأ وتوقيع اتفاقية إعادة القبول لتثبيط الهجرة غير الشرعية وكان لهذه التدابير فعالية كبيرة من خلال الحد من عدد الوافدين إلى الساحل الإسباني عبر سفن غير شرعية.³ حيث قال وزير الداخلية واللامركزية الموريتاني في أن موريتانيا قامت بجهود جبارة في مجال الأمن ومحاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وتحقيق نجاحات في هذا الميدان.

وأضاف أن مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين تجسد التعاون القائم بينها وتحاول إسبانيا من جهتها تطوير علاقاتها مع موريتانيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية وغير النظامية في منطقة غرب إفريقيا التي يتدفق منها المهاجرين إلى جزر الكاريبي الإسبانية.

كما تهدف موريتانيا إلى زيادة أطر التعاون بشأن الهجرة غير الشرعية الثنائية والمتعدد الأطراف المتعلق بالهجرة لصالح التنمية الاقتصادية والبشرية والمحلية.

الاتفاقية الإيطالية الليبية:

بالنظر إلى ليبيا حسب التاريخ الليبي نجدها كانت دولة هجرة خاصة منذ اكتشاف النفط في الستينات، وقد أدت عمليات الطرد الجماعي المستمر والممنهجة التي نفذت عام 2003 إلى ما يلي:

بضغط من إيطاليا سنة 1998 بدأت الحكومة الإيطالية لمفاوضات بشأن الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة، وقد تم التوقيع على اتفاقية تعاون شرطي سنة 2000. وإجراء استفتاء إيطالي، حيث تأسست في طرابلس وثم ذلك في ماي 2003، وهذا الاتفاق الثنائي لسنة 2003 الموقع بين البلدين يتعلق بالتمويل

¹ (GDP) Global Detention Project, "Mauritania, Submission to the universal of Periodic, Review 37th session of the upper working group January, February, 2021, immigration detention, Geneva, P05.

² Sibastian Carlotti, , Behind the curtain of the Borders spectacle : introducing illegal Movement , and specialized profiling in the West African Region , Department political science , university of Pisa , Italy, published (15 April 2021) ,10,139,http://doi.org /103390 le 31/08/2021 à 12:27.(P08).

³ (EMN) European Migration Network, "practical measures to penances irregular immigration, Spain", recherché, arming Gonzalez and the others,(December 2011), p 23.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

ودعم مكافحة التهريب، وتوفير عمليات الإنقاذ البحري، وفي سنة 2004 تم توقيع اتفاقية أخرى بين البلدين تنص على الدعم المالي للتدريب والمعدات الرقابية والتي أعقبتها اتفاقيات وقعت 2002 ب ليبيا واحتجاز اللاجئين الأفارقة والمهاجرين غير الشرعيين في معسكراتهم لمنعهم من العبور إلى أوروبا. وفي سبتمبر 2004، أعادت ليبيا جميع المهاجرين اللذين قد رحلوا عبر أراضيها وفي نهاية الأمر وافقت ليبيا على إعادة الدخول ثم ترحيل المهاجرين غير المصرح لهم من إيطاليا على الرغم من عدم توقيع اتفاقية موحدة لإعادة القبول.¹

وفي فترة قصيرة أرجعت السلطات الإيطالية حوالي 3000 شخص ثم نقلهم في وقت لاحق من ليبيا إلى الدول المجاورة كمصر ونيجيريا.

ووفقا لفرونتكس تم احتجاز حوالي 60 ألف مهاجر في مراكز الاحتجاز الليبية في ماي 2007.² وبعد اتفاق 2003 وهي مذكرة تفاهم بشأن التعاون الشرطي، حيث أبرمت بعدها إيطاليا وليبيا في 6 فيفري 2005 و18 يناير 2006 اتفاقيات إضافية أعادت قبول المهاجرين من قبل السلطات الليبية. أمّا بخصوص اتفاقية التعاون الشرطي الجديدة المؤرخة في ديسمبر 2007 بطرابلس تسير دوريات مشتركة في المياه الإقليمية الليبية. لكن تنفيذها الفعلي بدأ في ماي 2009، ووافقت ليبيا التوقيع على السلطة التنفيذية في بروتوكول اتفاقية 2007.³

وهي اتفاقية تشمل الجانب التكويني بقيام الطرفين بدوريات بحرية على متنها طواقم بحرية مشتركة بهدف القيام بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ داخل المياه الإقليمية الليبية أو الدولية.⁴ وقد تركز التعاون في مجال الهجرة مع ليبيا على تقديم المساعدات لها بما في ذلك خفر السواحل وحرس الحدود والجهات الفاعلة لرصد الحدود.

كما وافق المجلس الأوروبي في إعلان مالطا في 03 فيفري 2017 بالتركيز على طريق البحر الأبيض المتوسط ووافق في نفس الشأن على تقديم كل الدعم المادي واللوجستي والفني والمعدات لليبيا، وتقديم كل الدعم أيضا للمؤسسات الليبية المكلفة بمكافحة الهجرة غير الشرعية.⁵ لقد زودت إيطاليا في 2017 السلطات الليبية بأصول الدوريات وهي ممثلة في أربعة زوارق سريعة مع المزيد في منحها بعدد أكبر.⁶

¹ Paolo cuttita, "readmission in the relations between Italy and north African Mediterranean countries", chapter2 edited by Jean pierre casarino, unbalanced reciprocities cooperation on readmission in the Eros_Mediterranean Area, middle East institute special edition viewpoints, p 34.

² Paolo cuttita,op cit, P35

³Ibid, P 35

⁴ سليم بلحماش، «الجهود الأور متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية»، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد الرابع، العدد الثالث، (سبتمبر 2019)، الرقم التسلسلي 15، ص148.

⁵ Amnesty international, Italy submission to the united nation committee against torture, 62 Nd session, 6 November, 6 December, 2017, London, p 15

⁶ Ibid,p16

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

وفي السنوات الأخيرة وقعت ليبيا اتفاقيات تعاون بشأن الحدود وضبطها مع الدول المجاورة، علاوة كل ذلك وبطلب إيطالي وقعت ليبيا اتفاقية تعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، حيث وبالرجوع إلى سنة 2005 أدار مكتب طرابلس عمليات العبور والهجرة غير النظامية مدة 28 شهرا بدعم وتمويل من الحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبي.¹

كما حرس ما يقرب 2000 كم من الساحل الليبي بدوريات وطواقم مختلفة على زوارق مقدمة من إيطاليا، كما يتم التحكم في الحدود البرية بشكل مشترك من خلال نظام الكشف عبر الأقمار الصناعية بتمويل من إيطاليا، وتبقى هذه الأخيرة وليبيا طرف في بروتوكول الأمم المتحدة لعام 2000، ضد جريمة الاتجار بالبشر برا وبحرا وجوا ومع ذلك تبقى ليبيا ليست طرفا في الاتفاقية لعام 1951 بشأن اللاجئين.²

اتفاقية هامبردغ ومذكرة التفاهم والتي كانت في 02 فيفري 2020 لوضع القواعد الأساسية لتسهيل الإنقاذ البحري لضمان التنسيق بين الدول الساحلية وضرورة تفعيل التعاون فيما بينها. غير أنه ومن المفترض السلطات الإيطالية واجب أخذ الخبرات والتعليمات من نظراتهم الليبيين وهو نتاج مذكرة التفاهم لعام 2017 المذكورة سالفا.

وتجادل مذكرة التفاهم حل مشكلة الوافدين إلى إيطاليا عبر ليبيا عن طريق يفترض إنشاء مراكز استقبال مؤقتة تديرها وزارة الداخلية الليبية، من قبل العودة الطوعية للوطن وتقديم الدعم الفني والتكنولوجي لليبيين لمكافحة الهجرة غير الشرعية لأنه إعادة القسرية تخالف القانون والدستور الإيطالي.³ تابعت إيطاليا بشكل مستقل ترتيبات ثنائية مع ليبيا والدول الأخرى كتونس والمغرب وعقدت اتفاقيات بشأن القبول بشكل أساسي وربطها بالمساعدات التنموية ذات الحجم الصغير.

ومن ناحية أخرى أصدر البرلمان الأوروبي قرار في 2005 يبين فعليا عمليات الطرد الإيطالية ومثله المفوضية العامة للأمم المتحدة الخاصة بشؤون اللاجئين أدانت حادثة 18 مارس 2005 التي وقع فيها 180 شخص، فيثبت تقرير 2005 الأخير للمفوضية أمن safe دول العالم الثالث مثل ليبيا التي ليست لديها علاقات رسمية بينها وليست هذه الأخيرة عضو في مسار برشلونة، ولا توجد سبيل لإجراء حوار يسعى إلى إدارة الهجرة.⁴

الاتفاقية الإيطالية الجزائرية:

¹ Paolo cuttita, op cit, p36

² Natalino Ronzitti, "the treaty on friend ship partnership and cooperation between Italy and Libya" new prospects for cooperation in the Mediterranean bulletin of Italian politics vol 1, No1, 2009, Luis university and aria Rome pp, 125.133

³ Yasah Maccannico, analysis Italy reviews memor indium with Libya, as evidence of a secret Malta-Libya a deal surfaces march, 2020, state watch org/media/documents analysis/ no 357 renewal Italy-Libya a, p11

⁴ Martin Baldwin- Edwards, between a Rock and a hard place: North Africa as a region of immigration and transit migration forth coming in review of Africa political economy, (2006), p15.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

تمت إعادة قبول المواطنين الجزائريين غير الشرعيين من ايطاليا لسنوات عديدة، بالرغم من انخفاض معدل الفعالية، عندما أصبحت سردينيا نقطة إنزال جديدة لعدد متزايد من المهاجرين القادمين من الجزائر. وبضغط من ايطاليا سنة 2000 للتصديق على اتفاقية إعادة القبول والتي بدورها دخلت حيز النفاذ في 14 أكتوبر 2006، ولم تكتسب الهجرة غير المصرح بها من الجزائر إلى إيطاليا حتى الآن، وإعادة القبول لم تكن قضية سياسية عالية في العلاقات الثنائية بين الجزائر وإيطاليا¹ وفي السنوات الأخيرة عززت السلطات نظام المراقبة على حدودهم البحرية بهدف اعتراض القوارب لطريقها ودفعهم إلى الجزائر. في جوان 2009 بدأت السلطات الجزائرية والإيطالية عمليات دورية مشتركة في 14 جوان 2009 حين قام الحراس الإيطاليون والجزائريون باعتراض زورق على متته 150 مهاجر قبالة السواحل الجزائرية وإعادتهم إلى الجزائر.

وفي نفس السنة وقعت الجزائر اتفاقية جديدة تهدف الى تعزيز التعاون الشرطي من خلال برامج التدريب وتبادل المعلومات، وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين غير الشرعيين من طرف السلطات الإيطالية بالتعاون كما سبق وذكرت مع الحكومة الجزائرية حيث تم ترحيل أكثر وما يزيد عن نصف مليون شخص.²

وحسب التقرير الجزائري فإن الشرطة وحرس الحدود هم الجهات الفاعلة والمسؤولة عن كبح تدفقات الهجرة غير الشرعية ومراقبة تحركات الشبكات على طول حدود تمت لأكثر من 1500 كم.³ كما تتركز جهود السلطات المسؤولة عن الحد من الهجرة غير الشرعية في ثلاثة محاور رئيسية نذكرها كالتالي:

الاعتقالات: في الجزائر تم القبض على 3234 مهاجر غير شرعي خلال الستة أشهر الأولى وفي سنة 2004 وحيث كان إجمالي الاعتقالات بسبب الهجرة غير شرعية 5680 ناهيك عن سنة 2003 والتي بلغ العدد فيها 4.870، وقد حدد وزير الخارجية والضمان الاجتماعي عدد دخول الأجانب بصورة غير شرعية بين 1992-2003 بسعر قدره 28800.

الطرد والسجن: يطرد المهاجرون غير الشرعيين أو يسجنون بعد محاكمتهم على جرائم مختلفة، ففي الجزائر مدة التوقيف انتقلت من غرامة إلى ستة أشهر أو سنتين.⁴

¹ Paolo cuttita, op cit, p, 38

² عتيقة بن يحيى، الجهود الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 467

³ **Mohamed saib Musette and the others,**” summary report on migration and development in central Maghreb,” international migration peppers, 78E, international migration papers 78E, international labor office, Geneva Switzerland published, (2006), p19.

⁴ **Delphine perrin, regulating migration, and asylum in the Maghreb inspiration for an accelerated legal development immigration in the Mediterranean Mechanisms of international cooperation,** FI Ippolito and Strevisant, Hal submitted (Cambridge university press, on 10 November 2016), pp192-214 p 195.

وتقدم الشرطة الوطنية الجزائرية إحصائيات واضحة جدا عن الوضع في الأشهر الستة الأولى ففي عام 2005 تم طرد 2244 مهاجر غير شرعي وسجن 815 وتليها إحصائيات 2004 هي 2000 و1259 على التوالي.¹

العفو والرقابة: تتغاضى السلطات الجزائرية عن الوجود المؤقت لبعض الرعايا الأجانب على أراضيها لدوافع إنسانية، فتقوم بتجميع المهاجرين غير الشرعيين وضعهم تحت الرقابة، فقد أدركت جميع الدول المغاربية أن جهودها في مكافحة الهجرة لا تؤدي إلى نتائج قوية على المدى المتوسط والبعيد ما لم يتم دعمها من خلال التعاون الإقليمي والأورو متوسطي، فالتعاون أصبح المعيار المستخدم لقياس فعالية جميع المبادرات المقترحة في هذا المجال.

وتضمن في نفس السياق التقرير الجزائري أن الدولة الجزائرية عارضت خطط إيطاليا لفتح معسكرات عبور على أراضيها معتبرة المشروع غير مناسب من الناحية الإنسانية، ودعت إلى التنسيق والمزيد من التعاون وإشراك دول الساحل في اجتماعات منتدى 5+5 حول موضوع الهجرة، كما تسعى الجزائر جاهدة إلى ربط محاربة الهجرة غير الشرعية بالتعاون الإقليمي وتفعيله.²

وتجدر الإشارة إلى أن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية فرضت على الدول السعي لمجابهة الظاهرة في طريق إبرام هاته الاتفاقيات المذكورة.³

فحوى هذه الاتفاقية بين الجزائر وإيطاليا الصادرة إلى إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، والتي بموجبها تم ترحيل أكثر من نصف مليون شخص.⁴

ما يمكن استخلاصه بشأن الآليات المعتمدة من الجزائر والعمل على مجابهة الظاهرة من خلال التعاون والتنسيق الأمني واتخاذ سياسات واستراتيجيات فعالة للتصدي لها من خلال الاجتماعات واللقاءات الدولية والإقليمية والتي تساهم إلى حد بعيد في تقليص عدد المهاجرين غير الشرعيين.

اتفاقية تونس_ إيطاليا: يعود تاريخ أول اتفاقية بين البلدين إلى 06 أوت 1998، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1999 من أجل تسهيل إعادة القبول للمواطنين غير النظاميين وخاصة مواطنو الدول التي في المرحلة الانتقالية.⁵

¹ Mohamed saib and the others, op.cit, p 19.

² Mohammed saib, op cit, p 20.

³ **ذبيح عادل،** «زناتي مصطفى، التجربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الأسباب والحلول)، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات»، أيام 17 و 18 أكتوبر، 2019 الناشر المركز العربي للدراسات الاستراتيجية و، ط1، ج 1، برلين، ص 222.

⁴ **أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون** "مكافحة الهجرة غير الشرعية" (،دن ط)، جامعة نايف للعلوم الأمنية جدة، (الرياض، 2010)، ص 152.

⁵ **Aderanti Addepoju and the others**, "Europe's migration agreements with migrants sending counties in the global south": critical review, published as articles in international migration, 2010, 48 (03), pp 42.75.p48.

الفصل الثاني.....التحديات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

وأطلق عليها اسم: تبادل الأوراق النقدية بين تونس وإيطاليا بشأن دخول وإعادة قبول الأشخاص الذين هم في وضع غير قانوني إلى ذلك الحين ابرمتا الطرفين عام 2011/04/06 اتفاقية ثنائية بشأن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية وتم ذلك من خلال تكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية للدولتين.¹ وتعتبر إيطاليا سباقة في هذا المجال باعتبارها حسب المعطيات الواردة عبر بيانات تدفقات الهجرة إليها من أكثر الدول تضررا من الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي بحكم قربها من القارة.² ما جعلها تسارع في وضع أول قانون خاص بالهجرة سنة 1998 والتوقيع على الاتفاقية بين تونس من نفس السنة والذي جاء محملا بعدة إجراءات قانونية للحد من هذه الظاهرة.

ملف الهجرة الذي ألقى بظلاله على الطرفين التونسي والإيطالي والذي بدوره توصل إلى الاتفاق المذكور أعلاه في 06 أبريل 2011 هذه الاتفاقية تستند إلى مقاربة اقتصادية واجتماعية وأمنية في شأنها الاقتصادي من خلال تقديم الدعم لتونس لتحقيق التنمية والدفع بها، فتركيزها أيضا على جانب الأمني الذي يعمل على تعزيز القدرات الأمنية التونسية وتوفير كل الدعم والتجهيز لمراقبة الحدود التونسية، والتوافق بشأن إعادة المهاجرين إلى تونس.

ويهدف التعاون الشرطي الثنائي بين تونس وإيطاليا الموقعة في 2003/12/13 الرئيسي لتدريب قوات الشرطة التونسية على تعزيز السيطرة على الحدود البحرية مع إيطاليا والذي يوفر المساعدة التقنية وزيادة التعاون بين سلطات البلدين.³

وتقضي أيضا الاتفاقية المبرمة بين تونس وإيطاليا تزويد إيطاليا لتونس بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين.⁴

بالإضافة إلى تعهد إيطاليا بزيادة حصص دخول التونسيين إلى إيطاليا، حيث زادت من 600 إلى 3000 شخص لكل سنة.

كما تتعرض تونس لضغوط مزدوجة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فعلى الصعيد الأوروبي أبرمت تونس اتفاقا سياسيا بشأن الشراكة من أجل التنقل في مارس 2014، والتي دفعت إلى إبرام اتفاقيتين: الأولى بشأن إعادة القبول والثانية تسهيل إجراءات التأشيرة، فالوضع يختلف بشكل ملحوظ

¹عتيقة بن يحيى، مرجع سبق ذكره ص، 465.

² منال بوكورو، « مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية »، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03 ص ص 380، 405 (ديسمبر 2018)، ص 392.

³Kiara Neri, le droit international face aux nouveaux défis de l'immigration clandestine en mer, sqdi :org / wp content uplads Rqsi , 1-5 Neri. PDF. Le 17/07/2021

⁴ بن بوعزيز آسية، سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الفصل الثاني..... التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية

بين تونس والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبالأخص إيطاليا التي تصدر ستة اتفاقيات لإعادة القبول كان آخرها موقعة في أوت 2020.¹

ترى إيطاليا أنه يجب إقامة إدارة منسقة بهدف تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية النظامية من خلال ضوابط أكثر فعالية للحدود البحرية، فبعد الأزمة الصحية المرتبطة بوباء كورونا دفع إيطاليا والاتحاد الأوروبي للضغط على تونس لتعزيز آليات الضبط، الموافقة على مضاعفة أعداد الإعادة القسرية.² انطلاقا من رأي بعض السياسيين الإيطاليين بشأن الحد الفوري لأعداد الهجرة غير الشرعية وذلك بمجرد تفعيل الاتفاقيات، بقوله الاتفاق مع تونس عمل "بحيث انخفض عدد الوافدين حسب تصريح وزير الداخلية الإيطالي.³

وقد سعت إيطاليا في جميع التبادلات والمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تجميد تدفقات المهاجرين إليها من شمال إفريقيا وفي هذا السياق فإن الدبلوماسية توفر إعادة الارتباط بين البلدين (إيطاليا وتونس) والعمل على منع الوافدين من المهاجرين غير النظاميين إلى إيطاليا والعودة منها إلى الوطن كما ذكر سالفا.⁴

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني تم التوصل إلى النتائج التالية:

*ساهمت التحولات الكبرى التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة في تغيير مضمون العديد من المفاهيم في الحقل المعرفي للدراسات والأبحاث الأكاديمية، من بينها مفهوم الأمن الذي لم يعد يقتصر على البعد العسكري والمعنى التقليدي بل تعداه إلى أبعاد أخرى، وذلك بسبب التغيير في طبيعة وشكل وبنية التهديدات الأمنية من خلال ما يعرف بظهور التحديات الأمنية الجديدة التي تؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين.

*التتابين في قائمة التحديات والتهديدات الأمنية مع بروز العولمة، إضافة إلى التغيرات الحديثة التي جلبت في طياتها تحديات أمنية جديدة فالنسبة للتقليدية اكتسبت أبعاد جديدة وبشكل جوهري، فالعالم في حركية مستمرة ويرتبط به التغيير في طبيعة التحديات الأمنية، فالبيئة الراهنة والتحول الجيوسياسية تؤثر على طبيعة ومصادر التهديدات وتجعلها عالمية الانتشار سواء على المستوى العمودي أو الأفقي.

*يتضح جليا أن التفاعلات الجديدة بين الدول هي من أنتجت العولمة مما أتاح لها إمكانية خيار إعادة تنظيم نفسها فهي دولة مشاركة من خلال وظائفها التقليدية والجديدة، إلى جانب الفواعل الأخرى والتي هي متغيرة بحسب دواعي التغيير متوزعة الوظائف على سياسات القوى الدنيا والعليا ليس بصورة

¹ **Euro med Rights, Return Mania, mapping policies and practices in the Euro med region, chapter 4 the policy of forced returns between Italy and Tunisia, April 2021, Brielle's, Belgium, P 04, euromedrights.org/wp content 2021/04/En chapter 4, Italy-Tunisia le 2021/09/08 à 22 :16**

² Ibid, P06

³ **Emanuela paoletti, "the Arab spring and the Italian response to migration in 2011", comparative migration studies vol2, NO2, (2014), CMC2 (2) 127-150, P 140.**

⁴ Emanuela Paoletti, op cit , P 138.

مطلقة بحسب الشكل وأفرزت جملة التفاعلات الأفقية والعمودية مجموعة جديدة لأشكال الدول مختلفة السيادة والحجم والشكل.

*الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة اكتسبتها صفة العبور الحدودي عبر العديد من المنافذ البحرية والدولية ولهذا توسعت نطاق المعالجة لهاته الظاهرة على جميع الأصعدة والمستويات المختلفة سواء من جانب جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، أو من جانب الاتحاد الأوروبي في معالجة الظاهرة على مستوى الاتفاقيات بين الدول المنشأ المعنية المصدرة لأعداد طائلة من الهجرة غير الشرعية ومناطق العبور، حيث تنوعت الإجراءات القانونية والأمنية المشتركة في مواجهة الظاهرة.

تشير الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين الدول المرسله والمستقبله وبلدان العبور إلى الاهتمام المتزايد للحد من الهجرة غير الشرعية وضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين وإعادة قبولهم في بلدانهم الأصلية كسياسات علاجية لتهديد الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية في شمال افريقيا: دراسة في الديناميكيات
الجيواستراتيجية للمنطقة في الفترة بين 2001_2020.

المبحث الأول: منطقة شمال افريقيا: دراسة في الخلفية التاريخية والابعاد الجيوسياسية.
المبحث الثاني: التحولات البنيوية والجيواستراتيجية بشمال افريقيا بعد احداث 11 سبتمبر
2001 وأثرها في التحول نحو الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث: إشكالية الهجرة غير الشرعية في إطار استراتيجيات المعالجة لدول شمال
افريقيا.

المبحث الرابع: سيناريوهات بنائية استشرافية وتقييم للمقاربة الممارساتية للحد من تحدي
الهجرة غير الشرعية.

حيث انتقلنا من قرن الى آخر وبالتحديد القرن العشرين الى القرن الواحد والعشرين وشهدنا بلا منازع الهجرة العابرة للحدود الوطنية في شمال افريقيا وبالأخص دول المغرب العربي، فتعد منطقة شمال افريقيا من أكثر المناطق المشبعة بالثقافة، حيث تكتسي أهمية جيوسياسية الى حد بعيد من موقعها باعتبارها ملتقى طرق بين افريقيا وأوروبا، كما تضيف الروابط القديمة للمنطقة عبر قناة السويس والبحر الأحمر لما لها من أهمية كبيرة في السياسة الدولية.

فالموقع الاستراتيجي بالموازاة مع تاريخها الثقافي الديناميكي والحضاري العريق جعلها نقطة محورية، فمعظم دولها ممرات عبور رئيسية للوصول الى الضفة الأخرى، وأصبح المنطقة مفترق طرق للهجرة غير الشرعية حيث تمتزج فيها حركية مختلفة للكيانات المجاورة لهذه المنطقة من المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء وغيرها. وبهدف تشديد القيود ووضع العديد من التدابير لإدارة الظاهرة من قبل دول شمال افريقيا التي تعبر عن نفس المنطق وتبحث عن نفس الهدف وبجعل حركية وديناميكية الهجرة صعبة ومستحيلة من الجنوب الى الشمال.

هذه الهجرات غير الشرعية تعبر عن عدة مظاهر من جملة من التغيرات العميقة التي حدثت في مجتمعات الأصل وتنوع الواقع الاجتماعي للدول المنطقة ما زاد من خطورة الوضع ودفع بدول شمال افريقيا الى النظر في الوضع بسبب تزايد الظاهرة واستفحالها والبحث عن حلول جوهرية ملموسة بالتنسيق مع كافة الهيئات والمؤسسات المعنية خاصة بالنظر في جميع التقديرات الإحصائية والمعطيات العددية الواردة بشأن الهجرة غير الشرعية وهذا ما سوف تصبو اليه هذه الدراسة وما تحتويه من عناصر أساسية في التحليل الخاص بهذا الفصل.

المبحث الأول: منطقة شمال إفريقيا: دراسة في الخلفية التاريخية والإبعاد الجيوسياسية من خلال مؤشر الهجرة.

على الرغم من ما يتمتع به منطقة شمال إفريقيا في المغرب العربي من موقع استراتيجي مهم جدا وما يحتويه من ثروات طبيعية أو بشرية الى انها تدخل في دائرة الدول المتخلفة بل وزيادة على هذا فإنها تعاني من مخاطر وتهديدات كبيرة ومختلفة تهدد امن الأفراد والدول لتمييزها بالعالمية إلى أنها هاته المنطقة تعرفها بحدة وواسعة.

حيث تعرف صعودا ملحوظا لمستويات التهديدات الامنية العابرة للحدود على غرار تلك التي يعرفها الإقليم الشمالي والواقعة على ضفاف المتوسط من الجهة الجنوبية وقربها من منطقة الساحل الافريقي التي تعرف أزمتا عدة فلا يمكن الحديث عن منطقة شمال إفريقيا دون الاشارة الى المناطق المجاورة لها خاصة منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء فاحتلال المنطقة لموقع استراتيجي وحيوي هام وإطالقتها على البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: منطقة شمال إفريقيا: دراسة في الخلفية التاريخية:

الدول الخمسة التي تتألف منها منطقة شمال إفريقيا البعد الجغرافي والاستراتيجي للمنطقة، متحدة من خلال تاريخ من التجارب المشتركة بشكل كبير يستثني أي شكل من أشكال التوجه السياسي الموحد وتاريخه القواسم المشتركة نبرزها من خلال عرضنا لهذه الخلفية التاريخية ، فنجد جغرافيا دول المنطقة وجهتهم البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال اشتراكهم في التاريخ مع دول جنوب وشرق أوروبا والعلاقات والروابط بينها ، فالنصف الجنوبي من الدول الخمسة ماعدا تونس تتربع على مساحة كبيرة، يتجمع الكثير من السكان شمالا باتجاه البحر الأبيض المتوسط، فنجد منذ القرن الثاني إلى القرن السابع الميلادي كانت المنطقة في الغالب موطنًا للكنائس المسيحية وقد حل محلها الإسلام محل هذا الإرث المسيحي عام 698 عندها نزل الفاتحون العرب في قرطاج.¹

من جهة أخرى ما يقرب 75% من منطقة شمال إفريقيا تتكون من الصحاري والأراضي شبه القاحلة والواحات الصغيرة، وتشير الدلائل إلى أنه منذ حوالي 130.000 سنة كانت مساحة كبيرة من اليابسة هي الآن ممثلة في شمال إفريقيا مليئة بالبحيرات والغابات والأنهار والواحات، تشكل اليوم مصدرا لكمياتها الهائلة من النفط الذي تصدره دول المنطقة، ويعتقد العلماء أيضا أن الشعوب القديمة في المنطقة هاجرت إلى مناطق العالم الأخرى منذ فترة طويلة 130.000 قبل الميلاد إلى 40.000 ق.م.

¹ **Egodi uchendu**, security and development in north Africa until the Arab spring, implications for Nigeria's defense industry, History and international studies of Nigeria, this content do leaned from 41-190,31-196,on mong10, September 2018, All use subjed to <http://about ystor.org/terms,p109>.

ومنذ ذلك الحين فقد أظهر المؤرخون أن شمال إفريقيا احتلها الإنسان المنتصب " Homimin Homo crectus" منذ زمن بعيد يعود إلى 200.000 ق.م.¹

فكانت أراضيها مأهولة بأشخاص ينتمون إلى مجموعتين مختلفتين ثقافيا من السكان، البربر والعرب، البربر أو الأمازيغ الذين هم المجموعة العرقية الأصلية للمنطقة الواقعة غربا وادي النيل وإلى المحيط الأطلسي ومن سواحل البحر الأبيض المتوسط إلى نهر النيجر في فترة ما قبل التاريخ ووجدت رسومات الكهوف الموجودة في جبال الطاسيلي. ففي الجزائر والصحراء الليبية توحى بأن حيوانات البربر الأوائل قد دجنت الحيوانات وتقنياتها المتطورة لزراعة الكفاف منذ 12000 عام، وتشير بعض النصوص أن هؤلاء استخدموا أحرفا أبجدية للتواصل مع بعضهم البعض عبر مسافات كبيرة.

وتميزت فترة ما قبل الإسلام خلال القرون التي سبقت 622م بظهور الحضارات الكبرى مثل الفينيقيين 1550 ق.م إلى 300 قبل الميلاد والتي أنشأت في لبنان الحديث الذي جلب معهم ثقافات تجارية بحرية قوية وتقنيات الملاحة البحرية، أسس قرطاج (575 ق.م-146 ق.م) هيمنة كبيرة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك البرتغال وإسبانيا حسب البعد الجغرافي لها، أي شبه الجزيرة الأيبيرية كانت قرطاج أيضا مركزا للتجارة والنفوذ السياسي طوال العصور القديمة حتى دمر الرومان قرطاج والمدينة كلها، قتلوا العديد من سكانها خلال الحروب البونيقية الممتدة 264 ق.م إلى 146 ق.م نوميديا (202 ق.م-46 ق.م) كانت مملكة أمازيغية قديما فيما يعرف الآن بالجزائر وجزئا اصغر من تونس حيث نجحت المنطقة في توحيد القبائل البربرية المنقسمة والبدوية أساسا تحت حكم واحد، وعملت على تطوير التقنيات الزراعية وبعد وفاة ماسينيسا 240 أو 238 ق.م وقبلها 148 ق.م حليف روما.² والذي قسمه وحكمه أبناؤه منفصلين، وكان القديس أغسطين(354م-430م) من الشخصيات الفكرية الرئيسية في الفترة الرومانية في إفريقيا الشمالية، وهو ابن أمازيغي واعتبر لفترة طويلة أحد أبناء اللاتينيين للكنيسة الكاثوليكية الحديثة حيث ساعدت كتاباته في إرساء الأساس للفكر المسيحي في العصور الوسطى بعيدا عن شرق شمال إفريقيا، وقد بنى الفراعنة واحدة من أعظم الحضارات في العصور القديمة، استمرت سلالاتهم لأكثر من 22 قرنا (3100 ق.م. 870 ق.م)

وازدهر الإغريق في مصر والثقافة اليونانية الهلنستية بين (350 ق.م، 30 ق.م) في مصر وتم دمج الكثير من الثقافة الفرغونية³، والتي ضمت الإمبراطورية الرومانية مصر كمقاطعة رومانية حتى(390م). بعد هزيمة الملكة كليوباترا وبدأت الفترة الإسلامية بالانتهاء الحكم اليوناني الروماني على مصر 975 سنة) وأصبحت الإسكندرية أرضا إسلامية في 641م. وفي أقل من 70 عاما وبعد ذلك غزا المسلمون كل شمال إفريقيا من النيل إلى المحيط الأطلسي من (670هـ).

¹ Habib tilionine and richard J.Estes," social development in north Africa countries: Achievements and current challenges", (university of Pennsylvania school of social policy), P09.

² Habib, Tiliouine and richard.J.estes, op cit, P10.

³ Ibid, P11.

حيث سماها العرب الفاتحون المغرب الأقصى وامتد استخدام المصطلح عبر مناطق شمال إفريقيا ماعدا مصر، وأطاحت الجيوش الإسلامية بالقوط الغربيين الحاكمة واحتلت ما يعرف بالأندلس في إسبانيا وحكمت شبه الجزيرة الأيبيرية حتى 1432م، وأصبحت الأندلس جزءا لا يتجزأ من المغرب الإسلامي، ومع ذلك شكلت شمال إفريقيا والأراضي الأوروبية الجديدة الأسس الجنوبية للعلوم الدينية الإسلامية والفقهاء والفلسفة والأدب والتاريخ.¹

وبحلول القرن العاشر الميلادي تم استبدال المسيحية بالكامل تقريبا بالإسلام حيث بلغ عدد سكان شمال إفريقيا من المسلمين، 95%، كما تشترك دول شمال إفريقيا في تاريخ عريق وطويل من السيطرة الخارجية حيث بدأ حكم الأجانب في القرن الرابع (332ق.م) بعد حكم اليونان الإسكندر الأكبر غزوه لمصر وحل الرومان محل اليونان بمصر في 530ق.م وبسطت سيطرتها على ليبيا والمغرب. وانتهى الحكم الروماني بعد غزو المسلمين من 760 ق بعد الميلاد، وانتهت الهيمنة العثمانية من شمال إفريقيا فعليا عام 1867 في بداية بوادر الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، فالثقافات الخارجية التي ميزت منطقة شمال إفريقيا سواء كانت العسكرية وغير العسكرية فرضت قدرا من التوحيد على مجتمعاتها.² وتشكلت ثلاث ممالك تحت السيطرة العثمانية في دول ليبيا وتونس والجزائر.³ إلى ذلك الحين فقدت الحكومة المركزية في الإمبراطورية الإسلامية سيطرتها على هذه الأراضي وأيضا المغرب العربي بعد أقل من قرن وحتى قبل إنهاء أسلمة المنطقة، حيث أدت القوة المتصاعدة للأمويين بالأندلس والفاطميين في شمال إفريقيا إلى انفصال هذه المناطق الكبيرة عن حكم العباسيين ومع ذلك لعب التجار المسلمون دورا في نقل الإسلام إلى المناطق النائية وإفريقيا جنوب الصحراء.

وقد كشفت بعض الدراسات أن أراضي شمال إفريقيا قد حكمتها سلالات ملكية، امتدت لقرون طويلة منها هذه السلالات قصيرة العمر وحكمت مناطق صغيرة مثل المهليين، الأخدشيين في مصر (34 أو الطولونيين في مصر (37 ق).⁴ وظل الحفصيين في السلطة حوالي 345 عام والأكثر بروزا هو سلالة العلويين التي حكمت المغرب بشكل مستمر منذ حوالي 1666 حتى الآن.

وكبداية التبادل بين هذه المنطقة والشرق الأوسط لم يكن من طرف واحد ومن الأمثلة على ذلك السلالة الفاطمية (909-1171) بنت القاهرة كعاصمة بعد 60 عاملا على تأسيسها 909، وبذلك سيطرت على مساحات شاسعة في شمال إفريقيا بما فيها الجزائر، وجنوب كبير من شبه الجزيرة العربية. أمّا من الناحية الشمالية فقد تميز تاريخ شمال إفريقيا بأنشطة الدفع والجذب المستمرة مع جنوب أوروبا مثال 1492 عندما تم طرد المسلمين شبه الجزيرة الأيبيرية انعكس هذا الاتجاه مع تزايد التوغلات

¹ Habib, Tiliouine and richard.J.estes, op cit P12.

² Egodi uchendu, op cit, p110

³ Robert W. Mckee, jr., "the Arab Maghreb union: possibilities of Maghreb political and economic unity enhanced trade in the world community"; Penn state international Law review, volume10, number2, article4, 01/01/1991, p266.

⁴ Hbib trliouine, op cit, p12.

الأوروبية على شمال إفريقيا عبر العصر الإمبراطوري الروماني وبعد ذلك الإمبراطورية البيزنطية انتهت تقريبا 670م في ظل العرب المنتصرين والذين سيطروا على المنطقة.¹ وكانت الغارات الإسبانية في منطقة شمال إفريقيا بكثرة نظرا لجغرافية المنطقة وحيث طلبت بعض الدول للرد على هذا النمط من الغزو مساعدة الإمبراطورية العثمانية كما نجحت إلى حد بعيد الجزائر بهذه الاستراتيجية وأصبحت محمية عثمانية وظلت وحتى الغزو الفرنسي عام 1830، والتي بدأت فرنسا توغلاتها وبحلول 1848 أعلنت الجزائر أراضي فرنسية بعدها سقطت تونس في يد الفاتحين الفرنسيين عند غزواتهم لها.² في 1881، وبالضبط سنة 1883 أصبحت تونس محمية فرنسية حتى استقلالها الرسمي 1956.

وظل المغرب في الغالب تحت حكم العلويين، أصبح محمية فرنسية حتى استقلاله عام 1956 حتى اليوم، بالرغم من ذلك لا تزال مساحات من الأراضي المغربية تحت عام 1956 حتى اليوم، وبالرغم من ذلك لا تزال مساحات من الأراضي المغربية تحت سيطرة القوات الإسبانية بمرور الوقت وضعت مصر تحت غزو فرنسا وحكمها نابليون 1798-1801 بعمله المستمر على تأمين المصالح التجارية، وقد عين محمد علي باشا لمحاربة نابليون وأصبح الحاكم الوحيد لمصر تم السودان المحتل تحت حكم الخديويين، ثم انتهى الاحتلال البريطاني بتسليم ثورة 1952 لجمال عبد الناصر، وكان مصير ليبيا مختلف والتي أصبحت مستعمرة إيطالية بعد الحرب الإيطالية التركية من (1911-1912) وشهدت عمليات قتل جماعي، حيث تسبب الوجود الاستعماري في أنحاء من شمال إفريقيا في اضطراب كبير في مؤسساتهم.³ حيث تجاوز إلى عناصر أبعد من ذلك كالهوية واللغة، وكان طريقا شاقا ومكلف للغاية في بلدان شمال إفريقيا الجزائر، تونس، ليبيا، والمغرب، وهذا يشمل الصلة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وكلاهما خضع للتوسع الإسلامي والإمبريالية الأنجلو فرنسية على طول البحر الأبيض المتوسط التي تربط شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والشرق الأوسط وأحدث التحالفات التي أقيمت مع دول المنطقة عبر القرنين العشرين والرابع والعشرين بعدا فوق وطنيا آخر.⁴ باعتباره بنية جيوسياسية وايدولوجية.⁵ إجمالا للقول إن الاستعمار الفرنسي لدول شمال إفريقيا الجزائر، تونس، موريتانيا، والمغرب، ومحاولته بسط السيطرة عليها وإجبارهم للخضوع للثقافة الفرنسية أدى إلى تعميق العلاقات الفكرية والثقافة بين هذه

¹ Rebert.W. Mckeeon Jr, op cit, P165.

² Rebert.W. Mckeeon Jr, op cit, P 266.

³ Habib T, liouine, Richard j estes, op cit, p14.

⁴ **Houda elshakry**, *Arabic literature for the classroom by Mushin y.al Mausarvi*, Rutledge,(London and New York first published, 2017), Taylor Francis gory, London, P 113.

⁵ Ibid., P114.

الكيانات.¹ وفي تونس والجزائر وليبيا، أدى إلى وحدة الصف الإسلامي ضد الغزوات الأوروبية الصليبية على السواحل المغربية.²

وقد شهد شمال إفريقيا في العصور الوسطى قيام دول كبيرة مثل دول المرابطين والموحدين، وعاش الشمال الإفريقي في ظل الوحدة السياسية في بعض الفترات، ولذلك لم يتعود الكتاب العرب في العصور الوسطى ذلك التقسيم التقليدي الذي يجعل من المغرب العربي ثلاث أو أربع وحدات سياسية منفصلة، وكانوا يطلقون اسم المغرب الأقصى وممثل المملكة المغربية حالياً، والمغرب الأوسط الجزائر ويسمون القسم الشرقي تونس، لكن لم تتحد معاني هذه الأسماء من الناحية الجغرافية، لأنه لا توجد حواجز طبيعية تميز حدود كل من المغرب تونس والجزائر، بل أن بعض القبائل كانت تعيش على جانبي خطوط الحدود المفتعلة بين هذه الدول كنتيجة من نتائج الحقبة الاستعمارية.³

فوجود الوحدة التاريخية بين شعوب ودول المنطقة جعلت من جميع الأحداث التاريخية تتكرر من منطقة لأخرى بنفس التفاصيل ونفس المشاهد وأحياناً بنفس التكاليف والتضحيات.

وبقيت اللغة العربية والدين الإسلامي متأصلة بعمق في المجتمع الإنساني، محققة بذلك مكانة دائمة

حيث شعر العرب بوطنهم، وفي حين كانت الإدارة العربية أقل رسمية وأقل بيروقراطية من الرومان.⁴ كإضافة إلى ما تقدم وحسب بعض الدارسين أن علم الآثار في شمال إفريقيا يرتبط ليس ارتباطاً وثيقاً مع تاريخ المنطقة الاستعمارية وما بعد الاستعمار المعقد، ومن جهة أخرى العديد من جداول أعمال البحث أثبت النماذج التفسيرية من الفترة الاستعمارية بشكل ملحوظ يكشف التحيز اتجاه العصر الروماني على حساب عصور ما قبل التاريخ الفينيقية، اليونانية، البيزنطية، الإسلامية⁵ حيث اكتسبت الجهود الأثرية زخماً سريعاً مع الغزو الفرنسي 1830 للجزائر، واستخدام علم الآثار لخلق خطاب إمبريالي يبرز الأوروبيون الاحتلال من خلال التأكيد على الآخر لإفريقيا وهجومها على شمال إفريقيا.⁶ **المطلب الثاني: منطقة شمال إفريقيا: دراسة في البعد الجغرافي والديموغرافي وأثره على الهجرة غير الشرعية:**

¹ مركز زايد للتنسيق والمتابعة، "اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية"، دولة الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2001، ص 09.

² المرجع نفسه، ص 10.

³ المرجع نفسه، ص 15.

⁴ **Abdurrahman Monssaudi**, thesis Arab Maghreb union :Achievement and prospects,(dually Knox naval post graduation school library Monterey ,California, USA) ,the NPS institutional Archive department of systems management ,June 1994, P16.

⁵ **Coriander Fenwicek**, North Africa: History of archaeology 2012, chapter, November 2012, the oxford companion to archaeology's, (2 end edition oxford, oxford university press, 2012), P02.

⁶ Ibid. P03.

تشمل منطقة شمال إفريقيا المنطقة الجنوبية الممتدة من سواحل المغرب الأطلسية غربا إلى قناة السويس والبحر الأحمر شرق وتشمل الدول: المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا ومصر، والبحر الأبيض المتوسط من الشمال.¹

ويطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط وهي الدول المذكورة أعلاه حيث نستثني ليبيا، بالأحرى يطلق على هذه الدول بالدول المتوسطة، غير أنه يحمل هذا المصطلح في طياته تعريفين للدولة المتوسطة أحدهما نتيجة للمعيار الجغرافي والثاني للمعيار الاستراتيجي فكل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر الأبيض المتوسط تعتبر دولة متوسطة، أما بخصوص المعيار الاستراتيجي أن الدول في هذه الحالة تربطها علاقات تعاون مشتركة بغض النظر عن انتمائها الجغرافي وارتباطها بالمتوسط و ليس بالضرورة يكون للمصالح و الأهداف الاقتصادية و السياسية تجعلها بالأحرى متوسطة فعليا و عمليا و هي تضم الجزائر ، تونس ، ليبيا ،المغرب، موريتانيا².

فمنطقة شمال إفريقيا منطقة ذات أهمية استراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث تشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة فهي ذو أبعاد جيو استراتيجية بالنسبة للدول الإقليمية.

فالمطقة بموقعها الاستراتيجي والحيوي من خلال تواجدها على ضفتي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وبقرنها من الدول الأوروبية قادرة بأن تكون منطقة دولية حرة لانتقال الأشخاص والسلع والمكونة من تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا والتي تجمع بينها عوامل مادية ومعنوية، من خلال المعطيات المشابهة في إطار الجغرافيا والتاريخ واللغة والدين³ الى انه في الإطار الواسع تشمل المنطقة الدول الثلاثة تونس، الجزائر، المغرب، بالإضافة الى ليبيا وموريتانيا ،فالأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة و روابطها القريبة بمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها جزءا من العالم العربي الإسلامي ،كما توصف المنطقة بالشمال باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الافريقية المواجهة للقارة الأوروبية و التي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط الذي يربط القارات الثلاث افريقيا ،أوروبا ،آسيا ،كما تعود هذه التسمية الى الحقبة الاستعمارية بحيث تجعل الموقع الجغرافي هو الأساس في التسمية نتيجة تجاوز دوله حيث نجدها مشكلة تونس ،الجزائر ،المغرب، ليبيا و مصر⁴ . غالبا ما تم تعريف شمال افريقيا بشكل فضفاض لكن لأغراض هذا العمل البحثي فإنه يشتمل الدول العربية المغرب ،الجزائر ،تونس ،ليبيا ،و مصر ،باستثناء موريتانيا

¹ Deborah Barsky, "North Africa and Saharan Africa geography and culture during the lower Stone Age", department of prehistory institute catalo de pule ecologies Humana, evolution social, university row era virgule (URV) Tarragona, Spain, January 2019, P02.

² امين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، (ط1؛ مكتبة الوفاء القانونية: 2014)، ص42.

³ المرجع نفسه، ص06.

⁴ المرجع نفسه، ص 39.

التي تقع على الساحل الشمالي للقارة الأفريقية بين البحر الأبيض من الشمال و الصحراء جنوباً¹ ، فالمنطقة محصورة في الجهة الشمالية المقابلة للجنوب مشكلة كتلة متجانسة من الدول الخمسة المطلة على البحر الأبيض المتوسط المذكورة سالفاً .

والمبين في الشكل التالي رقم 02:

الشكل رقم 02: خريطة توضح منطقة شمال إفريقيا حسب لموقعها الاستراتيجي المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط.

Faith omokegbe Gabriel, illegal migration in the Mediterranean, who benefits, op cit, p 04.



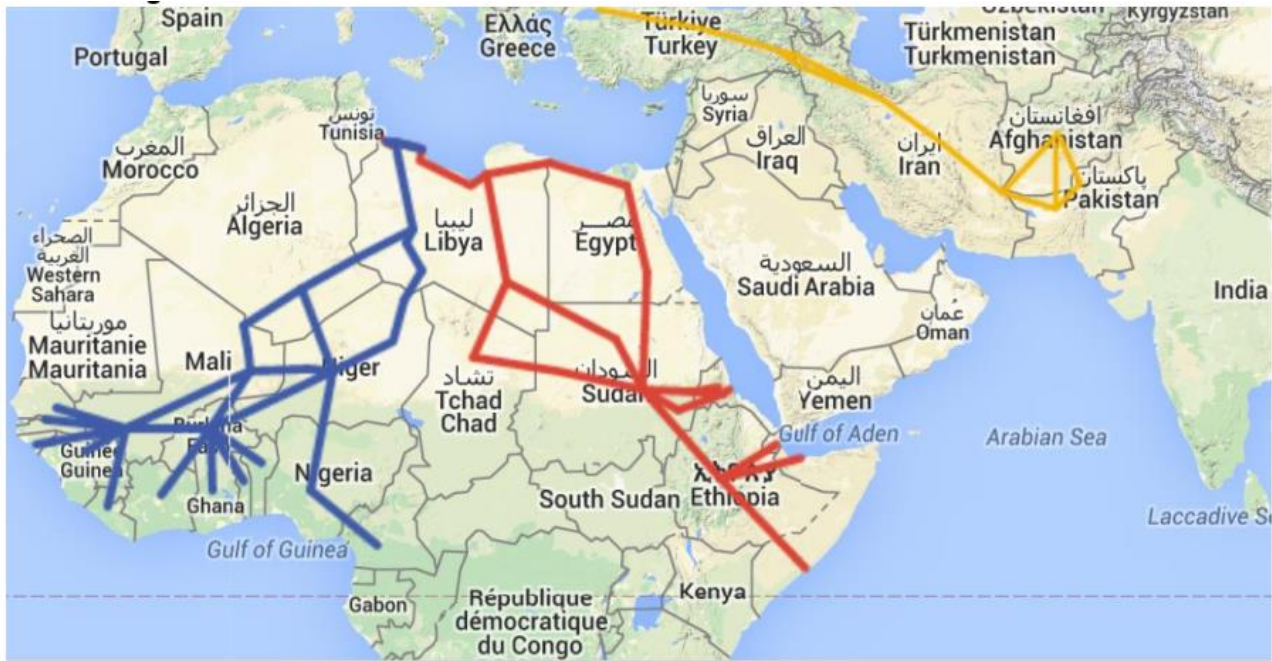
لا تزال الهجرة من شمال إفريقيا سمة بارزة حسب ما توضحه موقع دول شمال إفريقيا في هذا الشكل رقم (02) وتعتبر هذه الخريطة عن جغرافية دول شمال إفريقيا و قربها من بعضها مشكله عمق استراتيجي و حيوي بإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر من اهم المنافذ البحرية و المهمة لها و التي زادت من حيوية المنطقة بجعلها طريق عبور هام للسلع و الخدمات و الافراد خاصة المهاجرين غير الشرعيين الذين يعتمدونه في طريقهم الى الضفة الاخرى، و حسب ما يوضحه هذا الشكل من موقع دول المنطقة و التي تجمعها الحدود المترابطة ببعضها، وحسب **جولييان** الذي يضيف بفكرته ان باحثون اخرون يقترحون السودان الذي يجب ان يدرج في تصور شمال إفريقيا بقدر ما كان جزءا من مصر و موقعه الذي يكتسي أهمية كبرى و يحتل مناطق هامة في واد النيل².

¹ Claire Spencer, "North Africa: New challenges, old regimes and regional security", international peace institute, November (2008), p01.

² Habib Tilioine and Richard.J .Estes ,op cit,p07 .

فيوجد مساران منفصلان يميزان تدفقات الهجرة من شمال إفريقيا فالمهاجرين من الشمال الغربي (تونس، الجزائر المغرب)، ومن الشمال الشرقي (مصر، والسودان) الى أوروبا ونظرا لقربها الجغرافي والذي يسهل طرق الهجرة غير الشرعية إليها عبر البحر الأبيض المتوسط وهذا ما يوضحه الشكل رقم 03 التالي:

الشكل رقم: 03 خريطة توضح أهم مناطق العبور للمهاجرين غير الشرعيين، والوافدين من إفريقيا.



Katie Kuschminder, Julia de Bresser, "irregular migration routes to Europe and factors in influencing migrants", Maastricht graduates school of conversance destination choices, 2015, p27.

إضافة إلى ما تم ذكره فهي تعتبر واحدة من أكثر مناطق العالم ثراء وتأثيرا من الناحية الثقافية، وتتبع أهمية شمال إفريقيا كمنطقة جيوسياسية إلى حد كبير من موقعها الجغرافي كما ذكرنا باعتبارها ملتقى طرق بين شمال إفريقيا والدول الأوروبية بحوض البحر الأبيض المتوسط وغرب وسط آسيا وتاريخيا دول جنوب الصحراء. وتكمن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من حيث مكاسب موارد الطاقة والاكثر أهمية عندما تكون التنمية الاقتصادية للمستفيدين مقارنة للوضع الاقتصادي المحلي المتدهور للدول المصدرة، خاصة هاته البلدان المغاربية ما عدا ليبيا، فنجد تونس الجزائر ترضي نسبة معتبرة من احتياجات أوروبا الغربية من الغاز مع مساهمة الجزائر في هذا التوريد بالنفط الخام.¹

¹ Francesco gavotorta, op cit, p08.

فالعديد من دول المنطقة تزخر بأهمية خاصة مصادر النفط التي تعتمد عليها دول العالم كمصدر أساسي لطاقتها للاستخدام التجاري والاستهلاكي اليومي.

كما تضيف الروابط الجغرافية القديمة للمنطقة منذ آلاف السنين مع جنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وجنوب آسيا عبر قناة السويس والبحر الأحمر أهمية كثيرة في السياسة الدولية، ومن ثم فإن الموقع الاستراتيجي لشمال إفريقيا توازيا مع تاريخها الثقافي الغني والديناميكي، يضيف المزيد إلى جوانب شؤونها الاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية.¹

ولهذا تشكلت مطامع الدول العظمى التي تحاول السيطرة عليها واختراقها أو التعاون معها نظرا لما تزخر به من وارد طبيعية، ويد عاملة، وفضاء استثماري، وسوق استهلاكية، والتي تعتبر أيضا همزة وصل استراتيجية لكثير من الطرق والممرات المائية والتجارة الدولية مثلا نسبة 50% من البترول المستهلك في أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي يمر عبر المتوسط.²

وعلى سبيل الذكر نجد إيطاليا، اليونان، سويسرا، والنمسا تعتمد على 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط والذي يعتبر ساحل هذا الأخير طريقا بحريا للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم ومن هنا تبرز أهمية المنطقة والتحكم فيها كمسألة حيوية وهذا ما جعل الدول العظمى تحاول أن يكون لها تواجد بالمنطقة بهدف تحقيق مصالحها والوصول إلى البحار المفتوحة.³

يمكننا أن نضيف أيضا لأنه الجزء الأقرب إلى أوروبا الغربية وفرنسا على وجه الخصوص وفي هذه النقطة بالذات تمنحها أصالة وبسبب طابعها الانعزالي لكنها تبقى ليست كيانا متجانسا قسمته الجغرافيا والتاريخ واللغة والتي خلفت العديد من الغزوات والحدود السياسية بينها.⁴

ومن جهة أخرى وفيما يخص البعد الجغرافي نجد أن منطقة شمال إفريقيا مكونة من خمسة دول مختلفة تماما، أحيانا في تناقص حاد في الأبعاد الديموغرافية، والجغرافيا والإقليمية ممثلة في الدول المذكورة سلفا من بين هذه البلدان هي عضوة في المنظمات الإقليمية كالجرائر، المغرب، تونس، ليبيا، كلهم أعضاء في اتحاد المغرب العربي، وهذا الأخير تجمع إقليميا منذ 1994، إضافة إلى العضو الخامس في اتحاد المغرب العربي موريتانيا مصنفة دوليا من جهة من قبل القوى الأخرى والأمم المتحدة

¹ Habib tiliouine, and Richard's etes, opcit, p05.

² أمين البار، منير بسكيري، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³ المرجع نفسه، ص 48.

⁴ Yves Montenay, Quelques éclairages sur la géohistoire du Maghreb, Monde Méditerranéen N°2, Héli van lier Anthropogénie et linguistique devenir méditerranéen, p 253.grflint.fr/baze/mondeMed2/montenay/pdf.

وعلى وجه الخصوص كدولة من منطقة غرب إفريقيا، ومن جهة أخرى تصنف مصر وفق نفس المنطق على أنها كمنطقة من شمال إفريقيا.¹

ويشبه شمال إفريقيا بقية أجزاء القارة الإفريقية في كون دوله نامية تشغل معظم مساحته، غير أن لهذه المنطقة أهمية خاصة تتمثل في موقعها الجغرافي الممتاز الذي تزخر به مطلة على البحر الأبيض المتوسط شمالا كما تشرف على كل من المحيط الأطلسي غربا والبحر الأحمر شرقا بالإضافة إلى الصحراء الكبرى المناخية من الجنوب لتتداخل وتمتزج في شكل كبير مشكلة دولة.²

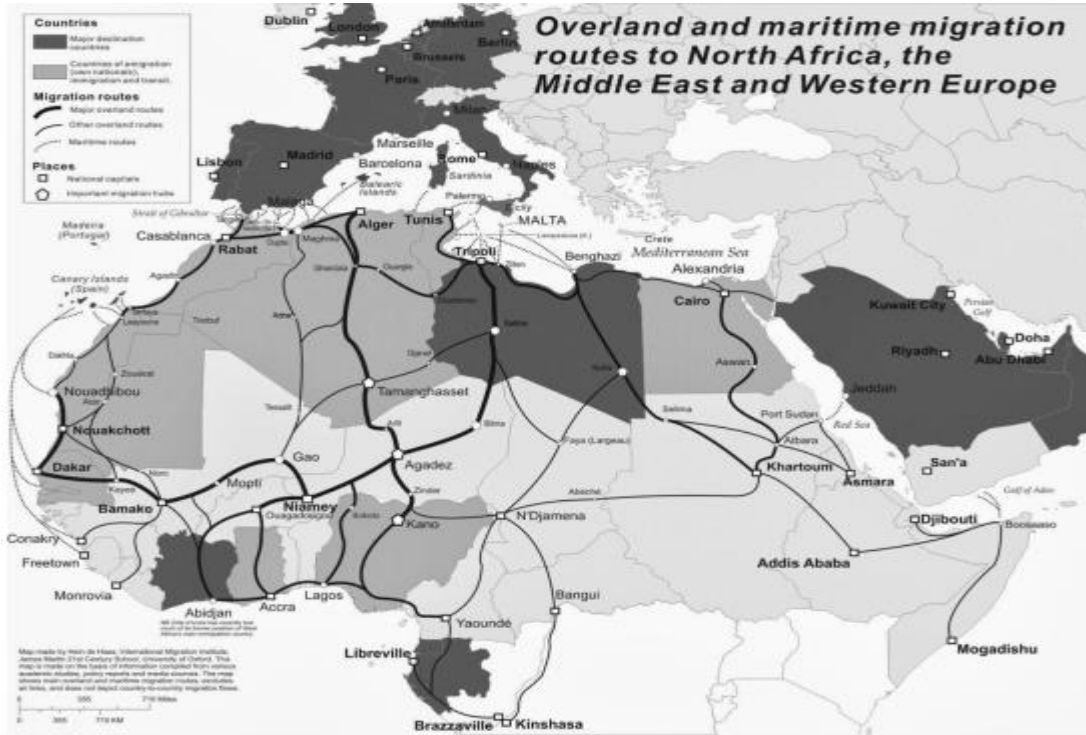
وموقع منطقة شمال إفريقيا مكنها من قرب أجزاء القارة الإفريقية لأوروبا وآسيا ومن تم تؤثر فيها وتتأثر بها، وقد ساعد مضيق جبل طارق في الجهة الشرقية على تحقيق أوصل الربط والاتصال بينها وبين العالم والقارات المجاورة.

دول العبور هي المحطة التي تكون فيها بعض الأحيان ضرورية للوصول للدول المستقبلية ومنطقة المغرب العربي أو الدول الثلاث المشكلة منطقة شمال إفريقيا تونس، المغرب، و الجزائر تشكل منطقة عبور رئيسية للعديد من المهاجرين القادمين من إفريقيا وهذا حسب ما يوضحه الشكل رقم 04، فالدولة العبور هي دولة وسطية بين إقليم الانطلاق وإقليم الوصول النقطة النهائية التي يستخدمها المهاجرون ممرات بسبب سهولة المنفذ ونشاط شبكات التهريب حيث تكتسب هذه المناطق عدة صفات في نفس الوقت كونها مناطق عبور وانطلاق ولها نفس الموضوع والأسباب التي تدفع بالهجرة غير الشرعية .

¹ Hassen Bonbakki, international immigration in North Africa: Political and geographical dimension, evolution of models, categories and destination, African migration Workshop: Understanding the migrations dynamics on the continent (18-21 September 2007, china, P03.

² يسرى عبد الرزاق الجوهري، شمال إفريقيا دراسة في الجغرافية التاريخية، (د ن ط) الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، (1970)، ص15.

الشكل رقم 04: خريطة توضح أهم الطرق الحركية التي تحتل شبكة عنكبوتية من الممرات للعبور من المنشأ إلى دول الاتحاد الأوروبي.



Katie Kuschminder, Julia de Bresser, *irregular migration routes to Europe and factors in influencing migrants*, (Maastricht graduates school of conversance destination choices, 2015), p28.

لكن من جهة أخرى لا تقتصر أهمية دول شمال أفريقيا على مميزات موقعها الجغرافي فحسب لأن الجغرافيا ليست العامل الوحيد الذي يميز هذه البلدان، وهذه الأخيرة الموجودة في هاته المنطقة تطالب بأبعاد وأعماق إفريقية قوية حيث تغطي الأراضي الوطنية للدول الخمسة المذكورة مساحات شاسعة من الصحراء وكذلك بلدان صحراوية جدا وإلى الجنوب دول الساحل، وأفريقيا جنوب الصحراء، مالي، النيجر، تشاد، السودان، التي تشترك في حدودها مع دول شمال إفريقيا والتي تغطي مساحات شاسعة من الصحراء، في حين الصحراء هي فصل مادي بين اجزاء شمال إفريقيا الساحلية.¹

بعد ما سمي بثورات الربيع العربي شعرت دول شمال إفريقيا بعدم الاستقرار الذي تفجر بسبب الأحداث الثورية سنة 2011، وذلك بطرق مختلفة عبر دول شمال إفريقيا، فقد شهدت الجزائر والمغرب احتياجات صغيرة، والتي نفذت الحكومتان النفقات الحكومية والإصلاحات السياسية وتطبيقها، في المقابل ذلك الدول الثلاثة الواقعة أقصى الشرق، ليبيا، تونس، ومصر تضررت بدرجات متفاوتة لكن المتضرر

¹ Hassen Boubakki, op cit, P03.

الأكبر ليبيا، حيث لم تستطع الحكومة المحافظة على مؤسساتها في الدولة وتطبيق سلطتها بعد سقوط الرئيس القذافي¹

ومن جانب آخر تمكنت الجماعات المتطرفة من إيجاد موطئ قدم لها في مصر بعد سقوط نظام حسين مبارك، وحيث تبقى تونس هي الطريق الأكثر تفاعلاً التي أعقبتها الثورة، ودولة ديمقراطية وتفاوضية على الرغم من ذلك فقد شهدت هي الأخرى نمواً للعنف السلفي الجهادي وتجلت في الهجوم الإرهابي في مارس 2015 على المتحف الذي أودى بحياة الكثيرين واثرت في البيئة الأمنية في أوروبا بسبب هذه التطورات والتغيرات في المنطقة.²

فالجزائر من جهة أخرى تشترك في العديد من التحديات بما في ذلك الفساد والحرية السياسية المحدودة، والاقتصاد غير المتكافئ وتشكل الجزائر حالة أخرى معقدة عندما يتعلق الأمر بالاختيار بين الدفاع عن المبادئ الديمقراطية وتحقيق المصلحة الوطنية في إطار الجيوستراتيجية لسياق البحر الأبيض المتوسط فالجزائر الأكبر دولة مغربية لديها مواد ضخمة من النفط والغاز الطبيعي.³

فالظروف الاقتصادية المتدهورة والصراعات الأهلية في شمال إفريقيا ساهمت في التدفقات الهائلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا منذ ربيع 2011 وطريق وسط البحر الأبيض المتوسط الذي يشير إلى بروز الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا إلى مالطا وجنوب إيطاليا كطريق مهم لشمال إفريقيا والعمال المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.⁴

بالإضافة إلى هذا يمكن الحديث عن الحجم الديمقراطي لكل منطقة وطبيعة الاقتصادات القائمة على النفط لأثنين من بلدان المنطقة الجزائر وليبيا، والتقدم الذي حققته الإصلاحات في البلدان الثلاثة الأخرى (تونس، مصر، المغرب)، وهي من العناصر العديدة التي يجب مراعاتها للتمييز أو المقارنة للهجرة في كل هذه البلدان، ومن بينها نجد دولتان تعملان كمحور رئيسي لعبور المهاجرين غير الشرعيين (تونس والمغرب)، لقرتهم من أوروبا جغرافياً بحسب مضيقتان منفصلتان عن هذه المقاطعات من أوروبا، كجبل طارق بين المغرب وإسبانيا، صقلية بين تونس وإيطاليا.⁵

وحسب معطيات التقسيم الجغرافي للمهاجرين في بلدان أوروبا، التي تشير إلى 7.7 مليون مواطن من شمال إفريقيا اعتبارهم مهاجرين في بلدان أوروبا، حيث توفر هذه الأخيرة المأوى لـ 4.6 مليون مهاجر غير شرعي ما يعادل 60% من المهاجرين الأفارقة من الشمال.⁶

¹ David gartenstein-Ross and other, "the crisis in North Africa implication for Europe and options for Policy makers", Netherlands institutes of international relations, (report April 2015), Netherlands, P08.

² Ibid, P11

³ Francesco cavatorta, Geopolitical challenges to the success of democracy in north Africa, Algeria, Tunisia and Morocco, political parties in the Arab world, (Laval University, September 2010), P16.

⁴ Daveed, Gartenstein, Ross and others, op cit, P37.

⁵ Hassen Boubakk, op cit, P04.

⁶ Ibid, P06

ومن المؤكد أن الصحراء هي مركز تجدد جغرافيا الهجرة في شمال إفريقيا، وقد فتح تجديد الجغرافيا الصحراوية الطريق لتجديد الجغرافيا للمهاجرين في المنطقة وعلى حدودها الجنوبية، على نحو فعال لم تعد هذه المنطقة الصحراوية الشاسعة منطقة فارغة كما كانت في السابق بل وأصبحت تتميز بحركية لمرور الأشخاص والبضائع بما يتماشى ومنطقة الساحل الإفريقي.

ونذكر ثلاث عوامل تفسيرية لإعادة تأهيل الصحراء كأرض منفصلة عن باقي الروابط وعن هذين المجموعتين الجغرافيتين في إفريقيا.

*الروابط الإنسانية والتاريخية التي تم الحفاظ عليها أو تعزيزها بين وحدة السكان والجماعات العرقية لقرون العرب والطوارق على الأراضي التي امتدت فوق الصحراء وعلى شمالها وجنوبها.

*التكامل والتنمية الاقتصادية الإقليمية والتي تتمتع بها المناطق الصحراوية من دول شمال إفريقيا كانت الزراعة والبنية التحتية للطرق والمدن هي القطاعات الحيوية المستفيدة من فرص التنمية، عبر شبكة كثيفة.¹

قد ساهمت الهجرة غير الشرعية بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والشبكات الاجتماعية حول تحركات الأشخاص وتبادل المواد الممتدة حاليا من مناطق الصحراء إلى البحر الأبيض المتوسط مرور بشمال إفريقيا، كما يبقى المهاجرون من شمال إفريقيا الأكثر تمثيلا خارج الاتحاد الأوروبي، خاصة الجزائر كما يعد المهاجرون المغاربة من أكثر مجموعات المهاجرين عددا حيث مثلت اسبانيا، 16% من اجمالي عدد السكان خاصة في فترة 2010.²

كما سبق وأشرنا في البداية أن الوضع الأمني تدهور في شمال إفريقيا منذ 2011 بسرعة مع بروز الصراعات المسلحة والإرهاب، والتغيرات غير الدستورية في السلطة وتزايد الجريمة العابرة للحدود كتفريب المهاجرين والأشخاص، والتي تزامنت كلها مع أحداث الربيع العربي.³

يجادل «أندرسون» بأن الدول تقبل وجود شمال عالمي في منطقة الفوضى الجنوبية والتي تم ترسيم حدودها بشكل أوضح كحدود أسفل مركز البحر الأبيض المتوسط.

وتبقى منطقة شمال إفريقيا كما ذكرنا جزء لا يتجزأ من البحر الأبيض المتوسط من خلال موقعها المميز والتي يجعلها فاعلا مهما في الحوار بين الشمال والجنوب،⁴ ونظرا لتعرضها للعديد من الثقافات المختلفة فهي بقيت مرتبطة بتلك الثقافات ومنطقة شمال إفريقيا تعتبر مكونا مهما في العالم العربي والذي

¹ Ibid, P12.

² **Jorge Martínez Pizarro, Leandro Rebioras Finardi**, department ,institutional and policy aspects of international migration between Africa, Europe and latin,Amirica and the Caribbean, united nations,(January,2012),p12.

³ **Adriana lins de Albuquerque**, “challenges to peace and security for the back of regional institutional response”, studies in African security, FOI, memo 5421, sands defense research Agency, (September 2015), P08.

⁴ **Abdurrahman Messaoud**, Arab Maghreb union: Achievement and prospects, (Master science in resource planning and management Approved for public release distribution unlimited, naval post graduation school, Monterey California June 1994), P03.

تشاركه الثقافة واللغة والدين، وتبقى أيضا جزءاً مهماً من قارة إفريقيا والتي أعطت اسمها من القارة الإفريقية العربية بسبب موقعها وأهميتها التاريخية.¹

من المؤكد أن الواقع مليء بالمناطق الرمادية ومنطقة شمال إفريقيا ضمن تلك الأجزاء من العالم التي تميل إلى الوقوع في الشؤون التقليدية للفئات الجيوسياسية فهي تنتمي مثل وسط وشرق أوروبا وتركيا إلى المجموعة الصعبة بشكل خاص من المساحات المحدودة التي تقع بين المصطلحات المادية والهوية، فمنطقة شمال إفريقيا تكافح من خلال موقعها البيئي لكي لا ينظر إليها أنها كتلة صغيرة ضمن البناء الأفقي للشرق الأوسط والتي سادت منطقة شمال إفريقيا لعقود وقربها الوثيق من أوروبا والذي جعلها تمثل مركزاً مهماً في الكتلة الجغرافية.²

فمقارنة مع الدول الأخرى تتميز منطقة شمال إفريقيا بالتكوين الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي والثقافي المحدد المعالم والقرب الواضح من أوروبا يبقى المهاجرون من شمال إفريقيا الأكثر تمثيلاً خارج الاتحاد الأوروبي خاصة الجزائر كما يعد المهاجرون المغاربة أيضاً من أكثر الفئات عدداً من المهاجرين بالنظر إلى الإحصاءات المقدمة حيث مثلت إسبانيا 16% من إجمالي عدد السكان لسنة 2010.³

فبالموازاة مع هذه المعطيات يبلغ عدد سكان المنطقة وفقاً لتقديرات سنة 2015 حوالي 217 مليون نسمة، وقد تضاعف هذا الرقم منذ عام 1950، وحتى 2015 تقريباً 4،4%، مما يعد من أعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم، فقد تضاعف عدد السكان العالم 2.9% خلال نفس الفترة فمناز بداية الخمسينات وحتى التسعينات ومعدل النمو السكاني في منطقة شمال إفريقيا 2.6% ثم 2.5% ومع بداية التسعينات بدأ ينخفض حين بلغ 1.7% فترة 2010-2015 ومن المتوقع استمرارية انخفاض ليصل إلى الحد الأدنى بنسبة 0.8% خلال الفترة (2045-2050).⁴

وحسب إطلاعنا الواسع على مختلف الدراسات الأكاديمية كدراسة "بالدوين" والتي تؤكد أنه تميل المناهج المعاصرة إلى افتراض أن النمو السكاني له تأثير مباشر بالارتباط مع النزوح إلى الهجرة ويؤدي ارتفاع معدل المواليد، إلى هجرة عالية.⁵

ومن الواضح أن التطورات الديموغرافية بها تلعب دوراً في زيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والتي تشكل أنماط الهجرة إلى جانب القضايا الديموغرافية للنمو السكاني والكثافة السكانية بسبب الصراع

¹ Ibid, P02.

² Irene Jernandy Molina and others, « the sub altern's politics of North Africa countries: Cold and new responses to economic dependence regional insecurity and domestic political change», the journal of North Africa studies, (2019) vol 24, No3, P356-375, P358.

³ Jorge Martinez pizarro, Leandro Reboiras Finardi, " development ,institutional and policy aspects of international migration between ,Europe and Latin America and the Caribbean", united nations ,January, 2012,p34.

⁴ عزيزة عبد الخالق هاشم، «التحول الديموغرافي لمنطقة شمال إفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا»، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، (يناير 2017)، ص ص، 312-313.

⁵ Martin Baladwin, "Africa as a region of Rock and a hard immigration", Forth coming in Review of Africa political economy, (2006), P05.

العرقى والسياسى مثلا والتدهور البيئى وغيرها، ففي هذا السياق ينظر إلى الهجرة على أنها استراتيجية البقاء.¹

وحسب السياق الدولى يجب أن ينسب حجم الهجرات بما يتناسب مع جميع الهجرات فى جميع أنحاء العالم، فالهجرة من شمال إفريقيا نحو أوروبا لها تأثير ضئيل على المستوى العالى، لا يمثل أكثر من حوالى 2.5% من العدد الإجمالى للمهاجرين فى العالم، فالهجرة من البلدان النامية ازدادت أكثر من غيرها، وحسب الإحصائيات الأوروبية أن عدد التدفقات وحجمها من بلدان شمال إفريقيا كبيرة حيث يشكل 4.6% من إجمالى التدفقات من شمال إفريقيا.²

وبحيث يشكل الضغط الديمغرافى وعواقبه العناصر الأساسية فى التحليل حيث يعتمد تأثير عامل السكان على تأثيران، تأثير وزنه ومقياسه وتأثيراته الهيكلية فالنسبة لمقياس وزنه: يؤثر السكان على بلد ما على المستوى العالمى مما يؤدي إلى زيادة فى النفقات اللازمة لتنميتها.

ومن ناحية التأثير الهيكلى يحدد القيود المختلفة التى تثقل الاقتصاد وسيخلق السياق الديمغرافى فى التزامات يجب الأخذ بها فى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، مثلا فالعامل الديمغرافى أهم عنصر مؤثر فى ضغط الهجرة.³

فخلال المائة عام الماضية زاد عدد سكان العالم بنسبة 1.7 مليار فى مطلع القرن العشرين إلى ما يقرب 5.75 مليار عام 1995، وحسب الدراسات الديموغرافية للأمم المتحدة شهدت هذه النسبة أعلى زيادة فى تاريخ البشرية لأنها أعلى بكثير من أى فترة مضت، حيث خضع سكان العالم إلى ثلاث مراحل نذكرها مرحلة الحضارة الإنسانية حتى منتصف القرن التاسع عشر، هاته الفترة ميزتها ارتفاع معدلات المواليد مع ارتفاع النفط الخام أكثر من (40 لكل 1000)، ومعدلات الخصوبة الإجمالية مرتفعة، حيث تبدأ المرحلة الثانية لانتقال الديموغرافية من منتصف القرن التاسع عشر مع تطور العالم ما بين 30 و80 سنة لاحقة كما تحسنت معظم الظروف الصحية والطب الوقائى والتغذية وغيرها وانخفاض معدلات الوفيات وزيادة متوسط العمر، كلها نتيجة لتطور الثورة الصناعية فى الدول الغربية، والمرحلة الثالثة بدأت مع أوائل القرن العشرين والتي تميزت بالتراجع.⁴ فى معدلات الخصوبة التى سببتها قوى التحديث، خلال العقدين الماضيين من الزمن تقاربت معدلات المواليد مع معدلات الوفيات وقد ساهمت البلدان النامية فى زيادة النمو السكانى السريع على مدى الجيلين الماضيين.⁵

¹ Donatella Guibilaro, "Migration from the Maghreb and Migration pressures", current situation and future prospect international labor Review (Geneva) vol 134, N03, 199, P 03

² Ibid, P 03.

³ Donatella Guibilaro, op cit, P15.

⁴ Onn winker, Rapid population Growth and the Fertility, policies of the Arab, countries of the Middle East and North Africa, Middle East natural environments, (university of Haifa, Yale F Bulletin 103, His recent book population growth and migration in Jordan , published (1997), P444.

⁵ Ibid, P445.

فمعدلات النمو في شرق وشمال إفريقيا زاد حوالي بـ 68 مليون في عام 1914 إلى أكثر من 340 مليون عام 1994 بزيادة 4 أضعاف خلال الثمانينات وسببه ليس الهجرة فقط وإنما نمو في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الأصليين والتي تعتبر من بين أعلى المعدلات في جميع أنحاء العالم.¹

فالنمو السكاني يضع عددا من الأعباء على الحكومة وميزانيتها من أجل تلبية الاحتياجات وهذا بدوره يؤدي إلى تضخيم الضغط الاجتماعي وخير مثال على ذلك هو بداية توارث الربيع العربي بعد أن أضرم الشباب التونسي النار في نفسه في 17 ديسمبر 2010 في تونس، وانتشرت الى جميع مناطق شمال إفريقيا.²

¹ Ibid, P 446.

² Habib, Tiliouine, op cit, PP 24-25

المبحث الثاني: التحولات البنوية والجيوستراتيجية بشمال أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الى غاية 2020 وأثرها في التحول نحو الهجرة غير الشرعية

لقد شهدت المنطقة العربية تغيرا في الأوضاع الجيو استراتيجية عبر فترات زمنية مختلفة ، وفي إطار التفاعل مع كل حدث سواء على المستوى الإقليمي والعالمي ، وقبلها كانت الأوضاع متباينة قبل اندلاع موجات التحولات وأثناءها وما أثر ذلك على التغيير في بنية العالم العربي وخاصة بروز ظواهر وتهديدات أمنية جديدة غير تماثلية، كالهجرة غير الشرعية وغيرها ،والتي تبقى هذه الأخيرة ظاهرة معقدة وسريعة الانتشار متغيرة حسب تغير الزمان والمكان ويصعب البحث الدقيق فيها بوتيرة تتناسب مع الأحداث الجارية ، وبالتركيز مما لاشك فيه على مجمل هاته التحولات التي عرفتها المنطقة العربية ككل ودول شمال إفريقيا والعالم والتي نذكرها كالتالي:

المطلب الأول: أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 وبروز الخطاب الأمني الجديد:

لقد شكلت أحداث أو هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 صدمة للولايات المتحدة الأمريكية والتي على إثرها شنت حربا على الدول التي تراها داعمة للإرهاب، فبعد الغزو الأمريكي لأفغانستان سنة 2001 وبدعوى أن حكومة طالبان تحتضن الإرهاب وتنظيم القاعدة المتهم الأول في الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية، جاء الدور على العراق الذي ضعف بعد غزوه للكويت سنة 1990، وتدمير كل قواته وتلاشي أي دور قائدي لأي دولة عربية وبتنازل مصر عن دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، كلها عوامل ساعدت على بلورة الفكر الاستراتيجي للدول الإقليمية والعالمية على حساب التخطيط العربي المشترك.¹

وقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 نفسا جديدا ومصادقية لأطروحة "هيتنغ تونغ" حيث نشر مقالته المعنونة "عصر الحروب الإسلامية" بعد نهاية 2001 وان الحروب الإسلامية حلت محل الحرب الباردة كشكل أساسي للصراع الدولي² وحيث أصبحت الهجرة من سياق مثل هاته القراءات ومرجعية لتحليل المسائل الأمنية.

وعلى الرغم من انه أحداث 11 سبتمبر قد طرحت قضية الهجرة غير الشرعية بشكل أكثر صرامة على الخريطة الأمنية، وان البنية الأمنية كان لها تأثيرا كبيرا على سياسات الهجرة والحدود قبل فترة 2001، ومنذ فترة طويلة.³ وبما يتفق مع التفكير الواقعي فقد احتل الأمن الجيو سياسي موقعا مهيما وأن القوة المادية هي الشرط الضروري للحفاظ على الأمن في عصر الإمبراطوريات ما قبل الحداثة في

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيو واستراتيجية والثورات العربية"، الدوحة وحدة تحليل السياسات، (أفريل 2012)، ص02.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص120.

³ Chris Rudolph , «National Security and immigrations in the United states after 9/11», the center for comparative immigration studies, university of California, (August,2007),Working, paper,157,p02

مواجهة تنامي جيوسياسية التهديد، ومنذ هاته الأحداث قد حدث تحول جوهري حيث برز الأمن الداخلي باعتباره القضية المركزية للدفاع وحلت الحرب على الإرهاب محل السياسة الواقعية الجيوسياسية باعتبارها المناسبة للتحديات الأمنية التي تواجه أمريكا والعالم، وبخاصة من حيث الهجرة وسياسة الحدود فترى أن تفضيل مثل هذه السياسة استراتيجية آمنة في القضاء على الهجرة وتقييد حركتها لأن تنقل الإنسان بمثابة ناقل لانتشار الإرهاب العالمي¹ فإدارة بوش وضفت الحرب على الإرهاب والهجرة ومراقبة الحدود، وهو مجال يركز الآن على بعد الأمن الداخلي أكثر من الاهتمامات الجيوسياسية التقليدية.

وقد تشير معدلات الموافقة على التأشيرة للمهاجرين خلال فترة 2001 إلى الانخفاض بنسبة 35% بسبب عمليات التفتيش الأمنية التقييدية المتزايدة بشأن الهجرة، ضف إلى ذلك أن بيئة التهديد بعد الحادي عشر سبتمبر 2001 كان لها تأثير سلبي على الهجرة غير الشرعية واعتبرت هاته الأخيرة قناة للإرهابيين وخطرا حادا.²

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، شكل التفكير الاستراتيجي أساس معظم الجهود المبذولة من قبل مركز ويلسون والذي جاء بنهج استراتيجي يقول ربما تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكثر استراتيجية فعالة للتصدي والحد من التهديدات الأمنية التي تشكلها الدولة الفاشلة والتنسيق ضروري لإزالة مثل هذه التهديدات الأمنية غير التقليدية لأمن الولايات المتحدة³، وقد كتب وليام بيرري وزير الدفاع في إدارة كلينتون ان استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة تعتمد على ثلاث خطوط دفاع أساسية نذكرها على التوالي : منع التهديدات من الظهور، وردع التهديدات التي تظهر، ويسعى من خلال هذه الفكرة إلى توسيع السوق الحرة والديمقراطية والتي ينظر إليها على أنها تعزيز السلام جوهريا⁴

والامر الاكيد فبعد 2001 أصبحت حوكمة قطاع الأمن قوية، فالدول كانت تعمل على إصلاحات هذا القطاع وهذه الإصلاحات تركز على العمل خارج حدود الدولة وإقليمها. حيث تشتمل على أولويات التعامل على هذه التهديدات الجديدة في مكافحة الإرهاب، الإرهاب السيبراني، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وغيرها، في عالم معولم يتحمل أعباء التحديات الجديدة التي تؤثر على الأمن بالنظر إلى تأثيرها على المستوى العالمي لتكون أكبر تهديد للدول الأخرى⁵.

وتبقى من جانب آخر ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والجريمة المنظمة قد سهلت الجريمة تحركات الأشخاص عبر الحدود وقد تكون المعدلات المرتفعة للجريمة عامل دفع للهجرة غير الشرعية

¹Chris Rudolph ,op cit,p12

² Ibid,p26

³Moorak Kattu .Stephen john, «the concept and practice of conflict prevention Article reprisal», *international studies* 42,1(2005) london,p09.

⁴Ibid , p10.

⁵ **The OSCE, and contemporary security challenges**, collection of essays, publisher,"organization for security and co-operation in Europe", mission to serbia,p64.

والإرهابيون يسافرون دوليا لتنفيذ مهامهم وقد يعبرون الحدود الدولية خلال تدفقات المهاجرين وقاد هذا الارتباط ضمنا إلى أمنة الهجرة بحسب صناعات السياسات الأمنية¹.

المطلب الثاني: ثورات الربيع العربي بين المنظور السياسي والأمني: حدود الأزمة الليبية وتداعياتها الإقليمية وأثرها على زيادة وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

لقد مثلت التحولات العربية فرصة تاريخية لإعادة تشكيل المنطقة سياسيا، فالشعوب أرادت تغيير الأنظمة من أجل الإصلاح في الداخل وعلى مستوى السياسات الخارجية لدولها، كما حققت هذه التحولات متغيرا مهما ساهم في إحداث جملة من التغييرات مرحليا وسيكون له الدور الأكبر في تحديد التغييرات الاستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد.

وفي تفاصيل المشهد الجيوسياسي، لم تشخص الثورتان التونسية والمصرية بوضوح معالم التغيير الجيو استراتيجي في المنطقة العربية نتيجة لقصر مدتها الزمنية والمدة غير كافية لإثارة قلق إسرائيل حول سقوط نظام حسني مبارك لأنه يخدمها أكثر مما يخدمها رجل آخر². كما أزلحت الثورة المصرية رأس النظام بسلمتيها وزخمها الشعبي فدخل الجيش على خط الثورة وتسلمه السلطة جعل التوصيف السياسي الدقيق لما حدث أنها ثورة شعبية نتج عنها ما يشبه انقلاب عسكري³.

وحيث أدت الثغرة الليبية إلى تدفق الأسلحة بكميات طائلة في شمال إفريقيا وانتشارها عبر الحدود التي يسهل اختراقها، فالمخزونات المتاحة بدون رقابة بعد سقوط النظام الليبي أصبحت في يد كل المهربين وغيرهم والتي وجدت سوقا إقليميا تستوعبها، ولقد فتحت الأزمة الليبية مجموعة واسعة من الفرص للاستفادة من الفراغ الأمني والمؤسسي. وولادة حركة التوحيد والجهاد في إفريقيا، وقد ولدت أيضا نوعين من الصراعات المجددة والمنسية، من قبل الحكومات التي رفضت الحكومات التقليدية وتجريم متزايد من المناطق الرمادية التي تتحدى سلطة الدولة⁴.

كما أدت الثورة الليبية إلى الاستيلاء الخاص على أسلحة الأمة وتأجيج الفوضى داخل البلاد وإغراق المنطقة بالسلح والجماعات الإرهابية وقد أكد مسؤولون مغربيون أن عملية مكافحة تجارة الأسلحة جزءا من مكافحة الإرهاب⁵.

¹ **Rey Koslowski, immigration, crime and terrorism**, oxford hand book on international migration,(oxford university press, 2012), p02.

² **عبد الحكيم قنديل، الأيام الأخيرة، (ط1؛ القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 2008)، ص190.**

³ **أحمد فهمي، مصر 2013 (دراسة تحليلية لعملية التطور السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل)، مركز البحوث والدراسات البيان (ط1؛ الرياض: 2012)، ص6.**

⁴ **Laurence Aida Ammour, new security challenges in north Africa after the Arab spring G SP Policy paper,(2012),p 04**

⁵ **Querine Hnlon and Matthu.M/Herbert, "border security challenges in grand Maghreb, united states", institute of peace, (may 2015),n° 109,p26.**

وقد أدى تغير حجم التهديد في فترة 2011-2012 حيث أدى تفكك نظام القذافي إلى سقوط كمية كبيرة من الأسلحة في أيدي الميلشيات والمسلحين وأصبحت ليبيا سوقا مفتوحا للسلاح¹. وسرعان ما انتشرت الأسلحة عبر الساحل وشمال إفريقيا وواجهت عمليات تقاسم الحدود مع ليبيا وتونس والجزائر أكثر التحديات إلحاحا.

ومع انطلاق التحولات في ليبيا حصلت تفاعلات جيو استراتيجية أثرت في الأحداث مباشرة، فقد تجلت أولى هذه التغيرات في إطلاق الرأي العام العربي حول مسألة التدخل الخارجي، فامتدت الاحتجاجات إلى جميع مدن ليبيا، كما دعم بعض زعماء القبائل موجة الاحتجاج الليبي واتخذت المعارضة في 23 فيفري 2011 وشكلت المجلس الوطني الليبي حيث تلقت الدعم من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.²

وقد تمركزت الحركة الثورية في ليبيا في الشرق في بنغازي نشأت في البداية من الطبقة الوسطى العلمانية

وتبقى الوتيرة التي اجتمعت بها الثورة النموذجية للربيع العربي مقترنة بإلحاح هزيمة التهديد التي تشكله قوات القذافي، فمع بداية الاحتجاج عارض القذافي أي إصلاحات سياسية.³ فقد اندلعت الاحتجاجات ضد هذا الرئيس التكنوقراطي.

المطلب الثالث: الاحتجاجات الشعبية في تونس من 2010-الى 2013:

فكل الاحتجاجات مطالبها التي وردت أدت إلى تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهدفها واحد هو العدالة الاجتماعية وضمان الحرية لجميع المواطنين⁴ بدأت من تونس في 18 ديسمبر 2010 بعد وفاة محمد البوعزيزي وامتدت إلى جميع أنحاء العالم العربي، كان ضد القواعد الاستبدادية طويلة المدى للحكام المستبدين، حيث ينظر الى المرحلة الأولى من ثورة الكرامة التونسية ما بين 2010 الى غاية 2013، فمنذ أوائل 2011 و التي دلت على انها مثال إيجابي للتحويل السلمي، حيث نجد في سنة 2015 منحت جائزة نوبل للسلام الرباعية التونسية تدعم عملها لإبقاء الثورة على المسار الديمقراطي دون الخروج عن السيطرة .

فكانت المظاهرة الأولى بسيدي بوزيد في 18 و 19 ديسمبر 2010 وسار مئات الشباب احتجاجا على التضامن مع محمد البوعزيزي ضد ارتفاع البطالة وتفاشي الزيادات في الأسعار.

¹ Ibid,p 27.

² Elvin Aghayev, "analysis and background of the Arab spring in Libya", European research, (2013),vol (39), no 1-2.istanbul Aydin university, p195.

³ Maj.BP.Dubé, "crisis Libya a : from political and military intervention to civil War", Canadian forces college jesp40,2016,p03

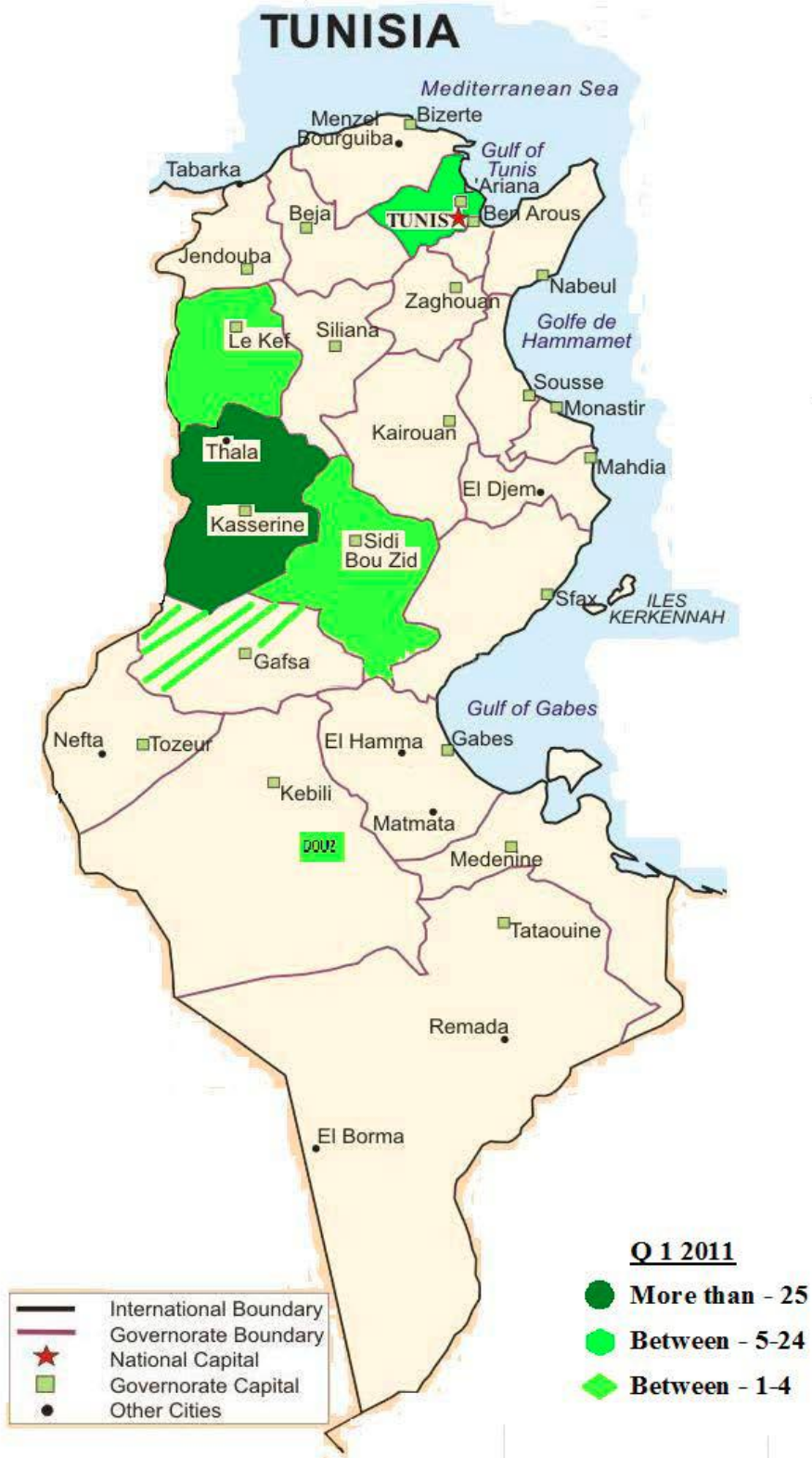
⁴ Anastas stefanov and others, Arab's spring: hopes for change and challenges to the EU foreign and security policy, (building democratic societies, Fredrik Elbert library, fes.de/pdf files (p03).

حيث استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين مما وقعت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين انتهت بعشرات الاعتقالات، كل هذا مرتبط بانتحار محمد البوعزيزي بسيدي بوزيد¹.

وحسب ما توضحه الخرائط الثلاثة من ولاية سيدي بوزيد اندلعت اعمال الشغب والاضطرابات الاهلية في مدن القيروان وصفاقس وبن قردان، وجمعت بالعديد من النقابيين ونشطاء حقوق الانسان في تونس في تجمعهم للعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد وللاحتجاج على قمع المسيرات الشعبية السلمية واستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين والتي تسببت في سقوط قتلى وعشرات الجرحى.

الشكل رقم 05: الخرائط التي توضح أماكن انطلاق التظاهرات السلمية بعد خروجها عن مسارها الديمقراطي.

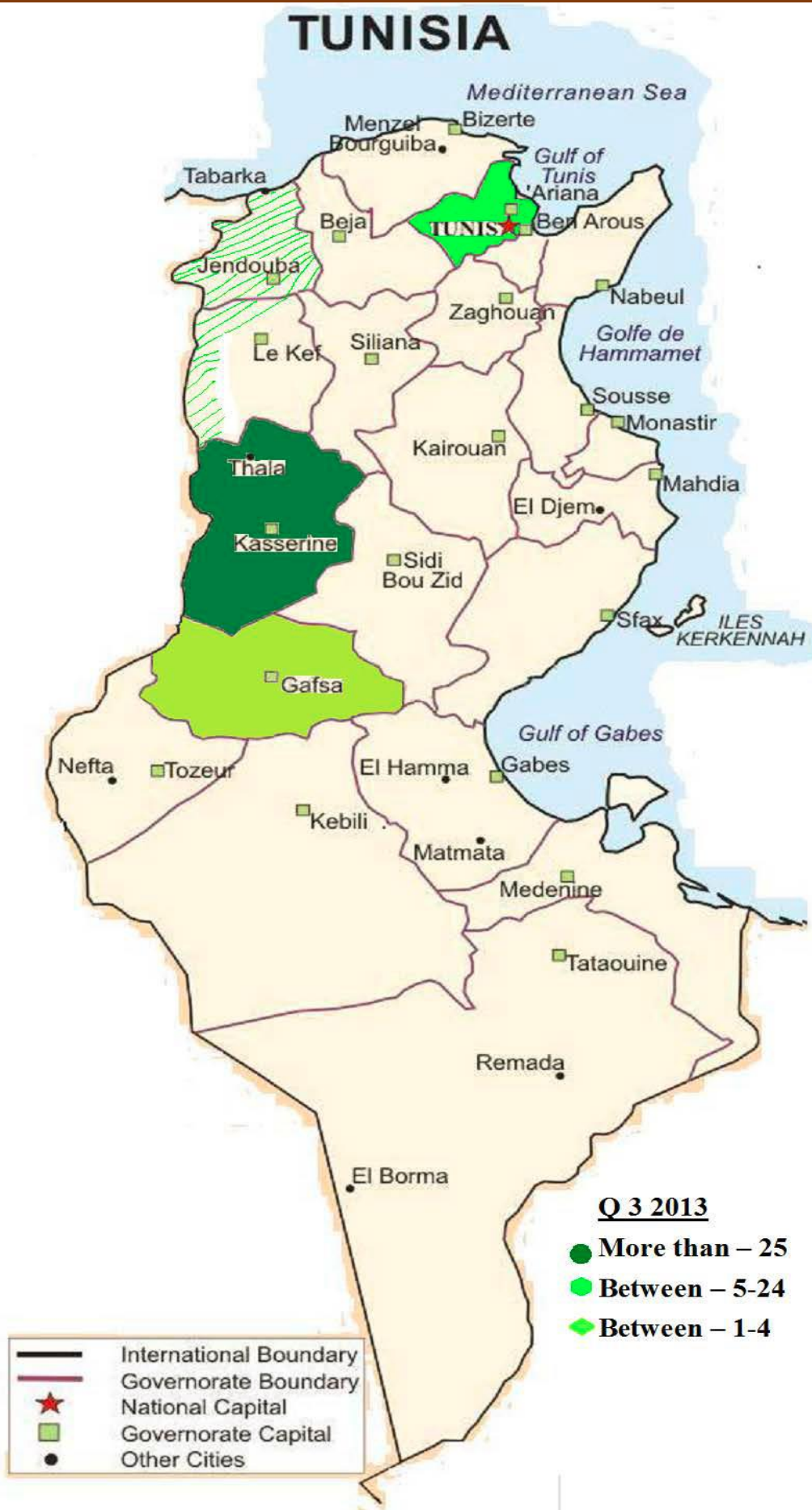
¹ Adèle Aranki Nasser, Events of the Tunisian Revolution the three first years, Uppsala University, department of peace and conflict research, report n °108, prefer by peter Wallenstein, p14.



Source :Adele Araki Nasser ,events of the Tunisian revolution the three first years ,report N°108,departement of peace and conflict research Uppsala university ,2016,p 16



Source :ibid,p 17



Source :ibid ,p 18

بسبب ما حدث في تونس انطلقت شرارة ما سمي بالربيع العربي، حيث كانت تونس اول دومينو في سلسلة الاحداث التي الهمت مصر واجتاحت العالم العربي لينتفض اغلبهم حول الحكام المستبدين بسبب ظروف البطالة كما سبق وأشرنا وغيرها من الفساد السياسي مما أنتج عنها التعبير وفق احتجاجات سلمية مستمرة للمطالبة بالتغيير عن طرق الحرية والعدالة، ففي أوائل 2011 تأثرت بلدان العالم العربي بالمظاهرات المطالبة بالديموقراطية عن طريق الجمع بين الاحتجاج الاجتماعي والصراع المسلح في بعض الحالات¹

في خضم هذا التغيير او التحول نجد انه بسقوط الديكتاتوريات في دول شمال افريقيا أدى الى صراعات جديدة ومخاوف عميقة بين الثوار والمراقبين الدوليين، حيث ركزت معظم الادبيات الاكاديمية حول شمال افريقيا على المرونة السلطوية حيث بقيت المنطقة عالقة بالثقافة العربية و لم تتأثر بالموجة الثالثة من التحول الديموقراطي، ولا تستطيع قياس التغييرات السياسية التي حدثت في العالم العربي من وجهة نظر نظرية بحثة².

في هذا الشأن نجد جل الانتفاضات العربية كانت نتيجة لعدم المساواة التي كانت محصورة في ما مت بالفعل تحديده في 2002 من قبل تقرير التنمية البشرية العربية و قد ربطت معظم الانتفاضات بالتوجه الاقتصادي النيو ليبرالي ،حيث ربط النشطاء المطالب الديموقراطية بالمطالب الاجتماعية، الاقتصادية ،و مع ذلك فالاحتجاج لم يكن استراتيجي نموذجية لتسليط الضوء على كافة التوترات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ،و انما عدم الرضا دفع بالاحتجاج كوسيلة للتعبير عن الرفض المباشر للفساد و الوضع الاقتصادي المتدهور و السيء و المطالبة بالتغيير الحقيقي ،فخلال هاته المرحلة الانتقالية التي تسببت في موت البوعزيزي بغضب مرتبط بتوجهات مناهضة للنظام³ .

وقد أدخلت دول شمال إفريقيا بعض الإصلاحات في اقتصاداتها بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتم من خلالها خصخصة القطاع العام فيها مما أثر على انخفاض في أسعار النفط خلال فترة 2008-2009 بشكل مباشر على تصدير النفط وكذلك البلدان الأخرى في المنطقة بشكل سيء⁴. وتلتها الثورة المصرية التي كانت جزءا من ثورات الربيع العربي* وكان حدثا كبيرا بالنسبة للمجتمع الدولي وقد صنفتها "بيتر جونز" في مقالته أنها واحدة من بين أكبر أحداث ما بعد الحرب الباردة، حيث

¹ Tinna put B .Isebarn, Tunisia's democratic transition Marginalised youth leaders amid a political polarisation huskily island.(juni2016),p 11.

² Ibid ,p11 .

³ Jan Erik Refle » ,the causes of the 2010-2011 uprisings in Tunisia»,university of the Lausanne ,research of the election politics ,22may2019,p 03.

⁴Abdul Qadir, mush tag, Muhammad –Afzal ,”Arab spring, its causes and consequences”, J;P.U H S, vol30.no1,(january.june-2017),p02

*"الربيع العربي" أو الانتفاضات العربية"، أو الصحوة العربية" مصطلح كان يستخدم في وصف احتجاجات والمظاهرات التي حدثت في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط سنة 2010، حيث بدأ هذا الحدث في تونس كما ذكرنا في المضمون،

خلقت الخصائص التي اتسم بها الوضع السياسي في المنطقة فجوة واسعة بين الأغنياء والفقراء وقادت كلها إلى هذا الحدث الضخم في مصر حيث جلبت معها ردود دولية وحتى إقليمية¹ وتفاقم الحرمان النسبي بين السكان في الأنظمة الاستبدادية الفاسدة ومع ذلك قامت الثورة في أواخر 2010 وأصبحت الانتقادات السياسية والاحتجاجات واضحة في المنطقة.²

وقد ظلت مجريات الربيع العربي حدثا أساسيا في العالم العربي فقد أنتج هذا جدل فكري وتحليلي حول درجة التغيير السياسي والاستمرارية التي أنتجها الربيع العربي، باعتبارها انعكاسات للأزمة الاقتصادية العالمية ظلت قواعد اللعبة الدولية بشكل أساسي دون تغيير، وبالرجوع إلى النمو الاقتصادي في البلدان التي قامت بالاحتجاجات نجد:

في عامي 2009 و2010 حققت تونس نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% و4%، مصر 4،7% و5% و5%، ليبيا 1،8% و2،5%، اليمن 3،9% و7،8% وسوريا 4،5%، مما قاد المصلحين الاقتصاديين إلى تحرير اقتصاداتهم بنجاح.

ففي هذه الفترة الزمنية المدججة بالتحويلات السياسية التي أثرت على وضع الهجرة في كل بلدان شمال إفريقيا ونخص بالذكر مثلا ليبيا عندما انزلت البلاد في عام 2011 نحو حرب أهلية بعد التدخل الخارجي الغربي في مارس.

وفي حقيقة الأمر خلقت ثورات الربيع العربي وضعا كارثيا للمهاجرين سواء داخل بلدانهم أو البلدان المستقبلية، نظرا للعدد المتزايد للمهاجرين حيث أصبح موضوع الهجرة يشكل تحديا كبيرا، وحيث أثرت التغيرات التي تحدث في العالم العربي بشكل كبير على الهجرة وطالبي اللجوء وحركة الناس، فضلا عن السياسات التي تنتهجها البلدان بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة، كما دفعت ثورات الربيع العربي إلى المزيد من مخاوف أوروبا من موجات كبيرة من الهجرة غير المرغوب فيها وقامت الدول الأوروبية بتعزيز جهودها للسيطرة على الحدود لمواجهة مخاطر الهجرة غير الشرعية.

كما سبق وذكرنا أنه وفي حدود هذا الشأن أدى الصراع في ليبيا إلى نزوح أعداد كبيرة من المواطنين الليبيين والعمال المهاجرين واللاجئين إلى البلدان المجاورة، ففي أواخر 2011 غادر ليبيا 422 ألف ليبي، ومع تصاعد موجات العنف وانهايار النظام عام 2014، غادر العديد من المهاجرين مرة أخرى مع نزوح حوالي 400.000 داخل ليبيا³

ثم انتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل اليمن وسوريا، البحرين الجزائر، المغرب إلخ والمعروف أيضا باسم تأثير "الدومينو"

¹ Shina puspitasari, "Arab spring: A cause study of Egyptian revolution 2011", and [alas journal of international studies](#), vol 6, no.2 (novembre2017), p173.

² Bessma momani, senior Fellow GIGI, "the Arab spring in genuine revolution but bumpy and radius read ahead" prepared for the institute for men economic thinking and the center for international governance innovation (GIGI) annual meeting Canada, April,10.21 p16

³ Mohamed T.bani salameh, migration from the Arab spring countries to countries to Europe, causes and consequence,(yarmuke. University-irbid-Jordan, p8.

وفي خضم هذه الفوضى ازدادت موجات الهجرة المختلطة إلى أوروبا عبر ليبيا والبحر الأبيض المتوسط، سنة 2014 كان هناك حوالي 140 ألف مهاجر ولاجئ.

وقد كان للصراع أيضا في سوريا تأثير كبير وامتدت تداعياته إلى جميع دول الجوار (الأردن، لبنان، تركيا والعراق)، والدول العربية والأوروبية فقد حوالي ثلث المواطنين السوريين هاجروا إلى البلاد المجاورة كما أشرنا سابقا¹

من جانب آخر مصر وبعد تعثر العملية الديمقراطية والانقلاب العسكري المعلن أدى إلى هجرة نسبة كبيرة من المواطنين المصريين إلى دول الجوار الأكثر أمنا خاصة دول شمال إفريقيا سواء بطريقة غير نظامية أو العكس.²

عوامل الطرد الاقتصادي في دول الربيع العربي والصراع وانتشار العنف والاضطهاد والهروب من الصعوبات الاقتصادية والبحث عن العيش الآمن والأفضل كلها مجتمعة سبب في هجرة العديد من الأشخاص في المنطقة العربية لدول شمال إفريقيا.

وقد عرفت تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن أكبر نزوح في الشرق الأوسط بسبب ثورات الربيع العربي التي أجبرت العديد من الأشخاص على الفرار نتيجة الفوضى التي أعقبت الاحتجاجات ما انعكس ذلك سلبا على البلدان المصدرة والمستقبلة.³

وفي الأخير يمكن القول إنه ومنذ ما سمي بثورات الربيع العربي شهدت هاته البلدان زيادة كبيرة في عدد المهاجرين حيث تدخل السنوات 2010-2020 فيما سمي "بعقد اللاجئين العرب" وتبقى العوامل الاقتصادية الدافع الأكبر وراء هاته الهجرات الهائلة، حيث تم الوفود إلى إيطاليا من قبل دول شمال إفريقيا وصل أعدادهم إلى 20.000 مهاجر غير نظامي في اعقاب الربيع العربي زادت الهجرة نحو إيطاليا من قبل الدول الثلاثة تونس، الجزائر والمغرب، سنة 2011 وقيمت مرتفعة بالمعايير التاريخية⁴ واثبت الربيع العربي انه عملية و دليلا على سلسلة من الاحداث و الانتفاضات الشعبية التي ينظر اليها على نطاق واسع انها نقطة تحول ديموقراطي حقيقية⁵.

والجدير بالذكر ان حكومات دول شمال إفريقيا تترك مستوى الهجرة الصادرة من المنطقة إلى الدول الأوروبية، وخاصة في فترة 2011 عززوا الدول الثلاثة جهودهم لضمان قدر كبير من الأمن على طول حدودهم البرية والبحرية ومحاولة تكثيف التعاون العملياتي وتبادل المعلومات مع الدول الأوروبية.⁶

¹Mohamed T.bani salameh, op cit, p09

² Ibid,p10

³Mohamed T.bani salamech, op cit,p11.

⁴**Emanuela paoletti**, the Arab spring and the Italian response to migration in 2011, comparative migration studies, published by (Amsterdam university press, CMS 2014), vol2, n^o 2, p133.

⁵Elfatih A .Abdel Salam, the Arab spring ;its origins, evolution and consequence for years on vol 23,n^o1 -119-139,international Islamic university Malaysia ,(2015),p137.

⁶**Matthau Herbert**, "trends and routes of North Africa clandestine migrants, the global initiative against transnational organized crime", institute for security studies, (November 2016), p21.

بتطور بيئة التهديدات الأمنية تطور العنف الجهادي السلفي في شمال إفريقيا فبتظافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أعادت تشكيل المشهد الأمني، فواجهت دول المنطقة خطر عودة المقاتلين الذين انظموا إلى صفوف داعش في العراق وسوريا وليبيا، حيث أعطت التقديرات الجديدة الأرقام المستندة إلى مصادر حكومية مغاربية حوالي 7500 مواطن تونسي ومغربي وليبي وجزائري ومصري، انظموا إلى الجماعات الجهادية السلفية في الخارج منذ فترة 2011.¹

فبعدم وجود أفق سياسي في ليبيا، فاستمرارية صعوبة الحل للأزمة تبقى المنطقة عاملا مزعزا للاستقرار الإقليمي، فالعلاقة المتنامية بين الجماعات المتطرفة والشبكات الإجرامية لا تزال تشكل تهديدا لكل من الجزائر وتونس، بالإضافة إلى المتاجرة بالبشر لخلق مصادر تمويل إضافية، دون أن نقصي منطقة الساحل المتاخمة للمغرب العربي والتي تخلق ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية.²

المطلب الرابع: النزاع في مالي وتأثير متغيرات السياق الاقليمي وانعكاساتها الأمنية على مسار الهجرة غير الشرعية.

شمال مالي منطقة واسعة في قلب الساحل الافريقي تتربع على مساحة 922.490 كلم² من اجمالي 1.241.238 كلم² بالنسبة لمساحة مالي أي بنسبة 74.32% حيث تشترك مالي في اكثر من 500 كلم مع الحدود الجزائرية الموريتانية، النيجر، بوركينا فاسو لذلك فاتساع الفضاء وتماس الحدود جعل من المستحيل عمليا السيطرة على هذه المنطقة في شمال مالي مع بنية الدولة ضعيفة الى حد غير موجودة بالإضافة الى عدم فعالية الأجهزة الأمنية ونقص الخدمات اللوجستية، انعدام الامن وفاق التنمية جنبا الى جنب مع البيئة العدائية التي تضع الشعوب في وضع غير مستقر ومزمن ما ينتج عنه من تأثيرات سلبية خطيرة والتي يمس القاعدة الاقتصادية والاجتماعية في الشمال والغياب الكلي للإدارة في بعض المناطق.³

ما حدث في مالي منذ التسعينات ولايزال يتكرر مؤخرا والانقلاب العسكري سنة 2012 والذي ترك اثرا عميقا على مختلف الحركات المسلحة والتي احتلت اغلب مناطق الشمال فضلا عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي⁴، فقد أدت الى احياء النشاط الإرهابي فيها بتحولها الى نقطة ارتكاز مهمة للنشاط

¹GSIS headquarters, security in the Maghreb: identifying threats, assessing strategies, and defining success, Monday, (decembre4, 2017), le16.06.2022.11:43.

²GSIS headquarters, op cit .

³Sidib kalilou, security management in northern Mali criminal networks and conflict resolution mechanisms, research report ,institute of development studies,(ids) 2012,n 77, uk august 2012,p12.

⁴سيكوبا ساماكيه، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، تر: محمد ابا ولد اشفع

الإرهابي في منطقة شمال إفريقيا كما تشكل نقطة انطلاق وبداية لهم ،او وجهة نهاية لنشاطاتهم¹ ، والتي برزت كمتغير في السياق الإقليمي ذات تأثيرات واسعة على الامن الإقليمي لدول خاصة دول شمال إفريقيا ، فقد كانت ملاذاً آمناً للعديد من الجماعات الإرهابية وارضاً خصبة لنشاطاتها وتفاعلاتها مع التنظيمات الاجرامية المتحالفة الأخرى كما انه اغلب المقاتلين الطوارق الذين تم تجنيدهم في الجيش الليبي عادوا مدججين بأسلحة ذات جودة فتاكة لينهار الجيش المالي بعد شهرين ما أدى الى انقلاب في باماكو ضد الرئيس "اماني توماني توري" هاته الحروب التي اشتعلت من حركات الطوارق اخذت بعدا إقليمياً تحت هدف واحد وهو السيطرة على المناطق واعتبرت ازمة الطوارق من اعقد التحديات الأمنية التي تواجه الامن الإقليمي لدول الجوار خاصة دول شمال إفريقيا لما لها من تداعيات متفاوتة التأثير .

على سبيل الذكر ان سلسلة التمردات المتعاقبة مسؤولة عن عدم الاستقرار بالمنطقة بالإضافة الى ذلك يوجد غياب التطور التنموي والبنى التحتية دون تجاهل الرؤية التمييزية لسكان المنطقة، وهذا بالرجوع الى بعض المقاييس الحساسة التي هي أسباب لا استقرار المنطقة وهذا ما شجع أكثر على هجرة غالبية الماليين الذين حسوا بالتهميش من المنطق البحث عن حياة الأفضل.² وأدى كل هذا الى زعزعة الاستقرار في مالي وانتقالات جديدة من حيث امن مالي من عنف وهدر لحقوق الانسان وغيرها ما فاقم الأوضاع الأمنية³.

أصبحت مالي بلد عبور المهاجرين الذين ينتقلون من بلدان جنوب الصحراء إلى منطقة شمال إفريقيا عبر الصحراء الكبرى، وكونها تحتل موقع استراتيجي هام في شمال غرب إفريقيا، من الواضح جدا أن الشعور المستمر بالانعزالية الدولية وعدم مصداقية السلطات المحلية المالية، وغياب أي إشارة عن قوة الدولة المالية دفع إلى تأكيد الشخصية الطوارقية العرقية وفي مقابل عدم الاعتراف بها إدارياً وتنظيماً.⁴ ما زاد من تعقيد الانسجام داخل المجتمع وزعزعة الاستقرار الداخلي وعلى المستوى الإقليمي وفتح المجال أمام التمردات المتتالية والمستمرة ليتم التصعيد في وتيرة التنقل والهجرات غير النظامية عبر حدود الدولية وجاراتها الإقليمية. وهذا حسب ما توضحه الخريطة التالية:

¹ قوي بوحنية، الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، (لدوحة، 2014)، ص 05.

² محمد السعيد حجازي، «إشكالية الامن بمنطقة الساحل الإفريقي بين الابعاد المحلية والإقليمية»، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، (2020)، ص ص(10-26)، ص 23.

³ محمد السعيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁴ Lawdislas NZE Bakal, « crise de l'état et coup de l'état et conflits, identitaire la contribution de la décentralisation a la reconstruction post conflit de l'état prés le coup d'état de 2012 », à l'institut de recherche et d'enseignement sue la paix, mali, février, 2017, p 3.

الشكل رقم: 06: يوضح العمق الاستراتيجي لدولة مالي و موقعها في الجغرافيا السياسية:

Map of Mali



Source :rafael Jimenez ,Mali conflict and after math compendium of human rights watch reporting 2012-2017,printed in the united states of America, p 01.

مما زاد من تطور الأزمة في 2012 في سياق منطقة واجهت بيئة مترابطة من التحديات ونظرا لضعف الاستثمار الحكومي في التنمية في الشمال والافتقار إلى الاستقلال السياسي والذي أدى بدوره إلى التمرد ضد الحكومة والسلطة في الجنوب على حساب الشمال المهمش.¹ وقد نتج عن هاته الضغوطات في المنطقة توقيع اتفاق إطاري في 6 أفريل 2012 ينص على إعادة السلطة للحكومة الانتقالية من قبل المجلس العسكري.² والجدير بالذكر أن الروابط الوثيقة بين الصراع في شمال مالي والتطورات إفريقيا واضحة وأصبح بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا جزءا من معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء وهذا ما فتح المجال لبروز تهديدات أمنية كالهجرة غير الشرعية وآفاق للتدخلات الخارجية.³

¹ Jan bossuyt, political economy integration in Africa, the economic community in West Africa stats Ecowas report (January 2016), p20.

² Luis Simon et autres, « une stratégie, cohérente de lue pour le sahel », Institute européen studios, parlement européen : bruxello Belgique, (11mai, 2012), p21.

³ Simon Haysom, “security and humanitarian crisis in Mali”, the role of regional organization overseas development institute, (March 2014, London), p02.

قبل النزاع كان المليون يهاجرون داخليا بشكل أساسي للعيش بالقرب من أسرهم، فقد كانت باماكو الوجهة الأولى مما زاد من عدد المهاجرين نحو التحضير وهذا أدى إلى تقاوم الضغوط على البنية التحتية والخدمات الأساسية غير كافية ففي السنوات التي سبقت 2012 وبالتحديد 2010 كان يعيش 36% من السكان في المناطق الحضرية ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى أكثر من 60 % من إجمالي السكان بحلول 2024 وحدثت أنماط التنقل والهجرة هاته ضمن السياق الأول مع انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء منطقة الساحل والتي تطورت إلى أزمة حادة سنة 2011، وقد عززت الأزمة هاته ديمومة الهجرة¹

وفي السياق ذاته يشكل الفقر والضعف الديمغرافية والبطالة والظروف المناخية الصعبة عوامل دفع رئيسية لهجرة العديد من الماليين²

مما لا شك فيه أن الأزمة المالية تسببت في الهجرة ذات نطاق واسع وحجم كبير، ففي سنة 2013، نزح حوالي 376,828 شخص من بينهم 228,920 ما يمثل نسبة (61%) نازح داخليا و147,908 (39%) نحو الدول المجاورة واضطروا للفرار هربا من العنف وبعيدا عن مناطق النزاع.

وقد شكلت ليبيا وجهة هجرة مهمة بسبب العلاقات التي كانت تجمعها بالطوارق القبلية التي امتدت حدود الدولتين فالأزمة السياسية والأمنية لسنة 2012 تكونت من تمدد سريع معبرا عن استياء هذه القبيلة مما زاد من تغلغلها عبر المنطقة ككل وانخراطها في العديد من الشبكات الإجرامية³ حيث ظروف البيئة الدولية ساعدت في تنامي صعود الجماعات الإرهابية وحصولها على السلاح خاصة في الدول المجاورة مما يؤثر على أمنها الإقليمي.⁴

قد تشير اخر الدراسات والتقديرات ان مالي ستكون الدولة رقم واحد من الدول الأكثر تصديرا للمهاجرين غير الشرعيين وهذا بسبب الظروف التي تعيشها إضافة الى إشكالية التدخل الدولي في المنطقة والبحث عن الأرض الخصبة والمستقرة في ظل تأزم الوضع على كافة المستويات حيث وجدت الحكومة المالية عدم قدرتها على إدارة شؤونها الداخلية ومناداتها بدعم ومساعدة في المناقشات حول التدخل العسكري للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من اجل إعادة الامن والاستقرار.

المطلب الخامس: جائحة كورونا وأثرها على مسار الهجرة والهجرة غير الشرعية:

دفع انتشار كوفيد19 الوباء القاتل في أوائل 2020 الحكومات إلى فرض قيود على السفر والتنقل تتراوح بين زيادة الضوابط الحدودية على القيود المفروضة على الحركة الداخلية وإغلاق الحدود، هذه

¹ IOM international organisation for migration, the Mali migration crisis at glance, March, 2013pdf, p04 iom into/sites/g/files/Mali migration crisis 2013pdf.

² Ibid, p05.

³ Fransje molenaar, Thibaut van damme, "irrégulière migration and human smuggling network in Mali," Netherlands institute off international relations, cru report February, 2017,p08

⁴ Mathieu pallerian, le sahel et la contagion libyenne, politique étrangère, n04, 2012, p83.

التدابير وغيرها أثرت بشكل كبير على اتجاهات الهجرة وأنماطها، على الرغم من أن الهجرة والنزوح عمليات معقدة تتأثر بها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية¹

بناء على مراجعات بيوجرافية لبحوث 2021 أفادت المنظمة الدولية للهجرة 2020 أن معظم المهاجرين في شمال إفريقيا وغربها قد أثر الوباء على قدرتهم على مواصلة رحلتهم بسبب إغلاق الحدود ومن المرجح أن القيود المفروضة والمتزايدة على التنقل قد أثرت أيضا على مسارات الهجرة غير الشرعية، وأصبحت الطرق أكثر عزلة وخطورة لاسيما عبر الصحراء. حيث كان هناك ما يقرب من 2000 وفاة في الصحراء الكبرى بسبب محدودية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية.²

بينما استمرت الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط خلال الجائحة وأعلنت دول المقصد خطر النزول على موانئها بسبب الوباء مما يترك الكثير من المهاجرين تقطعت بهم الأسباب بسبب إغلاق الحدود والدخول في الحجر، وكذلك تؤثر القضايا الاقتصادية على قدراتهم الشرائية وإرسال الحوالات إلى الوطن حيث نجد 57% من المهاجرين واللاجئين الذين تمت مقابلتهم من 6 إلى 20 ماي 2020 في شمال إفريقيا وبحوالي 20% بسبب فقدانهم الوظائف وتخفيض الأجور والخسائر الناجمة عن الوباء.

وقد استجابت معظم الدول تقريبا لإغلاق الحدود وتشديد أنظمة الهجرة بسبب الوباء القاتل مع تساؤل خيارات التحركات عبر الحدود إذ يتم إبعاد المهاجرين أو وضعهم في الحجر الصحي وإجبارهم على البقاء ويتم تطبيق الحجر الصحي على المهاجرين الذين يتم إنقاذهم من البحر الأبيض المتوسط، وقد تدفع الحدود المغلقة بسبب الجائحة إلى زيادة أعداد المهاجرين نحو القنوات غير الرسمية والمحفوفة بالمخاطر.³

ما يلفت الانتباه لهذه الظاهرة في الوضع الراهن الذي تعيشه دول شمال إفريقيا نتيجة تراجع اقتصاداتها جراء انتشار وباء كوفيد 19 ارتفاع ملحوظ للمهاجرين غير الشرعيين مما يهدد القارة الإفريقية والأوروبية، وعليه كشفت بيانات الجموح الزاحفة من دول شمال إفريقيا إلى دول أوروبا العديد من الجثث تقذفها أمواج البحر المتوسط بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في دول شمال إفريقيا، في الوقت ذاته تعاني ليبيا وتداعيات الحرب كما سبق وذكرنا إلى ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية في البحر وستزداد بشكل متزايد الهجرة غير الشرعية بين الدول النامية بسبب الآثار الاقتصادية وعدم المساواة دون توثيق فحوصات صحية ما سيعرضهم لخطر شديد.⁴

¹Johnatan da costa santos, "nowhere to go? The case of displaced people in Maghreb, states during the covid-19" pandemic REMHU, rev .inter discip, Mobil, hum, brasilia, vol29, n63, dec2021, p65-86,p66.

²Yohnatan da Costa Santos, op cit, p68.

³Lorenzo guadaglio, "migrants and the covid -19 pandémie an initial analysé"s Publisher, international organisation for migration Switzer land, migrants reverches «no 60,(2020), p09

⁴ زوليخة زوزو، «الهجرة غير الشرعية من دول شمال إفريقيا إلى أوروبا في ظل أزمة كوفيد19- قراءة في الواقع التحديات والانعكاسات»، مجلة الاجتهاد القضائي المجلد13، (جانفي 2021)، ص677-690، ص683.

ففي منطقة شمال إفريقيا تشكل استمرارية الهجرة غير الشرعية عبر تونس والجزائر للوصول إلى أوروبا في ظل انتشار وباء كورونا يشكل مصدر قلق للحكومات الإفريقية خاصة مع عدم توقف الظاهرة كلياً وتفاقم أعداد المهاجرين، ما زاد من تفاقم الظاهرة هو انشغال قوات الأمن في مجابهة فيروس كورونا، وهو ما خلق جواً مناسباً للمهاجرين وللمنظمين للهجرات والعبور نحو أوروبا مستفيدين من الفراغات الأمنية.¹

¹ المرجع نفسه، ص 684.

المبحث الثالث: إشكالية الهجرة غير الشرعية في إطار استراتيجيات المعالجة لدول شمال إفريقيا

المطلب الأول: إدارة الهجرة غير الشرعية في دول شمال إفريقيا: التقاطع المستمر في العوامل والأسباب

ليس هناك شك في ان حوافز التعاون قد دفعت دول شمال إفريقيا إلى أن تصبح أكثر استجابة وفعالية بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية قد تليها عوامل تفسيرية إضافية لفهم أسباب انخراط جميع دول شمال إفريقيا في النمط التعاونية بشأن سياسات إعادة قبول المهاجرين، رغم المدونة التي طغت على هاته الأنماط التعاونية وذلك لتعزيز جميع الروابط مع الدول الأوروبية للاستفادة منها كدول المنشأ ودول العبور، ومدى قدرتهم على مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي احتلت هاته الأخيرة مكانة في أولويات السياسة الحالية للدول، وما جعل جميع دول شمال إفريقيا تدرك ان بتحديد الأولويات يسمح لها بالتعبير عن قدرتها التنظيمية القسرية مع اكتساب شرعية معززة على النظام الدولي.¹

والحقيقة في هذا الشأن ربما تكون الحالة الأكثر دلالة بخصوص إدارة الهجرة هي الطريقة التي تطور بها التعاون الإيطالي الليبي كما ذكرنا في الاتفاقيات الثنائية بشأن إعادة القبول وقد وسعت إيطاليا وعززت تعاونها الثنائي مع ليبيا بشأن إعادة القبول مما أثار مخاوف بين منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات الأمم المتحدة باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليها في المعايير الدولية للاجئين وقد أصبح هذا التعاون ملموسا في سنة 2009.²

مما دفع بالمفوضية الأوروبية لتكثيف الحوار مع ليبيا حول إدارة الهجرة والاستجابة للهجرة غير الشرعية بما في ذلك التعاون في البحر ومراقبة الحدود، وإعادة القبول مع التأكيد على أهمية الاتفاقات المبرمة كأداة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

في سنة 2005 قررت الحكومة الإسبانية "خطة إفريقيا"، وأنشأت سفارات في عواصم غرب إفريقيا، سنة 2008 نتيجة الاعتماد على النهج العالمي للهجرة وإدارتها، والإجراءات ذات الأولوية بالتركيز على إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، ومؤتمرات في الرباط وطرابلس بين الدول الأوروبية والإفريقي، وفي سنة 2006 أنشأ الاتحاد الأوروبي مركز المعلومات وإدارة الهجرة كمشروع رائد في باماكو.³

¹ Jean-peare casarino, an overview of north Africa countries bilateral cooperation on the removal of unauthorized migrants: divers and implication, migration and the Maghreb, middle east institute, may 2010, p37.mei: etu/sites/defeuts/files/publication migration20/Maghreb pdf.le04/07/2022.

² Ibid, p36.

³ Stephan dunnwald, "on migration and security: Europe managing migration from sub Saharan Africa", caldrons de studios Africains, publisher Centro de studios internationaux, (20 December 2011), p109

مما لا شك فيه أن عودة المهاجرين إلى أوروبا من العوامل التي تدفع بهذه الدول الأوروبية إلى إدارة الهجرة والتعاون بين الدول المغاربية ودول الاتحاد وفعاليتها في منع وتطوير المهاجرين من العبور عبر أراضيها.¹

وقد تختلف دول المغرب العربي في هياكلها القانونية لإدارة الهجرة غير الشرعية والقوانين ليست متساوية أو بعيدة المدى وتختلف العقوبات بموجب قانون كل بلد من البلدان المغاربية.² وبالنظر المعمق إلى المغرب وتونس اتخذتا مؤخرًا إجراءات صارمة ضد العمالة غير القانونية للعمالة الأجنبية وخاصة ضد الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا إلى دول أخرى. ففي الجزائر يعد تشغيل العمالة الأجنبية جزء من إطار عام يتحكم في وضع الأجانب فيما يتعلق بالدخول والاستقرار على التراب الوطني.

في بداية القرن الواحد والعشرين بدأ المغرب في تبني سياسة رد الفعل بشأن قضية الهجرة على المستوى القانوني والمؤسسي والمشاركة كذلك بنشاط التعاون الإقليمي في إطار حالات الهجرة غير النظامية، وهو أول بلد في شمال إفريقيا يتبنى قانون هجرة شامل ومحدد في سنة 2003. والذي يندرج هذا القانون في محاولات المغرب للسيطرة على الموجات الجديدة والاستجابة للحوار المنخرط فيه مع الأوروبيين، حيث أعلن في سنة 2017 عن رؤية جديدة لإدارة الهجرة بين البلدان الإفريقية وتسوية الوضعية القانونية للآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء، وقد مثلت هذه السياسة تحولًا مهمًا في النهج والطريقة تجاه إدارة الهجرة غير الشرعية مقارنة بدول شمال إفريقيا وقد استمدت هذه الرؤية الجديدة من خطاب محمد السادس في القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي في 29 نوفمبر 2017 عن والتي حددت خارطة الطريق لوجهة نظر المغرب الإفريقية على توحيد جهودها في جدول أعمال كامل وتحدث بصوت إفريقي واحد، حول قضية الهجرة غير الشرعية، هذه السياسة الجديدة تقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة بين الأطراف المعنية دول المنشأ والعبور حول المقصد والتي ينبغي تكثيف وتنسيق جهودها في إدارة الهجرة.³

كما تهدف الاستراتيجية الجديدة إلى زيادة حضور المغرب ووجوده في القارة الإفريقية بمختلف السبل منها القوة الناعمة، تجدر الإشارة إلى أن المغرب يعيد التزامه في دستور 2011 لتعزيز علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب الإفريقية ولا سيما البلدان جنوب الصحراء الكبرى والساحل.⁴

¹Ibid, p111.

² **Mohamed said musette**, report on legislation concerning international migration in central Maghreb international migration, papers77e) of cit.p20.ilo.org/wcmsp5/groups/public/edprotrav migrant/documents/publication/wcms201450pdf.

³**Saddiki said**, the Maghreb and intra-Africa migration: on challenge and different strategies intra-Africa migration borders as challenges and opportunities edited by innocent mojo Jessi plainer Christopher change NS shims, 126-139-(London rout ledge, February, 2021), p128.

⁴Ibid, p129.

والجدير بالذكر أنه لا تزال إدارة الهجرة بين البلدان الإفريقية وخاصة الجزائر تغطي عليها مخاوف أمنية وجنائية، حيث كانت سياسة الهجرة الجزائرية قوية من خلال التحديات الأمنية المختلفة التي تعرض لها خلال العقود الماضية، وقد وصفت الهجرة غير الشرعية في إطار حكومة عبد العزيز بوتفليقة أنها فوضى ومصدر للإجرام والمخدرات، وكان ذلك سنة 2017 والمهاجرين غير الشرعيين يعتبرون تهديدا للأمن القومي ويشاركون في حقوق الإنسان ، حيث نجد الحكومة الجزائرية في سنة 2008 أقرت قانون دخول وخروج الأجانب في الجزائر، وإدارة الهجرة جنوب الصحراء الكبرى ويجرم هذا القانون الهجرة غير الشرعية ويعطي المزيد من السلطة الإقليمية والمحلية لترحيلهم، وقد حاولت الحكومة اعتماد قانون جديد للهجرة يهدف إلى تسوية أوضاعهم ولكن هاده المبادرة قد واجهت صعوبات ومعارضين لها ، على الرغم من انضمام الجزائر لاتفاقية الأمم المتحدة 1990 بشأن حقوق المهاجرين والعمال وأفرادهم ، وقد تحتاج القوانين الوطنية إلى الكثير من التعديلات من أجل الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة الهجرة غير الشرعية.¹

فجد أن سياسة الهجرة الجزائرية أقل تعاون مع السياسات الأوروبية مقارنة بالسياسات الأخرى لدول المغرب العربي، ولا يوجد حوار جاد بين الطرفين لإدارة الهجرة غير الشرعية. فسياسة الهجرة مستعانة بمصادر خارجية.

وأما بالنسبة لموريتانيا: ليس لها تأثير كبير ولا تشكل سياسة هجرة متكاملة لذلك لا توجد سياسة لإدماج المهاجرين الأفارقة بشكل منهجي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية المحلية، فمعظم الإجراءات التي قامت بها السلطات الموريتانية لتنفيذ التزاماتها تجاه الدول الأوروبية خاصة اسبانيا وفرنسا، وبعبارة أخرى أن جهد السلطات الموريتانية هو منع المهاجرين غير الشرعيين من استخدام أراضيها كنقطة عبور للتنقل إلى الدول الأوروبية، فموريتانيا حاليا حقل لتطبيق السياسة الخاصة بالاتحاد الأوروبي وإضفاء الطابع الخارجي على الهجرة ومحاربة اللجوء ومؤخرا شرعت موريتانيا في تكثيف تعاونها مع الفاعلين الدوليين للاهتمام بقضية الهجرة واللجوء.²

وقد تكون موريتانيا قادرة على إدارة الهجرة غير الشرعية ضمن حدود معينة، لكنها تواجه صعوبات في تطوير سياسة هجرة فعالة ومتكاملة حتى لو تلقت الدعم الخارجي، فدولة موريتانيا لم تحدد المنافذ الحدودية حتى سنة 2011 بالرغم من خبرتها الطويلة بأشكال متعددة من الهجرة العابرة وغيرها، لم تقم حتى الآن بصياغة سياسة هجرة وطنية واضحة وقد صادقت على معظم الاتفاقيات الدولية التي تضمنت حقوق المهاجرين واللاجئين، وأقرت بعض القوانين المنفصلة بشكل غير مباشر المتعلقة بالهجرة.

ومنذ 2014 اتخذت موريتانيا استراتيجية الاتحاد الدولي للنقابات زاوية جديدة من خلال مبادرة مكنتها من خلق هجرة البحر الأبيض المتوسط جنوب الصحراء، وشبكة تجمع النقابات من شمال وغرب إفريقيا

¹ Saddiki said, op cit, p129.

² Ibid,p 131.

وأوروبا على تقديم كل الدعم الاستراتيجي لها والعمل على وضع مقترحات حول إطار المرجعي لحماية المهاجرين والدفاع عنهم، كما يتم الاستفادة من مركز دليل الهجرة في موريتانيا لتحفيز التفكير الجماعي وتطوير الإجراءات المنسقة¹.

ومن جهة أخرى اتخذت ليبيا: الإجراءات المتفرقة بخصوص سياسة الهجرة:

على عكس البلدان المغاربية الأخرى كانت ليبيا وجهة العمال المهاجرون الأفارقة منذ السبعينيات مع زيادة عائدات النفط، وفي سنة 2000، أصبحت ليبيا بلدا للعبور لعدد متزايد من المهاجرين من إفريقيا وآسيا الذين يسعون لدخول أوروبا قبل ثورة 2011، وقد استخدمت قضية الهجرة بشكل انتقائي في السياسة الخارجية لتعزيزها العلاقات مع الدول الإفريقية وللضغط كذلك على الأوروبيين وفي سنة 2009 أبرمت إيطاليا صفقة مع ليبيا لمنع المهاجرين غير الشرعيين والذين كان معظمهم من إفريقيا جنوب الصحراء للوصول إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط².

وخلال أزمة 2011 وجد العمال المهاجرون النظاميون بعد الإطاحة بالنظام الليبي أنفسهم في وضع غير نظامي ويتعرضون لكل أشكال التعذيب والاحتجاز التعسفي، شبكات الجريمة المنظمة المتورطة في الهجرة، وليبيا تقتصر إلى الإطار القانوني التي تنظم اللجوء، ولم تنظم إلى اتفاقية اللاجئين 1951 وجود سلطة مركزية موحدة قادرة على ممارسة كاملة وفعالة، للسيطرة على أراضيها ومراقبة حدودها وكذلك مراقبة مراكز احتجاز المهاجرين ولا توجد سياسة الهجرة في ليبيا.

وقد تم إنشاء وكالة من قبل وزارة الداخلية في سنة 2014 لإدارة الهجرة وإنقاذ القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وما رافقه إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية مسؤول عن إدارة مراكز الاحتجاز والإشراف على إعادة المهاجرين إلى الوطن³.

الجمع بين التشريع في ليبيا وممارسة الآليات المتكررة كالطرد والحجز والترحيل في حالة الإقامة غير القانونية مما دفع بها إلى وضع أساليب أخرى كالعقوبات من احتجاز المهاجرين غير الشرعيين⁴.

أما بالنسبة لتونس اتبعت سياسة هجرة هجينة وغير كاملة:

فقبل ثورة 2011، اتبعت تونس سياسة أمنية مشددة ضد الهجرة غير الشرعية، واستخدمت الدول الأوروبية النظام التونسي السابق كحارس على حدودها المتوسطية، ونجد هيمنة النهج الأمني في إدارة

¹ Firedrich E Bert Stiftung, trade union experiences for migrants workers' rights in Africa and Europe (december, 2020), p 49.

Libraries/PDF/burros/Tunisian/17357.PDF.le 15/07/2022.

² Saddiki said, op cit, p131.

³ Zakariya El Zaidy, EU migration towards Libya a policy of conflicting interests, firidirich EBET stetting (July 2019), p06 library .Fessed/PDF /-files/burros/Tunisian/15544pdf

⁴ Ersyhm LTD, assessment of priorities for the development of library migration policy strategic vision, find report international organization for migration (IOM) ,(November, 2014), p 33.le 15/07/2022, publication .iom.int/system/files/pdf/Libya. Rapid assessment.pdf..

قضية الهجرة غير الشرعية، وفي تلك الفترة من أحد القرارات التي توضح هاته الهيمنة وتلاه إبرام اتفاق إعادة القبول بين تونس وإيطاليا في سنة 2009، والتعاون الوثيق بين الدول الأوروبية وتونس والذي قدم تعاون سياسي رفيع المستوى.

وبعد ثورة تونس 2011 التي صاحبها جو من الانفتاح والجدية برزت معاملات جديدة بخصوص المهاجرين غير الشرعيين وإدارة اللجوء والهجرة في تونس، وأهم الخطوات في هذا الصدد هو التبنى من الدستور التونسي الجديد الصادر سنة 2016، والذي يضمن الحق في اللجوء السياسي وحظر تسليم الأشخاص الذين تم منحهم حق اللجوء السياسي، ولم تساعدها انتفاضة الربيع العربي على تبني والخذ بموقف واضح ومتكامل حول سياسة الهجرة، ولا يزال قانون العمل التونسي يشكل عقبة أمام المهاجرين، لأنه ضمناً يقوم على مبدأ التفضيل الوطني¹.

كما قامت تونس ببناء القدرة التشغيلية كمنع المهاجرين من استخدام الطرق البحرية إلى أوروبا، حيث تشارك كل من وزارة الدفاع والداخلية في جهود المواجهة والإدارة بخصوص الهجرة غير الشرعية، وقد أعادت تونس تنظيم بنيتها الأمنية الساحلية، وزادت من أعداد الحرس الوطني على طول سواحل الدولة².

بالنسبة للمغرب نجد:

المغرب أقرب دولة إلى أوروبا وطول شريطها الحدودي أكبر من شواطئ المحيط الأطلسي حوالي 200 كلم مع أقصر مسافة بحرية إلى أوروبا هي 14 كم من مضيق جبل طارق، هذا الموقف المحدد يجعل منه عرضة لضغوط الهجرة ويشارك في كل الحوارات والعمليات الإقليمية والعالمية بشأن الهجرة، حيث اتخذت خطوات نشطة لتعزيز أمنها على طول حدودها البحرية، وتأمين البنى التحتية في المناطق الساحلية، وتسيير ونشر دورات بأعداد أكبر من أفراد الأمن في الشمال. وحسب مسؤول أمن مغربي هناك 11000 فرد من قوات الأمن متمركزة في الساحل الشمالي أي شمال الرباط على طول الشاطئ الساحلي، ونشر عدد من أفراد الأمن في سبتة ومليلية، كمحاولة احباط جهود المهاجرين غير الشرعيين على اقتحام الحواجز التي تحيط بالجيوب³.

فعلى الصعيد القاري عين محمد السادس قائداً للاتحاد الإفريقي سنة 2017، حيث قدم إلى القمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي التي عقدت في 29 يناير 2018 بأديس أبابا "الأجندة الإفريقية حول الهجرة" يشارك معالجة تحديات الهجرة، كما استضاف المغرب مؤتمر وزاري في ماي 2018 كان هدفه وضع خطة عمل ذات الأولويات المحددة في إعلان فاليتا 2015 في إطار عملية الرباط، وانخراطه باستمرار

¹ Saddiki said, op cit, p130.

²Matthau Herbert, op cit ,p 22.

³ Ibid, p21.

في التفكير المستقبلي حول جهود إدارة الهجرة التعاونية، والالتزام المستمر بالشراكة بين الجنوب والجنوب ومع جيرانها في إفريقيا¹.

من جانب آخر تم تنظيم علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي من خلال إطار سياسة الجوار الأوروبية وخاصة بموجب اتفاقية شراكة التنقل والتي تم التوقيع عليها في 2013، والذي يضمن تقديم الدعم الفني والمالي للمغرب في ضوء معالجة الهجرة غير النظامية وتعزيز التنقل الدائري من خلال هجرة اليد العاملة².

كذلك استراتيجية الاندماج SNIA ودعم المغاربة بالخارج وتعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة بين المغرب وأوروبا خاصة إدارة الحدود، وكل هذا في حقيقة الأمر يهدف إلى معالجة كل تحديات الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر، أنشطة الشبكات الإجرامية الدولية، والتي تشكل هاته الأخيرة تهديدا متزايدا³. في ضوء الحركة الإقليمية والموقع الاستراتيجي للبلاد في الجنوب والشمال كثف المغرب بشكل قاطع كل جهوده عبر طرق الهجرة لإدارة التدفقات غير النظامية، وبحسب وزارة الداخلية يخصص المغرب 175 مليون يورو لإدارة الحدود سنويا، حيث تلقى المغرب مساعدات من الاتحاد الأوروبي لتعزيز امن الحدود ومكافحة تدفقات المهاجرين، هذه المساعي وأخرى على طول شمال المغرب على الحدود البرية والبحرية مدفوعة بالرغبة لتعزيز العلاقات الثنائية مع اسبانيا والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي⁴.

المطلب الثاني: اليات دول شمال إفريقيا للحد من تهديد الهجرة غير الشرعية حسب تطور أنماطها
بادئ ذي بدء ينظر المغرب إلى سياسة الهجرة على أنها سياسة أمنية بشكل أساسي، وقد تم إنشاء مؤسسات جديدة لإدارة الهجرة ومراقبة الحدود ومرصد الهجرة غير الشرعية، حيث تظهر البيانات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين من 2000 إلى 2004، ويبدو أن هاته الأرقام نتيجة للسيطرة المغربية على الهجرة منذ 2003، تتبعا في الشرح تشير أنه قد تم إحراز تقدما خلال فترة 2004 في تفكيك شبكات التهريب، وشهد عام 2005 المزيد من الانخفاض في الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار على سبيل الذكر وليس الحصر بالنسبة للمغرب حيث تشير الأرقام الموضحة في الشكل رقم 04 بالإضافة إلى أعمدة بيانية يوضحها الشكل التالي⁵:

¹ **The European Union**, Emergency trust for stability and addressing the root causes of irregular migration displaced persons in African ,action document for the implementation of the north Africa window,t05-EUTF NOA-REG -07,sites/default/files/p06.

² The European Union, op cit, p 06.

³ Ibid, p07.

⁴ Matthau Herbert ,op cit,p22.

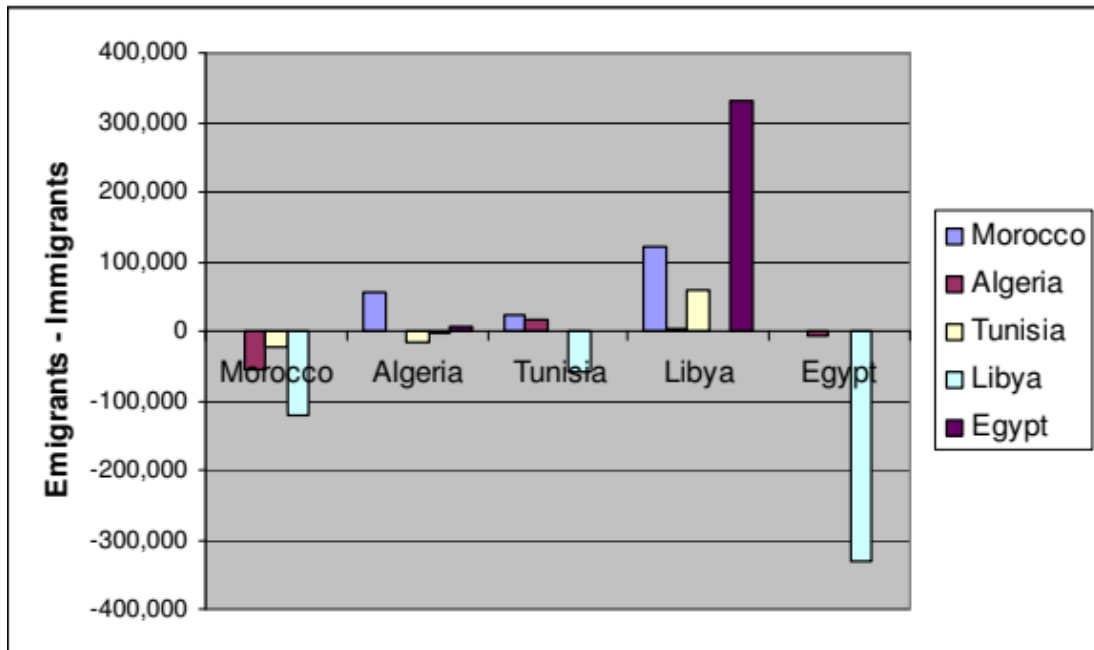
⁵ **Martin Baldwin. Edwards**, “between a Rock and hard place North Africa region of migration, immigration and transit migration”, p11.

الجدول رقم 01: جدول يبين الفترة ما بين 2000 وإلى 2004 والتي توضح لنا قيام المغرب بسياسة أمنية لإدارة الهجرة.

Morocons	2000	2001	2002	2003	2004
	9,353	13,327	16,034	12,493	9,353

Hein de Hass, North African migration systems evolution transformation and development linkages, (2007), p 21

المخطط البياني رقم 01: مخطط بياني لكشف تقدير الهجرة غير الشرعية لكل من تونس، المغرب، الجزائر، ليبيا، مصر بين الفترة 2002 - 2004.



Hein de Hass, North African migration systems evolution transformation and development linkages, (2007), p 21.

فالملاحظ من خلال تتبع الأرقام أنه قدم انخفاض في مستوى الهجرة غير الشرعية في 2003-2004. اعتبارا لشمال إفريقيا منطقة عبور حقيقية للمهاجرين من جنوب الصحراء إلى أوروبا، تشهد استمرارية وزيادة في الهجرة غير الشرعية حيث وضعت العلاقات مع الدول الأوروبية تحت ضغوطات كبيرة على وجه الخصوص دول منطقة شمال إفريقيا، وفرض سياسات تقييدية واضفاء الطابع الخارجي عليها واعتماد قوانين وأنظمة مقيدة للهجرة مع تكثيف واسع للضوابط المشتركة على طول الحدود الخارجية.¹

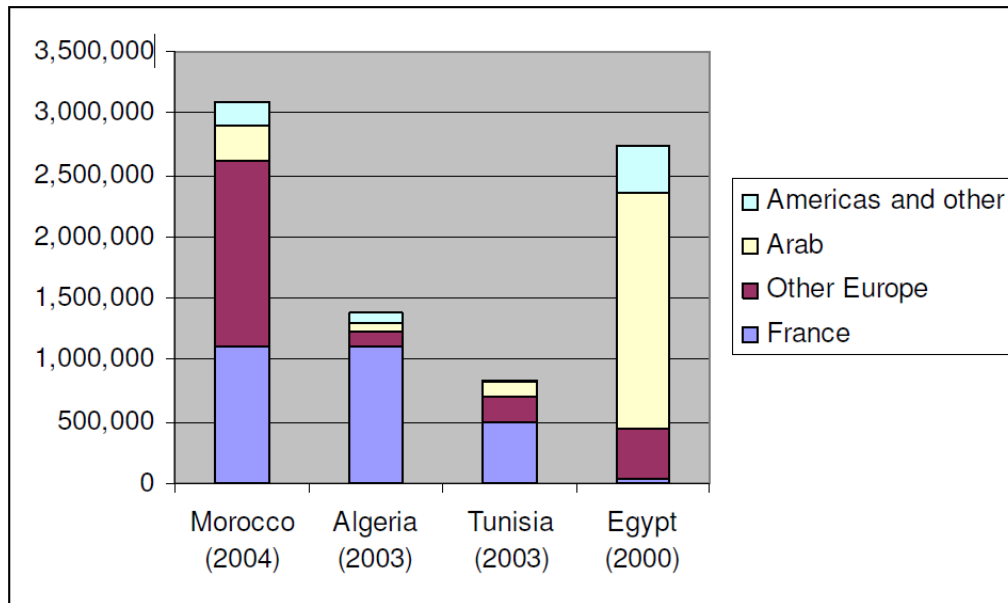
¹Hein de Haas, North African Migration Systems: evolution, transformations and development linkages, international migration, institute James Martin 21 st century, (school University of oxford, 2007), p 04.

كما أدت الهجرة المستمرة من شمال إفريقيا على مدى العقود الأربعة الماضية إلى ظهور إنشاء جاليات مهاجرة كبيرة في الخارج، لتوفر سلاسل زمنية موثوقة عبر بيانات تدفقات الهجرة غير الشرعية كما يمكننا اعتماد بيانات أعداد المهاجرين غير الشرعيين وذلك بتقديم معطيات حول تقديرات اتجاهات الهجرة الرئيسية من دول شمال إفريقيا.

تقديرات لمخزون المهاجرين المنحدرين من شمال إفريقيا يعيشون في الخارج بناء على بلد الإرسال لمصادر البيانات، حيث تكشف البيانات بالتركيز على دول شمال إفريقيا ما يقارب من 4.7 و 2.4 مليار من شمال إفريقيا يعيشون في أوروبا والدول العربية على التوالي، سنة 2004 حوالي 3.1 مليون وافد للمغرب أكبر عدد مسجل للمهاجرين تليها مصر بـ 2.7 مليار مهاجر، ثم الجزائر 1.4 مليار، وتونس 840.000 مهاجر، وتجدر الإشارة إلى بيانات البلد المتلقي تؤدي إلى حد تقديرات أقل 40.4% للمغرب 59.1% بالنسبة لمصر، ثم الجزائر بـ 23.9%، تليها تونس 67.6%¹.

المخطط البياني رقم 02: مخطط بياني لكشف تقدير الهجرة غير الشرعية لكل من تونس، المغرب،

الجزائر، مصر بين الفترة 2003 - 2004.



Hein de Haas, North African migration systems: evolution, transformations and development linkages, International Institute James Martin 21st Century School University of Oxford, 2007, p 21.

على الرغم من أن فرنسا لا تزال المحور الرئيسي للهجرة الجزائرية قدر بـ 1.1 مليار مهاجر سنة 2003، وازدادت بنسبة 113% أكبر الزيادات مثلت في اسبانيا بـ 547% وإيطاليا 126% زيادة بنسبة 56% حيث يعكس الوجود الجزائري في ألمانيا تدفق المهاجرين في أوائل السبعينات.²

استنادا إلى بيانات أعداد المهاجرين يحاول هذا الشكل تقدير صافي المناطق البينية لحركة المهاجرين، من المرجح أنه لا توجد بيانات وتقديرات موثوقة حول حقيقة أعداد المهاجرين من جنوب

¹Hein de Haas, op cit, p20.

²Hein de Haas, op cit, p 24.

الصحراء يعيشون في بلدان شمال إفريقيا بالرغم من أن مجتمعاتهم آخذة في الازدياد، حيث يقدر المهاجرين المقيمين في المغرب من جنوب الصحراء عشرات الآلاف، وحسب السلطات الليبية يتراوح كل عام بين 75.000 و 100 ألف أجنبي، ويقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، العدد محصور بين 750.000 و 1.2 مليون مهاجر غير شرعي.¹

نعرج أيضا أنه قد تزايدت حديثا ديناميكيات الهجرة نحو المغرب من إفريقيا جنوب الصحراء كما سبق وأشرنا، يمرّون عبر دول شمال إفريقيا الثلاثة خاصة المغرب نحو أوروبا، وخلال الأشهر الأولى من سنة 2018 عبر البحر الأبيض المتوسط من 30 سبتمبر من نفس السنة هاجر ما يقارب 37.000 شخص بطريقة غير شرعية.

وبالتالي كل المعطيات تؤكد أن المغرب أصبح أول بلد إفريقي مغادر للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا سنة 2018 نحو إسبانيا أهم بوابة لأوروبا، وهذا التطور المتزايد أحيانا من جديد مخاوف إسبانيا من الهجرة التي زادت مع أحداث 2005 عندما خرق المئات من المهاجرين السياج الأمني بين مدنهم شمال إفريقيا (سبتة ومليلية)، وبقية المغرب، كما أشار إلى وصول 32.000 مهاجر معظمهم من موريتانيا والسنغال إلى جزر الكناري حتى سبتمبر 2006.

فتاريخ الهجرة عبر إفريقيا وأوروبا يتكرر أيضا، فممرات الهجرة غير الشرعية احتلت الصدارة بين 2016 و 2017 والريادة والانتقال بين المغرب وإسبانيا في سنة 2018.²

كما تشير الأرقام المقدمة الخاصة بأعداد المهاجرين غير شرعيين بالجزائر الموقوفين لدى مختلف الوحدات المختصة بهذه الظاهرة سنة 2009 قد بلغ 7028 شخصا، ثم ارتفع هذا العدد خلال السنوات الثلاثة اللاحقة ليصل إلى 20 ألف مهاجر غير شرعي معظمهم من القارة الإفريقية عبر جنسيات مختلفة من مالي والنيجر وغيرها.³

من باب آخر أيضا نجد غالبية الأشخاص المولودين في إفريقيا والذين تركوا قارتهم وبلدانهم الأصلية ففي سنة 2020 نجد حسب المعطيات المتاحة حوالي 10,6 مليون إفريقي يعيشون في أوروبا ومعظمهم يستقرون بدول الاتحاد الأوروبي، حيث استضاف الاتحاد الأوروبي ما يقدر بـ 8,6 مهاجر مولود بإفريقيا منهم 5,4 مليون من شمال إفريقيا، و 3,3 مليون من إفريقيا جنوب الصحراء، و أغلبية المهاجرين نجدهم

¹ Ibid, p27.

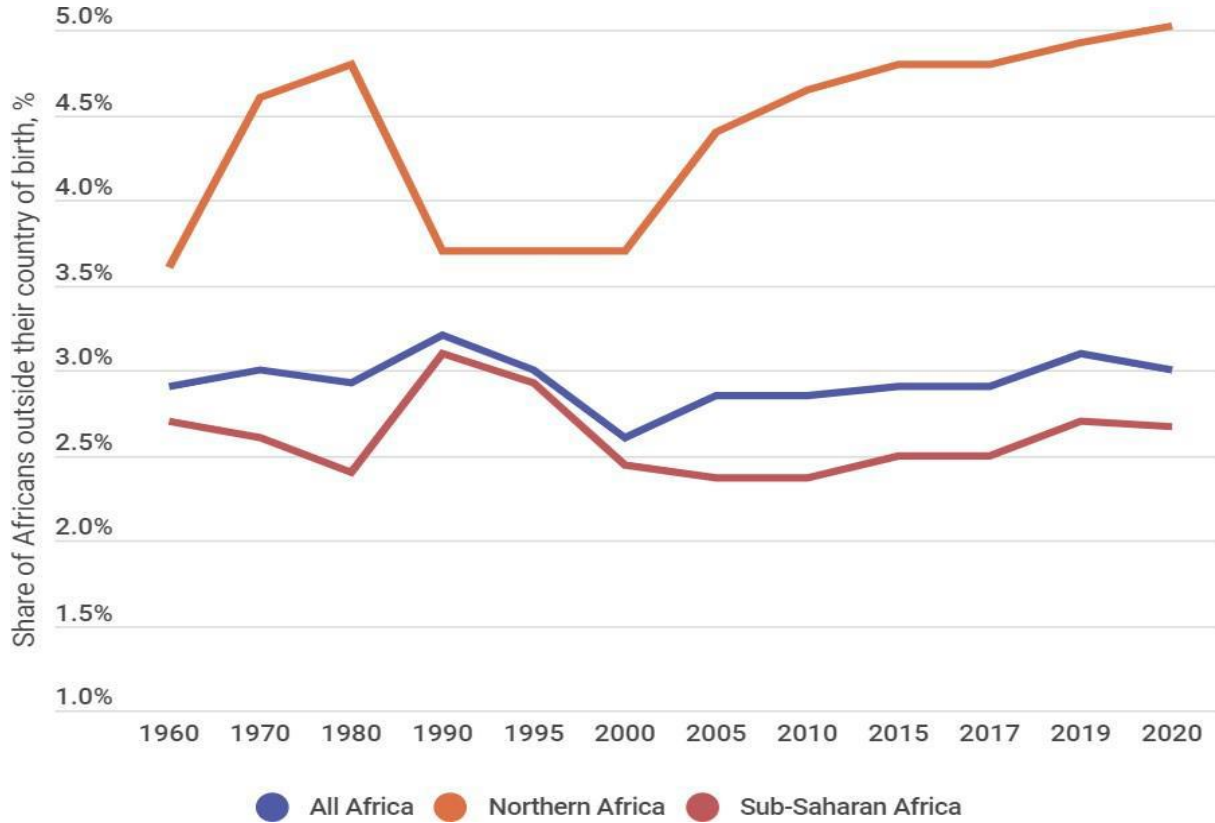
² Mehdi Lahlou, «Migration dynamics in play in Morocco: trafficking and political relationships and their implications at the regional level», No 26, (November 2018), p04.

³ مراد فول، «تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجزائر 3، العدد 07، (جوان 2017)، ص 37.

من بلدان المغرب العربي تونس، الجزائر، المغرب، و في سنة 2019 كان هناك حوالي 0,5 مليون افريقي¹.

والذي سنوضحه من خلال المنحى البياني التالي:

المخطط البياني رقم 03: يوضح الافارقة المقيمين في اوربا حتى لسنة 2020



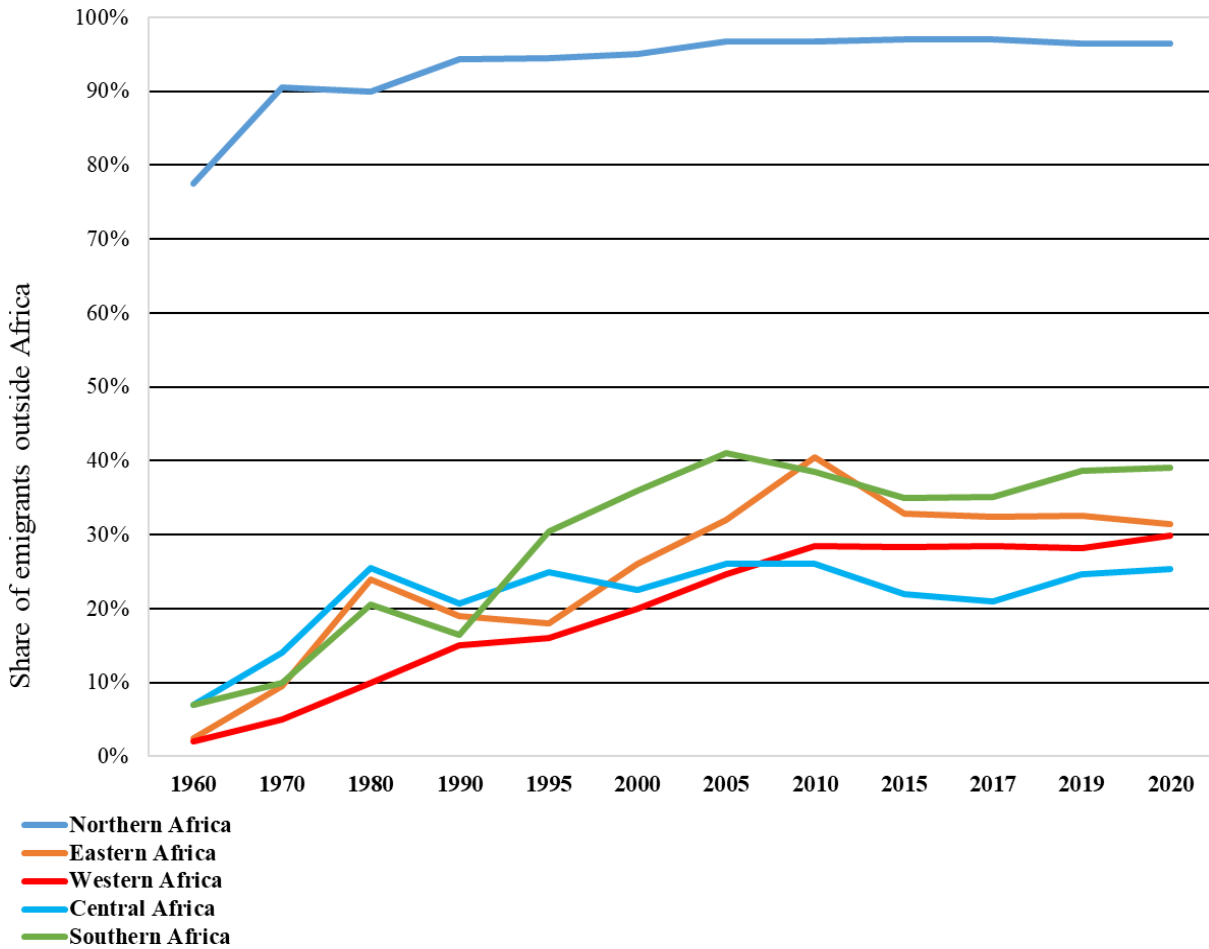
Source, Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, international migration from and within Africa, a paper of the European commission's directorate general international partnerships (INTPA) unit G6 Migration and forced displacement supported by MKS, Brussels, february, 2022, p10.

من المرجح أيضا ان يتوجه المهاجرون من شمال افريقيا الى الخارج، حيث ظلت نسبة المهاجرين من شمال افريقيا الذين يعيشون في الخارج ما يزيد عن 90% منذ التسعينات. وحيث ارتفعت نسبة المهاجرين المولودين في افريقيا جنوب الصحراء من 3% الى 43% من جميع سكان جنوب الصحراء الذين يعيشون بين عامي 2010 و 2020، وقد استقرت حصتها عند حوالي 30% ولكن في سنة 2005 حوالي 41% والتي انخفضت بعد ذلك الى 39% في سنة 2020² حسب ما يوضحه الشكل التالي

¹ Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, international migration from and within Africa, a paper of the European commission's directorate general international partnerships (INTPA) unit G6 Migration and forced displacement supported by MKS, Brussels, february, 2022, p10.

² Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p11

المخطط البياني: رقم 04 يوضح المهاجرون الأفارقة الذين يعيشون خارج إفريقيا مقارنة بإجمالي عدد المهاجرين حسب منطقة المنشأ، 1960-2020، بالنسبة المئوية



Source, Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p12.

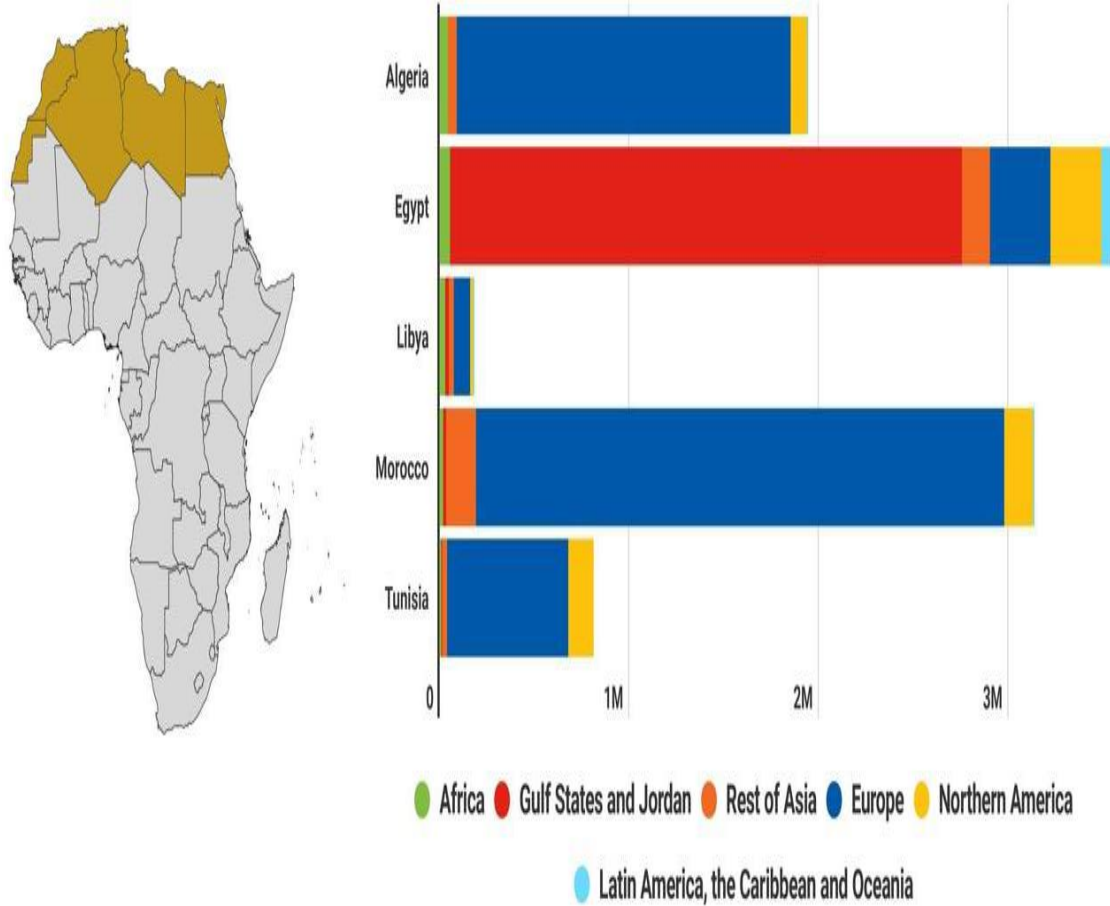
بالحديث ايضا عن سنة 2020 كان ما يزيد عن واحد من كل اربعة أفرقه يعيشون في الخارج من شمال افريقيا (10,0) مليون مهاجر، كما يمكن تحديد نمط الهجرة الاقليمية، حيث نجد غالبية التدفقات من بلدان المغرب العربي مع ابقاء الجزائر والمغرب بلدين منشأ رئيسيين والمهاجرين يقيمون بصفة دائمة في اوربا ويمكن تفسير هذا النمط من خلال القرب الجغرافي واتفاقيات توظيف العمالة فضلا عن الروابط الدائمة في فترة ما بعد الاستعمار وتشير البيانات التقديرية لسنة 2020 كما يتم توضيحه من خلال بلدان شمال افريقيا:

- الجزائر-فرنسا (1,6 مليون)¹
- المغرب-فرنسا (1,0 مليون)
- المغرب - اسبانيا (0,8 مليون)
- المغرب - ايطاليا (0,5 مليون)

¹ Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p13.

تونس-فرنسا (0,4 مليون) كل هاته المعطيات حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 05: توضيح بياني لمخزون المهاجرين من شمال افريقيا لسنة 2019 حسب الوجهة المقصودة.

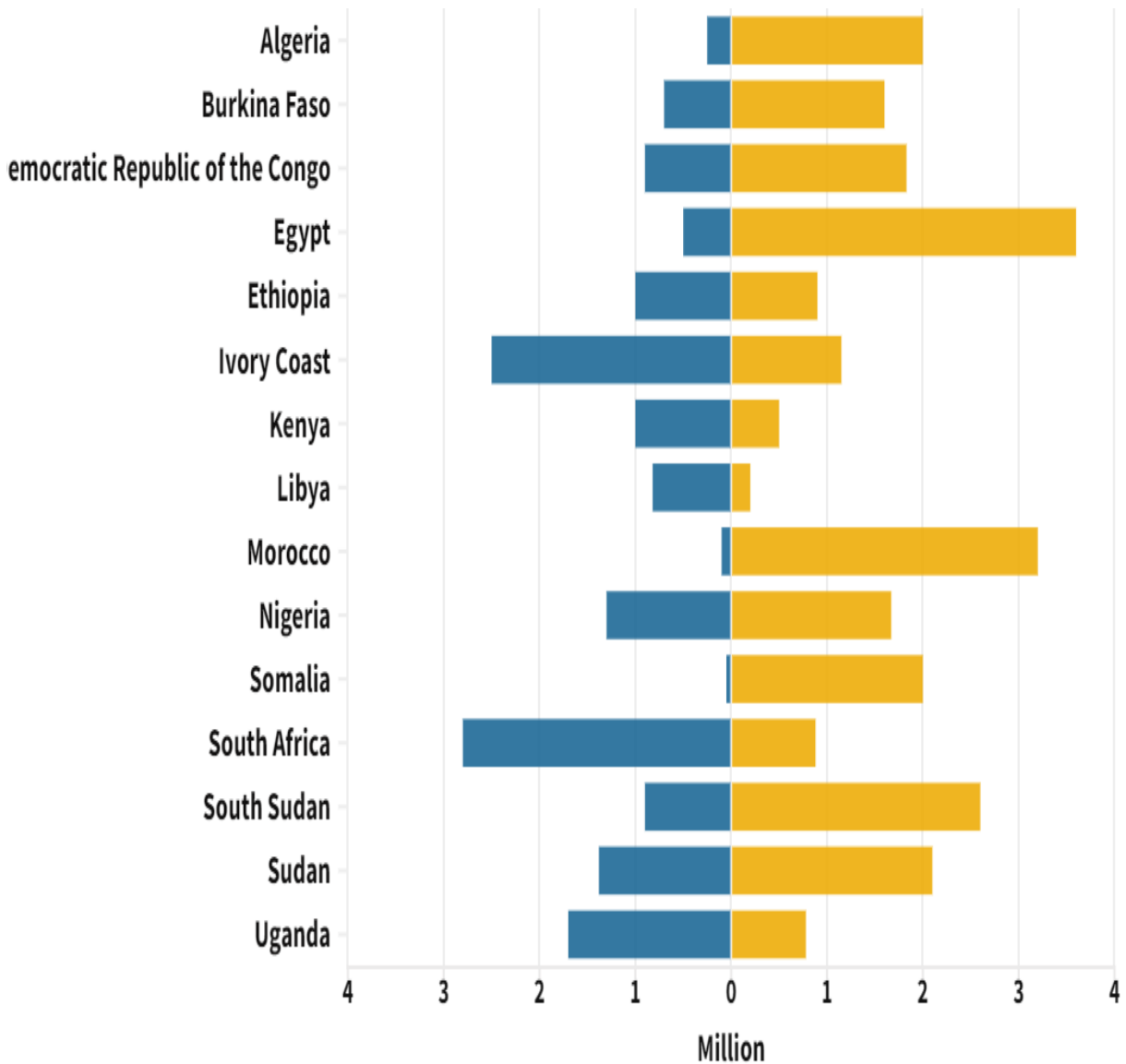


Source, Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p13.

- بالنظر الى شمال افريقيا الذي يعتبر موطننا ل 1,8 مليون مهاجر لسنة 2020 منهم ليبيا البلد المستقبل والممر الرئيسي الاول للعبور على حد سواء، حيث استضافت ما يقدر ب 0,6 مليون الى 0,8 مليون مهاجر عابر ومقيم وحسب هذا الشكل الذي يوضح أكبر من 17 دولة افريقية مصدرة للهجرة حسب سنة 2020¹.

¹ Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p 19.

الشكل رقم 06: الذي يوضح الأرقام المطلقة لأعداد المهاجرين من حيث الموطن الأصلي والوجهة لسنة 2020.

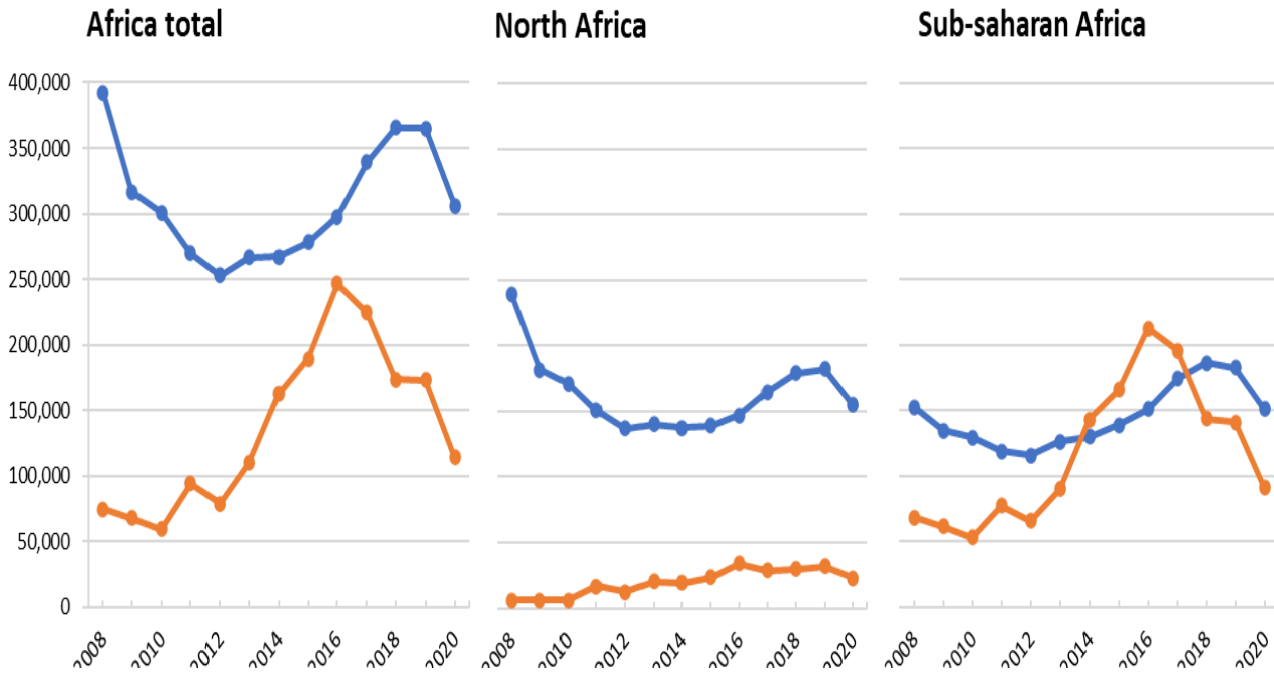


Source: Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p21.

نبقى في الحديث عن الأرقام المطلقة للمهاجرين فمن جانب آخر نجد بين عامي 2008 و 2020 حوالي 1,3 - 1,5 مليون افريقي في المتوسط الى بلد الوجهة من بين هؤلاء يأتي ما بين 400.000 و 550.000 يدخلون الى أوروبا سنويا و بالخصوص 2013 غالبيتهم أفرقه كما استقروا بشكل قانوني في دول الاتحاد الأوروبي من حوالي 375 الف عام 2008 الى 260 الف سنة 2012، كما ظلت الاقام و المعطيات هاته في الاستقرار حتى سنة 2015، ثم انتعشت الهجرة القانونية سنة 2019 و التي قدرت ب 360 الف لكنها سرعان ما انخفضت الى 306000 الف لسنة 2020 و انخفضت ايضا الهجرة القانونية سنة 2008 و ازدادت الهجرة غير الشرعية من فترة 2011 الى 2016¹ حسب ما يوضحه الشكل التالي :

¹ Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p 24.

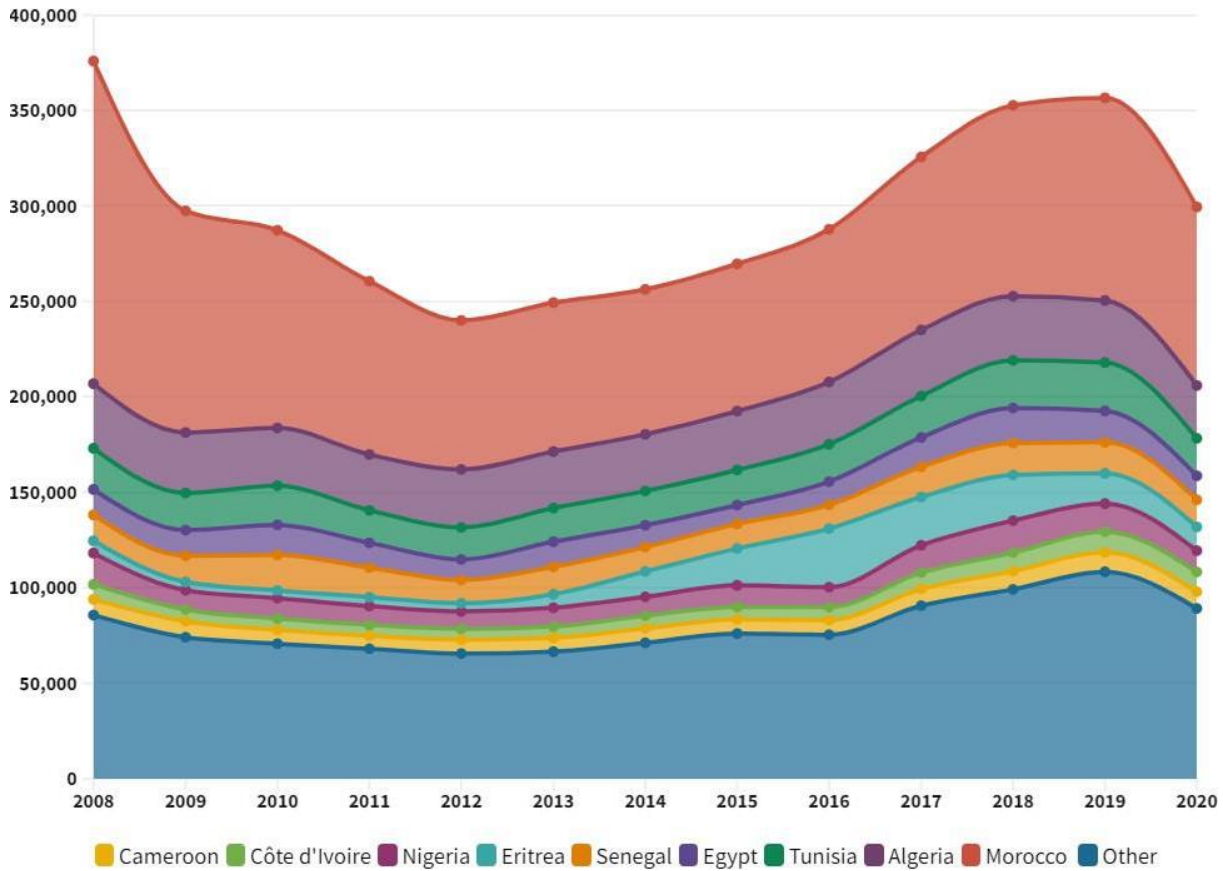
المخطط البياني رقم 07: يوضح انخفاض مستوى الهجرة بين 2008 و 2020 خاصة بعد تفاقمها بين سنتي 2011 و 2016



Source: Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit ,p24

وقد كان من بين هؤلاء المهاجرون خاصة في الفترة ما بين 2008-2020، كان ما يقرب 57 % مواطنين من شمال إفريقيا، في حين انخفض المهاجرون النظاميين من 40% من 240.000 في سنة 2008 الى 140.000 لسنة 2012. وحيث كان المغرب، وتليها تونس، الجزائر، ثم مصر البلد المصدر للهجرة خاصة بين عامي 2014 و 2018 كل هذه المعطيات حددها الشكل التالي للتوضيح أكثر:

المخطط البياني رقم 08: يوضح الهجرة نحو أوروبا من شمال إفريقيا مع تصاريح الإقامة للفترة من 2008 إلى 2020.



Source: Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit ,p25

من جانب آخر نجد زيادة كبيرة في عدد المهاجرين غير الشرعيين خاصة الافارقة عبر عبور البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي بجزر الكناري بشكل كبير بين 2013 و 2016 و 2017 مع انتهاء رحلتهم بشكل اساسي في ايطاليا واسبانيا والى حد كبير في اليونان عبر تركيا وفرنسا.

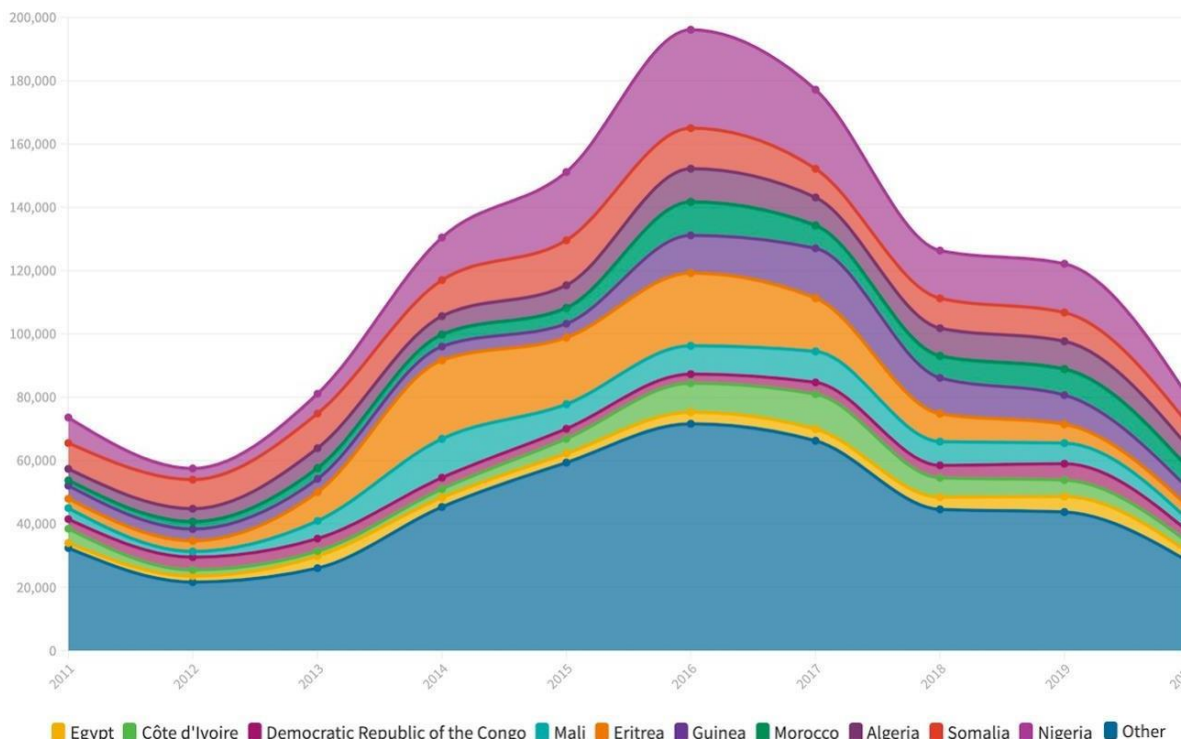
- وقد لعب التفكك السياسي والانزلاق الامني بعد التدخل العسكري الغربي عام 2011 الى جانب زيادة تهريب البشر وزيادة عمليات البحث التي نفذتها وكالات خفر السواحل الاوروبية والقوات البحرية والمنظمات غير الحكومية دورا مهما في تسهيل ذلك ونتيجة لذلك اصبحت قوات الحماية الانسانية واللجوء بوابات رئيسية للدخول بين عام 2008 و 2012 حيث بلغ متوسط طلبات اللجوء لأول مرة من قبل الافارقة في دول الاتحاد الاوروبي حوالي 75.000 كل عام، بعد عام 2013 مع عبور المزيد من المهاجرين غير الشرعيين وسط وغرب البحر المتوسط.

- كذلك المحيط الأطلسي وجزر الكناري، حيث ارتفع عدد طلبات اللجوء بشكل كبير، وبلغ ذروته 212,600 عام 2016 خاصة في السنوات الأخيرة.

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا: في الديناميكيات الجيوستراتيجية في الفترة بين 2001-2020

- و حيث ارتبطت الزيادة في طلبات اللجوء للمواطنين الافارقة التي بدأت في سنة 2013 بأعداد اكبر من الوافدين غير النظاميين في حد ذاتها فضلا عن تكثيف الضوابط عند الانزال في صقلية ،كالابريا، وكذلك اسبانيا مما اعطى المزيد من رؤية المدخلات غير النظامية .
- فمنذ 2015-2016 تم تسجيل معظم المهاجرين غير الشرعيين عند الوصول ويطلب عدد أكبر منهم اللجوء في إيطاليا، واسبانيا حيث أصبح الانتقال الى شمال وغرب أوروبا أكثر صعوبة لهم¹.

المنحنى البياني رقم 09: يوضح طلبات الجو للمواطنين الافارقة بما فيها دول شمال افريقيا حسب جنسية كل بلد



Source: Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p27

¹ Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p27

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا: في الديناميكيات الجيوستراتيجية في الفترة بين 2001-2020

- و لقد ادت جهود المكافحة المعززة في ليبيا و كذلك عمليات البحث و الانقاذ الليبية الى انخفاض عدد الوافدين غير النظاميين على الشواطئ الجنوبية لإيطاليا منذ 2017، لكن ارتفعت عبر العديد من الممرات في دول شمال إفريقيا من الجزائر و المغرب ،و اسبانيا و كذلك من الجزائر و تونس الى ايطاليا ،و ايضا عندما تكون الوجهة اسبانيا ينفذ الدخول غير الشرعي عبر جزيرتي سبتة و مليلية الاسبانية عبر المحيط الاطلسي و جزر الكناري و الذي يلعب دورا مهما في العبور ايضا ،كما نجد حسب التحليلات الاحصائية الخاصة بالكاتب¹ "لينر مينز" ،حيث نجد انخفاض تدفقات الوافدين غير الشرعيين الى مالطا بشكل ملحوظ خاصة بين سنتي 2018-2019 و ايضا امتد الى غاية 2021 و اصبح لطلبات اللجوء انخفاض مقارنة بنسبة 2015-2016 و استمر حتى سنة 2018 ،و هذا الانخفاض يكون مرتبط بقيود السفر المفروضة خلال و باء جائحة كورونا حتى لسنة¹ 2021،و هذه الرؤية حسب ما يوضحها الشكل البياني التالي:

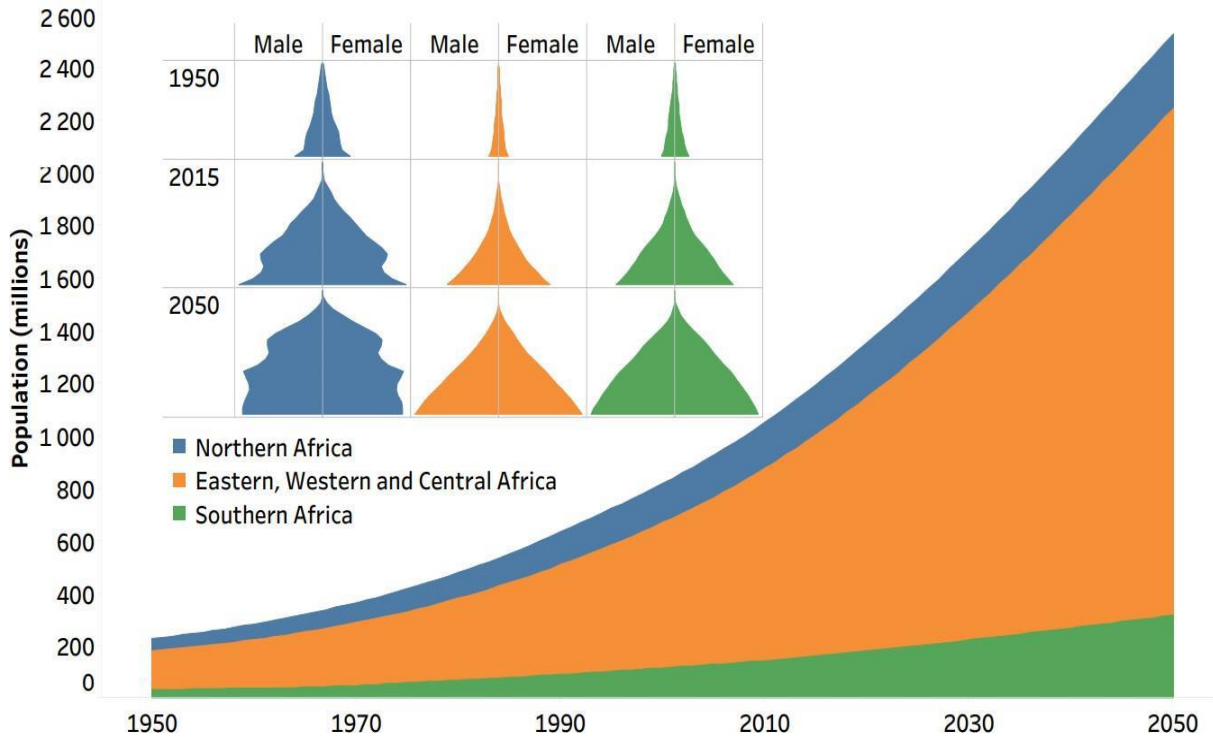
الجدول رقم 02: جدول يبين انخفاض عدد الوافدين غير الشرعيين إلى أوروبا

Citizenship of asylum seekers	European Union - 27
Somalia	10,145
Nigeria	9,610
Guinea	7,465
Eritrea	7,095
Morocco	6,775
Algeria	6,450
DR Congo	6,200
Côte d'Ivoire	5,980
Mali	3,795
Cameroon	3,280
Senegal	2,770
Tunisia	2,690
Sudan	2,705
Gambia	2,110
Libya	1,755
Ghana	1,400
Other	12,290
Total Africans	97,515

Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p28

¹ Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p27

المنحنى البياني رقم 10: توقعات زيادة النمو الديموغرافي لدول شمال افريقيا



Rainer Munz, Jemel Yaryyeva, op cit, p43

حسب تحليلنا لمعطيات المنحنى البياني الموضح توصلنا الى انه سيظل المعدل السنوي لتدفقات الهجرة اعلى من المتوسط العالمي في شمال افريقيا واقل من المتوسط العالمي في افريقيا جنوب الصحراء و هذا ما حسب ما هو موضح في هذا الجدول البياني رقم 11.

المبحث الرابع: سيناريوهات بنائية استشرافية وتقييم للمقاربة الممارساتية للحد من تهديد الهجرة غير الشرعية.

هذا المبحث هو بحث بنائي استشرافي بنائي وتقييمي أيضا للمقاربة الممارساتية ، اعتمادا على الأفكار الواردة في الدراسة والبحث والتحليل المعمق نضع جملة سيناريوهات منها سيناريو الإخفاق في تطبيق جل الاستراتيجيات بالرغم من تعددية المبادرات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والتي تزيد من ضبابية سبل البحث عن حلول أمنية شاملة خاصة في منطقة شمال إفريقيا، فضرورة توسيع دائرة الحد من الهجرة غير شرعية عبر الاتفاق في الإجراءات الملزمة دون تجاهل الواقع الجيوسياسي المتعدد للمنطقة وليس التفكير فقط في ضرورة تطبيق آليات تقييدية من قبل الوكالات الخارجية المتخصصة في حماية الحدود كفرنونكس وغيرها لمكافحة الهجرة غير شرعية ولا بد من التنسيق بين الإدارات المعنية من قبل دول شمال إفريقيا ودول المقصد.

وهذا ما يقودنا إلى وضع تقييم لمختلف العمل الممارساتي للتصدي ومجابهة تهديد الهجرة غير الشرعية عبر السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: سيناريو الإخفاق على المستوى الاتفاقي ومستوى إدارة الهجرة وسياساتها. أ. على المستوى الاتفاقي:

تعد أوروبا الوجهة الأولى التي يقصدها جل المهاجرين غير شرعيين، إذ تشير الإحصاءات كما سبق وأشرنا سالفا إلى ازدياد اعداد المهاجرين سنويا، أمام استمرارية هذا التحدي أبرمت الدول الأوروبية العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن فيما بينها باعتبارها دول الوجهة الرئيسية مع بعض دول شمال إفريقيا كمنبع ودول المنشأ والمصدرة لأعداد هائلة من المهاجرين غير شرعيين، وأحيانا دول العبور.

أ.1 اتفاقية شنغن:

كما ورد وذكرنا سابقا في تحليل الفصل الثاني وتناولنا بالتفصيل هاته الاتفاقية التي نصت على حرية تنقل الأشخاص الذين ينتمون إلى الدول الأعضاء.¹

وأين اشترطت وضع قيود تعجيزية أمام العمال الأجانب بحصولها على عقد عمل، وقرار الترحيل في احدى الجامعات بالنسبة للطلبة كي تمنح لهم تأشيرة الدخول إليها، كما توجب الاتفاقية بتبادل الدول الأعضاء المعلومات عبر نظام "شنغن المعلوماتي"، والذي يعمل على تسهيل ملاحقة الأشخاص غير المرغوب فيهم، غير أن هذا النظام كان قليل الفعالية في الحد من الهجرة غير الشرعية، حيث لم يسمح بتوجيه نظام منح التأشيرة للمهاجرين مما عجل بإيجاد آليات أخرى للحد من الهجرة غير الشرعية القادمة

¹ بن يوسف القنبيعي، الهجرة غير شرعية واقع وتشريع، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية)، جامعة الجبلاي إلياس سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2015-2016، ص142.

من دول شمال إفريقيا، فبخصوص اتفاقية شنغن بعدما دخلت كل من إسبانيا والبرتغال هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعاد غير متوقعة وخاصة بعد لجوء السلطات الإسبانية إلى فرض قيود احترازية أمام أي هجرة جديدة، لمحاولة دمج مواطنيها في الاتحاد الأوروبي.

بالنظر إلى المفارقة التي تبرز في هذا الشأن بخصوص الاتفاقية الدولية الصادرة عام 1990 والمخصصة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، والتي صادق عليها تسع دول سنة 1998، غير أن هاته الاتفاقية لم تحظى بقبول أي دولة أوروبية وهذا الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل الانفرادي والمعطى الجديد من منظور جديد، بغض النظر على حساب الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل.¹

أ.2. اتفاقية خمسة + خمسة لسنة 1990:

انعقد هذا المؤتمر بروما في 10 أكتوبر 1990 ضم دول جنوب المتوسط كل من تونس، ليبيا، الجزائر، موريتانيا، المغرب، ودول الاتحاد، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا واحتوى ثلاث مصادر أساسية:

- تنسيق التعاون الأمني والعمل بإشراك جميع الدول على تحقيق الأمن والسلام.

- ضرورة إحداث توازن وتقدم في التنمية الاقتصادية.

- تشجيع التعاون الاجتماعي والثقافي بين دول الأطراف.

إلا أنه لم يكلل بالنجاح نظرا للعدد المتزايد الذي تشكل منه، مما زاد تهديد الهجرة غير شرعية وذلك بارتفاع عدد المهاجرين، بل وأصبحت فيه الدول مركزا للعبور.

أ.3. إعلان برشلونة سنة 1995:

حيث بدأت ملامح الهجرة غير تظهر مما دعا البرلمان الأوروبي إلى ضرورة بدل الجهود في معالجة قضايا الهجرة كما ركز في هذا الإعلان على ضرورة التنسيق الأمني في مجال محاربة هاته الظاهرة المستمرة بتحسين التعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية المختصة.²

وقد تم ربطها في هذا المؤتمر الهجرة غير الشرعية بظاهرة الإرهاب وبعض الجرائم الأخرى، فقد خلص المؤتمر أن تعزيز الشراكة أحسن سبيل لرفع المستوى المعيشي لدول المنشأ لكن دون تقليص الظاهرة وجدوى فعالية المساعدات التنموية والشراكة المقدمة.

أ.4. مؤتمر الرباط سنة 2006:

¹ محمد الصافي، «إشكالية الهجرة غير شرعية بصفتي المجال المتوسطي وجورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن (20)م المغرب نموذجا»، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد الأول، العدد الثالث، (جوان 2021)، ص 11.

² بن يوسف الفينعي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

والذي انعقد في جوان 2006 بالرباط المغرب، انعقد لمكافحة الهجرة غير الشرعية هذا المؤتمر الإفريقي الأوروبي، وقد التزمت فيه الدول لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية بطريقة شاملة وعملية مع احترام إنسانية وحقوق المهاجرين، وتأكدت فيه فكرة إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية عبر سياسة الترحيل الجبرية.

وبذات الغرض نظمت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الإقليمية في إطار جماعي لاحتواء الظاهرة كمؤتمر باريس الذي انعقد في نوفمبر 2008، والمرحلة الثانية بعد الرباط، كما تم تنظيم الهجرة غير الشرعية وتدقيقاتها باقتراح فرنسا عقدها لاتفاقية الهجرة واللجوء.¹

وأكدوا على ضرورة التنسيق ومكافحة الهجرة غير الشرعية بالتعاون الممتد في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2011، بالإضافة إلى المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود بليبيا سنة 2011، ومؤتمر نواكشوط 2013، الذين ركزوا على مشكلة الهجرة غير الشرعية وألحوا على ضرورة تكثيف الزيارات المتبادلة بين الدول من أجل المواجهة الدائمة للهجرة غير الشرعية.

لكن كل هاته الاتفاقيات تبقى مجرد حبر على ورق وغالبية الدول لم تلتزم بما ورد فيها من التزامات لمحاربة هذه الظاهرة لغياب كلي للتنسيق على مستوى الأعضاء وكذلك غياب لمستوى التطبيق الممارساتي على أرض الواقع.

ب. على المستوى المؤسسي:

في سبيل تحقيق الهدف المتوخى من الاتفاقيات الإقليمية بشأن محاربة الهجرة غير الشرعية أنشأت العديد من الأجهزة الإقليمية لذات الغرض منها:

ب.1 الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود فرونتكس FRONTEX:

تبقى وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي كما ذكرنا في الفصل الثاني وتعتبر أهم وكالة تختص بمراقبة الحدود الدولية لدول الأعضاء، ومسؤولة عن تنظيم دورات ميدانية لحراسة الحدود الخارجية وضمان الحماية الكبرى والدائمة والتنسيق مع باقي الوكالات الأخرى بغرض الحماية من تدفقات المهاجرين غير شرعيين وتهريب المهاجرين.²

وفي الشأن ذاته تفنقر الوكالات إلى الموارد البشرية والمالية مما يترك حدودها مليئة بالثغرات ويؤدي في النهاية إلى زيادة مستويات الهجرة غير الشرعية كما حدث مع فرونتكس.³

¹ نارية ليتيم، فتيحة ليتيم، «للبعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 183، (مصر، جانفي 2011)، ص25.

² بن يوسف الفنيقي، مرجع سبق ذكره، ص144.

³ Rhea Ravanna -Sohit and the others, "the future of Migration to Europe A systematic", review of the literature on Migration, Published international Organization for Migration, Geneva 19, Switzerland, (April 2020), p18.

في ذات السياق تقدر الإحصاءات والمعطيات المقدمة لعدد المهاجرين غير الشرعيين لسنة 2014 حوالي 25 ألف مهاجر من أربعة أشهر أما عددهم بلغ سنة 2013 حوالي 40 ألف مهاجر غير شرعي.

وفي إطار مكافحة المستمرة من قبل وكالة فرونتكس لظاهرة الهجرة غير الشرعية نجدها تدخلت سنة 2006 عبر مختلف الطرق لوقف الكم الهائل من المهاجرين القادمين من موريتانيا دول الشمال الإفريقي، والصحراء الغربية نحو جزر الكناري، حيث بلغ سنة 2009 حوالي 7 آلاف مهاجر غير شرعي بعدما كانت نحو ستة وثلاثون ألف مهاجر غير شرعي.

ونظرا لدورها الفعال في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلا أنها لم توقف هاته الظاهرة وبقيت على استمراريتها، حيث غرق 800 ألف مهاجر غير شرعي.¹ كما تفتقر فرونتكس إلى الكفاءة في الحصول على طلب الموافقة من الدول المعنية وإبرام الاتفاقيات بالإضافة إلى ضعف العمل الخارجي للوكالة بسبب محدودية الميزانية المالية التي تخصصها لمجال المكافحة، مع نقص التنسيق الكافي لخطط العمل الإقليمية مع سياسة الاتحاد الأوروبي الأخرى في الدول المعنية والنهج الاقليمي المتعلق بالبرنامج فضلا عن عدم الوضوح بشأن المناطق المعنية.

ب.2 المرصد العربي للهجرة الدولية:

في مجال المكافحة يهدف هذا المرصد إلى تعزيز التشاور والتعاون والحوار حول الحد من الظاهرة، تفعيله لتسيير تنقل الأشخاص الأمني بين الدول، إصدار التقارير حول الهجرة غير الشرعية كل سنتين، وعقد الاجتماعات السنوية الإقليمية، بغية توحيد الموقف العربي، إنشاء قاعدة بيانات ديناميكية وفعالة وحركية، حول سياسات الهجرة غير الشرعية، وقاعدة بيانات ببيوغرافية وإحصائية، إلا أنها لم تجدي نفعا بما قد يتيح الفرصة لبعض الوكالات الأخرى على غرار منظمة الشرطة الأوروبية وغيرها.²

ج. على مستوى إدارة الهجرة غير الشرعية:

سياسة الهجرة لها دور محدود في تحديد تدفقات الهجرة فقط بنسبة صغيرة من تدفقات الهجرة يمكن التحكم فيها بشكل مباشر من خلال سياسة الهجرة والعديد من العوامل التي لها تأثير كبير في تحديد تدفقات الهجرة تقع خارج نطاق سياسات الهجرة.

حسب "جان كريستوف دومون" رئيس قسم الهجرة الدولية في مديريةية العمل والتوظيف والشؤون الاجتماعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).³

¹ بن يوسف الفنيقي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² المرجع نفسه، ص 146.

³ Alice sz.czepani Kova, "time van creaking, future of Migration in the European Union", discussions European, commissions joint, Research centre science for policy Report, p13.

قد لا يكون تعزيز الحدود الوطنية والأنظمة التقييدية لمنح التأشيرات هو الأكثر فعالية في إدارة الهجرة لكن لن تنجح البلدان التي تفرض قيودا كبيرة على الهجرة بالضرورة في الحد من الظاهرة ولا يؤدي تحرير الضوابط الحدودية دائما إل تدفقات ضخمة للهجرة وغير خاضعة للرقابة، حيث تؤكد "سيمونا فيزولي" (باحثة ما بعد الدكتوراه جامعة أمستردام) بأن الأدلة تظهر على أن اتجاهات الهجرة غير الشرعية بأن البلدان التي تفرض قيودا كبيرة على الهجرة لا تنجح في الحد منها، على سبيل المثال: تظهر الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن القود المتزايدة وعمليات الإنقاذ على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك لم توقف الهجرة ولكنها دفعت بالمكسيك لاستخدام المزيد من شبكات التهريب وعبور الحدود عند نقاط حدودية معزولة وخطيرة مما جعلت الهجرة أكثر تكلفة وخطورة وخفض معدلات العودة وزادت من استقرار العائلات المكسيكية في الولايات المتحدة الأمريكية وحسب أحد المقولات: أن تحرير الضوابط الحدودية سيكلف من البلدان إلى التدفقات الهائلة من الهجرة غير الشرعية وهذا ما لمسناه في بلدان منطقة شمال إفريقيا، والتي لم تستطع من خلال إدارة الهجرة غير شرعية من الحد منها أو تغيير مسارها.¹

د. على مستوى سياسات الهجرة ونتائجها الفعلية الملموسة:

هناك فجوة دائمة بين سياسات الهجرة ونتائجها الفعلية، من المحتمل أي يتم إدراك هاته الفجوة مرة أخرى في المستقبل القريب خاصة فيما يتعلق بعواقب الاخفاقات المتوقعة للحد منها ولتحويل الانتباه إلى الأفراد المهاجرين غير الشرعيين والابتعاد عن الهياكل الاقتصادية التي تشجعهم على الهجرة.² تتبعا للشرح بالمعنى الذي يفسر الفجوة بين سياسة الهجرة ونتائجها يبدو أنه كلما زادت الدول الوطنية وعبر الوطنية والهيئات المسؤولة عن تقييد الهجرة وإدارتها بشكل صلب وليس بالشكل اللين كلما بدت أقل نجاحا وهذا الافتراض قد تأكدت معالمه، فسياسات قمع الحدود تؤدي ببساطة إلى تحويل مسارها، وطرق الدخول غير المصرح بها إلى المناطق الأكثر خطورة، وجعل إعادة الدخول أكثر صعوبة فالعمال مثلا: يستقرون في بلدهم المستقبل ويقررون بعدم العودة إلى البلد الأصل هذه الفجوة المستمرة تجعل الهجرة غير مصرح بها حتمية، وتضر بالدول المستقبلية التي تكتسي نظرة عامة بعدم قدرتها على السيطرة على حدودها الخارجية وحمايتها، وتأخذ معنى آخر بفشل السياسة المطبقة أي يمكن أن تكون هاته الأخيرة والممارسة فشلا للسياسة بالمعنى الوصفي، أي فشل السياسة في تحقيق أهدافها المعلنة. في حين لم يتمكنوا صناع القرار من تفعيل سياسة الهجرة التدريجية بسبب القوة السياسية للأحزاب اليمينية المتطرفة المعادية للمهاجرين في الديمقراطيات الليبرالية.

¹ Alice sz.czepani Kova, time van crieeking, op cit, p13.

² Sarah.M.Rich, cooperative, Migration policy uncooperative Reality: the EU's impossible Management of west African Migration, (university Woodrow Wilson school of public and international affairs, 2011), p62.

كما أنه من الممكن ألا يكون فشل في السياسة ذاتها على الإطلاق وإنما الأهداف الحقيقية للدولة يخدمها الفشل المفترض لسياستها الرسمية.¹

فعلى سبيل المثال سياسات الترحيل كما سبق وأشرنا إليها في الفصل الثاني لها أجنداث خفية، فالسياسيون يكتفون بتقديم خطاب مناهض للهجرة غير الشرعية كأمنتها، في حين في الواقع يتبعون سياسات تؤدي إلى مزيد من الهجرة غير الشرعية لأنه يفي لأهداف اقتصادية متعلقة بسوق العمل، فلا توجد دولة لديها البنية التحتية أو الموارد للسيطرة على كل تدفقات المهاجرين عبر حدودها الخارجية بقوله في هذا الشأن نعرج إلى فكرة "بريتشيت" الذي يشير أن العائق الحقيقي أمام حركة الناس عبر الحدود هو الإكراه، فالكثير من الناس يعيشون الجمود الطوعي، أي الرغبة في الهجرة مع الاحتقار للموارد الكافية، وسياسة الهجرة عاجزة عن معالجة المشكلات الهيكلية عبر استراتيجيات دائمة وفعالة.²

من زاوية أخرى يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009 ويتجاهل في نفس الوقت حقيقة أن المهاجرين لديهم مصادر المعلومات الخاصة بالهجرة، فسياسة الهجرة الأوروبية أيضا تتجاهل إلى حد بعيد الجوانب الهيكلية التي تشجع على الهجرة في عالم معولم، وتتجاهل الديناميكيات الحقيقية في قلب وجوهر الهجرة، وأسبابها الجذرية دون معالجة لها، خاصة جل الاتفاقيات التعاونية الخاصة بهذه الظاهرة تبقى غير فعالة ولم تحد من استمراريتها.³

السيناريو الثاني: إيجابيات التعامل الشامل في إطار سياسة صد تهديد للهجرة غير الشرعية من طرف الاتحاد الأوروبي على مستوى السياق الإقليمي الأوسع.

إن نطاق تطوير وتعزيز التعاون المكثف مع دول العالم الثالث غنى عنه للاستجابة بشكل مناسب للتحديات العديدة التي تطرحها ظاهرة الهجرة غير الشرعية كما اعترف بها الخطاب السياسي للاتحاد الأوروبي سنة 2005، والنهج العالمي للهجرة الذي يشكل الإطار السياسي الشامل للحوار والتعاون مع دول إفريقيا الشمالية (تونس، المغرب، الجزائر) والذي يقوم بدوره على الأركان التالية:

- الوقاية ومكافحة الهجرة غير النظامية.
- تعزيز إدارة الحدود.
- تسهيل عمليات فرص الهجرة القانونية وإدماج المهاجرين وتعزيز الشمل.
- تعظيم التآزر بين التنمية والهجرة في البلدان الأصلية مع تعزيز اللجوء والحماية الدولية.

تم تسليط الضوء باستمرار على التدفقات التي تتماشى مع هذه الأهداف من قبل الاتحاد الأوروبي، خاصة في السنوات الأخيرة.⁴

¹Ibid, p63.

²Sarah .M .Rich, op cit, p64.

³Ibid, p65.

⁴Paul Garcia Andrade, European and parliament, Eu cooperation with third countries in the Field of Migration, (directorate general for international policies universal politician, Camilla's, Madrid, October 2015), p15.

إن الأجندة الأوروبية حول موضوع الهجرة المقترحة من طرف المفوضية الأوروبية ل سنة 2015 والتي تهدف إلى التعامل بطريقة شاملة مع جوانبها من خلال تطوير نظام لجوء مشترك أوروبي جديد للعمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية، التجار بالبشر، وتأمين الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، ودائماً الأجندة الأوروبية تستجيب لأزمة الهجرة المستمرة في البحر الأبيض المتوسط، خاصة بدعوتها للتعاون والتنسيق مع البلدان الأصلية أو بلدان المنشأ لدول شمال إفريقيا، خاصة في المجالات الأمنية المرتبطة بالظاهرة.¹

من منظور مؤسسي ينطوي الطابع متعدد الأوجه للهجرة غير الشرعية على إدارات متعددة الأوجه في كل من الحكومات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، فنجد داخل هذا الأخير تشترك العديد من المؤسسات والوحدات داخل الاتحاد في تصميم المسؤوليات وتنفيذ البعد الخارجي لسياسة الهجرة، فالأمر حتمي للتنسيق بين الهياكل والمؤسسات.²

قياس الأداء لكل فئة في الاتحاد الأوروبي، حيث ينظر إلى الحوارات الإقليمية حول الهجرة غير الشرعية على أنها أطر تعددية الأطراف للحوار والتعاون في مجال الهجرة واللجوء بين الاتحاد الأوروبي ومناطق العبور والمناطق الأصل المستهدفة، حيث تعمل هذه الحوارات على تحديد المصالح والاهتمامات المشتركة في مجال الهجرة غير الشرعية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتسهيل جمع البيانات لتعميق التعاون من خلال تحويل الأهداف إلى إجراءات ذات أولوية محدودة وتغطي أنماط التعاون اللين المناطق المنشأ لهذه الظاهرة، تشارك فيها دول جنوب المتوسط وشمال إفريقيا وغربها ووسطها.³

في حين توصف الحوارات الثنائية والاتفاقيات بأنها محركات "النهج العالمي" وهي تعتبر أدوات مفيدة لتحديد مجالات التعاون بين الأطراف المعنية كالحوارات الإقليمية الثنائية قدمت نهجا أكثر تقنية وإيجابية، يتم إجراؤها لتنفيذ اتفاقيات الشراكة المبرمة، فيما يتعلق بجنوب البحر الأبيض المتوسط ثم إنشاء مجموعة العمل تحت مظلة الاتحاد الأوروبي متوسطي، أغلب الاتفاقيات تمت مع الدول المعنية المغرب، تونس، الجزائر التي تسجل أرقاما متزايدة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، فهذه الحوارات هي استجابة طويلة الأجل في أعقاب الأزمات والصراعات في المناطق المعنية، كالنزاع في مالي، الأزمة في ليبيا وسوريا وغيرها.⁴

نجد معظم الأجندات المشتركة للهجرة غير الشرعية وجداول الأعمال الخاصة بالظاهرة هي أداة من أدوات القانون المرن.⁵

وفي سياق الفكرة ذاتها فالاتفاقيات العالمية تنشأ العلاقة المميزة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى مثل: اتفاقيات الشراكة والتعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتي تحتوي على فقرات متنوعة ومختلفة

¹Paul Garcia Andrade, op cit, p16

² Paul Garcia Andrade, op cit, p20.

³Ibid, p23.

⁴Ibid, p28.

⁵ ibid, p34.

متعلقة بالتعاون في مجال الهجرة غير الشرعية، والتي ركزت في بدايتها على إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين والالتزام بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق المنشأ الخاصة بتدفق الهجرة غير الشرعية نذكر الشيء الإيجابي في ترتيبات عمل "فرونتكس" مثلا: قامت وكالة فرونتكس Frontex بتطوير نشاطها الخارجي المتعلق بحماية الحدود الخارجية ووقعت حتى الآن على أساس المادة(14) من نظامها التأسيسي ترتيبات عمل مع عدة دول بأغلبية واضحة ومطلقة، كمصر، موريتانيا، تونس، الجزائر، المغرب، السنغال، وغيرها، في اطار تبادل المعلومات وهذا الشيء إيجابي بالإضافة إلى المشاركة في العمليات المشتركة وعمليات العودة التي تنسقها الوكالة، كما تمكنت اللائحة 2007/2004 بعد تعديلها سنة 2011 من إنشاء تمويل عدة مشاريع للمساعدة التنموية في البلدان الثلاثة (الجزائر، المغرب، تونس).

فترى أن ممارسة إدارة الحدود تتوافق مع الحد الأدنى من معالم حقوق الإنسان كما شاركت في العديد من عمليات الترحيل.¹

فبالنسبة للمغرب مثلا تم وضع استراتيجية وخطة جديدة لإدماج المهاجرين لسنة 2014 في جميع المجالات ذات الصلة ثم تقديم أول تقرير مرحلي عن تنفيذ هاته الاستراتيجية في سبتمبر 2015، حيث أحرزت المغرب عن استجابة قوية من الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة غير الشرعية، وتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج وقضية إدماج المهاجرين مع الاتفاق الكامل مع أولويات سياسة الحكومة المغربية، وكذلك بشأن العودة وإعادة الترحيل من وإلى المغرب إلى بلدان المنشأ.

كما حققت 10 مليون يورو مبلغ يتوافق مع الميزانية الجديدة لبرامج دعم وتعزيز إدماج المهاجرين في المغرب والتي انطلق سنة 2015 بعد اعتماد سياسة الهجرة الجديدة.²

من جانب آخر نجد تونس من منظور إيجابي استعانت بمصادر خارجية لمراقبة الحدود والهجرة غير الشرعية واللجوء، والفكرة الجوهرية في الباب القصيد هي تزويد البلدان الشريكة في جنوب البحر الأبيض المتوسط بالحوافز وموارد الدعم التي يحتاجونها للقيام بمسؤولياتهم، الحماية الدولية والتعامل مع بلدان العبور للهجرة غير الشرعية وتدفق العديد من اللاجئين قبل وصولهم إلى أوروبا بما يضمن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين.³

فمن النجاحات أيضا على مستوى السياق الإقليمي الأوسع نذكر مثلا عملية برشلونة التي اشتملت على 15 دولة عضو و14 دولة متوسطة شريكة وتطورت منذ ذلك الحين إلى اتحاد البحر الأبيض المتوسط، لقت نضوج كبيرا بشأن قضية تدفق المهاجرين غير الشرعيين وظاهرة اللجوء من شمال إفريقيا وغيرها، مع تطوير قدرة معززة على مراقبة الحدود يمكن النظر إلى هذا كله على أنه من الإيجابيات التي

¹Paul Garcia Andrade, op cit, p44.

² Ibid, p97.

³ Ibid, p99.

هي من صالح الاتحاد الأوروبي على المدى القصير، وتعود بالفائدة أيضا على دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

على الرغم من أن نهج الشراكة في الاتحاد الأوروبي يتضمن أسلوبا أكثر تقدما على مستوى الارتباط بين البلدان الشريكة في منطقة شمال إفريقيا وغيرها والاتحاد الأوروبي.¹

كما تم تركيز سياسة الاتحاد الأوروبي على دمج قضايا الهجرة في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول غير الأعضاء في نفس السياق أصبحت الهجرة من الأولويات السائدة في الاستراتيجيات وأجندات الاتحادية الأوروبية، وتم تطويرها من خلال الاستراتيجيات الإقليمية القطرية المحددة المعالم مع بلدان شمال إفريقيا والتي شددت على أهمية أن يتضمن الحوار حول الهجرة في الحاضر، مع اتفاقيات التعاون والمشاركة المستقبلية، وتجديد إدارة الهجرة بطرق وتقنيات أنجح في مكافحة الإتجار بالبشر وتقديم المساعدة المتعلقة بالهجرة لتسهيل عودة مستدامة.²

فباقتراح من اللجنة المفوضية للاتحاد الأوروبي تطوير شركات النقل مع مصر، تونس، المغرب سنة 2011، وكان هناك اهتمام واسع باستخدام الأكثر كفاءة للتحويلات الموجهة نحو الاستثمار الإنتاجي، حيث أثبت أن التحويلات من المهاجرين تفوق وتتجاوز بكثير المساعدات الإنمائية الرسمية كمصدر تمويل للبلدان النامية وذلك حسب تقديرات البنك الدولي لسنة 2011، كما كان لتطوير إعادة القبول أمرا محوريا في نهج اتفاقيات الاتحاد الأوروبي وحثت المفوضية الدول الأعضاء على تكثيف الجهود للتفاوض بشأن اتفاقيات إعادة القبول والنظر في الطرق التي يتم فيها استخدام المساعدة المالية.

والتقنية لتطوير قدرة الاستقبال والحلول الدائمة لظاهرتي اللجوء والهجرة غير الشرعية في تنمية الدول وكان هذا الموضوع الخاص بإعادة القبول موضوع على رأس جدول الأعمال في الاتحاد الأوروبي وتم ربطه ضمن شراكات التقبل أي ارتباط بين الهجرة كخطر واضح والهجرة كخطر داخل دول الاتحاد الأوروبي وهذا الشيء الإيجابي أكثر.³

معظم الأبحاث تشير أن علاقات الهجرة بين دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي ستساهم إلى حد بعيد على المدى المتوسط إلى استراتيجيات ناجحة في الحد من الفقر، كما يمكن أيضا أن يكون التأثير في زيادة الهجرة نتيجة لتعزيز الدوافع والموارد اللازمة للحركة وخلق حدة الهجرة وبعبارة أخرى يمكن أن تحقق الهجرة سوق العمل والضغوط السياسية، وتوفير التعليم وخلق التحويلات بالنسبة للدول المرسل.⁴

السيناريو الثالث: النمو الديمغرافي والتغيرات المناخية عامل دفع حقيقي للهجرة غير الشرعية:

¹ Michael Bommès, Andrew Geddes, the European union's international migration relation towards Middle Rasterm and North African countries, Current status and future potentials, (Amsterdam university press, 2014), p150.

² Michael Bommès, Andrew Geddes, op cit, p152.

³ Michael Bommès, Andrew Geddes, op cit, p153.

⁴ Ibid, p154.

مهاجرو البيئة نضيفهم إلى الفئات المهاجرة باعتبارهم كأشخاص أجبروا على ترك منازلهم لأن البيئة قاسية جدا، وكما يمكنها أن تلعب دورا في الهجرة في شمال إفريقيا خاصة، ولقد خطيت هاته الفكرة الجديدة باهتمام في السياق المتزايد بشأن تغير المناخ العالمي لكن وكما يجادل البعض بأن التصحر والجفاف وارتفاع مستوى مياه البحر والفيضانات على سبيل الذكر وليس الحصر ستؤدي إلى تحركات إنسانية ضخمة عبر الحدود والأزمات الإنسانية الكبرى ويحدرون من أن الهجرة البيئية ستحدث بشكل أساسي في البلدان الأقل نمو وتقدما، حيث لا يملك الناس الوسائل الكافية والتقنيات للدفاع ضد التغيرات المناخية كما قد يؤثر تغير المناخ على عوامل الدفع للهجرة، وقد تكون الهجرة الجماعية الناجمة عن تغيرات المناخ بمثابة سيناريو مخيف فنجد استراتيجيات التكيف المبتكرة هي الاستجابات الأكثر احتمال في هذا السيناريو.¹

معظم التقارير الرئيسية الخاصة بتغير المناخ تشير إلى أن منطقة شمال إفريقيا باعتبارها المنطقة الأكثر ضعفا في العالم يمكن للنمو السكاني السريع في منطقة شمال إفريقيا أن يؤثر على البيئة وقد يضع ضغط غير مسبوق على البيئة، في حالة لا يمكن الدفاع عن الكثافة السكانية.² في نفس النقطة الخاصة بتغير المناخ سوف يؤثر في الغالب على بلدان جنوب الصحراء الكبرى وستؤثر الهجرة عليها باتجاهها المستمر نحو الشمال الإفريقي، والذي بدوره يؤدي إلى المزيد من الضغط على دول الشمال الإفريقي الموقعة لاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي للسيطرة المطلقة على الهجرة غير الشرعية في حين أن هذه الاتفاقيات كانت إشكالية مند بدايتها بسبب تجاهل معايير حقوق الإنسان الأساسية في مسار تنفيذها، خاصة في ليبيا على سبيل المثال.³

والجدير بالذكر أن التقرير السنوي لسنة 2017، الصادر عن باحثي المناخ والتنمية والصراع المعروفين باللجنة العالمية الإنمائية والحكومة من أجل التغيرات البيئية العالمية بعنوان "المخاطر الأمنية من تغير المناخ" التي تم تحديدها بشمال إفريقيا، على أنها خطر حقيقي أمني.⁴

بسبب تغير المناخ مما يؤدي إلى ضغوط الهجرة ، بالإضافة إلى المزيج بين عامل الجفاف ونقص المياه جنبا إلى جنب مع معدلات المواليد المرتفعة والإمكانيات الزراعية الضعيفة، والقدرات السياسية المختلفة وضغوط الهجرة المستمرة لو كانت هاته الأخيرة سبب في العوامل البيئية والتي تحدث بشكل كبير في سلسلة هجرة عابرة للقارات نحو البلدان المستقبلية كالاتحاد الأوروبي في حين نجد العديد من الدراسات تشدد على بعد السياسة الأمنية الواضح في معالجة الأزمات البيئية، ضف إلى ذلك مراجعة "ستيرن" تتنبأ

¹ Philippe fargues, emerging demographic patterns across the Mediterranean and their implication for migration through 2030, center for migration and refugee, studies ,(the American university in Cairo robert Schuman Centre for advanced studies European university institute Florence, November, 2008, New York), p15.

² Philippe fargues, op cit, p16.

³ Philippe Fargues, op cit, p23.

⁴ Michael Bommes, Andrew Geddes, op cit, p197.

بحدوث ركود حاد في الاقتصاد العالمي ذلك في العقود القليلة القادمة نتيجة لتغير المناخ وهذا الأخير الذي أصبح على جداول الأعمال الدولية في السياسة العالمية وسيضرب المناطق المعرضة بيئياً بما في ذلك مناطق شمال إفريقيا.

في حديثنا عن النمو الديمغرافي تظهر التوقعات الديمغرافية أن معظم الدول الأوروبية ستحتاج في المستقبل إلى المهاجرين من أجل سد الثغرات الناتجة عن انخفاض معدلات المواليد مما يسمى "بالاحتياط الديمغرافي".¹

بين الحين والآخر يقر البنك الدولي في مجال دراسة التغير المناخي بأنه يصبح عبئ الديمغرافي والهبة الديمغرافية ستتجاوز نمو النشاطين اقتصادياً بالنسبة له في عدد السكان المعتمدين اقتصادياً بدرجة أكبر بكثير من أي منطقة أخرى، في حين يعتبر التنفيذ البديل للتغير الديمغرافي أكثر واقعية لأنه يعترف به.²

بقاء الفجوة الاقتصادية الكبيرة بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا الذي يزيد من احتمالات الهجرة غير الشرعية حتى ولو كان الاتحاد الأوروبي ينمو بشكل معتدل، تبقى منطقة شمال إفريقيا منطقة مصدرة للهجرة المستقبلية إلى الاتحاد الأوروبي مع استمرارية الزيادة في نسبة النمو السكاني في المنطقة في الوقت ذاته تكون اقتصاداتها غير قادرة على تحقيق قدرة الاستيعاب لأعداد طائلة من الشباب المهاجرين الذين يدخلون أسواق العمل على مدى العقود القادمة.

نعطي مثالا بالمغرب ستستمر الهجرة من المغرب بمعدلاتها الحالية إذا لم تكون هناك تغييرات اقتصادية وسياسية كبيرة على الصعيد المحلي والدولي، وبذلك يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ مقف استباقي للمعالجة في إطار سياسة التصدي للهجرة غير الشرعية من أجل سد الجذب إلى أسواق العمل خاصة المهاجرين المصريين في هذا الإطار لقدتم حالياً الترويج للهجرة الدائرية من قبل الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء فيه كطريقة لمعالجة النقص في اليد العاملة، مع تجنب المشاكل الاجتماعية والثقافية الناشئة.³

كما ينظر إليها على أنها وسيلة لتخفيف الضغوط على البلدان النامية في أسواق العمل المشبعة مع تعزيز التنمية المدفوعة بالهجرة كوسيلة عطاء المهاجرين بديلاً عن الهجرة غير الشرعية وطريقة لتأسيس التزام ثلاثي الأطراف بين المهاجرين وحكومات البلدان الأصلية وحكومات البلدان المقصد.

فالهجرة تعمل بشكل جيد من منظور عندما يحافظون المهاجرون على صلات قوية وعلاقات مع بلدانهم الأصلية، فدول شمال إفريقيا مرشحة في منطقة الاتحاد الأوروبي الأول في مخطط الهجرة

¹ Ibid, p198.

² Philippe Fargues, op cit, p19.

³ Philippe Fargues, op cit, p25.

الدائرية، كما يبدو أن القرب الديمغرافي يتناقض بشدة مع الثقافة، فيتردد معظم دول الاتحاد الأوروبي من تدفقات الهجرة وينظر إليها على أنها إشكالية أمنية.¹

من باب آخر يعمل على تضمين شرط زيادة النفود ومساعدة هاته البلدان خاصة دول الجوار التي تمثل خط عبور الهجرة غير الشرعية إلى الوجهة المقصد والممثلة في الاتحاد الأوروبي وتسهل التأشيرات لتعزيز التنقل مع بعض البلدان الإفريقية.²

بدليل أن الاتحاد الأوروبي البلد المستهدف والوجهة الأولى لكافة المهاجرين غير الشرعيين تقريبا فعليه العمل على تنفيذ متطلبات نهج وأحد سياسات الأمم المتحدة العالمي للهجرة وتبني سياسات مع الدول الثلاثة تونس، المغرب، الجزائر، بناء على شراكة متساوية المعالم.³

مما تقدم نخلص الى النتائج التالية:

- أصبحت ظاهرة الهجرة تشكل رهانا وتحديا في منطقة شمال افريقيا وبالأخص مدركات دولها لهذه الظاهرة، نظرا لانعكاساتها وأبعادها المختلفة وارتباطها بالتهديدات الجديدة في البيئة الأمنية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهو ما أحدث بعدا أمنيا جديدا في ادارتها، تليها أحداث الربيع العربي 2010 والتداعيات الأمنية الليبية بالإضافة إلى النزاع شمال مالي، والتهديد الإرهابي المتزايد في دول الجوار جنبا إلى جنب خلقت عوامل دفع إضافية مع إجراءات حدودية أكثر صرامة خاصة مع جائحة كورونا ، تم تطبيقها على طريق البحر الأبيض المتوسط على ليبيا إلى أوروبا خاصة سنة 2017، مما توسعت ضغوطات الهجرة بشكل أكبر في أجزاء أخرى من شمال افريقيا.

- يقود المنطق إلى أنه عند تناولنا لمطلب سلوكيات دول شمال افريقيا في ادارة الهجرة حسب المنظور الأمني أنه عندما تكون الإدارة فعالة للهجرة، مدعومة بفهم واقعي لدوافع والمسببات الحقيقية وديناميكيات الهجرة مع كشف الفجوة في المعرفة التجريبية حول أبحاث الهجرة غير الشرعية وأثارها السياسية بشكل مباشر، قد تتحول حدود الهجرة إلى نتائج عكسية تماما إذا ما تم فرضها دون دراسة متأنية ودقيقة وواقعية، وهذا ما تؤكدته التقديرات الإحصائية الدالة على ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين خاصة في منطقة شمال إفريقيا نحو أوروبا بشكل غير مسبوق.

بناء على ما تم ذكره بروز العديد من التصورات السلبية بشأن العدد المتزايد باستمرار للمهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون لحياة أفضل في أوروبا وغيرها عن طريق عبورهم البحر الأبيض المتوسط من شمال إفريقيا خاصة، فإن معالجة هاته الظاهرة أمر حتمي وضروري حيث من المؤكد سيرتفع عدد

¹ Ibid, p24.

² **Paula Garacia Andrade**, "European parliament, Eu cooperation with third countries in the field of migration", directorate general for international polices,(universal politician comillos, Madrid, October 2015).

³ **Thibaut Jauhimi**, "the impact of EU migration policy in the southern and eastern Mediterranean", international institute for democracy and electorate assistance.(2010, Sweden).

المهاجرين في العقود المقبلة حيث تكافح دول جنوب الصحراء لمواجهة التوقعات المتزايدة للسكان، إن معالجة الجذور والأسباب المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية يجب على المرء أن يضع في اعتباره أن الاتحاد الأوروبي سيحتاج إلى 20 مليون قوة عاملة بين فترة 2010 و 2030 حسب سلم التركيبة السكانية.

الخاتمة

الخاتمة

لقد حاولت من خلال هاته الأطروحة الدفاع عن وجهة نظر مفادها ان التحول المستمر في مفهوم الامن وإعطائه صياغة جديدة وتفسيرات عبر نظرية مختلفة تقليدية وحديثة، حيث نجد عجز على مستوى التيار التقليدي المفسر للأمن بسبب افتقاره الى مرونة التكيف مع المعطيات الجديدة التي يفرضها الواقع الأمني في البيئة الأمنية والتي طغت عليها مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة غير العسكرية بل اشتملت على شاكلة من التهديدات الأمنية منها ما هو جديد ومنها ما تطور وبقي في سياق البروز الوظيفي والتأثير المستمر على الامن، فمجملة هاته التهديدات العابرة للحدود القومية والخرافة لسيادة الدول والتي تضر بالأفراد والمجتمع على حد سواء والدولة، كالإرهاب العابر للقومية، الجريمة المنظمة، الاتجار بالأسلحة، البشر، المخدرات، والهجرة غير الشرعية وهاته الأخيرة التي حصرت في فترة من 2001 الى 2020 نموذجاً لدراستنا البحثية والتي عجزت كل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية عن مجابهته وتغيير مسارها والتصدي لها عبر انتهاج خطط ووضع استراتيجيات وابرار العديد من الاتفاقيات بين دول المنشأ والعبور والدول المستقبلية والتي لم تجدي نفعا في حل الظاهرة والتقليل منها بل زادت حدتها خاصة مع امننتها على الصعيد الدولي وتغيير جل المدركات الأمنية لها .

وانطلاقاً من هاته المعطيات حاولنا الإجابة على الإشكالية التي باتت مطروحة في دراستنا البحثية والمتمثلة في الى أي مدى استطاعت الهجرة غير الشرعية ان تكون تحدياً أمنياً في منطقة شمال افريقيا؟ لكن للإجابة على هاته الإشكالية الرئيسية تقتضي منا أولاً تقديم إجابة حول التساؤلات الفرعية المنبثقة عن الإشكالية وعرض مدى صحة الفرضيات المصاغة واثباتها في هاته الدراسة البحثية.

إن الإطار المفاهيمي للمتغيرات البارزة في الدراسة والتي تعتبر مصطلحات دالة ومفتاحية تساعد الباحث في الفهم أكثر كالتهديد والتهديدات الأمنية الجديدة والمصطلحات ذات الصلة فيمكننا استخلاص نتائج منها:

الاختلاف المفهومي في اللغة لكن الدلالة الاصطلاحية تأخذ تعريفات مختلفة لكن المعنى يبقى واحد وهو القدرة على الحاق الأذى والضرر بالآخرين والاشترك في الأهداف.

كما تعتبر ظاهرة الهجرة التي تختلف عن اللجوء تحدياً أمنياً في منطقة شمال افريقيا نظراً للاستفحالها في المجتمع وخطورتها على الفرد والمجتمع والدولة لارتباطها بالعديد من التهديدات الأمنية الأخرى كالجريمة المنظمة والإرهاب، الاتجار بالبشر وغيرها كل هاته النتائج تبثت من خلالها صحة الفرضية الأولى والقائلة بان استمرارية الظاهرة وبروزها في منطقة شمال إفريقيا زاد من ارتباطها بالشبكات الأخرى من مصادر التهديدات الأمنية الجديدة التي تمس بالأمن الإقليمي والدولي وتهدد الاستقرار الاجتماعي للفرد والدولة - .فالتهديدات الأمنية اللاتماثلية ليست منفصلة عنة بعضها البعض بل هي تعمل في دائرة وحلقة وظيفية مترابطة تجمعها حلقة تفاعلية وهو ما يصعب حصرها في اتجاه واحد متفق عليه .

أيضا موقع الامن ضمن النظريات التفسيرية والمقاربات الأمنية في سياق هاته النظريات تعددت واختلقت زوايا النظر والرؤى حول وضع تفسيرات إبريقية لهذا المفهوم ،في حين عجزت النظرية التقليدية الصلبة على إعطاء تفسيرات دقيقة ومحورية للمفهوم لتركيزها على البعد العسكري دون التطرق الى الابعاد الأخرى ،في حين نجد الدراسات النقدية الحديثة استطاعت وضع تصور وصياغة جديدة للمفهوم باعتمادها مرجعيات امنية حقيقية وذات أهمية كالأمن الإنساني وامن الافراد والمجتمع وقيمه وتبرز في ما قدمه باري بوزان وتوسعته للمفهوم عبر القطاعات الخمسة ،من جهة أخرى مقارنة الامن الإنساني أعطت هي الأخرى تفسيراً للمفهوم في جعل الخارطة العالمية للتهديدات من حيث موقعها الجيو امني في حركية مستمرة وتحمل مصادر فواعل متعددة دو طبيعة ومضمون لا تماثلي ،و تعتمد مبدأ الانتشار في توسعها كما تشير الفرضية الثانية والتي تؤكد بأن الموقع الجغرافي حسب معيار القرب من الضفة الشمالية لمنطقة شمال افريقيا جعلها محل تجاذبات من جانب العبور وكمنشأ للعديد من المهاجرين الافارقة جنوب الصحراء وعبور العديد من المهاجرين غير الشرعيين ،و تعتبر الجزائر ،تونس ،و المغرب وليبيا مناطق عبور العديد من المهاجرين القادمين من الدول الافريقية حيث بدأت هاته الدول تعرف انتشارا ملفتا لتفانم الظاهرة ،و بهذا يصبح طريق العبور مضيق جبل طارق ليحل محلها العبور من موريتانيا والسنغال الى جزر الكناري ،كما اثارت اغلب التقديرات المتاحة ان الافارقة جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في شمال افريقيا لأكثر عدد ممن يعيشون في أوروبا والدليل على ذلك ان الدول الافريقية اتخذت من دول شمال افريقيا جسرا للعبور للضفة الشمالية الأخرى ،فقد ساهم الموقع الجغرافي والاستراتيجي من خلال بوابة البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر همزة صل بين القارات الثلاث افريقيا واسيا وأوروبا في تسهيل عملية الانتقال الى أوروبا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي تؤكد على ان أهمية الموقع الجغرافي والجيو استراتيجي جعلت منها منطقة تجاذبات واستقطاب لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين.

كثافة العوامل الساعدة على تدفق المهاجرين غير الشرعيين خاصة في ظل الفترة الممتدة من 2001الى 2020 والتي أحرزت النتائج التالية:

في اطار تغير مجريات السياق الدولي والإقليمي بدا بأحداث 11سبتمبر 2001التي لعبت دورا مهما في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوروبا وهذا لأخذها بعدا ذو طابعا امنيا وبروز توجه يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهاب الدولي الى جانب بروز التطرف الديني والعربي مما أدى الى انتشار الشعور والادراك اللامن في أوروبا والتي أصبحت تعتبر الهجرة غير الشرعية عامل يؤثر في الهوية والتماسك الاجتماعي وتهديد للأمن والاستقرار الداخلي ولهذا قامت بتشديد الرقابة وانتهاج سياسات تقييدية بشأن مراقبة فعالة للحدود الخارجية ووضع قوانين صارمة خاصة بالهجرة مما دفع بالأشخاص الى سلك سبل أخرى والسير في طرق الهجرة غير الشرعية مما زاد من فحوتها وانتشارها في منطقة شمال افريقيا .

كما اثرت تغييرات السياق الإقليمي على مسارات الهجرة غير الشرعية خاصة بعد تقاوم الأوضاع في مالي وليبيا وتحول المدركات الأمنية حول هاته الظاهرة، حيث أدت الثغرة الليبية الى تدفق العديد من الأشخاص عبر الحدود حاملين اعداد طائلة من الأسلحة الى شمال افريقيا فالمخزونات أصبحت متاحة بعد سقوط نظام القذافي وهروبا من النزاع الداخلي وأيضا ترى في هاته الدول سوقا إقليميا تستوعبها بالقدر الممكن والكافي دول منطقة شمال افريقيا خاصة تونس الجزائر والمغرب.

بالموازاة مع هذا كله كان أيضا لتطورات جائحة كورونا نتائج سلبية على الهجرة خاصة بعد غلق الحدود من قبل المجتمع الدولي والعالم ككل وزادت من تشديد الرقابة على المطارات والموانئ وعرفت حركة المهاجرين سكونا لم سبق له من قبل بسبب هذا الوباء القاتل ،ما زاد الوضع سوءا من ارتفاع للبطالة وسوء للأوضاع الاجتماعية للعديد من الدول الافريقية ودول منطقة شمال افريقيا مما زاد من تقاوم وتيرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط للبحث عن سبل العيش الأفضل بالرغم من وجود الجائحة عبر كافة الدول الأوروبية وكان الفقر من أولى عوامل دفع الأشخاص الى المغادرة من بلدهم الأصلي الى الدول الأوروبية الأخرى وبهذا قد ثبت صحة الفرضية الثالثة التي تؤكد على ان وتيرة الهجرة غير الشرعية تقاومت نتيجة العديد من الازمات الداخلية والنزاعات والتحولت التي طرأت على مستوى السياق الإقليمي والدولي والتي اثرت في العديد من الدول المجاورة وامتداد الأوضاع لها كما حدث بمالي ومنطقة الساحل الافريقي وليبيا مما خلق تهديدات أمنية جديدة تخل بمفهوم الامن الشامل والامن الإقليمي.

معرفة مدى فاعلية السياسات الأمنية المسطرة للمعالجة الإقليمية والدولية من تقديم حلول استباقية للتقليل من الظاهرة سواء من الاطراف المعنيين حيث تبين لنا ان الهجرة غير الشرعية بعدما تحولت من ظاهرة اقتصادية واجتماعية الى قضية أمنية وأصبحت هاجسا امنيا وعبأ على دول المنشأ والدول المستقبلية تبين ان العمل الممارساتي لكلا الطرفين تجسد الى حد بعيد في عقد اتفاقيات وابرام بروتوكولات وشراكات أمنية من اجل محاربة والتصدي لهاته الظاهرة بالإضافة الى وضع العديد من الوكالات المتخصصة في مراقبة الحدود الخارجية خاصة وكالة فرونتكس والعمل على تطوير نظام معلوماتي خاص بالكشف عن المهاجرين غير الشرعيين غير ان هاته الخطط كلها لم تحد من هاته الظاهرة وبقيت مستمرة لغياب تنسيق كلي واختلاف مدركات صناع القرار بشأنها وانفرادية الدول في معالجتها وعدم البحث في الأسباب الجذرية لها قبل إعطائها بعدا امنيا.

على العموم وانه من خلال دراستنا وتأصيل لما سبق نقدم التوصيات التالية:

- العمل أكثر بمصداقية وعمقا في فهم أسباب الهجرة غير الشرعية والعواقب من هذه الهجرة لجميع المعنيين والذي قد يفضي في النهاية الى المزيد من السياسات الواقعية التي تقر بما هو على المحك وتعمل بشكل أكبر للاستفادة من المهاجرين أنفسهم.

- اجراء حوار سياسي من قبل جميع اللاعبين في الاتحاد الأوروبي والدول المستقبلية الأخرى والدول المصدرة وأصحاب العمل التي قد تصنع بأصواتها التغيير أي هناك حاجة ماسة الى تعزيز الشراكة مع البلدان التي هي بحاجة الى اتفاقات اطارية بشأن معالجة الظاهرة وزيادة فرص العمل والتنمية والقضاء على الفقر.
- العمل على تعزيز الضوابط الداخلية والخارجية على الحدود من خلال آليات الفحص والمراقبة وتثديد الإجراءات الأمنية في خطوط العبور والممرات الحدودية عبر حراسة مكثفة للحدود الخارجية بين الدول المصدرة والمستقبلة، والتسجيل المنتظم للمهاجرين التي يمكن ان تساعد في سد الفجوة بين خطاب السياسة التقييدية وواقع الهجرة التوسعي.
- يجب ان يركز الاتحاد الأوروبي جهوده على المزيد من الإصلاحات التي تقدم الكثير من الفرص لتحسين الوضع الاقتصادي والعمالة في البلدان المعنية بتدفق المهاجرين منها وعبرها كدول شمال إفريقيا تدعيم البرامج التنموية من خلال منح القروض والمساعدات وتوفير مناصب الشغل واصلاح المنظومة الاجتماعية.
- مع انه لا يمكن لكل دولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين الانفراد بسياسات المعالجة لهاته الظاهرة العابرة للحدود الوطنية والتي تتطلب موارد كافية وفعالية دبلوماسية دولية اعتمادا على خطة شاملة طويلة الاجل لإدماج المهاجرين مثل التوظيف والتعليم والضمان الاجتماعي ومزايا أخرى.
- تمثل الاتحاد الأوروبي حاليا المنفذ الرئيسي للمهاجرين من دول المغرب العربي عامة وشمال افريقيا خاصة، حيث أصبحت تونس والجزائر والمغرب مؤخرًا دولا العبور الى أوروبا والعديد من المهاجرين بشكل غير قانوني ولهذا يجب تكاثر الحوارات الإقليمية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين العديد من الدول التي تتطلب المشاركة والترشيد في وقت واحد، مع ضرورة المزيد من الاهتمام نظرا لزيادة قيمتها العملية والمزيد أيضا من المبادرات الملموسة.
- تركيز سياسة إعادة القبول على بلدان المنشأ فقط التي تأتي منها اعداد هائلة وتدفقات هائلة للهجرة غير الشرعية من اجل تجنب المفاوضات الصعبة بشأن التزامات إعادة القبول فيما يتعلق بدول العبور وهي مناطق شمال افريقيا الجزائر، تونس، والمغرب.
- كما ينبغي تعزيز إدارة الهجرة الدولية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع العمل على التنسيق والتعاون في برامج سياسات الهجرة وتكثيف التعاون والحوار بين الدول والمنظمات والافراد واسناد الجهود الدولية المبذولة من قبل المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومنظمة العمل الدولية وغيرها الى تقدير أفضل للروابط الوثيقة بين قضايا الهجرة والتنمية وقضايا السياسات الرئيسية الأخرى كأمّن الدولة والامن البشري وحقوق الانسان والديموقراطية.

- الابتعاد عن التقييد المستمر والصارم والصلب للسياسات المنتهجة التي لا تعالج الأسباب الجذرية للظاهرة مع البحث المستمر في معالجة الظاهرة من جذورها وإعطاء فرص وحلول منطقية لتخلص من هاته الظاهرة عبر مراحل.
- كل الجهود المبذولة لمحاربة والتصدي ووقف الهجرة غير الشرعية يجب الا تعرض حياة الأشخاص للخطر بما يتماشى مع الأطر القانونية للمنظومة الدولية بما في ذلك حق طلب اللجوء وادماج المهاجرين في البلد المضيف مع احترام حقوق المهاجرين غير الشرعيين حسب ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني وحرية التعبير.
- كما يجب على الاتحاد الأوروبي لأنه البلد المستهدف الأول والوجهة الأولى لكافة المهاجرين غير الشرعيين تقريبا العمل على تنفيذ متطلبات نهج وأطر سياسات الأمم المتحدة العالمي للهجرة وتبني سياسات مع الدول الثلاثة تونس، الجزائر، والمغرب بناء على شراكات متساوية.
- فعليه ومن باب آخر تجنب السياسات الأحادية المنفردة خاصة التي تثقل أعباء مراقبة الحدود الخارجية وإدارة الهجرة غير الشرعية وجعل التنمية عنصر مشروط في قمة التعاون مع تحديد حجم الهجرة الإيجابية من خلال التطرق والاهتمام بجعل المطالب والاحتياجات والعواقب لكل من بلدان العبور والمصدر والمستقبل مع دعم البحث المستمر حول هاته الظاهرة المستمرة وتوحيد البيانات ومن جانبه العمل على دعم الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية في استثمار متطلبات القدرات المؤسسية للتعامل مع جميع اشكال الهجرة غير الشرعية.
- إذا كانت الضرورة الأولى هي التزايد المستمر لتدفقات الهجرة غير الشرعية، فإن ما يبرر التوجه لتنسيق الجهود هو فشل مختلف السياسات التي عولجت الظاهرة من جانب واحد، و من جهة أخرى لابد من خلق ادراك جماعي بحدة المشكلة الأمنية واثارها الأمنية على الدول المنشأ والدول المستقبلية لها، فلا بد من تفعيل الاستراتيجيات بين دول شمال افريقيا ودول الاتحاد الأوروبي، كما ان جل الاستراتيجيات ركزت على الجانب الأمني فقط ولم تولي أهمية بالمجالات الأخرى، فلا بد من مناقشة أسباب الهجرة غير الشرعية من جذورها بما يتوقف على مصالح الأطراف التي تستلزم العمالة والنمو الديموغرافي حاضرا ومستقبلا فقد تتحول الهجرة غير الشرعية من تحد امني الى مكون مساعد على تكوين البعد الحضاري.
- القيام بدورات تكوينية وتحسيسية ولقاءات صحفية إعلامية تجسد فكرة سلبية الظاهرة وخطورتها على حياتهم وتكشف صور حقيقية وواقعية لمعاناة الشباب بعد موتهم في عرض البحر الأبيض المتوسط.
- وأخيرا نضع فكرة ان مستقبل الهجرة يتضمن بناء القدرات من اجل التغيير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ- المصادر:

1. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2021/2020، حالة حقوق الإنسان في العالم، (ط1؛ الناشر منظمة العفو الدولية شركة محدودة، رقم الوثيقة 32/3202/2021).
2. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ناظم عبد الواحد الجاسور، (بيروت: دار النهضة العربية 2008).

ب- الكتب:

3. أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، (الرياض، 2010).
4. أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون "مكافحة الهجرة غير الشرعية" (د ن ط)، جامعة نايف للعلوم الأمنية جدة، (الرياض، 2010).
5. أحمد عبد الله مصطفى محمود أبوبكر اللوح، البحث العلمي، تعريفه، خطواته مناهجه المفاهيم الإحصائية، (الإسكندرية، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2002).
6. أحمد فهمي، مصر 2013 (دراسة تحليلية لعملية التطور السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل)، مركز البحوث والدراسات البيان (ط1؛ الرياض: 2012).
7. أستين لونج وآخرون، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، (ط1؛ مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية أبو طبي، الإمارات العربية المتحدة: 2004).
8. ألفريد نيهما، قضايا السلم المنشود في إفريقيا التحولات الديمقراطية والسياسية العامة، ترجمة مجدي جمال، مركز البحوث العربية والإفريقية، (القاهرة،).
8. الأمم المتحدة، "إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العام 2008 والتغلب على انعدام الأمن الاقتصادي"، (نيويورك 2008)، ص(03) قرار الجمعية العامة 2018، م 03.
9. الامن المعلوماتي (المفاهيم والمصطلحات)، جامعة تلمسان، (د ب ن)، 2015.
10. الأمن النووي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، (الرياض: لمملكة السعودية، 2008).
11. امين البار، منير بسيكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، (ط1؛ مكتبة الوفاء القانونية: 2014).
12. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007).

13. بوزيد أعمر، شركاء أم متنافسون؟، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والارهاب نموذجا)، (دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1؛ الجزائر: 2014).
14. جهاد عودة، تقدير الأزمة الاستراتيجية في العالم العربي، (المكتب العربي للمعارف القاهرة: 2013)، ص 97.
15. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (2001).
16. خديجة عرفة محمد، الأمن الإنساني المفهوم، التطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (الرياض، 2009).
17. خضر الجبوري، جذور الاستبدال والربيع العربي، (دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن: 2014).
18. خليل حسن، العلاقات النظرية والواقع، الأشخاص الدولية والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
19. روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: نونس شاهين، (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971).
20. زايد وعبد الله مصباح، التنظير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوينية، (الجزائر، 2007).
21. سيكوبا ساماكيه، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، تر: محمد ابا ولد اشفع، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012).
22. شعبان حمدي، الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، مصر، (د س ن)، ص 17.
23. عالي عودة وعاطف عفيات، الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنظمة العربية، الإجراءات الوطنية الإقليمية، المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي، الأردن، عمان، 2002).
24. عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمن والعلاقات الدولية، (ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة: 2010).
25. عبد الحكيم قنديل، الأيام الأخيرة، (ط1؛ القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 2008).
26. عبد العالي عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاسات على الأمن القومي العربي، المملكة المغربية.
27. عبد الفتاح الصيفي وآخرون، الجريمة المنظمة، التعريف، الأنماط والاتجاهات، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، (الرياض: 1999).
28. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، (الجزائر، 2005).

29. عزت أحمد الشيشني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، (الرياض: 2020).
30. فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة، تر: محمد مجاب، مكتبة الهيجاء للنشر والتوزيع، (الرياض، 2007).
31. قوي بوحنية، الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، (لدوحة، 2014).
32. كرولين يوسف وأحمد سمير، تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، (د ب ن).
33. كمال بومنيير، النظريات التقليدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركايمر الى اكسل هونيث، (ط1؛الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: 2010).
34. ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجدية على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط، (دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع؛ عمان: 2011).
35. محمد إبراهيم زيد وآخرون، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان، 2014).
36. محمد أعبيد الزنتاني ابراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، (2008).
37. محمد جمال مظلوم، تجارة السلاح غير المشروع غسل الأموال، الإرهاب، كلية التدريب، (دب، ن)، 2013.
38. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر، 1997).
39. محمد عبد السلام، امن الحدود في المنطقة العربية شركاء التنمية، بحوث، استشارات، تدريب، (مصر: د س ن)
40. محمد عمارة، السلام والأمن الجماعي، (دار الشروق، القاهرة: 1998)
41. محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجيات المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، (دار الروافد الثقافية ناشرون).
42. محمد يحيى مطر، الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر، ج1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
43. مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

44. مصطفى عمر التيرو وآخرون، المخدرات والعولمة، (مركز الدراسات والبحوث نايف للعلوم الأمنية، الرياض: 2007).
45. المفوضة الأوروبية، تقرير موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسية الأوروبية للجوار الممثلة العليا والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسية الأوروبية للجوار الممثلة العليا للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية، (بروكسل، 18 تشرين الثاني، 2015).
46. نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتحدى على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، (دار الكتاب العربي، بيروت 2007).
47. هادي خضراوي، أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى، لبنان (دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر، 2002).
48. وفاء كاظم الشمري، الجغرافيا السياسية المعاصرة، (دار البداية ناشرون وموزعون، ط1؛ الاردن: 2012).
49. يسرى عبد الرزاق الجوهري، شمال إفريقيا دراسة في الجغرافية التاريخية، (د ن ط) الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، (1970).
- ج- الدوريات:
50. أحمد شقورة، مشير صوالحية، الاستراتيجية القانونية للمجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية مداخله مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم بظاهرة الهجرة كأزمة عالمية الواقع والتداعيات، المركز العربي الديمقراطي، (17 و 18 أكتوبر 2019، ألمانيا، برلين)، ج1، ط1.
51. أحمد طعيبة، مليكة حجاج، «الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية»، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، (جوان 2016).
52. أحمد فريجة، لدمية فريجة، «الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة»، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، (جانفي 2016)، جامعة بسكرة، الجزائر.
53. أحمد محمد الكبسي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، (2009).
54. أحمد محمد هشام الرئيس، «الإعلام والهجرة غير المشروعة» بحث مقدم في المؤتمر العالمي الرابع في الفترة من 23-24 أبريل 2017 تحت عنوان القانون والإعلام، جامعة طنطا كلية الحقوق.
55. أدمام شهرزاد، «الطبيعة اللامائية للتهديدات الأمنية الجديدة»، مجلة الندوة للدراسات القانونية العدد 01، (2013).
56. اسية بوعزيز، «سياسة الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية» دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 18 مارس 2015.

57. أمبارك إدريس ظاهر الدغاري، «مخاطر الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحته»، المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن، (يوليو، 2016)، بنغازي.
58. أمحمد برقوق، «مفاهيم جديدة في السياسة المقارنة الجديدة»، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
59. أمينة بن طاهر، "الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين غير الشرعيين"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية، إشكالية جديدة للقانون أيام 19-20 أبريل، 2009، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
60. بوحادة سارة، «تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، ال عدد01، الشهر 02، (السنة 2020).
61. بوخلود مسعود، حسان بقة، «تهريب الأشخاص نحو أوروبا، بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية»، ص ص 44-76، مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية، المجلد02، العدد 02، (2018).
62. بوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، «الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)»، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، (السنة 2019).
63. بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات في الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، الأردن، 2002.
64. حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي بعنوان الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، (29-30 أبريل 2008).
65. خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 02، (2014).
66. خديري عفاف، «دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الخامس، (جوان 2016).
67. ذبيح عادل، «زناتي مصطفى، التجربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الأسباب والحلول)»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، «أيام 17 و 18 أكتوبر، 2019 الناشر المركز العربي للدراسات الاستراتيجية و، ط1، ج 1، برلين.

68. رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية، مداخلة في إطار تنشيط فعاليات الملتي
الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط_ واقع وأفاق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
قسنطينة (2008).
69. زوليخة زوزو، «الهجرة غير الشرعية من دول شمال افريقيا إلى أوروبا في ظل أزمة كوفيد19-
قراءة في الواقع التحديات والانعكاسات» ، مجلة الاجتهاد القضائي المجلد 13، (جانفي 2021 -).
70. سليم بلحماش، «الجهود الأور متوسطة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية» ، مجلة العلوم
القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد الرابع، العدد الثالث، (سبتمبر 2019)، الرقم
التسلسلي 15.
71. سليمان عبد الله الحربي، «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم
والأطر)»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (لبنان: 2008).
72. سمير محمد عياد، «الهجرة في المجال المتوسطي: العوامل والسياسات»، مجلة العالم الاستراتيجي
العدد 03 مركز الدراسات الإستراتيجية الجزائر، (ماي 2008).
73. سيد أحمد قوجيلي، «تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي»، دراسات
استراتيجية، العدد 169 مركز.
74. شراد صوفيا، «قراءة في برتوكول المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، مجلة الاجتهاد
القضائي» ، العدد الثامن، جامعة بسكرة.
75. شيبان طاقة، الإطار القانوني لحقوق العمال المهاجرين في الدول العربية (الأردن، الإمارات
البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن)، الشبكة العربية لحقوق المهاجرين،
2013.
76. صالح زياني، «تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة» ، مجلة المفكر،
العدد الخامس، (جامعة محمد خيضر بسكرة).
77. عادل جارش، «مقارنة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة»، مجلة العلوم السياسية والقانون،
العدد الأول، (جانفي 2017)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
برلين، ألمانيا.
78. عادل زقاغ، «المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الامنة وصناعة السياسة العامة»، دفاتر السياسة
والقانون، العدد 05، (جوان 2011).
79. عبد الحليم مشري، «ماهية الهجرة غير الشرعية»، مجلة المفكر، العدد 7، بسكرة، (د س ن).
80. عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، "دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة
النزاع في إقليم دار فور"، 2003، 2014 "ط1، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية
والاقتصادية، (برلين، ألمانيا 2018).

81. عبد الفتاح القليلي، «الدولة الهشة ذات الطبيعة الزبائنية»، أوراق فلسطينية، العدد 1، (فلسطين: دس ن).
82. مركز زايد للتسيق والمتابعة، "اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية"، دولة الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2001.
83. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، 2007.
84. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، 2003.
- 85.
86. عبد الله عزت بركات، «ظاهرة غسيل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن (د.س. ن).
87. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوين، الجزائر، 2007.
88. عبد النور بن عنتر «تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية» مجلة السياسة الدولية، العدد، 170، المجلد 04، مصر، (أفريل 2005).
89. عبد النور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، مجلة السياسة الدولية العدد (160)، (أفريل، 2005).
90. عتيقة بن يحيى، «الجهود الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية»، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (03)، العدد، جامعة ابن خلدون تيارت.
91. عزيزة عبد الخالق هاشم، «التحول الديموغرافي لمنطقة شمال إفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا»، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، (يناير 2017).
92. على مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في إفريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2013-2014.
93. عمر بغروز، «فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة»، الفكر البرلماني، العدد 06، (جويلية 2004).
94. فايز رزيقات، «إثارة الانقسامات الوطنية والطائفية واللغوية داخل المجتمعات»، مجلة المنارة، مجلة 15، العدد 1، الأردن، (2009)
95. فتحي حاجي، «الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الأسباب وجهود مكافحتها»، مجلة مدارات سياسية، المجلد (04)، العدد (03)، الجزائر، (2020).
96. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: «النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن لحادي والعشرين»، ترجمة: مجلة الإمام، (مكتبة العبيكان، الرياض: 2007).

97. فوزية قاسي، «أثر خطاب الأمنية على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11: إسهامات مدرسة «مجلة العلوم القانونية والسياسية»، المجلد 10، العدد 01، (أفريل 2019).
98. محسن عبد الحميد أحمد، «التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية»، مركز الدراسات والبحوث، (الرياض: 1999).
99. محمد عربي، «التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر نموذجاً»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، (2012).
100. محمد محي الدين عوض، «جرائم غسل الأموال»، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2004.
101. مراد فول، «تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجزائر 3، العدد 07، (جوان 2017).
102. مراد لطالي، «الأمن الإنساني ضمانات أساسية لأمن الدولة»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، (الأغواط)، العدد 13 (مارس 2017)، المقال (14).
103. مراد لطالي، «الأمن الإنساني ضمانات أساسية للأمن»، مجلة الحقوق والعلوم لسياسية جامعة عمار تليجي الأغواط، العدد الثالث عشر (17) (مارس 2017).
104. مراد لطالي، «الأمن الإنساني كضمانة أساسية لأمن الدولة»، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف.
105. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «التوازنات والتفاعلات الجيو واستراتيجية والثورات العربية»، الدوحة وحدة تحليل السياسات، (أفريل 2012).
106. منال بوكورو، «مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03 ص 380، 405 (ديسمبر 2018).
107. منى الاشقر جبور عزيز ملحم بربر، «الأنترنيت والارهاب»، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية، (2008).
108. ناجي عمارة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 04، (ديسمبر 2015)، الجزائر.
109. نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، «للبعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 183، (مصر، جانفي 2011).
110. نسرين البغدادي وسميحة نصر، بحث مقدم حول الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، ملخص تنفيذي أولي، المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتنسيق مع المركز الديمقراطي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية القاهرة، (2015).
111. هشام القروي، «التيارات والحركات الراديكالية العابرة للحدود والاشكالات الامنية المطروحة على دول الربيع العربي»، المذكرة العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الامارات العربية المتحدة، 2012.

112. يوسف كريم، « تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حالة المغرب نموذجا » ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية برلين، ط1، مارس 2021.
113. يونس مسعودي رضوان تومي، «المصادر الجديدة المهدة للأمن في المتوسط»، العدد 04، (جوان 2015)، تلمسان.
114. يونس مسعودي، رضوان تومي، «المصادر الجديدة المهدة للأمن في المتوسط»، العدد 04، تلمسان (جوان 2015).

د-الدراسات غير المنشورة:

115. بن يوسف القنيعي، الهجرة غير شرعية واقع وتشريع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية) ، جامعة الجيلالي إلياس سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2015-2016.
116. رياض حسن الشعبان، دور المجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الحالة السورية (نموذجا) رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2019.
117. صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين، بحث لنيل درجة الدكتوراه في العلوم قسم العلوم القانونية) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، 2014.
118. عباسي محمد الحبيب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، طروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص القانون العام، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق) ، 2016، 2017.
119. عبد الرفيق كشوط، فلسفة الأمن والدفاع الأوروبي من منظور المقاربات الأمنية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، 2013، 2014.
120. فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، (أطروحة لنيل دكتوراه علوم في القانون العام)، جامعة الجزائر (1) كلية الحقوق 2014، 2015.
121. محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، 2014.
122. مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري (أطروحة الدكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون جنائي) ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015، 2016.

123. وسيلة قنوفي، حق الانسان في الأمن بين مقارنة الأمن الإنساني مبادئ القانون الدولي، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية سطيف 2013-2014).

2. المراجع باللغة الأجنبية:

أ-المصادر:

124. **Conférence ministérielle sur le commerce des armes légères**, Genève, le 12 septembre 2008.

125. Adele Araki Nasser, events of the Tunisian revolution the three first years, report N°108, department of peace and conflict research Uppsala University, 2016

126. rafael Jimenez ,Mali conflict and after math compendium of human rights watch reporting 2012-2017,printed in the united states of America,

127. Rainer Munz,Jemel Yaryyeva,,international migration from and within Africa, a paper of the European commission's directorate general international partnerships (INTPA) unit G6 Migration and forced displacement supported by MKS ,Brussels, february,2022

ب-الكتب:

128. **Abdul Qadir, mushtag, Muhammad –Afzal**,”Arab spring, its causes and consequences”, J; P.U H S, vol30.no1,(january.june-2017).

129. **Abdurrahman Monssaudi, thesis Arab Maghreb union: Achievement and prospects**,(duely knox naval post-graduation school library Monterey ,California, USA) ,the NPS institutional Archive department of systems management ,June 1994.

130. **Acharles, Philippe David, jean Jacque Roches, théories de Sécurité, définition approches et concept de la Sécurité international**, paris,) Montchrestien, 2002).

131. **Aderanti Addepoju and the others**, “Europe’s migration agreements with migrants sending counties in the global south”: critical review, published as articles in international migration, 2010, 48 (03).

132. **Adriana lins de Albuquerque**, “challenges to peace and security for the back of regional institutional response”, studies in African security, FOI, memo 5421, sands defense research Agency, (September 2015).

133. **Afeno-super, codomovo**, “new security threats unilateral use of force and the international legal order, military and strategic”, affaires volume 5, N° 03(December 2013).

134. **Agiy lele**,”asymmetric warfare: state vs. non-state conflict”t, instate of studies and analyses India.

135. **Alem salh**,” boarding the concept of security identity a social security geopolitics quarterly” volume6, no 04winter26/12/2010.

136. **Ali diskaya**, “towards, article, securitization theory, the Copenhagen and aberystwyth schools” of security studies international relation, (feb, 2013).

137. **Amado Phillip de Andres**, «West Africa Attack: Dray: organized, crime and foursome”, unison discussion N°) 16 January 2008).

138. **Amitav, Acharya**, “Human security”, chapter 28.
139. **Amnesty international**, Italy submission to the united nation committee against torture, 62 Nd session, 6 November, 6 December 2017, London.
140. **Ana Vanessa Miranda attunes da Silva**,” enhancing surveillance through the Patriot Act and the foreign intelligence surveillance amendment act, and their impact on civil liberties can human security be compromised by securitization”, chapter 2, securitization and terrorism after 9/11”: consequential dialectics, Universidad do Minho de economy, (egestao,2014).
141. **Anastas stefanov and others**, Arab’s spring: hopes for change and challenges to the EU foreign and security policy, (building democratic societies, Fredrik Elbert library, fes.de/pdf files.
142. **Andrea oelsner**, (de) securitization reflections and a case study on the way to stable peace, Eui working papers R...S case no 27 ,(October, 2005),(European university institute), Bordia fiesolona,.
143. **Aridna, Rippole servant,ikrom trainer**,the Rutledge handbook of justice and home affaires research, **Christian kaunet and Iknom yakubov**, turning an approach into a framework for research on EU justice and have affairs, published on November, 2017 this article, bounded ,(08 July 2020).
144. **Asimwe bosco** , “the domestication of societal”, security of the Copenhagen school, Africa in focus the org/wp/1 Copenhagen school assumes(2012).
145. **Askinci sokmenalaca**, “Hybrid-threats and new conflicts in the international system journal of international relation and Foreign policy”, (No.2, December 2016)
146. **Astrit,B.Boening**, “vortex of regional security complex: the Euromed partnership and its security relevance”, center of excellence, published with the support of union commission , Florida vol5, no11, (May 2008).
147. **Axel kreienbrik**, voluntary and forced return of Thirdd country nationals form Germany, research study 2006 in the from work of the European migration network, project the European commission, German, 2006.
148. **Barry Bussan**, new patterns of global security in twenty first century international affairs (/03/1991).
149. **Barry Buzan, and ole waver**, security complex: theory of regional security, Regions and powers the structure of international security Cambridge studies in international relation, 91 published in the(United States of America university press, New York.)
150. **Barry Buzan**, new patterns of global security in the twenty first century international.
151. **Barry buzan, ole weaver, Jaap de wilde**, security a new framework for analysis, published in the(united states of America in 1998)by Lynne Runner.
152. **Barry Buzan**, people state and fear the international security problem in international, hen sheaf LID, Great (Britain 1983).
153. **Barry, Buzan**, people, states, fear, an Agenda for international security studies in the post-cold war era, first published in (1991) by heat sheaf.
154. **Beat habegger**, international handbook, risk analysis and management, center for security studies, (2008) Switzerland.
155. **Bertand Bardie**, the main challenges facing the promotion of human security and peace in Africa institute etudes politicscs de (Paris, France) graduate program direction

- what Agenda for human security in the twenty first century? UNICCO, social and human sciences sector
156. **Bessma momani**, senior **Fellow GIGI**, "the Arab spring in genuine revolution but bumpy and arduous read ahead" prepared for the institute for men economic thinking and the center for international governance innovation (GIGI) annual meeting Canada, April, 10.21.
157. **Bourbeau philippe,, and jula**", critical studies on security," security forth coming Rutledge ,vol 2,2012.
158. **C,habib.PH**, Dictionary of diplomatic terminology and international relation ,modern institution of the book, (Tripoli, 2005) .
159. **C.A.SE**, «collection critical approaches to security in Europe»: A networked manifesto, security dialogue vol 37 No 4, 443-487 (December 2006).
160. **Carl Schmitt and Copenhagen school** of security studies, **marko zicovic** the concept and future of Copenhagen school of security studies, westen Balkans security observer year 4 N°13, (April, Jun, 2009, Belgrade).
161. **Carl Schmitt**, Copenhagen school of security studies, Balkans panic, social security and identity, year 4n 13 western Balkans, security observer ,(April June 2009, Belgrade).
162. **Caroline corderioviana a silva,alxsandro eugenion pierreira**, "international security and new threats: securitization and DE securitization of drug trafficking at the Brasilia borders", contexto internacional, vol 41, no (01),(Jan/apr2019).
163. **Catherine charret**, "a critical application of securitization theory": overcoming of writing security institute catalo international per la paw Barcelona, December, (2009).
164. **Chris Jones**, "deportation union,, rights, accountability and the Eu's to increased forced removals", funded by the European society initiative for Europe, published by state wash, august, 2020
165. **Chris Rudolph** , «National Security and immigrations in the United states after 9/11», the center for comparative immigration studies, university of California, (Auguust,2007),Working, paper,157.
166. Cind du bois, "the rational terrorism, forms on terrorism", vol 14, Edition **Joshua B, Morgan**, Nova-science publishers inct New York, 2016.
167. **Claive Wallkinson**, the Copenhagen school on tour in kirrgyston :la securitization ,Memory useable outside, Europe, international peace research institute ,Oslo .
168. **Claudia aradau**, security and democratic science securitization and emancipation, the Open University Walton hall Milton Keynes, department of government and politics faculty of social science.
169. **Coriander Fenwicek**, North Africa: History of archaeology 2012, chapter, November 2012, the oxford companion to archaeology's, (2-end edition oxford, oxford university press, 2012).
170. **Cornelia Navari**, liberalism in Security Studies, an introduction edition Paul, D. Williams,) mew York, 2008).
171. **Cristina churruca Muguruza**, human security as a policy Framework, Critics and challenges. Goals and the priority areas of the international, community and the United Nations System,(January 2016).

172. **Czeslaw , Mesjasz**, “Economic security”, paper presented at the IPRA general conference (5 July 2004, 9 July 2004), Sopron Hungary, Cracow university of Economic Cracow, (Poland).
173. **David gartenstein-Ross and other**, «the crisis in North Africa implication for Europe and options for Policy makers”, Netherlands institutes of international relations, (report April 2015), Netherlands.
174. **David Lawso**, realist international, relation usiumer theory, OGNE rioborue Christopher and gig badge, de apartment of history N Nnamdi Azikiwe University, Aiwa, vol 01, ISSE,(may, 2018).
175. **Deborah Barsky**, “North Africa and Saharan Africa geography and culture during the lower Stone Age”, department of prehistory institute catalo de pule ecologies Humana, evolution social, university row era virgule (URV) Tarragona, Spain, January 2019.-
176. **Delphine perrin**, regulating migration, and asylum in the Maghreb inspiration for an accelerated legal development immigration in the Mediterranean Mechanisms of international cooperation, FI Impolite and Streisand, Hal submitted (Cambridge university press, on 10 November 2016).
177. **Denys crytsenko**, Migration and security in Europe, Hallstead University, international relations 61-90, (Autumn term 2010).
178. **Denys crytsenko**, Migration and security in Europe, Hallstead university, international relations 61-90 Autumn erne,(2010).
179. **Dojeta morina** ,”the social construction of the “roma” threat strategies for DE securitization”, submitted to central European university department of international relations and European studies,(Budapest,2013)
180. **Elvin Aghayev**, "analysis and background of the Arab spring in Libya", European research, (2013),vol (39), no 1-2.istanbul Aydin university.
181. **Emanuela paoletti**, “the Arab spring and the Italian response to migration in 2011”, comparative migration studies vol2, NO2, (2014), CMC2 (2) 127-150.
182. **Emanuela paoletti**, the Arab spring and the Italian response to migration in 2011, comparative migration studies, published by (Amsterdam university press, CMS 2014), vol2, n^o 2.
183. **Emmanuel kabirat Jekad**" proliferation of small rearms and ethnic, conflict Nigeria implication for national security", clement university,(September 2005)
184. **Endalcachew Bayh**,”Human security in the horn of Africa: Trends and challenges”, international Journal of multidisciplinary research and development,(2014).
185. **Erasyhm LTD**, assessment of priorities for the development of library migration policy strategic vision, find report international organization for migration (IOM) ,(November, 2014),p 33.le 15/07/2022.publication .iom.int/system/files/pdf/Libya. Rapid assessment.pdf.
186. **Euro med Rights, Return Mania**, mapping policies and practices in the Euro med region, chapter 4 the policy of forced returns between Italy and Tunisia, April 2021, Brielle’s, Belgium, P 04, euromedri rights org/wp content 2021/04/En chapter 4, Italy-Tunisia le 2021/09/08 à 22 :16
187. **European commission produced**, «European migration, partial Measures to reduce irregular Migration”, network synthesis, October 2012EMN studies.

188. **European organization and minority rights in Europe**, «on transforming the securitization dynamic», security dialogue, vol43, no 3PP267, 284 university of bath, published, 2012.
189. **Falizio constant, with** factor drive illegal immigration chapter II : Illegal immigration as a maker : scope and price regulations, (these doctoral UPF/ 2013, 2014, department de DRET universistt prompt Fabre Barcelona).
190. **FatmirM.X.heladini**, “regional security complex: the Macedonian context”, European journal of multi cilitary studies; (September December 2016), volum1, issue 6.
191. **Feliciano marruzzo**, « l’organisation de type mafieux technique, » vol 1.n°02.
192. **Firedrich E Bert Stiftung**,trade union experiences for migrants workers’ rights in Africa and Europe(december,2020).Libraries/PDF/burros/Tunisian/17357.PDF.le 15/07/2022.
193. **Francesco cavatorta**, Geopolitical challenges to the success of democracy in north Africa, Algeria, Tunisia and Morocco, political parties in the Arab world, (Laval University, September 2010).
194. **Fransje molenaar, Thibaut van damme**, “irrégulière migration and human smuggling network in Mali,” Netherlands institute off international relations, cru report February 2017.
195. **Fred adler,gerhard O W mneller,william lauver**, criminology, second edition ,NY,(1995)
196. **Giorgio shani**, Journals of human security studies vol3, No2, autumn 2014 p12, “Human security at twenty”: A post secular approach.
197. **Glenn piere and the others**, "security challenges in the 21-st century the changing nature of risk, security and sustainability," conference Los Angeles CA (July 17.21, 2017), published in the proceedings of the applied Human factors and economics.
198. **GSIS headquarters**, security in the Maghreb: identifying threats, assessing strategies, and defining success, Monday, (decembre4, 2017), le16.06.2022.11:43.
199. **Habib tilionine and richard J.Estes**,” social development in north Africa countries: Achievements and current challenges”, (university of Pennsylvania school of social policy) .
200. **Hans cuter Brauch**, »chapter concepts of security threats, challenges velnerebities and risk, », Hexagon series on human and environmental security and peace5,(vela Berlin, Heidelberg, 2011)
201. **Hans gunter brauch**, concepts of security, treats, challenges, vulnerabilities and risks, hexyon series on human and environmental security and peace ,5 Verilog berlin, Heidelberg, (2011).
202. **Hans Gunter Brauch**, « security threats, challenges, vulnerability and risks », out-usher institute for political science, free university of berlin,(Germany, 2010).
203. **Hans Gunter bruch**, security threats, challenges, vulnerability and Risk international security peace development and environment, voll1, Otto such institute for political science free university of berlin, Germany.
204. **Hans, guter Brauch**, security threats, challenges, vulnerability and Risks, international security, peace, development and environment-voll1, Otto starch institute for political science, free university of Berlin Germany.

205. **Hass Gunter Brauch**, security threats, challenges, vulnerability and Risks, Otto Suhr institute for political, science free university of berlin, (Germany).
206. **Hassen Bonbakki**, international immigration in North Africa: Political and geographical dimension, evolution of models, categories and destination, African migration Workshop: Understanding the migrations dynamics on the continent (18-21 September 2007, chana).
207. **Heidi Hidson**, Doing security as though humans matter: Feminist perspective on Gender the politics of Human security, university of the Free State, Bloemfontein, South Africa.
208. **Hein de Haas**, North African Migration Systems: evolution, transformations and development linkages, international migration, institute James Martin 21 st century, (school University of oxford, 2007).
209. **Heinz vetschera**, cooperative, security the concept and its application in south Easters, Europe.
210. **Houda elshakry**, Arabic literature for the classroom by Mushin y.al Mausarvi, Rutledge, (London and New York first published, 2017), Taylor Francis gory, London.
211. **Human security**, Approaches and challenges, the enclosed CD Rom, incorporates Enesco publication on human security from (1996 to early 2008).
212. **Ibrahim can karaduman**, Global challenges for the world zezzuty naukoue2 (10) 2014, issn 2293-2316.
213. **Imogen tyler**, deportation nation, (these may, 2012), Quoted in Kirkuk and Gwinnett 2012.
214. **IOM international organisation for migration**, the Mali migration crisis at glance, March, 2013pdf, p04 iom into/sites/g/files/Mali migration crisis 2013pdf.
215. **Irene Jernandy Molina and others**, «the sub alter n's politics of North Africa countries: Cold and new responses to economic dependence regional insecurity and domestic political change», the journal of North Africa studies, (2019) vol 24, No3, P356-375.
216. **James jaque roche**, théorie de relations internationales, (paris, 2004-).
217. **Jan bossuyt**, political economy integration in Africa, the economic community in West Africa stats Ecowas report (January 2016).
218. **Jan svoboda, ludek lukas**, source of threats and threats in the cyber security, published by DAAM international scientific Book, vienna, Austria, chapter 27, (2019).
219. **Jean Jaque roche**, the théories des relatio, internationales, 5 Edition, LG D.
220. **Jean-peare casarino**, an overview of north Africa countries bilateral cooperation on the removal of unauthorized migrants: divers and implication, migration and the Maghreb, middle east institute, may 2010, p37.mei: etu/sites/defeuts/files/publication migration20/Maghreb pdf.le04/07/2022.
221. **Jef Huysmans**, the European Union and the securitization of migration », journal of common Market studies, vol 38, no, 05, p751-777, (December 2000).
222. **Jeffrey hunkers, Christian Probst**,” an overview of definition and multination techniques, insiders and insider threats”.
223. **Jeffrey.A. larsen, armas**, control cooperative security in a changing Environment, this except was downloaded from the Lynne Reiner, publishes website) USA, 2002).

224. **Johan Albert**, “critical security studies, human security and peace Linkoping” University, spring, 2009.
225. **John tesh**,” preparing, governments for long term threats and complex challenges”, High level Risk for policy seminar, (23 September 2016), OECD , conference center Paris, France,
226. **Johnatan da costa santos**, "nowhere to go? The case of displaced people in Maghreb, states during the covid-19" pandemic REMHU, rev .inter disciple, Mobil, hum, Brasilia, vol29, n63, dec2021.
227. **Johns wide gren**,” Multilateral and bilateral co-operations structures to present irregular migration”, conference on irregular migration in the Mediterranean Region proceeding, Athens 3and 4 October 2001, June 2002, consiel de l’europe -Strasbourg codex.
228. **Jorge Martinez Pizarro,Leandro Rebioras Finardi**, department ,institutional and policy aspects of international migration between Africa, Europe and Latin ,America and the Caribbean, united nations,(January,2012).
229. **Jorge Martinez pizarro,Leandro Reboiras Finardi**,” development ,institutional and policy aspects of international migration between ,Europe and Latin America and the Caribbean", united nations ,January, 2012.
230. **Jose de Arimateia da Cruz**, national security is still an Ambiguous concept, journal of advanced Military studies, volue12,(number1,2021),pp 210-215,published by corps university press.
231. **Jose grazino da Silva**, (FAO) Food and agriculture organization of the United Nations, the Future of food and agriculture trends and challenges,(2017), P 98.
232. **Joseph, R.Biden Jr**, international strategy for countering domestic terrorism, (this project that should united all American, June 2021).
233. **juluis D .A.Reynolds** “An empirical of regional security-complex theory: the securitization discourse in china”, relations with central Asia and Russia, Budapest, Hungary, international relations and European department,(4 June 2009).
234. **Keating, Wheeler**, concepts and practices of cooperative security building, trust in the international system university of southern Denmark, published in the legacy of the cold war (2013).
235. **Ken booth**, « security an self-reflections of fallen realist » department of international politics, university college of wales abrystwyth,yciss occasional paper November,(26,october,1994).
236. **Ken booth**, theory of world security, Cambridge studies in international relation: 105, university wales, aberystuyth.
237. **Key. Kosoloski**, immigration, crime and Terrorism, to paper in marc R. Rosenblum and Damien tichenor:ed oxford Hand Book on international Migration (oxford university press, 2012)
238. **Kiara Neri**, le droit international face aux nouveaux défis de l’immigration clandestine en mer, sqdi :org / wp content uplads Rqsi , 1-5 Néri. PDF. Le 17/07/2021
239. **Kirsten Gelsdorf**, global challenges and their impact on international Humanitarian action, policy development and studies Brach, O C H A , Briefing sries-N°01, January 2010.

240. **Laura chappel and others**, "the impacts of irregular immigration Background paper of the ETUC", le 02-03/03/2011.
241. **Laurence Aida Ammour**, new security challenges in north Africa after the Arab spring G SP Policy paper,(2012).
242. **Lorenzo guadaglio**," migrants and the covid -19 pandémie an initial analyses"s Publisher, international organization for migration Switzer land, migrants researches 'no 60,(2020) .
243. **Luis Simon et autres**, « une stratégie, cohérente de lue pour le sahel », Institute européen studios, parlement européen : bruxello Belgique, (11mai, 2012).
244. **Luiza-Maria filimon**, “an overview of the Copenhagen school’s approach to security studies”; constructing in security though per formative power the Romania journal for Baltic and Nordic studies issn 2067-1725-vol8 issue 2(2016)
245. **Macros-cardoso-dos santos**,” identity and discourse in securitization theory”, context international vol 40,20/may ,Aug., 2018.
246. **Maj Brian, P.Eleming**, the hybrid-threat concept: contemporary war military planning and the adnoun restriped operational art, (school of advanced military united state command, US,A, 2011).
247. **Maj.BP.Dubé**, "crisis Libya a : from political and military intervention to civil War", Canadian forces college jcsp40,2016.
248. **Manime stone**, Security According Buzan, A comprehensive security analysis, science politics Paris, (Colombia university school of international and public affairs, New York USA, group etudes et expertise security et technologies, oust, 2009)
249. **Manuel d’aefin**, « lutte contre la prolifération des armes légères et de petit calibre », vol 2, chapitre 5.
250. **Maria julia**,” the securitization of the environment and the transformation of security,” Trombetta delft university of technology, (17, September, 2018).
251. **Marie-Elisabeth cartier**, le mandat -d’arrêt européen, éd Bruxello, (Belgique, 2005.
252. **Mark B.salter**, “securitization and DE securitization, a dramaturgical analysis of the Canadian, air transport security authority”.
253. **Martin Baldwin. Edwards**, “between a Rock and hard place North Africa region of migration, immigration and transit migration”.
254. **Mary Kaldor.LSE**, “international development, working paper Global, security cultures”, a theoretical Farm work of analyzing security in transition London school of economics 06/16.
255. **Mathieu pallerian**, le sahel et la contagion libyenne, politique étrangère, n04, 2012, p83.
256. **Matthau Herbert**, “trends and routes of North Africa clandestine migrants, the global initiative against transnational organized crime”, institute for security studies, (November 2016).
257. **Matting Maas**, DE security will not save us normative political, “DE securitization studies the problem of normal democratic politics”, and the limits of DE securitization as, **MSc international relations**, 16/08/2013.
258. **Matts MC Donald**,” securitization and the construction of security” Warwick forth coming in European journal of international relations university of Warwick institutional repository publisher statement none(14/04/2008)

259. **Maurice cusson**, la nation de crime organise, colloque AIX , en Provence, juin 1996, ISPAC , (1997)
260. **Max.G Marnwariny** «, the strategic logic of the contemporary security us army college the strategic, studies institute, December 2011.
261. **Max.G.Mauwaring**,” a contemporary challenge to state sovereign ting :gangs and other illicit transnation criminal organisation in central America, el Salvador, México, Jamaica ,and brazil”, strategic studies institute a work of the us government ,us ,2007.
262. **Mehdi Lahlou**, «Migration dynamics in play in Morocco: trafficking and political relationships and their implications at the regional level», No 26,(November 2018).
263. **Michael Biomes, Andrew Geddes**, the European union’s international migration relation towards Middle Rasterm and North African countries, Current status and future potentials, (Amsterdam university press, 2014).
264. **Michael D lyman and Gray Potter** published prentice Hall copyright, organized crime, fourth edition, 2007.
265. **Michael J ,Buther**, contemporary application and securitization, revisited insight rout ledge critical security studies series, London and new York,(first published, 2020).
266. **Michael Philip roush**,” securitization and DE securitization in Estonia’s cyber politics”, school of social sciences degree program in peace, mediation and conflict research, (may, 2015) .
267. **Mieczyslaw Malek**, thesis security wither and beyond the traditional Approach, naval post graduation school. (Monterey, California, June, 2003).
268. **Mireille Delmas-Marty et autres**, l’harmonisation des sanctions pénales en Europe et ; société de législation comparée, (Paris, 2003).
269. **Mohamed saib Musette and the others**,” summary report on migration and development in central Maghreb,” international migration peppers, 78E, international migration papers 78E, international labor office, Geneva Switzerland published, (2006).
270. **Mohamed said musette**, report on legislation concerning international migration in central Maghreb international migration, papers77e) of cit.p20.ilo.org/wcmsp5/groups/public/edprotrav migrant/documents/publication/wcms201450pdf.
271. **Mohamed T.bani salameh**, migration from the Arab spring countries to countries to Europe, causes and consequence,(yarmulke. University-Irbid-Jordan.
272. **Mohammad Hossien Dahesh warra, and other**, “Copenhagen school securitization and military intervention in politics”, India jscires 6 (1), (2014).
273. **Mouna Jouini and others**, «classification of security threats in information systems Seth international,” conference on Ambient systems /networks and technologies (ANT.2014) policed a computer science 32 (2014).
274. MR Kocher Matsmura inaugural speech.
275. **Musa abutudu** »Human security in Africa: Challenges and prospects», joseph Uppsala the Nordic Africa institute, 2003.
276. **Natalino Ronzitti**, “the treaty on friend ship partnership and cooperation between Italy and Libya” new prospects for cooperation in the Mediterranean bulletin of Italian politics vol 1,No1,2009, Luis university and aria Rome .
277. **Odyseas Christou**, “energy securitization and DE securitization in new middle east security” dialogue, (university of Nicosia), Cyprus volum 44 N°(5-6) p507.522.

278. **Ole waever**, "securitization and desecuritizationchapter3", by ronielinpshuty library of social science com.
279. **Oleksandr Pavlyuk**, the platform for cooperative security ten years of cooperation, (Baden 2010), pp343-359.
280. **Onn winker**, Rapid population Growth and the Fertility, policies of the Arab, countries of the Middle East and North Africa, Middle East natural environments,(university of Haifa, Yale F Bulletin 103, His recent book population growth and migration in Jordan , published (1997),
281. **Ousmane karnio**, "contrôle des armes légères et de petit calibre au mali vers un contrôle parlementaire plus efficace", Friedrich Ebert stiftung, 2011, Mali.
282. **Paolo cuttita**, "readmission in the relations between Italy and north African Mediterranean countries", chapter2 edited by **Jean pierre casarino**, unbalanced reciprocities cooperation on readmission in the Eros_ Mediterranean Area, middle East institute special edition viewpoint
283. **Paul D .Williams**, security studies, an introduction (Rutledge,) London an new York, first published, 2008) .
284. **Paul Garcia Andrade**, European and parliament, Eu cooperation with third countries in the Field of Migration, (directorate general for international policies universal politician, Camilla's, Madrid, October 2015).
285. **Paul vioti ; mark kauppi** ,international relation theory :realism pluralism, global, and beyond ,Boston ,third edition ,(1977) .
286. **Paula Garacia Andrade**," European parliament, Eu cooperation with third countries in the field of migration", directorate general for international polices,(universal politician comillos, Madrid, October 2015).
287. **Phil William**," Panel 1 :21 century challenges to warning the rise of non-state net worked threats ,global future from emerging threats in the 21 century", siminar1 : The challenging in threats environment and its implications for strategic warning(9-11 November 2006), Zurich-suzterlard organized by center for security studies ETH Zurich Global Futures partner reship co-sponsored by the us national intelligence council, university of Pittsburgh.
288. **Philippe bureau**, the securitization of migration in Canada and France, studies of movement and orders, the University of British Columbia,(the faculty of graduate studies political science), 3July 2008.
289. **Philippe Fargues** , Migration governance in north and west Africa national policy frameworks in IMO migration, cross the Mediterranean , trends, Risks, development and governance , publisher international organization for migration, Geneva ,analysis center,(2020).
290. **Philippe Poutignat, jocelyne Stereiff Fanart**," Migration policy Development in Mauritania:" process issues, and (actors)(hal) archive overate, 17 October 2019, university of nice (France) 2019.
291. **Pill Williams**," panel 1 :21 century challenges to warning the rise of non-state networked threats, global futures from emerging threats in the 21 century", (university of Pittsburgh).

292. **Pimar bilgin**, "making turkey's transformation possible claiming security speak not DE securitization, south east European and Black sea studies", publisher rout Routledge, vol 7 no 4 December 2007, 555- 571.
293. **Querine Hnlon and Matthu.M/Herbert**, "border security challenges in grand Maghreb, united states", institute of peace, (may 2015),n° 109.
294. Religion for peace African, **council of religion leaders**, "small arms and light weapons Africa".
295. Report of the adhoc expert group Meeting on strategies to deal with transnational crime 1991 Bratislava, search and Slovak federal republic 21-31 may, 1991 , un document E/Cn, 15/1992/4
296. **Report** prepared by : the African studies aura, Leiden, the transnational institute, Amsterdam, the peace studies, Group(C.E.S university of Coimbra, and the peace research center cip fuhem, Madrid, failed and collapsed states in international system.
297. **Rey Koslowski**, immigration, crime and terrorism, oxford hand book on international migration,(oxford university press, 2012).
298. **Richard Jackson**, security, democracy and the rhetoric of counter terrorism, convergent an(international politics school of social sciences, the university of Manchester, Manchester united king doom, 147-171, Rutledge Taylor France's croup, 2005) .
299. **Richard wynJones**, Security and critical theory, impasse: emancipation politics after Auschwitz, Lynne runner publishers in) 1999).
300. **Robert le petit dictionnaire alphabétique, et analogique de la langue française**, Edition Firmin, (bio dol, S.A. paris, 1979).
301. **RobertW.Mckeon,jr**, "the Arab Maghreb union: possibilities of Maghreb political and economic unity enhanced trade in the world community"; Penn state international Law review, volume10, number2, article4, 01/01/1991.
302. **Rodrigo**, the end of the cold war and the new therats to globale security the write pass journal,(12 march, 2012),from :<https://write pass com//journal /2015/03/the end of the cold war and the new-threats to global security>.
303. **Rsmusk jegaur drasmussen**, the DE securitization of Greenland's security, how the geomantic self-government envision post in dependance national defence and security policy, rocked university, published in arctic year book, (2019).
304. **Saddiki said**, the Maghreb and intra-Africa migration: on challenge and different strategies intra-Africa migration borders as challenges and opportunities edited by innocent mojo Jessi plainer Christopher change NS shims, 126-139-(london rout ledge, February, 2021).
305. **Sarah.M.Rich**, cooperative, Migration policy uncooperative Reality : the EU's impossible Management of west African Migration,(university Woodrow Wilson school of public and international affairs, 2011) .
306. **Selah eddine Rezouni**, « illegal immigration: Causes consequences, and national security implication Royal » Armed morocco, prefect strategy research 15 march 2010.
307. **Serger beeke, Gillian and vank** , "the unforeseen 2012 crisis in Mali the diverging out comes of risk and threat analyses", articles published(29 Mars, 2019), le 18/01/2021, At: 13:34

308. **Sibastian Carlotti**, Behind the curtain of the Borders spectacle : introducing illegal Movement , and specialized profiling in the West African Region , Department political science , university of Pisa , Italy, published (15 April 2021) ,10,139,http://doi org /103390 le 31/08/2021 à 12:27.(P08).
309. **Sidib kalilou**,security management in northern Mali criminal networks and conflict resolution mechanisms, research report ,institute of development studies,(ids) 2012,n 77, uk august 2012.
310. **Simon Haysom**, “security and humanitarian crisis in Mali”, the role of regional organization overseas development institute, (March 2014, London).
311. **Sott.D.watson**, the securitization of Humanitarian Migration digging mortars and sinking boats, Rontledge London, and new York, (first published, 2009).
312. **Stefanie buzmaniuk**, "the union’s external borders: a European debate revisited", foundation Robert Schuman, European issues, 23rd, February 2021, N0 585.
313. **Stefano Gazini**, realist théories and practice, dris danich institute for international, studies Copenhagen,(2017).
314. **Stefano Guzzini**, realist theories and practice diis institute Danish for international .studies (copenhaen2017)
315. **Stephan dunnwald**,” on migration and security: Europe managing migration from sub Saharan Africa “, caldrons de studios Africans, publisher Centro de studios internationals, (20 December 2011).
316. **Stephan dunnwald**, "on migration and Security Europe managing migration from sub sahran African", received 27 november02011, published 7 November 2011 cadernos de studies african 2011, African Institute university.
317. **Stephen Sloan**, Beating international terrorism, an action, strategy for preemption and punishment, air (university press, Maxwell-air Force Base Alabama, public domain department of the air force, December 1986, Washington).
318. **Taurek Rita**, securitization theory and securitization studies, journal international relations and development, the University of(Warwich, 2006).
319. **Teaching guild**, “on international terrorism definition causes and response”, United States institute of peace Handort 3, causes of terrorism Washington.
320. **The European Union**, Emergency trust for stability and addressing the root causes of irregular migration displaced persons in African ,action document for the implementation of the north Africa window,t05-EUTF NOA-REG - 07,sites/default/files/.
321. The OSCE and contemporary security challenges: Allocation of essays, publisher by **organization for security and cooperation in Europe**, Mission to Serbia.
322. **The OSCE ,and contemporary security challenges**, collection of essays, publisher ,”organization for security and co-operation in Europe”, mission to serbia.
323. **Thibaut Jauhim**, “the impact of EU migration policy in the southern and eastern Mediterranean”, international institute for democracy and electorate assistance,(2010, Sweden).
324. **Thierry Balzacq** , “securitization theory”, how security problems and dissolve new security studies, prion Rutledge.

325. **Told Sandler and Walter enders,**” economic, consequences of terrorism in developing countries”: An overview utdlla edu/tms 063000/website en consequence m pdf le 06/07/2021
326. **Tuesday Reitano,** »examining the nexus between organised crime and terrorism and its implications for EU programming, » institute for security studies, project funded by European Union.
327. **United nations globalK**, counter terrorism strategy, Human rights and terrorism, Human rights and counter terrorism office of the united nation Might, commissioner for human rights N°32 Geneva 10, switzerland.
328. **United Nations trust fund for human security Human security hand book**, An integrated approach for the realization of the sustainable.
329. What is the human, Security approach and how the phenomenon contributed to the international security Agenda: Canadian and Japanese paradigms must, can Adison me z, (December 2016), p05.
330. **Yasah Maccannico,** analysis Italy reviews memor indium with Libya, as evidence of a secret Malta-Libya a deal surfaces march,2020, state watch org/media/documents analysis/ no 357 renewal Italy-Libya a.
331. **Yves Montenay,** Quelques éclairages sur la géohistoire du Maghreb, Monde Méditerranéen N°2, Hémi van lier Anthropogénie et linguistique devenir méditerranéen, p 253.grrflint. Fr/baze/mondeMed2/montenay/pdf.
332. **Zakariya El Zadie** migration towards Libya a policy of conflicting interests, firidirich EBET stetting(July 2019),p06 library .Fessed/PDF /-files/burros/Tunisian/15544pdf
333. **Zenetna ozolina,** social security, inclusion exclusion dilemma, portrait the Russian speaking community in Latvia, zinatne publishers, (4/18/2016).

ج- الدوريات:

334. **rafael Jimenez** ,Mali conflict and after math compendium of human rights watch reporting 2012-2017,printed in the united states of America
335. **(EMN) European Migration Network**, “practical measures to penances irregular immigration, Spain”, Recherche ,armen Gonzalez and the others,(December 2011).
336. **(GDP) Global Detention Project**,"Mauritania, Submission to the universal of Periodic, Review 37th session of the upper working group January, February, 2021, immigration detention, Geneva.
337. **(OECD)**, “comminute a digital economy policy, managing digital security privacy Risk”, on (13 may, 2016), published by OECD.
338. “New Challenges”, new approaches, **OECD**, Secretary, General insight debate the issues: new approaches to economic, 2016.
339. “Sunday the proliferation of small arms and light weapons in Africa” cause study of the Nigeria: Sasha journal of environmental, vol1, N°2, 2011.
340. **Abdurrahman Messaoud,** Arab Maghreb union: Achievement and prospects, (Master science in resource planning and management Approved for public release distribution unlimited, naval post-graduation school, Monterey California June 1994).

341. **Aglaia snetkov**, "Theories, methods and practices of discretization the Russia Chechnya a case", Centre for security studies Zurich Switzerland.
342. **Alice sz.czepani Kova**, "time van creaking, future of Migration in the European Union", discussions European, commissions joint, Research centre science for policy Report.
343. **Catharine MeAcdle Kelleher**, cooperative security in Europe, centre for international Security Studies (U. Maryland 2012).
344. **Claire Miclon ghlim**, "topic guide on fragile states the governance and social development", **resource centre**, 2009.
345. **Donatella Guibilaro**, "Migration from the Maghreb and Migration pressures", current situation and future prospect international labor Review (Geneva) vol 134, N03, 199.
346. **Edin fako**, "strategies of DE securitization", department of international relations and European studies, in partial fulfillment of the European requirements for the degree of master of Arts, Budapest, (Hungary, 2012)
347. **Egodi uchendu**, security and development in north Africa until the Arab spring, implications for Nigeria's defense industry, History and international studies of Nigeria, this content do leaned from 41-190,31-196, on mong10, September 2018, All use subjed to <http://about.ystor.org/terms>.
348. **Erdem ozluk** , "security" , soveignty, and the state: the Bermuda triangle of IR international studies association north east Baltimore, Maryland, uss(oct, 2-3-2009).
349. **Faye Donnelly**, in the name of (de) securitization: speaking security to protect migrants, refugees and internally displaced persons? International review of the red-cross ,(2017) , 99(1) , 241-261.
350. **Georges Berghezan** ," panorama du trafic, de cocaïne en Afrique de l'ouest", groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles 2012.
351. **Helen hissen baum and lene Hassen**, digital disaster, cyber security and the Copenhagen school, international studies quarterly, (2009).
352. **Heléneviau**, la reconceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique, centre d'étude science politique
353. **Jef humans**," language and the mobilisation of security expectations the normative dilemma of speaking and writing security", paper for the ecprhoint sessions workshop redefining security Mannheim, London centre of international relations, Mannheim, (26-31 march 1999) .
354. **Lawdislas NZE Bakal**, « crise de l'état et coup de l'état et conflits, identitaire la contribution de la décentralisation a la reconstruction post conflit de l'état prés le coup d'état de 2012 », à l'institut de recherche et d'enseignement sue la paix, mali, février, 2017.
355. **Lukas, karl Danner**," A regional security complex", account of the siaoyu senkaku, islands conflict, university peer reviewed conference paper east assia security Centre, published version,(2014, Florida).
356. **Martin Baladwin**, "Africa as a region of Rock and a hard immigration", Forth coming in Review of Africa political economy, (2006).
357. **Martin Baldwin- Edwards**, between a Rock and a hard place: North Africa as a region of immigration and transit migration forth coming in review of Africa political economy, (2006).

358. **Moorak Kattu. Stephen john**, «the concept and practice of conflict prevention Article reprisal», international studies 42,1(2005) london.
359. **Ole waver**, "Copenhagen, new schools in security theory and their origins between core, and periphery", paper present at the annual meeting of the international studies association material, (March 17,20, 2004), aberystwyth, (Paris).
360. **Pablo glorial dreyfus**, border spill over drug trafficking and the national security in south America,(thèse presenter a l'université de Genève pour l'obtention de grade de doctorate en relations international) (science politique) these n°636,Genève, 05/08/2002.
361. **Philippe fargues**, emerging demographic patterns across the Mediterranean and their implication for migration through 2030, center for migration and refugee, studies ,(the American university in Cairo robert Schuman Centre for advanced studies European university institute Florence, November, 2008, New York).
362. **Rhea Ravanna -Sohit and the others**, "the future of Migration to Europe A systematic", review of the literature on Migration, Published international Organization for Migration, Geneva 19, Switzerland, (April 2020).
363. **Shaima Jorio**, (thèse présente come exigence partielle du doctorat en sociologie), université du Que bec, monterail service de bibliothèques, Juillet 2020.
364. **Shina puspitasari**, "Arab spring: A cause study of Egyptian revolution 2011", and alas journal of international studies, vol 6 ,no.2(novembre2017).
365. **Silviya Lechner**, Anarchy in international relations, international studies and oxford university press, november,2017.
366. **Stefano Guzzini**, the dual history of securitization, Danish institute for international studies, (Demark Copenhagen, 2015).

د - مواقع الأنترنت:

367. **Leanne weber**, decipling deportation practices across the global north electronic copy available, at <http://ssen.com/abstractt>, 2553723.
368. **Clara Eroukhanouf** , securitization theory : an introduction Jan/14/2018 p1/4 <http://www.ir.inf14/01/2018>

فهرس الخرائط والجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
132	خريطة توضح أهم العمليات التي قامت بها وكالة فرونتكس عن طريق الدوريات البحرية على طول السواحل الإفريقية لسنة 2010.	01
158	خريطة توضح إطلالة منطقة شمال إفريقيا لموقعها الاستراتيجي المطل على حوض البحر الأبيض المتوسط	02
159	خريطة توضح أهم مناطق العبور للمهاجرين غير الشرعيين، والوافدين من إفريقيا.	03
162	خريطة توضح أهم الطرق الحركية التي تحتل شبكة عنكبوتية من الممرات للعبور من المنشأ إلى دول الاتحاد الأوروبي.	04
175-173	الخرائط رقم 05 والتي توضح مناطق الاحتجاجات وبعد خروجها عن مسارها الديموقراطي السلمي	05
181	الخريطة رقم 06 والتي توضح العمق الاستراتيجي لدولة مالي وحدودها في الجغرافية السياسية	06

الصفحة	العنوان	الرقم
191	جدول يبين الفترة ما بين 2000 وإلى 2004 والتي توضح لنا قيام المغرب بسياسة أمنية لإدارة الهجرة.	01
201	جدول يبين انخفاض عدد الوافدين غير الشرعيين إلى أوروبا	02

الصفحة	العنوان	الرقم
191	مخطط بياني لكشف تقدير الهجرة غير الشرعية لكل من تونس، المغرب، الجزائر، ليبيا، مصر بين الفترة 2002 - 2004.	01
192	مخطط بياني لكشف تقدير الهجرة غير الشرعية لكل من تونس، المغرب، الجزائر، مصر بين الفترة 2003 - 2004.	02
194	المخطط البياني الذي يوضح الافارقة المقيمين في اوروبا حتى لسنة 2020	03
195	المخطط البياني: رقم 04 يوضح المهاجرون الأفارقة الذين يعيشون خارج إفريقيا مقارنة بإجمالي عدد المهاجرين حسب منطقة المنشأ، 1960-2020، بالنسبة المئوية	04
196	مخطط يمثل توضيح بياني لمخزون المهاجرين من شمال افريقيا لسنة 2019 حسب الوجهة المقصودة.	05
197	الشكل البياني الذي يوضح الارقام المطلقة لأعداد المهاجرين من حيث الموطن الاصلي والوجهة لسنة 2020.	06
198	المخطط البياني الذي يوضح انخفاض مستوى الهجرة بين 2008 و 2020 خاصة بعد تفاقمها بين سنتي 2011 و 2016	07
199	المخطط البياني رقم :08: يوضح الهجرة نحو أوروبا من شمال افريقيا مع تصاريح الإقامة للفترة من 2008 الى 2020.	08
200	المنحنى البياني رقم 09: يوضح طلبات الجو للمواطنين الافارقة بما فيها دول شمال افريقيا حسب جنسية كل بلد	09
202	المنحنى البياني رقم 10: توقعات زيادة النمو الديموغرافي لدول شمال افريقيا في المستقبل القريب	10

فهرس الموضوعات

الصفحة	المحتوى
	مقدمة
	الفصل الأول: المسائل الأمنية من خلال ديناميكية تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية
19	المبحث الأول: تفسيرات الامن وفق المنظورات التقليدية والحديثة
24-19	المطلب الأول: الامن وفق المنظور الواقعي: محورية الدولة في المعادلة الأمنية
26-24	المطلب الثاني: تفسيرات الأمن حسب المنظور الليبرالي.
28-26	المطلب الثالث: الأمن التعاوني: (مقاربة تفسيرية) cooperative Security
33-28	المطلب الرابع: الإنسان رهان أمنى في بناء أمون الدول
36-34	المبحث الثاني: حدود الامن ضمن المقاربة النقدية
42-36	المطلب الأول: قطاعية باري بوزان من المفهوم الضيق الى المفهوم الموسع
53-42	المطلب الثاني: التحول في مفهوم الامن ضمن مدرسة كوبنهاغن: الامنة وفلسفة تعريف التهديد
54	المبحث الثالث: الامن ضمن الممارسات الفكرية المعيارية
66-54	المطلب الأول: ديناميكية انتقال التهديد بين المركز والمحيط
74-66	المطلب الثاني: اللأمننة وأثره على التغير المستمر في طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة
	الفصل الثاني: التحديات الأمنية: دراسة في المقاربة المعرفية والممارساتية
77	المبحث الأول: دراسة في مفهوم: التهديد، الخطر، التحدي
84-77	المطلب الأول: البناء الايتمولوجي لمفهوم التهديد: threat والخطر: risk
86-84	المطلب الثاني: البناء الايتمولوجي لمفهوم التحدي: challenges
87	المبحث الثاني: التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة: التحول والتنوع
91-87	المطلب الأول: الدولة الفاشلة
97-91	المطلب الثاني: الجريمة المنظمة.
104-97	المطلب الثالث: الإرهاب الدولي العابر للقومية
111-104	المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية
112	المبحث الثالث: تأثير التحولات الجيوسياسية للبيئة الأمنية الراهنة على طبيعة ومصادر التهديدات

118-112	المطلب الأول: التهديدات الامنية الجديدة والفواعل الدولية: دراسة في التنوع والتوسع
123-118	المطلب الثاني: الانتشار العمودي والأفقي لمصادر التهديدات الأمنية الجديدة
124	المبحث الرابع: السياسات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة التهديدات والتحديات الامنية الجديدة بين المعيارية والواقعية.
137-124	المطلب الأول: الجهود والأطر الدولية للحد من تفاقم التهديدات الامنية الجديدة
149-137	المطلب الثاني: المسارات التشاركية الدولية للحد من تأثيرات التحديات والتهديدات الامنية الجديدة
الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية في شمال افريقيا: دراسة في الديناميكيات الجيواستراتيجية للمنطقة في الفترة بين 2001_2020	
152	المبحث الأول: منطقة شمال افريقيا: دراسة في الخلفية التاريخية والابعاد الجيوسياسية من خلال مؤشر الهجرة.
156-152	المطلب الأول: منطقة شمال افريقيا: دراسة في الخلفية التاريخية
167-156	المطلب الثاني: منطقة شمال إفريقيا: دراسة في البعد الجغرافي والديموغرافي وأثره على الهجرة غير الشرعية
168	المبحث الثاني: التحولات البنوية والجيواستراتيجية بشمال افريقيا بعد أحداث 11سبتمبر 2001 الى غاية 2020 وأثرها في التحول نحو الهجرة غير الشرعية
170-168	المطلب الأول: أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 وبروز الخطاب الأمني الجديد
171-170	المطلب الثاني: ثورات ما سمي بالربيع العربي بين المنظور السياسي والأمني: حدود الأزمة الليبية وتداعياتها الإقليمية وأثرها على زيادة وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
179-171	المطلب الثالث: الاحتجاجات في تونس من 2010 - 2013
182-179	المطلب الرابع: النزاع في مالي وتأثير متغيرات السياق الاقليمي وانعكاساتها الأمنية على مسار الهجرة غير الشرعية.
184-182	المطلب الخامس: جائحة كورونا وأثرها على الهجرة والهجرة غير الشرعية
185	المبحث الثالث: إشكالية الهجرة غير الشرعية في إطار استراتيجيات المعالجة لدول شمال إفريقيا
190-185	المطلب الأول: إدارة الهجرة غير الشرعية في دول شمال إفريقيا: التقاطع المستمر في العوامل والأسباب

202-190	المطلب الثاني: آليات دول شمال افريقيا للحد من تهديد الهجرة غير الشرعية حسب تطور أنماطها
215-203	المبحث الرابع: سيناريوهات بنائية استشرافية وتقييم للمقاربة الممارساتية للحد من تهديد الهجرة غير الشرعية.
221-217	الخاتمة
246-223	قائمة المصادر والمراجع
248	فهرس الخرائط
249	فهرس الجداول
250	فهرس المخططات البيانية
254-252	فهرس المحتويات
	ملخص الدراسة

المخلص

المخلص:

تعتبر منطقة شمال إفريقيا عمقا استراتيجيا نظرا لما تحمله من أهمية جيو استراتيجية بإطلالتها على حوض البحر الأبيض المتوسط مشكلة كتلة دولية ومحورية متضمنة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، والتي جعلتها تكتسب اهتماما متزايدا خاصة مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وتحتل قيمة استراتيجية إقليمية ودولية جعلتها في أولويات اهتمامات الأجنداث الدولية.

فالمجال الجيوستراتيجي للمنطقة جعلها عرضة للعديد من التهديدات الامنية الجديدة، خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، وبروز تهديدات أمنية متجاوزة حدود الدولة القومية من جريمة منظمة، تجارة الأسلحة، الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، وهذه الأخيرة هي نموذج لمشروعنا البحثي، والتي أضحت في تزايد مستمر تزامن مع التحولات البنوية الجيو استراتيجية للمنطقة كالأزمة في ليبيا، الاحتجاجات في تونس ديسمبر 2010، النزاع في مالي 2012، جائحة كورونا وغيرها، و التي بحثت فيه دراستنا البحثية بهدف ربط الهجرة غير الشرعية بالامن و صب التوجه البحثي في حقل الدراسات الأمنية ، وقد برزت في السنوات الأخيرة نقاشات كبيرة حول الهجرة غير الشرعية والتي دفعت بالدول لتغيير مجرى القوانين والإجراءات الحدودية أصبحت قمعية وذات سياسة مشددة ،مما دفع بالكثيرين إلى الهجرة والبحث عن سبل العيش الأفضل عبر قنوات غير نظامية (غير شرعية).

كما لاقت هذه الظاهرة صدى من مختلف الهيئات الدولية الإقليمية لمجابهتها باعتبارها تهديد أمني يمس بالأمن القومي ويؤثر على دول الجوار، خاصة البلدان المستقبلية كالاتحاد الأوروبي والذي عمل على محاربة هذا التهديد عبر وضع قوانين وسياسات تقييدية ومبادرات تعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل التقليل من حدتها وتغيير مسارها، والتي باءت كلها بالإخفاق والفشل، نظرا لاستمراريتها. والمنطق يدل على استمراريتها في المستقبل القريب وتزداد بأعداد هائلة بسبب حلقة عوامل مجتمعة على رأسها زيادة النمو الديموغرافي، والتغيرات المناخية البيئية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: دول شمال افريقيا، التحديات الأمنية، الامن، التهديد، الهجرة غير الشرعية، الربيع

العربي 2010

Summary:

The North Africa region is considered a strategic depth due to the geostrategic importance it bears, overlooking the Mediterranean basin, forming an international and pivotal bloc, including Algeria, Tunisia, Morocco, Libya, and Egypt, which made it gain increasing attention, especially with the beginning of the twenty-first century, and it occupies a regional strategic value. In addition, international made it a priority for the interests of international agendas.

The geostrategic field of the region made it vulnerable to many new security threats, especially after the events of September 11, 2001, and the emergence of security threats that transcend the borders of the nation-state from organized crime, arms trade, international terrorism, illegal immigration, and the latter is a model for our research project, which is on the rise. Continuing, coinciding with the geo-strategic structural transformations of the region, such as the crisis in Libya, the protests in Tunisia in December 2010, the conflict in Mali 2012, the Corona pandemic, and others Which our research study examined with the aim of linking illegal immigration with security and pouring research orientation into the field of security studies. In recent years, great debates have emerged about illegal immigration, which prompted countries to change the course of border laws and procedures, which became repressive and with a strict policy, which prompted many to Migration and the search for a better livelihood through irregular (illegal) channels.

This phenomenon also resonated with various regional international bodies to confront it as a security threat affecting national security and affecting neighbouring countries, especially receiving countries such as the European Union, which worked to combat this threat by developing restrictive laws and policies and bilateral and multilateral cooperative initiatives in order to reduce its severity and change its course. , which all ended in failure and failure, due to its continuity.

Logic indicates that they will continue in the near future and will increase in huge numbers due to a combination of factors, on top of which is increased demographic growth, environmental climatic changes, and others.

Keywords: African countries, security challenges, threat, illegal immigration, Arab Spring2010